

كتاب ذخاري

تَمَامُ حَسَّانَ رَأْدُ الْغُيَا

بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه

إعداد وإشراف
الدكتور

عبد الرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

دار الكتب

٢٤ شارع عبد الحفيظ لوت - القاهرة ١٠٠٠٠ ٢٠٢٤

جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب
على مسئولية أصحابها

عالم الكتب

نشر * توزيع * طباعة

الإدارة :

١٦ شارع جواد حسني

تليفون : ٣٩٢٤١٢٦

فاكس : ٣٩٣٩٠١٧

المكتبة :

٣٨ ش. عبد الخالق شروت

تليفون : ٣٩٢٦٤٠١

ص.ب : ٦٦ محمد فريد

الرمز البريدي : ١١٥١٨

الطبعة الأولى : ٢٠٠٤/١٤٢٣

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٣٤٠٨

التزقيم الموالي : 977-232-305-2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله القائل في محكم التنزيل ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١)، والصلاة والسلام على نبي الهدى والرحمة ذي الخلق العظيم، القائل فيما يروى عنه: «ليس منا من لم يُجَلِّ كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا»^(٢) والقائل أيضاً: «تعلّموا العلم، وتعلّموا للعلم السكينة والوقار، وتواضعوا لمن تعلّمون منه»^(٣)، ثم أما بعد:

فإن الأسم لا تتقدم إلا بالعلم، ولا تُدَوَّن في سجل الخالدين إلا بقدر ما أسهمت به في مجالات الفكر والمعرفة. وإن تقدير العلماء والاحتفاء بهم وتكريم المميز منهم إنما هو جزء لا يتجزأ من الرقي والحضارة، ولهذا فإن الدول التي تسعى للوصول إلى هذه الغاية تعمل على إنشاء الجوائز التقديرية والتشجيعية، وتمنحها للرواد من علمائها، وتحرص على أن يكون ذلك ضمن منجزاتها الثقافية والاجتماعية.

ليس هذا فحسب، بل إن الأفراد أنفسهم ليسعون إلى صياغة ذلك وترجمته في صور عديدة من صور التقدير والتكريم، كأن يؤسّسوا جائزة ثقافية تحمل اسم الشخصية المحترمة بها، أو يصنعوا كتاباً تذكاريّاً يهدى لمن يرون أنه قمينٌ بذلك... إلخ.

إن فكرة الكتب التذكارية FESTSHRIFT، وما نصمّمه من أبحاث علمية مُهداة لعالم رحل، أو لعالم مازال على قيد الحياة، أضفياً على الحياة الفكرية والثقافية والمعلمة إبداعاً فنياً، أو حضوراً معرفياً متميزاً... هذه الفكرة عُرِفَتْ عند الغرب منذ زمن بعيد بمند لأوائل القرن المنصرم (القرن العشرين)، وأصبحت فيما بعد تقليداً ثقافياً، وعرفاً أكاديمياً عريقاً لدى الجامعات والمراكز العلمية هناك، ثم سالت أن انتقلت على استحياء إلى العالم

(١) للجدالة، آية ١١.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک عن عیادة، ١/١٢٢.

(٣) أخرجه الطبرانی في المعجم الأوسط عن أبي هريرة، حديث رقم ٩١٨٠، ٧/١٠٥.

العربي ، وبدأت تأخذ طريقها إلى المؤسسات الجامعية ، ومراكز البحوث العلمية ، والهيئات الثقافية ، ودور النشر الذائعة الصيت .

وفي هذا الإطار يأتي كتابنا التذكاري الذي يصدر نكريماً لمرائد من رواد الدرس اللغوي المعاصر في مصر والوطن العربي بوجه عام ، ألا وهو الأستاذ الدكتور تمام حسّان ، بمناسبة بلوغه الرابعة والثمانين من عمره المديد إن شاء الله ، لمسة وفاء وعرفان وإنصاف من تلامذته وأصدقائه ومحبيه .

ويعود التفكير في إصدار هذا الكتاب لسنوات طويلة خلّت ، حيث كنت شخصياً أعدّ العدة له منذ كنت في مرحلة الدكتوراه ، إيماناً مني بأحقّيته في التكريم العلمي ، وأن هذا أقل ما يمكن تقديمه وإهداءه لأستاذ الجليل .

لقد كانت هذه الفكرة تراود النفس بين الفينة والفينة ، وتعاودها من حين لآخر ، ثم أصبحت تفرض نفسها بشكل ملح . وما إن فرغت بحمد الله من تلك المرحلة العلمية حتى تبدّى لي أن الفرصة قد أصبحت مواتية لجعل هذا التوجّه واقعاً ملموساً ، واستقر الرأي - بعد استشارة الله عز وجل ، ثم مداومة الفكر وإطالة النظر ، وتقلب الأمر بطناً لظهور - على الشروع الفعلي في تنفيذ هذا المشروع .

وبادئ ذي بدء قمت بطبع يناير من عام ١٩٩٦م بالاتصال بالأستاذ الدكتور محمد عبد -الأستاذ بكلية دار العلوم بالقاهرة - عارضاً عليه ما أنا بصدد التفكير فيه والعزم عليه ، ومقترحاً عليه أن يقوم بالإعداد والإشراف على هذا الكتاب التذكاري ؛ باعتبار أنه من أوائل من تتلمذ على الدكتور تمام في مرحلتي الماجستير والدكتوراه . إن لم يكن الأول فعلاً - .

وقد أبدى ترحيبه بهذه الفكرة وتشجيعه عليها ، ولكنه كان وقتها بمصرُ بظروف صحية قاهرة - شافاه الله وعافاه - ، الأمر الذي جعله يُقدّم اعتذاره وأُسفه الشديدين عن عدم القيام بشرف هذه المهمة ، ولم يكن حينئذ من بدّ سوى الاضطلاع بها بكل عبطة وسرور ، رغم إدراك حجْم المسؤولية .

وهكذا شاءت إرادة الله أن تستغل مسؤولية الإعداد والإشراف على هذا الكتاب إلى أحد أفراد الجيل الأخير من تلامذة الدكتور تمام ، ونأمل ألا يكون هو الأخير .

ولعلّ مما هوّن عليّ من جَسَامة تلك المسؤولية الإحساس بتبّل الهدف وسلامة المقصد ، ثم ما وجدته من استجابة الأساتذة الكرام التي فاقت حدود التصوّر والوصف .

وكانت الخطوة الأولى في هذا الكتاب هي توجيه الدعوات لنسخة منتقاة من أساتذة الجامعات العربية للمشاركة العلمية في كتابة بحوثه ومقالاته . وقد كنت حريصاً منذ البداية على تنوع جهات هذه المشاركات ، بحيث تشمل مشرق الوطن العربي ومغربه ، وهذا وإن تحقق بصورة لا بأس بها إلا أنها لم تكن على المستوى المأمول ؛ لظروف نعرف عن ذكرها في هذا المقام .

وكان من أرائل من أسهم بسهمته العلمية تلامذة الدكتور تمام الأوفياء ، والخلص من أصدقائه ومحبيه ، الذين سرعان ما أبدوا مؤازرتهم ومساندتهم لهذه اللقطة الإنسانية ، وشجّعوا على المضي بها قدساً ، وإخراجها إلى حيز النور ، بل إنهم قدّموا استعدادهم للمشاركة في تحمل النفقات المادية لطباعته ؛ تمييزاً عن مدى ما يكون له من مودة وحب وتقدير .

والامر العجيب - وإن كان غير مستغرب - أن هناك من استجاب لدعوتنا بالمشاركة في هذا الكتاب دون أن تربطه أي صلة علمية أو معرفة شخصية بالدكتور تمام ، بل إن هناك من أثار المشاركة فيه من غير أن تصله دعوة منا ، وليس هذا بمستغرب على أساتذتنا فإن عارفي فضلهم والذين ينشوقون للتعبير عن احترامهم الصادق وتقديرهم البالغ له كثيراً ، وصدق المصطفى ﷺ حيث يقول : «إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً نادى جبريل إن الله قد أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه جبريل ، ثم ينادي جبريل في السماء إن الله قد أحب فلاناً فأحبه ، فيحبه أهل السماء ، ويضع له القبول في أهل الأرض» (١) .

ونعترف هنا بحقيقتين اثنتين لابد من ذكرهما في هذه النقطه ، أولهما أن أساتذتنا الدكتور تماماً لم يكن يعلم بأمر هذا الكتاب إلا بعد أن تمت المراسلات والمكاتبات مع من وقع عليهم الاختيار للإسهام العلمي فيه ، وبدأنا نعلّق في استقبال تلك الإسهامات ، حيث فانتخاه بعد ذلك بما قد عقدنا العزم عليه وشرعنا في تنقيذه ، ولكننا وجدنا منه عزوفاً واعتذاراً في أدب لا يخالفه تصنع أو مواربة ، بل حاول جامداً أن يثبنا عن ذلك ، وكاد يرفضه تماماً ؛ محتجاً بعدم أحقيته لذلك ! . وصار لنا به نحاول إقناعه بشتى السبل والوسائل بقبول ذلك منا ، وأن لا سبيل إلى التراجع عما نحن بصددّه ، حتى أذن لنا وفي نفسه منه شيء .

(١) أخرجه الشيخان عن أبي هريرة ، واللفظ للبخاري . صحيح البخاري : كتاب التوحيد ، باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله الملائكة . حديث رقم ٧٤٨٥ - ج ٢٤٦/٨ . صحيح مسلم : كتاب البر والصلة ، حديث رقم ١٥٧ ، ج ٤/٢٠٣٠ .

والحقيقة الأخرى أن الزمن المضروب لإصدار هذا الكتاب نأخر طويلاً عما كان محدداً له؛ وذلك لأسباب لا أحسب أنها تخفى على كل من عمل أو أسهم في هذا النوع من الكتب . وقد ظللنا عبر سنوات خمس أو تزيد نتابع ونلاحق ، ونسدد وتقارب ، حتى وصلنا إلى الدرجة التي أقمنا بضرورة البدء الفعلي في نشر كتابنا التكريمي وإصداره مطبوعاً .

وإذا كان الأمد قد طال على بعض الأساتذة الذين أسهموا فيه ، أو الذين كانوا يترقبون صدوره ، حتى كادوا يظنون أننا قد عدلنا عن هذا المشروع ، فإننا نعتذر للجميع ، ونأمل أن يتقبلوا ذلك منا برحابة صدر وطيب خاطر ، ولا شك أن وفاءهم وحرصهم الصادق على سرعة التنفيذ هو الذي دفعهم لكثرة التساؤل والاتصال المتكرر ، ولهم الشكر سن قبل ومن بعد .

وهناك مسألة أخرى أوقعنا في حرج كبير ، وما كنا - يعلم الله - نتمنى أن يحدث ذلك أبداً ، وهي أن بعض ما وصلنا من تلك الإسهامات رغم قيمتها العلمية ، وبكافة أصحابها ، وحسن نواياهم ، واعتزازنا بهم ، وحبنا لهم ، لم يكن ليناسب مع أهداف هذا الكتاب التكريمي ، مما دعانا إلى الاعتذار لهم عن عدم إمكانية نشرها ضمن مواد كتابنا هذا ، ولذا فإننا نبدي بالغ التأثر وشديد الأسف عمماً اضطررنا إليه ، ونؤكد أن اختلافنا في الهدف والتوجه والرؤية لا يفسد بحال ما بيننا من ود وصداقة واحترام .

ونحن إذ نصرح بهذا نقدم لهم خالص الشكر والتقدير وعظيم الامتنان على كريم استجابتهم ، ونسأل الله أن يجزيهم عنا وعن أساتذنا خير الجزاء وحسن الثواب .

أما عملنا في الكتاب . فقد تم توزيعه إلى قسمين رئيسين :

خصّص الأول منهما حياته وأثاره ، تناولنا فيه السيرة الذاتية والمسيرة العلمية للدكتور تمام نشأة ، ونكويناً علمياً ، وعملأ أكاديمياً ، وإنتاجاً علمياً .

وأفرد القسم الآخر لمجموعة الأبحاث التي كتبها تلامذته وأصدقائه ومحبيه ، والتي جاء بعضها على هيئة دراسات مُهداة له ، وبعضها الآخر جاء في صورة دراسات عنه .

وقد رُتبت هذه البحوث والدراسات بحسب الترتيب الهجائي لأسماء أصحابها ، وذلك ما جعلنا ندمج موضوعات هذا الكتاب بعضها ببعض ، دون فصل بين ما كتب له وما كتب عنه . ثم اختتم الكتاب بمجموعة من الصور التذكارية .

ونظراً لطول بعض هذه الدراسات فقد دعت ضرورات النشر وعوامل فنية وأخرى علمية إلى التخفيف من بعض مباحثها بما لا يؤثر عليها في صورتها الإجمالية .

هذا ما يستلزم بالكتاب وظروفه وملابساته رستهج العمل فيه . أما صاحب الشخصية المحنّى بها فهو قامة سامقة وهرم كبير في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة ، شهد له زملاؤه ومعاصروه ونلامذته بالأمانة العلمية ، والدقة ، وسعة الاطلاع ، إلى جانب ما يتصف به من رزانة ، ووقار ، وأناة ، ودماثة خلق ، وطيب سريرة ، وحب للخير لا تحده حدود ، وسهولة مخالفة إذا لم يُظلم (١) .

أفادت من علمه - وما نزال نقيده - الأجيال تلو الأجيال ، وقدم للمكتبة اللغوية العربية مؤلفات تجاوز مدى تأثيرها مشرق الوطن العربي إلى مغربه ، فحازت على الرضا والقبول ، في الوقت الذي أثارت طروحاتها كثيراً من الخلاف والاختلاف مع جمهرة من العلماء والباحثين والدارسين .

تناولت الأقلام نظرياته في اللغة بالدرس والتحليل ، والنقد والتقييم ، وقلماً عهد مؤلفاً أو بحثاً أو أطروحة جامعية في مجال اللغة إلا ويكون لأرائه النصيب الأكبر والحظ الأوفر منها ، تأييداً أو معارضة لها ، وإنصافاً أو إجحافاً بصاحبها .

ولا غرو في هذا ولا غرابة ، فهو منظرٌ ومفكرٌ ورائدٌ لغوي ، خبير نراث العربية وتزود من منابعه الأصلية خير زاد ، وعاصر النظريات والاتجاهات اللغوية الحديثة التي كانت سائدة إبان فترة الخمسينيات من القرن المنصرم ، وبخاصة النبوية (البنائية) والوصفية ، بل إنه تتلمذ على أشهر رموز روادها ، وفي مقدمتهم اللغوي الإنجليزي ج . ر . فيرث J.R.Firth (ت ١٩٦٠م) ، أستاذ علم اللغة العام بجامعة لندن ، ومؤسس مدرسة لندن اللغوية (المدرسة الإنجليزية) ، أو ما اصطلح على تسميتها بالمدرسة الاجتماعية البريطانية ، فهو إذن نتاج مدرسة لغوية كان وما زال لها صداها وتأثيرها في الأوساط اللغوية العالمية .

كما أطلع بأخيرة على أحدث النظريات اللغوية التي ظهرت أوائل النصف الثاني من القرن العشرين على يد عالم اللغة الأمريكي تشومسكي Chomsky ، والتي تُعرف بالنظرية التوليدية التحويلية .

وقد أحاط بالجميع علماً ، وإن كان اتجاهه اللغوي يبدو أكثر تأثراً بأفكار المدرسة الأولى .

(١) ينظر كلمة الدكتور أحمد الحوفي في حفل استقبال الدكتور تام حينما عُين عضواً بالجمع اللغوي : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج ٤٧/ ١٧٦ ، وكلمة الدكتور فاضل الساتي في كتابه (تقسيم الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ، ص ٥ .

وبهذا جمع الدكتور تمام بين الحسين : التراث والحداثة ، وتبعاً لهذا جاءت آراؤه اللغوية مزيجاً بين هذين المصدرين الثريين والثريين ، فكانت تستلهم أصالتها من جذور التراث العربي العريق ، وتستمد معاصرتها من أحدث الاتجاهات في دراسة اللغة وتحليل نظمها ، ولعل هذا مما سهّل مهمته وساعده على نجاح محاولته في تضيق الهوة وتقليص الفجوة القائمة بين الدرس اللغوي عند العرب والدرس اللغوي الحديث في الغرب .

لقد استطاع الدكتور تمام من خلال أعماله العلمية ، المؤلف منها والمترجم ، أن يضفي على الدرس اللغوي جدّة غير معهودة ، ويبتكر أنكاراً غير مسبوق إليها ، ويشكّل قاعدة منهجية انطلق منها البحث اللغوي العربي المعاصر ، فحرّك بذلك ما كان ساكناً ، وأحضر ما كان غائباً ، وفتح لمن كان معه ومن جاء بعده آفاقاً رحبة وقضاءات واسعة من أوجه التفكير اللغوي ، وتحليل قضاياها المتشعبة .

ولم تكن نظريات الدكتور تمام ونظراته في اللغة من ذلك النوع الهادي العابر الذي يعلن على الملأ فيمر مرور الكرام ، وينف عند هذا الحد وكفى ، بل كانت تبعث في العقل اللغوي فضّل تأمل ، وإعمال نظر ، وطول تدبّر ، وحسبك من العالم أن يشير فيك ملكة التفكير بصوت عال .

ونظراً لما للدكتور تمام حسنّ من مكانة علمية متميزة في الدراسات اللغوية المعاصرة فقد قدّمت فيه أطروحتان علميتان ، خصّصنا لجهوده وآرائه اللغوية ، إحداهما في الأردن ، والأخرى في جامعة الفاتح بليبيا (٣) .

هذا على مستوى المتلقّي ، أما على المستوى الشخصي ، فقد ظلّ الدكتور تمام وفياً لآرائه ونظرياته ، معتدّاً بها حياته كلّها ، في تسقّ كامل مُحكم ، واتساق تام لا يحد . ولم يكن يدعُ سائحة إلا ويجري لها من حديثه نصيب : مُجَمّلاً لجوهرها ، ومفصّلاً لضمونها ، ومجّلياً لغامضها ، ومنافحاً عنها ما وسعه ذلك ، حتى غدت تستسب إليه وينسب لها ، وأصبحت منه بمنابة الروح من الجسد ، ويصدق عليه وعليها - بحق - قول الشاعر أبي العتاهية - مع فارق المناسبة - :

أنته الخلافة مُنْقَادَةٌ * إليه تُجَرَّجَرُ أذيالها
فلم تَكُ نَصْلِحَ إِلَّا لَهُ * ولم يَكُ يَصْلِحَ إِلَّا لَهَا

على أنه لا بد من الإشارة للمحتبة والتأريخ أن الدكتور تماماً عدل عن بعض آرائه اللغوية (٤) أخبرني الدكتور تمام بأمر هاتين الأطروحتين ، ولا أعلم متى الآن هل فُرجَ منهما ونوّشتا أم لا ؟ .

التي كان قد أعلنها في شرح الشبّاب ومبنة الصبا ، أو كما يقول الحريري : «رُوق الشبيبة
ولذونة الحدائة القشبية» (١) .

فمن ذلك مناصرته لدعوة عبدالعزيز فهمي في إصلاح الكتابة العربية عن طريق طرح
الحروف العربية جانباً ، واستخدام الحروف اللاتينية في موضعها ، واقتراحه هو اشتقاق رموز
عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية (٢) .

و كنت قد أطلعت سنة ١٤٠٨ هـ على مقالة للدكتور حسام التميمي (العراق) بعنوان
«الكتابة الصوتية» (٣) ، وفيها ينتقد رأي الدكتور تمام السابق ، ويرى أن اقتراحه يُفضي إلى
هجر اللغة العربية واصطناع لغات أوربا .

وحينما قرأت المقالة أخبرني بأن ماصدر عنه من رأي في تلك الفترة المبكرة من حياته
العلمية لا يُستل رأيه في الوقت الحاضر ، وأن ذلك كان من اندفاع الشبّاب والحماس لكل
ما هو جديد ، وذكر أنه سيُطرح هذا الرأي وينلافه في الطبعة الجديدة لكتابه (اللغة بين
المعيارية والوصفية) .

وبالفعل تم تحقيق هذا ؛ حيث خصّص لهذه القضية مقدمة الطبعة الرابعة للكتاب ،
الصادرة عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، عن عالم الكتب بالقاهرة ، وأعلن صراحةً عدوله عن
هذا الرأي .

ولا شك أن الرجوع إلى الحزن فضيلة وأي فضيلة ، بل هو - لعمري - خلقٌ إسلاميٌ
وعلميٌ رفيع ، يتبنّى عن ثقة صاحبه بنفسه واعتداده بها ، ولا يضير العالم ولا يُغصّر من
مكانته إن فعل ذلك ، بل يرفع قدره ويقوّي حسن الظن به ؛ لأن الحكمة ضالة المؤمن أنى
وجدتها أخذ بها .

وبعد ، فإن المشاركين في هذا الكتاب التذكاري يسرّهم إهداؤه إلى أستاذ الجيل الدكتور
تمام حسّان ، يحدوهم أمل بأن يكون في هذه المبادرة العلمية والإنسانية أداءٌ ليمض حقه
عليهم ، وتقديرٌ لمسيرة العلمية التي أريت على نصف قرن من الزمان ، وعرفانٌ منهم بمكانته
الرائدة في الدراسات اللغوية المعاصرة .

(١) حرة الغواص ، ص ١١٣ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، ١٩٧٥ م .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص ص ١٤٨ - ١٥٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ م .

(٣) نشرت في : مجلة المورد العراقية ، المجلد ١٦ ، العدد الأول ، ٧-١٤ هـ - ١٩٨٧ م ، ص ص ٥ - ٢٨ . ثم
ضمها لكتابه (أصوات العربية بين التحول والثبات) ص ٩٤ فما بعدها ، إصدار وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، سلسلة بيت الحكمة (٤) - ١٩٨٩ م .

وانهم يجدون في هذه المناسبة الغالية على نفوسهم فرصة مواتية للإفصاح عن مكتون
شاعرهم من نشاء هو أهل له ، واعتراف بفضل هم أقرب الأقربين لإحقاقه والجهربه ، مع
يقينهم أنه أزهى الناس في ذلك ، وأبعدهم عن الحاجة إلى مجد زائف .

إذا نحن اثنيينا عليك بصالح * فانت كما نثني وفوق الذي نثني

وهم بعد ذلك كله يتمنون أن يحظى صنيعهم هذا بالرضا والقبول ، وإدراك المأمول .
ونرفع أكف الضراعة إلى الله أن يبارك في عمر أستاذنا ، ويمتحنه مزيداً من الصحة
والعافية ؛ ليواصل مسيرة الخير والعطاء في العلم النافع والعمل الصالح ، وأن يجعل نافذته
لأمته الإسلامية ولغته العربية في ميزان حسناته يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً .

وما هو الكتاب - أيها القارئ العزيز - قد أصبح سائلاً للبيان ، وأخذ مكانه ضمن
سلسلة الكتب التذكارية والتكريمية التي صدرت في العالم العربي ، لم تذخر طاقة أو وسعاً
في إخراجه على وجه نحسب أنه مرضي - ولا نقول إنه كامل ، فالكمال لله وحده - ، فإن
صادف استحساناً لدى الباحثين والمثقفين ، ووجدوا فيه ما يفيد وينفع ، وحلّ عندهم محل
القبول ، فذلك غاية مطلبنا ومنتهى أملنا ، وإن قصرت وسائلنا دون الوصول إلى ما كان
مأمولاً وتوَقَّعاً فلنلتبس العذر عن أي خطأ أو تقصير جاء دون قصد منا ، وحببنا أننا بذلنا
الجهد وأخلصنا النية ، ولن نعدم - إن شاء الله - أجر المجتهد وثواب المخلص .

ويطيب لي - وقد فُرج من نظم عقد هذا الكتاب ، فكرة ، وإعداداً ، وطباعةً ، وإخراجاً
فنياً - أن أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان للأستاذ المفضل محمد أشرف يوسف ، مدير عالم
الكتب بالقاهرة ، الذي ما إن فاجحته بأمر كتابتنا هذا حتى أبدي موافقته على طباعته ونشره في
هذه الدار العلمية العريقة ، دون اعتبار لحسابات التجارة وربحاً أو خسارة - فأجزل الله مثوبته
وجزاءه خيراً .

وفي الختام أحمد الله وأثنى عليه ، وأشكره على ما يسر وأتم ، ووثق وأعان ، فهو
سبحانه صاحب الفضل والمن والإحسان ، وأسأله جل وعلا أن يقبل هذا العمل ، ويجمله
خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

مكة المكرمة : ٢٢ شوال ١٤٢٢ هـ - ٦ يناير ٢٠٠٢ م

د. عبد الرحمن بن حسن العارف

أستاذ علم اللغة المشارك

معهد تعليم اللغة العربية، جامعة أم القرى

(مكة المكرمة)

القسم الأول
حياته وأثاره
تمّام حسن
سيرة ذاتية ومسيرة علمية

• عبد الرحمن حسن العارف

تَمَام حَسَّان

سيرة ذاتية ومسيرة علمية

د. عبد الرحمن حسن العارف
جامعة أم القرى، مكة المكرمة

ولد تمام حسَّان عمر محمد داود في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة ١٩١٨ م ،
بقرية الكرنك - محافظة قنا ، إحدى محافظات صعيد مصر ، وأنتم حفظ القرآن وتجويده
على قراءة حفص سنة ١٩٢٩ م .

ثم التحق بمعهد القاهرة الديني الأزهري في السنة الدراسية ١٩٣١-١٩٣٠ م ، وفيه
حصل على الشهادة الابتدائية الأزهرية سنة ١٩٣٤ م ، وعلى الشهادة الثانوية سنة ١٩٣٩ م .
والتحق بعد ذلك بمدرسة دار العلوم العليا (هي الآن كلية دار العلوم بجامعة القاهرة) ،
وحصل على دبلومها في اللغة العربية سنة ١٩٤٣ م ، وكان شغوفاً أثناء دراسته بالتدريب
العسكري حيث انخرط في دورة إعداد الضباط الاحتياطيين ، وتخرج فيها سنة ١٩٤٢ م برتبة
ملازم ثان .

وفي عام ١٩٤٥ م حصل على إجازة التدريس من دار العلوم بعد أن أمضى فيها سنتين
لدراسة التربية وعلم النفس ، وكان ترتيبه الأول على فرقته .

وبعد تخرجه مباشرة عينه وزارة المعارف - آنذاك - معلماً بمدرسة النفراسي النموذجية ،
ولم يمكث بها طويلاً إذ سرعان ما اختارته دار العلوم معيداً بها ، وأوفدته في بعثة دراسية في
فبراير ١٩٤٦ م إلى جامعة لندن ليتخصص في علم اللغة بمشورة من الدكتور إبراهيم
أنيس (يرحمه الله) .

وبدا هناك بتعلُّم اللغة الإنجليزية التي أنقذها بعد عام واحد من التحاقه بالجامعة ، وانتظم
في الدراسة بمعهد الدراسات الشرقية والإفريقية التابع لجامعة لندن ، وحصل فيه سنة
١٩٤٩ م على شهادة الماجستير في علم اللغة العام ، فرع الأصوات اللغوية ، وكان موضوع
رسائلته {THE PHONETICS OF EL KARNAK DIALECT (UPPER EGYPT)}

[دراسة صوتية لهجة الكرنك في صعيد مصر]

ثم حصل على درجة الدكتوراه في الفصحى سنة ١٩٥٢م ، وكان موضوع أطروحته
{THE PHONETICS & PHONOLOGY OF AN ADEN OF ARABIC (SOUTH
ARABIA)} [دراسة صوتية وفونولوجية لهجة عدن في جنوب بلاد العرب] .

وقد تطلب منه هذا التخصص عملاً ميدانياً سافر من أجله إلى عدن ، وأقام بها ستة
أشهر (مايو إلى نوفمبر ١٩٥١م) .

وبعد شهر واحد من حصوله على الدكتوراه عاد إلى مصر وعُيِّن في أغسطس ١٩٥٢م
مدرساً (أستاذاً مساعداً) بكلية دار العلوم - قسم فقه اللغة (علم اللغة والدراسات السامية
والشرقية حالياً) .

ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م تطوَّع للمشاركة في صدِّه ودحره ،
ومكث في الجيش من أغسطس ١٩٥٦م إلى مارس ١٩٥٧م ، ولم يُسْطَب اسمه من كشف
ضباط الاحتياط إلا في سنة ١٩٦٢م .

ولما كان عام ١٩٥٧م أرسلته الكلية إلى أمريكا لاختبار أجهزة حديثة لمعمل الأصوات
اللغوية ، والتدريب على استخدام هذه الأجهزة ، وكيفية استخراج النتائج منها ، وذلك بناء
على المنحة التي قدستها مؤسسة FULLBRIGHT (فولبرايت) الأمريكية .

وهناك أقام شهراً كاملاً في جامعة MICHIGAN (ميتشيجان) ، ثم حلاله اختبار جهاز
الأوسيلوغراف OSILLOGRAPH ، وجهاز السبكتروغراف SPECTROGRAPH ،
وهما الجهازان اللذان أهدتهما المؤسسة للكلية ، وكان موجوداً قبل جهاز الكيميوغراف
KYMAGRAPH ، فكوَّنت هذه الأجهزة الإلكترونية لتحليل الأصوات نواة لمعمل لغوي
متكامل . كما قضى شهراً ثانياً بأنقسام الدراسات الشرقية بالولايات المتحدة الأمريكية .

وفي عام ١٩٥٩م رُقِّي إلى درجة أستاذ مساعد (أستاذ مشارك) ، واضطر لظروف خاصة
إلى ترك قسم فقه اللغة والانتقال إلى قسم النحو والصرف والعروض ، ولم يكن راضياً بهذا ،
ولذا سرَّعان ما أبدى موافقته على انتدابه سنة ١٩٦١م للعمل مستشاراً ثقافياً بسفارة
الجمهورية العربية المتحدة - آنذاك - في العاصمة النيجيرية (لاجوس) . وهناك قام على
مدى خمس سنوات (من ١٩٦١م إلى ١٩٦٥م) بتوثيق الروابط الثقافية بين جميعات التعليم
الأهلي الإسلامي في نيجيريا والمؤسسات الثقافية والتعليمية في مصر ، وعمل على استقدام
الأساتذة المصريين للتدريس بمدارسها ، وأنشأ في مدينة (كانو) مركزاً ثقافياً .

وأثناء عمله في نيجيريا تقدم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسى في النحو والصرف ، ودرّس إلى هذه الدرجة العلمية سنة ١٩٦٤ م .

وفي مطلع عام ١٩٦٥ م عاد إلى مصر ليشتغل منصبي رئيس قسم النحو والصرف ، ووكيل كلية دار العلوم . واستمر على هذه الحال مدة عامين ، أعير بعدها إلى جامعة الخرطوم سنة ١٩٦٧ م ، وهناك كلّفته الجامعة بإنشاء قسم للدراسات اللغوية ، وعهدت إليه برئاسته .

وعاد في سنة ١٩٧٠ م إلى كلية دار العلوم فشغل المنصبين السابقين ، ثم عُيّن في سنة ١٩٧٢ م عميداً لكلية ، وكلّف مع العمادة بأمانة اللجنة الدائمة للغة العربية (لجنة ترقّيات الأساتذة) التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية لمدة ثلاث سنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٣ م) .

كما أنشأ خلال العام ١٩٧٢ م الجمعية اللغوية المصرية ، وانتخب أول رئيس لها ، وظلّ مضطرباً برئاستها حتى تأريخ سفره إلى المغرب نهاية سنة ١٩٧٣ م ، معاراً لجامعة محمد الخامس - بالرباط - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وخلفه في رئاستها الأستاذ الدكتور حسين نصار .

وظلّ يعمل بالمغرب حتى تأريخ إحالته إلى التقاعد المبكر حسب طلبه سنة ١٩٧٨ م ، وبقي في عمله بجامعة محمد الخامس على سبيل التعاقد الشخصي حتى صيف سنة ١٩٧٩ م .

ثم عاد إلى مصر ليُنتخب عضواً بجمع اللغة العربية بالقاهرة ، في المكان الذي خلا بوفاته الأستاذ إبراهيم عبد الجيد اللبان (ت ١٩٧٧ م) .

وكان حفل استقباله الرسمي بالجمع صباح يوم الاثنين ١٤ من أبريل ، سنة ١٩٨٠ م . وقد ألقى الدكتور أحمد محمد الحوفي - عضو الجمع - كلمة ترحيبية في استقباله ، وردّ عليه الدكتور تمام بكلمة مماثلة ، كما جرت عادة الجمع في مثل هذه المناسبة ^(١) .

وبقي بالجمع مدة ثماني سنوات يؤدي رسالته الجمعية على أكمل وجه ، فبواظب على

(١) نصّ الكلمتين في مجلة بجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء ٤٧ ، ١٠١ - ١٩٨١ م ، ص ١٧٣ - ١٧٩ .

حضور جلسات مؤتمره السنوي ، وشارك في أعمال لجتي الأصول والمعجم الكبير ، وكذا أعمال المجمع الدورية التي كانت تعقد بالقاهرة ، رغم إقامته الدائمة في مكة المكرمة حيث يعمل هناك ، إلا أن هذا الوضع لم يرق لبعض أعضاء المجمع ، مما دفعهم لمطالبته أكثر من مرة بالبقاء في القاهرة والمحافظة على عضوية المجمع أو أن يظل بمكة ويفقد هذه العضوية ، وذلك ما جعله يعتذر عن هذا الطلب ، ويضطر أسناً لتقديم استقالته من عضوية المجمع سنة ١٩٨٨ م ، التي قبلت بأغلبية صوتين فقط !

ولا شك أن المجمع خسر بذلك عضواً فاعلاً ونشطاً ، وحُرِمَ من الانتفاع بعلمه وخبرته اللتين كانتا معقد الآمال ومحط الأنظار حينما وقع عليه الاختيار لعضوية المجمع !!!

وكان الدكتور تمام قد وقّع صيف ١٩٨٠ م عقداً للعمل أستاذاً بجامعة الملك عبدالعزيز - فرع مكة المكرمة (جامعة أم القرى حالياً) ، وتحديدأ في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها ، بترشيح من الأستاذ الدكتور عبدالله بن سليمان الجربوع ، عميد المعهد آنذاك .

وأثناء عمله بالمعهد تم تكليفه بإنشاء قسم جديد هو : قسم التخصص اللغوي والتربوي ، يتخرج فيه معلمو اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وعُيِّن رئيساً له منذ ذلك الحين وحتى أواخر عام ١٩٩٤ م ، حيث قدم استقالته الاضطرارية من رئاسة القسم ، ليتم تعيينه بعدها نائباً لرئيس وحدة البحوث والمناهج بالمعهد .

وظل يواصل عطاءه العلمي بالمعهد حتى أواخر عام ١٩٩٦ م ، حيث انتهى عقده بالجامعة نظراً لبلوغه السن النظامية .

وعاد إلى مصر بعد ستة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة وجامعتها أم القرى ليعمل أستاذاً متفرغاً بكلية دار العلوم - الكلية الأم - ، وما زال يعمل بها حتى الآن .

بقي أن أذكر أن الدكتور شاماً متزوج وله من الأبناء أربعة : ثلاث بنات وابن واحد ، ويكنى بأبي هاني .

نشاطه العلمي

يمكن توزيع النشاط العلمي للدكتور تمام بصفة عامة إلى ثلاثة مجالات رئيسة ، أولها مجال التأليف ، وثانيها مجال المقالات والبحوث ، وثالثها مجال الترجمة . يضاف إلى ذلك حضوره ومشاركاته العلمية في الندوات والمؤتمرات ، وإلقاء المحاضرات في الأندية الأدبية

والثقافية ، والجامع اللغوية ، والمعاهد التعليمية المتخصصة ، وإسهامه في الإشراف على الرسائل العلمية ، والاشتراك في مناقشتها .

• مؤلفاته :

فأما مؤلفاته فقد بلغت حتى الآن ثمانية مؤلفات ، هي بحسب تاريخ صدورها :

١ - مناهج البحث في اللغة : صدر لأول مره سنة ١٩٥٥ م ، بمكتبة الأنجلو المصرية ، وتوالى طبعته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفي هذا الكتاب تناول الدكتور ثام أفكار المنهج الوصفي في تحليل مستويات اللغة الخمسة : الأصوات ، والصرف ، والنحو ، والمعجم ، والدلالة ، وحاول تطبيقها على اللغة العربية الفصحى .

٢ - اللغة بين المعيارية والوصفية : نشر لأول مرة سنة ١٩٥٨ م ، بمكتبة الأنجلو المصرية ، وتعددت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفيه قسم النشاط اللغوي إلى معياري ووصفي ، وفرق بين ناحيتين من نواحي هذا النشاط ، هما الاستعمال اللغوي الذي هو وظيفة التكلم ، والبحث اللغوي الذي هو وظيفة الباحث . وفي ضوء هذا التفریق ربط بين المعيارية والأمور الاستعمالية ، كالقياس ، والتعليل ، والمستوى الصوابي ، كما ربط بين الوصفية والأمور النهجية ، كالرموز اللغوية ، والاستقراء ، والتعديد ، والنماذج اللغوية .

وبصفة عامة فإن كتابه هذا يعدُّ مكملاً لكتابه السابق ، وترسيخاً للمنهج الوصفي الذي كان قد دعا إليه ، ونقداً للمنهج المعياري الذي اتسمت به الدراسات اللغوية القديمة عند العرب .

وقد وصف الدكتور صبحي الصالح (برحمه الله) هذين الكتابين بقوله : «فقد جاء آيتين في الدقة والتقصي فيما صَوَّرَا من المذاهب الحديثة في بحوث اللغة ، وإن فيهما لجهداً مشكوراً في ردِّ طائفة من تلك المذاهب إلى بندعها ، ومحاولة ناجحة أحياناً في المقارنة بين العربية واللغات الحية من خلال ما استحذت العلماء من مناهج» (١) .

(١) دراسات في فقه اللغة ، المقدمة - و - ط ٢ ، ١٩٦٢ م ، المكتبة الأهلية ، بيروت .

وبطبيعة الحال لم يسلم هذان الكتابان ، ككلامهما أو أحدهما ، من النقد الذي جاء بعضه علمياً محضاً ، وكان بعضه الآخر مجرد نقد ليس إلا^(١) .

٣ - اللغة العربية معناها ومبناها - صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٧٣ م ، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، وتكررت طبعاته بعد ذلك في مصر والمغرب .

وفي هذا الكتاب أودع الدكتور تمام خلاصة الأذكار التي كانت تدور في ذهنه منذ أمد بعيد عن المنهج الوصفي البنوي في دراسة اللغة ، ومحاولة تطبيقه على العربية .

واحتوى الكتاب على أهم نظرياته في اللغة ، كمنظورية القرائن النحوية ، هذه النظرية التي تحولت فيما بعد عبر أتباعها الذين تأثروا بأفكارها إلى ما أطلق عليه مصطلح «مدرسة تضافر القرائن» أو «القرائن النحوية»^(٢) .

والكتاب من قبل ومن بعد يمكن تصنيفه ضمن تلك المحاولات الإصلاحية للنحو العربي ، وإن كانت نقضها بالنظرة الشمولية لأنظمة اللغة ، وعلاقتها ببعضها ، ومزاجتها بين المعنى والبنى ، وسعيها للكشف عن المعنى النحوي .

(١) ينظر في ذلك : محمد صلاح الدين الشريف «أثر الأسية في تجديد النظر اللغوي» ضمن (اشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية - ٤) ، إصدار مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة التونسية ، ١٩٨١ م ، ص ٥٢ / د. عبد القادر القاسي الفهري (اللسانيات واللغة العربية) ص ص ٥٧ - ٥٩ ، ط ١ ، ١٩٨٦ م ، منشورات عريقات ودار توبقال ، بيروت - باريس / د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنوي) ص ص ١٨٠ - ١٩٢ ، ط ١ ، ١٩٨٨ م ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية / د. فالح شبيب العجمي (أبعاد العربية) ص ص ٩٨ ، ١٣٥ - ١٣٦ ، ط ١ ، ١٩٩٤ م ، مطابع الناشر العربي ، الرياض / د. ياسر سليمان «الاستقراء ، المنهجية العلمية والبحث اللساني العربي الحديث» ، مجلة اللسان العربي ، العدد ٣٨ ، ١٩٩٤ م ، ص ص ١٩ - ٢٩ / د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة - دراسة نقدية) «مواضع متفرقة من الكتاب دون تحديد للصفحات» ، ١٩٩٨ م ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الدار البيضاء - المغرب / د. عز الدين مجدوب (المنوال النحوي العربي - قراءة لسانية جديدة) ص ص ٣٧ - ٤٨ ، ١٩٩٨ م ، منشورات كلية الآداب بالجامعة التونسية ودار محمد علي الحامي ، سوسة - تونس .

(٢) ينظر : د. مصطفى حميدة (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية) ص ٦ ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لوغوجان / د. مصطفى فاضل لاساني (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ص ٢٦ ، ١٩٧٧ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة / د. محمد حماسة عبد اللطيف (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) ص ٢٨٤ ، ط ١ ، ١٩٨٤ م ، مطبوعات جامعة الكويت / د. عبد الرحمن حسن العارف (اتجاهات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر) ص ص ٢٢٥ - ٢٢٨ رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى ، تحت الطبع .

وخللاصة القول أن هذا الكتاب هو مشروع قراءة أخرى للتراث اللغوي العربي من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة ، أو بعبارة ثانية هو إعادة صياغة للنحو العربي وتريب الأفكار اللغوية بوجه عام في ضوء أحد مناهج البحث اللغوي الحديث وهو المنهج الوصفي.

وقد حظي هذا الكتاب بدراسات نقدية خصّصت له ^(١) ، أو وردت ضمن أعمال علمية كتبها أصحابها في تقييم التفكير اللساني الحديث في العالم العربي ^(٢) ، وإن كانت هذه الدراسات الناقدة تأخر زمن صدورهما رغم دعوة المؤلف المبكرة لمسهوور الدارسين المختصين بتناول عمله هذا بالنقد البناء !

ونباينت ردود الفعل تجاه هذا الكتاب وما يحمله من أنكار ونظريات لغوية ، سلباً وإيجاباً ، فمنها ما رأيت فيه أنه عمل لساني رائد ، وأنه من أهم ساقيم به في إطار الاتجاه الوصفي ^(٣) ، وأنه استطاع أن يطور منهجاً جديداً من التراث النحوي والبلاغي القديم معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث ^(٤) ، وأنه أشمل كتاب في قراءة التراث ^(٥) ، وأنه أعطى للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية ... ^(٦) ، وأنه يقف في الصدارة من تلك المحاولات التي اجنوت الغاية التعليمية ، واتسع أنقها المنهجي

(١) من ذلك على سبيل المثال : محمد صلاح الدين الشريف «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حُسن : اللغة العربية معناها ومناها» ، حوزيات الجامعة التونسية ، العدد ١٧ ، ١٩٧٩ م ، ص ١٩٣ - ٢٢٩ .

(٢) من ذلك فيما اطلعت عليه : د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) / د. عز الدين مجدوب (المنوال النحوي العربي) ص ٣٧-٤٨ ، ١٩٢-٢٠٢ ، ٢٤٧-٢٤٩ ، ٢٧٢-٢٨٠ / د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البنيوي) ص ٢١٩ / ٢٤٢ أحمد خالد (تحديث النحو العربي موضحة أم ضرورة؟) ص ٣٢٨-٣٣٧ ، ط ٢٠٠٠ م ، NOIR SUR BALANCE EDITIONS .

(٣) د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) ص ١٧٨ ، ١٨٧ ، وينظر : د. حلمي خليل ، «العربية وعلم اللغة البنيوي» ص ٢٤٠ / د. مجيد الماشطة «الموازنة المطلوبة بين الأصالة والمعاصرة» مجلة القافلة ، المجلد ٣٧ ، العدد ١٠ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، ص ٣٧ .

(٤) د. محمد أحمد نحلة (مدخل إلى دراسة الجملة العربية) ص ٨١ ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، دار النهضة العربية ، بيروت .

(٥) محمد صلاح الدين الشريف «أثر الألفية في تجديد النظر اللغوي» - مصدر سابق - ، ص ٥٤ ، وينظر : د. عز الدين مجدوب (المنوال النحوي العربي) ص ٣٧ .

(٦) عبد الوارث مبروك سعيد (في إصلاح النحو العربي) ص ١٧٦ ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم ، الكويت .

ليعالج مسائل العلم المتصلة بوظيفة النحو البحثية وغاياته الأكاديمية ، وهو جهد بصير يباين في جوهره جميع ماسبقه من جهود (١) .

وفي مقابل هذا فهناك من يرى أن الكتاب لا يكشف عن أي تجديد حقيقي في مقاربة اللغة العربية (٢) ، وأنه ليس مخرجاً جديداً يقف بإزاء النموذج البصري وإنما هو دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البصري ليس إلا (٣) ، وأنه لم يتوصل إلى وضع وصف جديد كامل للعربية بل جدد فيه بعض التجديد (٤) .

ولم تقف هذه الدراسات الناقدة عند هذا الحد ، بل تجاوزته - مع الأسف الشديد - إلى التجريح والخروج عن الموضوعية العلمية (٥) ، وهو ما كان يحسن أن يتجنب في تقييم الأعمال العلمية .

وقد تقبل الدكتور تمام تلك النقدات بترحاب كبير ، وصدر منعه ، وإتسامة واثقة (٦) ، واستجاب بوجه خاص لتلك الملاحظة العلمية البناءة التي أبداهها كثير من الباحثين من أن نظريته في القرائن النحوية تفتقر إلى التطبيق العملي والعلمي على أبواب النحو جميعها ، فكان ذلك مدعاة لتأليف كتابه (الخلاصة النحوية) ، الذي سنتحدث عنه بعد قليل .

وأيأ ماكان الأمر فإن هذا الكتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) ، فضلاً عن كونه محاولة

(١) د. سعد مصلوح «العربية من نحو الجملة إلى نحو النص» ، ضمن الكتاب التذكاري (عبد السلام هارون معلماً ومؤلفاً ومحققاً) ص ٤٢٤-٤٢٥ ، إعداد : د. ودبعة طه نجم - د. عبده بسوي ، إصدار جامعة الكويت ، كلية الآداب - قسم اللغة العربية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م . ونجد الإشارة في هذا المقام إلى أن الدكتور سعد مصلوح قد خصّ آراء الدكتور تمام النحوية بدراسة قُبِعة نشرها بعنوان (الملعب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص) مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، المجلد ٥٩ ، العدد ٣ ، ١٩٩٩م ، ص ٢٥٩-٢٩٩ . وللمزيد ينظر : د. أحمد علم الدين الجندي «علامات الإمبراب بين النظرية والتطبيق» ، مجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الثاني ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، ص ٢٧٥ - ٢٢٣ .

(٢) د. مصطفى غلفان (اللسانيات العربية الحديثة) ص ١٩١ .

(٣) د. حلمي خليل (العربية وعلم اللغة البصري) ص ٢٤٠ .

(٤) محمد صلاح الدين الشريف «النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها» ، ص ٢١٤ .

(٥) ينظر - على سبيل المثال - : د. محمد أبو المكارم قنديل «مواضع التجديد في النحو العربي» ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمتصورة - جامعة الأزهر - ، العدد الأول ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، ص ١٨٤-١٩١ / د. فخر الدين قباوة «توجهات الدرس النحوي في ضوء نظريات علم اللغة» ، مجلة الجامعة الإسلامية [تصدر عن الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية بلندن] ، العدد ٧ ، السنة ٢ ، ١٩٩٥م ، ص ٢٤١ - ٢٤٧ .

(٦) د. تمام حسان (الخلاصة النحوية) ص ٨ ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ، عالم الكتب ، القاهرة .

جريثاً وحديثاً علمياً منجيزاً في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة ، حسبته أنه لفت الأنظار إلى أن هناك مُتسعاً من القول في النحو العربي ، وأن باب الاجتهاد فيه مازال مفتوحاً لمن تنال فيه شروطه .

٤ - الأصول - دراسة أيستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي . صدر في طبعته الأولى عام ١٩٨١ م ، عن دار الثقافة بالدار البيضاء (المغرب) ، ونالت طبعاته بعد ذلك في مصر والعراق .

وفي هذا الكتاب دراسة معرفية تناول بها جذور الفكر اللغوي ومصادره في ثلاثة حقول من أهم حقول الدراسات اللغوية العربية وهي : النحو - فقه اللغة - البلاغة .
ونظراً لمكانة مؤلفه وأثره في الدارسين والباحثين ، والقبعة العلمية لهذا المؤلف ، فقد أفرد بدراسات نافذة كشفت عن نواحي الإختلاف والاختلاف في بعض القضايا المتصلة بتاريخ النحو وأصوله (١) .

كما خُصَّ بتكريمٍ علمي آخر ، حيث حصل بهذا الكتاب عام ١٩٨٤ م على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم - في حقل الإنتاج الأدبي واللغوي .
٥ - التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغبر الناطقين بها . نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام ١٩٨٤ م .

وفيه قام الدكتور تمام بجميع عدد من الظواهر الأسلوبية المعدول بها عن الأصول النحوية ، وأجرى لها دراسة فاحصة توصل فيها إلى أن السوُغ الوحيد لهذه الظواهر التي تتحدى قواعد النحو هو قيمتها الأسلوبية . وأطلق على هذه الظواهر مصطلح (الاستعمال العدولي) ، وذلك كالالتفات ، والتغليب ، والتضمين ... إلخ .

والكتاب كما هو واضح من عنوانه يقع في مجال تعليم العربية لغبر أبنائها ، أو بعبارة أدق في ميدان علم اللغة التطبيقي APPLIED LINGUISTICS .

٦ - مقالات في اللغة والأدب . نشر في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) عام ١٩٨٥ م .

ويتضمن الكتاب مجموعة من المقالات والبحوث التي كان قد نشرها في مجلات علمية

(١) من تلك الدراسات : د. محمد خير الحلواني نظرة في كتاب الأصول ، مجلة الماهل المغربية ، العدد ٢٣ . السنة ٩ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . ص ص ٣٢٣ - ٣٤٣ .

مختلفة ، أو ألقاها في مؤتمرات وتدوات علمية متخصصة . وجميع موضوعاته ندور حول اللغة ، تعليمياً ، ونقداً ، وتقويماً للتراث اللغوي عند العرب .

٧ - البيان في روائع القرآن . صدر عام ١٩٩٣م في جزء واحد عن عالم الكتب بالقاهرة ، ثم صدر عن الدار نفسها في جزئين (مجلد كبير) .

والكتاب يقوم بتحليل النصوص القرآنية ودراستها دراسة لغوية وأسلوبية .

٨ - الخلاصة النحوية . صدر عام ٢٠٠٠م عن عالم الكتب بالقاهرة . وهو آخر ما صدر له حتى الآن في مجال التأليف .

والكتاب - كما سبق القول - تطبيق عملي لما أودعه في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) من نظريات لغوية ، وخاصة نظرية الفرائض النحوية وتضافرها على بيان المعنى .

وهكذا نرى أن حياة أستاذنا الدكتور تمام كانت حافلة بالعطاءات العلمية التي شرقت في بلاد العرب وغربت ، حيث لم يحلّ بقطر عربي إلا وتترك أثراً علمياً فيه ، فحينما كان في السودان تبلورت لديه فكرة كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، ولما انتقل إلى المغرب أصدر هناك كتابه (الأصول) ، وفي المملكة العربية السعودية نشر ثلاثة كتب أثناء إقامته بها ، وهي : (التمهيد في اكتساب اللغة ...) ، و(مقالات في اللغة والأدب) ، و(البيان في روائع القرآن) .

• ترجماته :

وأما أعماله المترجمة ، فإن نتاج الدكتور تمام العلمي لم يتوقف عند حد التأليف ، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية عن مؤلفات ذات مناح علمية متعددة ، بلغت خمسة أعمال مترجمة هي بحسب تاريخ صدورها :

١ - مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، تأليف : ديبلاس أوليري (De Lacy O'leary) . نشره سنة ١٩٥٧م ، بمكتبة الانجلو المصرية (١) .

٢ - أثر العلم في المجتمع . تأليف : بيرتراند آرثروليم رسل (B.A.W. Resl) . نشره سنة ١٩٥٨م ، بمكتبة نهضة مصر ، ضمن سلسلة حياة المجتمعات التي تصدرها الجمعية الثقافية المصرية آنذاك .

(١) نظراً لأهمية هذا الكتاب فقد ترجم أكثر من مرة ، سنها ترجمة صدرت في العراق (مطبعة الرباطة - بغداد) ، قام بها يحيى الثعالبى ومضى بيثون ، سنة ١٩٥٨م ، تحت عنوان [انتقال علوم الإغريق إلى العرب] ، وترجمة أخرى صدرت في مصر (مكتبة النهضة المصرية - القاهرة) ، قام بها الدكتور وهيب كامل ، سنة ١٩٦٢م ، تحت عنوان [علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب] .

٣ - اللغة في المجتمع . تأليف : موريس ميكائيل لويس (M.M. lewis) . نشره بالقاهرة سنة ١٩٥٩م بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .

٤ - الفكر العربي وسكانه في التاريخ . تأليف : ديلاسي أوليري . نشره لأول مرة سنة ١٩٦١م ، في عالم الكتب بالقاهرة ، وصدر ضمن إصدارات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، ثم نشر في طبعة ثانية عام ١٩٩٧م عن الهيئة المصرية للكتاب ضمن مشروع الألف كتاب الثاني (١) .

٥ - النص والخطاب والإجراء . تأليف : روبرت دي بوجرانده (R.D BEAUGRANDE) . نشره سنة ١٩٩٨م ، في عالم الكتب بالقاهرة . وهو آخر ما صدر له من أعمال ترجمية حتى الآن . وموضوع الكتاب الأصلي هو لسانيات النص أو علم اللغة النصي . وهكذا نرى تشعب مجالات هذه الترجمات ، فبعضها لغوي صرف . وبعضها فلسفي ، وبعضها الآخر تاريخي . ولا شك أن هذه الأعمال المترجمة سدت فراغاً في المكتبة العربية ، وكشفت في بعض مناحيها عن رأي الآخرين ونظرتهم في تأثير الثقافات الوافدة على الفكر العربي في جوانبه العلمية واللفظية والدينية ، كما كشفت من جهة ثانية عن علاقة اللغة بالمجتمع ، وعن إنتاجية النص اللغوي ، وكيفية تحليله ، وتعدد وجهات النظر إليه ، وهذا - فيما أرى - إضافة مهمة للمدرس اللغوي ، وللثقافة العربية بشكل عام .

• بحوثه ومقالاته:

من الصعوبة بمكان أن نورد إحصاءً دقيقاً شاملاً لجميع بحوثه ومقالاته التي نشرها في الدوريات العلمية ، أو التي شارك بها أو ألقاها في الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية ، فهي من الكثرة بحيث يجعل حصرها أمراً ليس في مقدورنا ، وهو نفسه يعترف بهذا في مقدمة كتابه (مقالات في اللغة والأدب) .

ولكننا سنحاول أن نذكر معظم ماوصل إليه علمنا من تلك البحوث والمقالات ، مع

(١) قام الأستاذ عبد الجليل حسن بدواسة موجزة لهذا الكتاب ، وأبدى بعض الملاحظات على هذه الترجمة . ينظر : الفكر العربي بين الأصالة والتأثير العالمي ، مجلة السكائب المصرية ، عدد فبراير ١٩٦٤م ، ص ٢٠٦-٢٠٩ .

وهناك ترجمة أخرى لهذا الكتاب قام بها الأستاذ إسماعيل البيطار ، وصدرت عام ١٩٧٢م ، عن دار الكتاب اللبناني - بيروت .

التويه إلى أننا أغفلنا ذكر ستة عشر بحثاً كان قد جمعها وأودعها ضمن كتابه السالف الذكر (مقالات في اللغة والأدب).

وهذا بيان تفصيلي بتلك البحوث والمقالات :

١ - مجلة الأزهر - مصر :

* نشأة النحو العربي ، المجلد ٣٢ ، الجزء الأول ، ١٩٦٠ م ، ص ص ٤٧ - ٥٦ .

* مشكلة الخط العربي ، المجلد ٣٢ ، الجزء الخامس ، ١٩٦٠ م ، ص ص ٤٣٩ - ٤٤٣ .

* النحو والمنطق ، المجلد ٣٢ ، الجزء السابع ، ١٩٦٠ م ، ص ص ٧٠٤ - ٧٠٩ .

* مصطلحات سيويه في أصوات اللغة العربية ، المجلد ٣٢ ، الجزء العاشر ، ١٩٦٠ م ، ص ص ١٠٧٧ - ١٠٨٤ .

٢ - مجلة منبر الإسلام - مصر :

* نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر ، السنة ٢٦ ، العدد ٥ ، ١٩٦٨ م ، ص ص ١٦٧ - ١٦٩ .

٣ - حوايات كلية دارالعلوم - القاهرة :

* أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية ، ١٩٦٨ - ١٩٦٩ م ، ص ص ١٢٣ - ١٤٠ .

* منهج النحاة العرب ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ م ، ص ص ٣٥ - ٦٢ .

٤ - مجلة المجلة - مصر :

* وظيفة اللغة في مجتمعنا المعاصر ، السنة ١٠ ، العدد ١١٤ ، ١٩٦٦ م ، ص ص ٣١ - ٤٠ .

٥ - مجلة اللسان العربي - المغرب :

* القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي ، المجلد ١١ ، الجزء الأول ، ١٩٧٤ م ، ص ص ٢٤ - ٦٣ .

* نحو تنسيق أفضل للجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ، المجلد ١١ ، الجزء الأول ، ١٩٧٤ م ، ص ص ٢٨٤ - ٣٠١ .

- ٦ - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب :
- * مشكلة الترجمة ، العدد ٣ - ٤ ، ١٩٧٨ م ، ص ص ١٨١ - ١٩٤ .
- ٧ - مجلة فصول - مصر :
- * اللغة العربية والمصداقة ، المجلد ٤ ، العدد ٣ ، الجزء الأول ، ١٩٨٤ م ، ص ص ١٢٨ - ١٤٠ .
- ٨ - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة :
- * من طرق القرآن الكريم ، الجزء ٤٩ ، ١٩٨٢ م ، ص ص ١٧٢ - ١٩٠ .
 - * درجات الخطأ والصواب في النحو والأسلوب ، الجزء ٥٦ ، ١٩٨٥ م ، ص ص ٥٥ - ٨٨ . ونشر هذا البحث أيضاً تحت عنوان (درجات الخطأ والصواب في الاستعمال العربي) ضمن مجلة (بحوث لغوية وأدبية) الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٩٨٦ م ، ص ص ٢١ - ٣٥ .
 - * وحدة البنية واختلاف الأنظمة ، الجزء ٥٧ ، ١٩٨٥ م ، ص ص ٢٢ - ٥٦ .
 - * تأملات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم - الجزء ٦٠ ، ١٩٨٧ م ، ص ص ٢٥٨ - ٢٧٦ .
 - * لغة الإعلام ، الجزء ٦٢ ، ١٩٨٨ م ، ص ص ٤٤ - ٥٥ .
 - * الإفادة والعلاقات البيانية ، الجزء ٦٥ ، ١٩٨٩ م ، ص ص ٤٥ - ٥٨ .
- ٩ - مجلة المناهل - المغرب :
- * موقف الأديب والفنان بين الحرية والالتزام ، العدد ٣ ، ١٩٧٥ م ، ص ص ٧٢ - ٨٩ .
 - * في الشعر السياسي للدكتور عباس الجراري «تعليق» ، العدد ٤ ، ١٩٧٥ م ، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٨ .
 - * اليقين بين الإسلام والفلسفة ، العدد ٥ ، ١٩٧٦ م ، ص ص ٥٩ - ٧٨ .
 - * التضام وقبوض التوارد ، العدد ٦ ، ١٩٧٦ م ، ص ص ١٠٠ - ١١٣ .
 - * رأي في الارتباطات الطبيعية والتفسي في التذوق الفني ، العدد ٩ ، ١٩٧٧ م ، ص ص ٥٧ - ٧٤ .

- * أصول النحو وأصول النحاة ، العدد ١٠ ، ١٩٧٧ م ، ص ص ٧١ - ٨٤ .
- * نحن والتراث والمعاصرة ، العدد ١٢ ، ١٩٧٨ م ، ص ص ٧٥ - ٨٨ .
- * قضايا اللغة ، العدد ١٤ ، ١٩٧٩ م ، ص ص ٧٩ - ٨٩ .
- * الأزواج اللغوي ، العدد ١٦ ، ١٩٧٩ م ، ص ص ١٤٧ - ١٦٠ .
- ١٠ - مجلة معهد اللغة العربية (جامعة أم القرى - مكة المكرمة) :
- * كيف نُعَلِّم غير الناطقين بالعربية تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية ، العدد الأول ، ١٩٨٢ م ، ص ص ١٩ - ٣٥ .
- * مشكلات تعليم الأصوات لغير الناطقين بالعربية ، العدد الثاني ، ١٩٨٤ م ، ص ص ٣٥٣ - ٣٦٤ .
- ١١ - مجلة الحصاد - الكويت :
- * التحليل اللغوي للأدب ، العدد الأول ، ١٩٨١ م .
- ١٢ - مجلة الدراسات القرآنية (تصدر عن مركز الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية - جامعة لندن) :
- * الصحة والجمال في النص القرآني ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ١٩٩٩ م ، ص ص ٢٤٠ - ٢٦٦ .
- * العلاقات المفروضة والعلاقات الملحوظة في النص القرآني ، المجلد ٣ ، العدد ٢ ، ٢٠٠١ م ، ص ص ١٧٢ - ٢٠٠ .
- وبالإضافة لما تقدم فهناك مقالات وبحوث شارك بها في دورات وندوات ومحاضرات علمية ، بعضها نشر في كتب خاصة ، وبعضها لمّا ينشر بعد ، وهي على النحو التالي :
- * شاعرية ابن زيدون في ضوء منهج مستحدث . بحثٌ أُلقي في مؤتمر الذكرى الألفية لميلاد ابن زيدون الذي عقد في المغرب عام ١٩٧٥ م ، ونشر في مجلة الكتاب التي يصدرها اتحاد المؤلفين والكتاب العراقيين (بغداد) ، العددان ١١ - ١٢ ، السنة التاسعة ، ١٩٧٥ م ، ص ص ٩٥ - ١١٦ .
- * إعادة وصف اللغة العربية السنيّة . بحثٌ أُلقي في أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالجامعة

التونسية عام ١٩٧٨ م ، ونشر ضمن كتاب (اللسانيات واللغة العربية) سلسلة اللسانيات (٤) ، ١٩٨١ م ، ص ص ١٤٥ - ١٨٤ .

✽ موقف النقد العربي التراثي من دلالات ماوراء الصياغة اللغوية . بحث ألقاه في ملتقى «قراءة جديدة لتراثنا النقدي» ، الذي عقده النادي الأدبي الثقافي بجدة في عام ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م ، ونشر ضمن كتاب بعنوان (قراءة جديدة لتراثنا النقدي) ، المجلد الثاني «الآخر» ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، ص ص ٧٨٣ - ٧٩٥ .

✽ الطابع الاقتصادي لنظام اللغة . محاضرة أقيمت في النادي الأدبي الثقافي بجدة بتاريخ ٣ / ٤ / ١٤٠٥ هـ . ونشرت ضمن سلسلة : المحاضرات ، المجلد السادس ، ١٩٨٨ م ، ص ص ١٨٣ - ٢١٤ .

✽ اللغة العربية والشعوب الإسلامية . نشر ضمن كتاب (من قضايا اللغة العربية المعاصرة) . إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٠ م ، ص ص ٦٩ - ٨٨ .

✽ قرينة السباق . بحث قُدم بمناسبة الاحتفال بالعيد المشوي لكلية دار العلوم عام ١٩٩١ م ، وطبع ضمن الكتاب التذكاري الخاص بهذه المناسبة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م ، ص ص ٣٧٥ - ٣٩٥ .

✽ الاتصال والكفاءة الإعلامية . محاضرة أقيمت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) ، عام ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

✽ نحو الجملة ونحو النص . محاضرة أقيمت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، عام ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

✽ وضع المصطلح العربي في النحو والصرف . بحث أرسل إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية الأردني ، عام ١٩٩٤ م .

✽ أساسيات النحو العربي وتبسيط تعليمه . محاضرة أقيمت في الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربية الأردني في ٢٥ نيسان عام ١٩٩٨ م .

ويلحق بهذه المقالات ما كان قد كتبه نقدياً لمؤلفات بعض طلابه ، أو مؤلفات شارك مع غيره في تأليفها . فمن النوع الأول ما يأتي :

✽ تقديمه لكتاب (اسم الفاعل بين الاسمى والفعلية) . للدكتور فاضل مصطفى السقي

(العراق) ، نشر المجمع العلمي العراقي عام ١٩٧٠ م . وجاء تقديمه في أربع صفحات.

✽ تقديمه لكتاب (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) ، للدكتور فاضل الساقى - أيضاً - ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٩٧٧ م . وجاء هذا التقديم في ست عشرة صفحة (٧ - ٢٢) .

✽ تقديمه لكتاب (ظاهرة التماثل عند نوالي الأصوات العربية الصامتة) ، للدكتور عبدالرحمن حسن العارف ، وتقديمه لكتاب (انجاءات الدراسات اللغوية المعاصرة في مصر) للمؤلف نفسه . وهذان الكتابان في مرحلة الطبع ، وسيصدران لاحقاً - إن شاء الله - .

أما التروع الآخر من تقديماته فيشمل مايلي :

✽ تقديمه لكتاب (قائمة مكة للمفردات الشائعة) ، الذي أصدره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ص ص ٧ - ٢٦ .

✽ تقديمه لمجلة (بحوث لغوية وأدبية) ، الصادرة عن معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، عام ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، ص ص ٧ - ١٩ .

✽ تقديمه لكتاب (الأخطاء اللغوية التحريرية لطلاب المستوى المتقدم في معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى) الذي أصدره المعهد ، ص ص ٧ - ١٣ .

✽ كتابته مبحث (النظام الصرفي في اللغة العربية) ضمن (المعجم العربي الأساسي) الذي صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، عام ١٩٨٩ م . وقد استغرقت صفحاته أربعاً وثلاثين صفحة (١٨ - ٥١) .

ورغم سنوات عمره التي تجاوزت الثمانين - سلمه الله - ، فإنه مازال يمارس نعل القراءة والكتابة ، وينتج مقالات وبحوث هي عصارة أفكار هذه السنين ، وعسى أن نجتمع هذه الأعمال ثم تنشر لتكون في متناول الجميع .

■ الإشراف على الرسائل الجامعية :

بلغ عدد الرسائل العلمية التي أشرف عليها في أقطار عربية مختلفة مايقرب من مائة رسالة ، وكان عدده لا بأس به من هذه الرسائل بدور حول موضوعات متنوعة من مؤلفاته المذكورة آنفاً .

ومن هذه الموضوعات : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الجملة الوصفية في النحو العربي ، تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، القيمة النحوية للموقع ، المقطع الصوتي بين الكمية والمدة الزمنية ، الزمن النحوي ، التضام في النحو العربي ، قرينة الإعراب ، الترخّص في القرائن ، الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، الضرورة الشعرية في النحو العربي ، الإسناد النحوي ، المعنى الوظيفي لأدوات النفي في العربية ، طلب الحقة في العربية ، ظاهرة التماثل الصوتي ، الربط في التركيب العربي . إلخ ، كما أن بعضاً آخر مما أشرف عليه من الرسائل كان دراسة ناقدة - ليست بالضرورة قاذحة - لمنهج النحاة العرب في ضوء الدراسات والمناهج اللغوية الحديثة ، كالبحث في طيعة معيار الصواب والخطأ لدى النحاة ، وأمن اللبس ووسائل الوصول إليه في النحو العربي ، وأصول النحو العربي ... إلخ^(١) .

وكان التصديّ لبُحث هذه الموضوعات وأمثالها في رسائل علمية سبباً في نشأة مدرسة فكرية متميزة في حقل الدراسات النحوية واللغوية بصنعة عامة . وأكثر هؤلاء التلاميذ في مصر ، ومنهم عددٌ لا بأس به في البلاد العربية الأخرى ، كالمغرب ، والسودان ، وليبيا ، والكويت ، والعراق ، والأردن ، والسعودية .

كما شارك الدكتور تمام في مناقشة عدد كبير من الرسائل الجامعية في الجامعات العربية ، منها بالإضافة إلى جامعة القاهرة ، جامعة الإسكندرية ، جامعة عين شمس ، جامعة الأزهر ، جامعة الخرطوم ، جامعة أم درمان الإسلامية ، فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، جامعة الكويت ، جامعة اليرموك بالأردن ، جامعة المستنصرية ببغداد ، جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب) ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس (المغرب) ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (السعودية) ، جامعة الملك سعود بالرياض (السعودية) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

وكنّت أنوي أن أقدمَ بيانات كاملة بأسماء الرسائل العلمية التي اشترك الدكتور تمام في مناقشتها ، وقد قطعت في ذلك شوطاً لا بأس به ، إلّا إنني رأيت عدم جدواها العلمية من جهة ، وأن الإحاطة بها ضَرَبٌ من المستحيل من جهة أخرى ، ولذلك عدلتُ عن هذه الفكرة واكتفيت بذكر الجامعات التي تمت بها مناقشة تلك الرسائل .

(١) لمعرفة مزيد من أسماء هذه الرسائل العلمية ينظر أدلة الرسائل الجامعية التي أصدرتها كلية دار العلوم ، وجامعة أم القرى . وجامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب .

• أوليات تنسب إليه:

* أول من استبطن موازين التنعيم (نماذج التنعيم) في اللغة العربية ، وذلك في كتابه (مناهج البحث في اللغة) ، وهي محاولة رائدة ، ولها جدة وإبتكار - كما يقول الدكتور أحمد قدور - (١) .

* أول من ارتضى التنعيم السياحي للكلم ، وبرره من حيث المبنى والمعنى .
* أول من قال بمبدأين هامين في وظائف أقسام الكلم هما : النقل ، وتعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ، وفسر بهما من ظواهر الاستعمال ما كان قبل مستعصياً على التفسير المقنع .

* أول من أنشأ للنحو العربي نظاماً متماسكاً فوam القرائن اللفظية والمعنوية ، بعد أن كان النحو في أنهام الدارسين تحليلاً إعرابياً فقط .

* أول من قال بفكرة تضافر القرائن مبطلاً بذلك فكرة العامل النحوي .
* أول من أبرز فكرة الترخُّص في القرينة عند أمن اللبس ، وربطها بالشواهد من كافة أنواع النصوص (القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر ، والنثر) .
* أول من فرق بين الزمن الصرفي البسيط والزمن النحوي المعتمد على السياق ، وذكر للنحو ستة عشر زمناً ، كما أنشأ مفهوم «الجهة» ، وجعلها عوناً على تعدد الزمن النحوي .

* أول من قام بمحاولات متفرقة لتحقيق المعنى ، وتحليل كل شق منه على حدة .

• إنجازات أخرى:

* تولَّى الإشراف والمشاركة الفعلية في إخراج قائمة مكة للألفاظ الشائعة ، وهي عمل علمي ذو قائمة كبرى في حقل تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات .
* حاز على الدرجة الأولى في المسابقة التي أقامها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط سنة ١٩٧٢ م ، وذلك عن بحثه الموسوم بـ «القرائن النحوية وأطراح العامل والإعرابين التقدير والمحلّي» .

(١) مبادئ اللسانيات ، ص ١٢٣ ، ط ١ ، ١٩٩٦ م ، دار الفكر ، دمشق .

- * شارك في وضع المعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) سنة ١٩٨٩م - واضطلع بمهمة مراجعة هذا المعجم .
- * اختير لمراجعة مجلة (البنك الإسلامي للتنمية) التي تصدرها منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة ، واستمر بها من تاريخ صدورها حتى تركه العمل في جامعة أم القرى .
- * وقع عليه الاختيار من قبل الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، للانضمام إلى اللجنة المشكلة لمراجعة مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الإنجليزية .
- * حصل على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم في فرع الإنتاج الأدبي واللغوي عام ١٩٨٤م ، بترشيح من جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وذلك عن كتابه (الأصول) .
- * حصل على جائزة صدام للدراسات اللغوية سنة ١٩٨٧م ، بترشيح شخصي .
- * مثل المملكة المغربية في برنامج التعاون الثقافي بين المغرب وموريتانيا ، واشتمل نشاطه على إلقاء عدد من المحاضرات العلمية والعامة ، وذلك عام ١٩٧٧م .
- * تولى جانباً هاماً من إنجاز سلسلة الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها التي أصدرها معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى (مكة المكرمة) في سنة أجزاء ، عام ١٩٨٤م .
- * كان له دور بارز في مشروع إنشاء قسم علم اللغة التطبيقي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٩٩٤م ، ليكون تسمياً علمياً ثالثاً من أقسام المعهد ، وإليه يعود الفضل في فكرة هذا القسم ، وإعداد خطته ونامجه ، إلا أن أمر هذا القسم أوكل بعد أن تمت الموافقة على إنشائه إلى قسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية ! .
- * شارك في الندوتين الأولى والثانية لمشروع مكافحة الأمية باستعمال الحرف العربي في كتابة عدد من لغات الشعوب الإسلامية في الدول الإفريقية والآسيوية ، اللتين عقدنا عام ١٩٨٨م بالبنك الإسلامي للتنمية بجدة .
- * اختاره المركز الدولي لليوغرافيا International Biographical Center في كامبردج باغلترا ضمن الأعلام الواردة أسماؤهم في موسوعته المسماة:

INTERNATIONAL WHO'S WHO IN EDUCATION

✽ ورد اسمه ضمن (موسوعة أعلام مصري القرن العشرين) ، التي أصدرتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ ش أ) بالقاهرة سنة ١٩٩٦م (ص ١٤٦)

✽ كرمته جامعة القاهرة عام ١٩٩٨م ضمن تكريمها لجيل الرواد من الأساتذة الجامعيين بها ، ومنحته جائزة تقديرية ودرعاً تذكاريًا

وهكذا يبدو لنا من خلال ما تقدم أن النشاط العلمي للدكتور تمام حسان كان غزيراً ومتنوعاً ، شمل مجالات عدة وجوانب مختلفة من العلوم والمعارف

شعره

لعل كثيرين لا يعرفون أن الدكتور تماماً كان يتعاطى الشعر ، ويجيد النظم فيه وتطور موضوعات شعره حول قضايا اجتماعية ، وأخرى سياسية ، وبعضها خاص بمناسبة أقيمت في كليته دار العلوم

وقد اطلعت على مجموعة كبيرة من القصائد التي نظمها وهو طالب بدار العلوم ، وأخرى نظمها وهو أستاذ بها ومن ضمنها قصيدة بعنوان (عيد ميلاد الملك فاروق) ، وأخرى بعنوان (السباحة في مستنقع الرضخ) ، وثالثة بعنوان (الشرق والمغرب يلتقيان) إلخ...

وجميع هذه القصائد مخطوطة بخط يده - وهو يحتفظ بها في مكتبته الخاصة

وقبل أن اختتم هذه العرض الشعري بالدكتور تمام حسان ، أرى أنه يجدر بي التنويه إلى أنه على الرغم من الجوائز العديدة التي حصل عليها ، والصور التكريمية المختلفة التي حظي بها - كما تقدم - ، فإنني أحسبه لم ينل حتى الآن ما يستحقه أمثاله من الرواد الذين كان لهم وجود فاعل ، وبصمات واضحة ، وتأثيرات بالغة على الساحة الفكرية والعلمية والثقافية ، وعسى أن تتدارك هذا الأمر الجهات المرشحة ، ومن بعدها اللجان الساملة في المؤسسات والمراكز المتخصصة ذات العلاقة في عالمنا العربي ، فتقوم برشيع من هو أهل لذلك التكريم ، وتمنح جوائزها من يستحق ، بعيداً عن المجاملة والمصالح الشخصية - وفي ذلك ضمان لصاحب الحق من جانب ، ورفع للمستوى العلمي والأخلاقي للمؤسسة المانحة من جانب آخر ، فضلاً عن تحقيق عنصر النزاهة والعدالة الذي يفترض أن يكون هو شعار

والفيصل في استحقاق التكريم أو عدمه . وبذا تتكامل جوانب المصادقة لهذه الجوائز ، فتحوز على نظرة الإجلال والاحترام والتقدير ، وتنال الرضا والقبول .

وبعد ، فهذه هي السيرة الذاتية والمسيرة العلمية للدكتور تمام حسّان ، أثرت أن أفكرها بكل ما علمته من تفصيلاتها ، رغم اعتقادي أنه ندّ عليّ شيءٌ غير يسير منها ، والأمل معتودٌ على أستاذنا أن يفرغ بعد هذه الرحلة الطويلة والمحطات التاريخية في رحاب العلم والمعرفة والعمل الأكاديمي ، وفي حقل التجارب الشخصية ، لكتابة سيرته الذاتية ؛ حتى يطلع جيل اليوم ممن لم يحظ بالالتقاء به والتعرّف عليه من قُرب على المعالم والصُّوى في مسيرة جيل الروّاد ، ليأخذوا من تجاربهم وخبراتهم العبرة والعظة . والدروس المستفادة .

ولا أخفي القارئ الكريم أنني قد كاشفت أستاذنا الفاضل بهذا الأمر ، وطرحت عليه هذه الفكرة ، فاستحسنها ووعدني خيراً ، ونسأل الله أن يهبه من الصحة . والبركة في الوقت والعمل ، والقدرة على استحضار الذاكرة ، مايمكنه من إنجاز ماوعده به ، وتحقيق رغبة أحبائه ومريديه .



القسم الثاني

الدراسات المهداة إلى تمام حسن

- أحمد علم الدين الجندي .
- أحمد مختار عمر .
- داود عـــــبده .
- سعيد حسن بحيري .
- صلاح الدين حسنين .
- الطيب البكوش & صالح الماجري .
- عـــــبده بلوي .
- عبده الراجحي .
- مـــــازن الوعر .
- محمد حسن عبد العزيز .
- محمد خليفة الدناع .
- محمد رشاد الحمزاوي .
- مصطفى النحاس .

من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي

أ.د. أحمد علم الدين الجندى

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مقدمة وتحية:

لعل أجل عمل وأعظمه أثراً أن يتجه الساحشون في (أصول الفكر اللغوي) إلى باب (تعارض الأدلة في اللغة وتعارض الأقبة والترجيح بينها)، وينضوي تحته أصول وفروع شتى من الأهمية بمكان مثل:

❖ إذا تعارض نشان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شئبين أحدهما الإسناد، والآخر المتن.

❖ وإذا كانت اللغتان في الاستعمال والقياس سواء ومقاربتين فما العمل ولا سيما إذا قلت إحداهما وكثرت الأخرى؟

❖ وإذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، والأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما.

❖ وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصليين.

❖ وتفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال، وتعارض قبحين، وتعارض المانع والمقتضى.

❖ وفي المدول عن الأصل والرد إليه، والترخُّص عند أمن اللبس.

❖ وقواعد التوجيه في الصناعة النحوية، وقواعد توجيهية تضبط الرد، والأقسام الكبرى لقواعد التوجيه.

❖ التأويل في القاعدة.

❖ قواعد النحو أضيق من كلام العرب.

✽ قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ويمكن التوفيق بينهما بالتأويل.

✽ التأويل قد يحتمل وجهاً واحداً وقد يحتمل وجوهاً متعددة.

✽ ظاهرة التأويل جاءت لأمرين:

(١) عدم صدق القاعدة على بعض ماسع

(٢) حرص النحاة على تفسير كل ماسع في ضوء القواعد والأصول.

✽ حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله: فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً.

✽ اختصار المختصر لا يجوز؛ ولذلك لم يحذف الحرف قياساً؛ لأن الحروف إنما دخلت في الكلام لضرب من الاختصار، فلما ذهبت تحذفها لكتبت مختصراً لها أيضاً، واختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه إجحاف به.

✽ الرجوع إلى الأصل أسير من الانتقال عنه.

✽ يتوسع في الأمهات ما لا يتوسع في غيرها، كهمزة الاستفهام، لما كانت أم الباب اختصت بجواز الحذف، ويجوز الدخول على الثاني، وواو العطف وفائه، وثم، والشرط، و(إن) المؤكدة.

✽ كل ما نضمن ما ليس له في الأصل، منع شيئاً عما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه: كنعم وبش - وإنما منعنا التصرف لأن لفظهما ماضٍ، ومعناها إنشاء المدح والذم العامين على سبيل المبالغة في الحال، فلما تضمننا ما ليس لهما في الأصل - وهو الدلالة على الحال - منعنا التصرف.

ولنا نكر جهد علمائنا في القديم^(١) في تجلية هذه الأفكار وعرضها وتحليلها، فلهم

(١) من هؤلاء ثعلب (٢٩١هـ) في كتابه: اختلاف النحويين، وابن كيسان (٣٢٠هـ)، والنحاس (٣٣٨هـ) في كتابه: المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وابن درستويه (٣٤٧هـ) في كتابه: الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، وكتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي (٣٤٨هـ)، والرماني (٣٨٤هـ) في الخلاف بين النحويين، والأنباري (٥٧٧هـ) في كتابه: الإنصاف، والمكبري (٦١٦هـ) في كتابه: التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وابن إياز (٦٨١هـ) في كتابه: الإسماع، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزيدي، والسيوطي (٩١١هـ) في الاقتراح، وأخيلك على ابن هشام (٧٦١هـ) في كتابه: مفتي اللب، ص ٨٨١ - ٩١٥ فقد عرض لجموعة من القواعد (الأصولية) وبخاصة الباب الثامن - الذي خصصه لأمور كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة.

صفحات مشكورة في أصول النحو، ولكن الذي يجب أن نشير إليه أولاً: هو أن ابن جني (٣٩٢هـ) قد ذكر في معرض حديثه عن سبب تأليفه كتاب الخصائص أنه لم ير أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل (أصول النحو) على مذهب أصول الكلام والفقه، وبمضي بعض لأكثر هذه الأصول في كتابه الخصائص. وثانياً: أن التعصب كان ظاهراً في بعض طبقات هذه المراجع وغيرها في مسيرة التاريخ، فكان بعضهم يتعصب للنحو البصري وآخرون يتعصبون للنحو الكوفي.

منهج الكتاب

أما في العصر الحديث فقد اضطلع الدكتور ثمام حسن بهذه الأصول في كتابه (الأصول: دراسة إيشمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي). وقد أشار إلى كثير مما ذكرناه في تلك الملامح الأصولية بمثل رياضي جامع للنكر الأصولي في كل عصوره، كما أضنى الأستاذ على عمله منهجاً جديداً أبعد عنه السأم مما حبيه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على الرغم من أنه تناول موضوعاً منطقياً وعمراً، لكنه استطاع أن يجمع شوارده من غشون تراث العربية، فكشف غامضه، وقرب جناه، وكان اهتمامه بالغاً بالآراء العلمية الجريئة، والاتجاهات المتكررة المدعومة بالحجة الواضحة والدليل الموجه. وهو لون من الدراسة فريد، وسع روح البحث، وغرس في نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث.

كما امتاز في كتابه (الأصول) قسم النحو بتنسيق الجداول وهندستها بربط المواد الأصولية فيها برباط يُسلم إلى أحكام مُلَمَّة يستند إليها في الدفع، وذلك في إطار يتسم بالغوص والعمق، وفهم لأسرار العربية، وكشف لجمالها ومنطقها، كما استعان برسم للبناء الأصولي الذي كشف عن أسواره ليصور ذلك كله في لسة فنان ونغمة عازف.

وما يلاحظ على كتاب الأستاذ السابق - أن أركانه قد دُعِمت بكثير من النصوص الأصلية تكتفه من بين يديه ومن خلفه، وتهيمن عليه إلى أن قادته إلى نهايته في غير تسلُّط ولا تحكُّم، فهي دراسة منهجية مبنية على خطة نقدية، تمتاز بملاحظات مهمة، ومبادئ أساسية قائمة على الدرس اللغوي الحديث في منهج متكامل خلّاق.

هذا، وقد اشتمل الجزء النحوي من هذا الكتاب على ٤٨١ ملحقاً أصولياً صاغه بدقة، وربط بين مفرداته بحكمة، حتى أضحي كالماسة المشعة أي انجذبت إليها غمرتك بأضواء.

اتساع وعمق الجانب اللغوي في (أصول) الأستاذ

١- «هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه الإسلامي تجعل (المصلحة) غاية، وتسايلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل (الثالثة) هي الغاية. وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة «لا ضرر ولا ضرار»، وتلخص الثالثة في أصول النحو عبارة «لا خطأ ولا لبس»...، ومهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة، فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن يكون تفضيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث».

«والمقصود بقواعد الترجية - كما يراها الأستاذ - تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليتنموا بها عند النظر في المادة اللغوية...، ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم...، وبهذا نعلم أن التحويين حين كانوا يبدون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدر عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حر، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة...، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في (اختيار) القاعدة التي بنى حكمه في ظلها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها» (١).

فقواعد التوجيه هذه، هي ضوابط منهجية، وقد سماها الأستاذ «دستور النحاة»، وإخال أن الأستاذ كان ينحت مصطلحاته في الأصول النحوية من حياته العسكرية، فقد كان حفظه الله ضابطاً في حرب فلسطين الأولى ليحافظ على الأرض والعرض، (وقواعد التوجيه) هذه مصطلح عسكري ميداني، انتقل على يده إلى ميدان لغوي أصولي.

كما قام برسم جدول للأقسام الكبرى لقواعد التوجيه، ثم قسم (قواعد التوجيه) إلى أقسام:

«أولاً: القواعد الاستدلالية، وقسمها إلى إحدى عشرة قاعدة، وكل قاعدة منها يندرج تحتها مسائل.

«ثانياً: القواعد المعنوية.

«ثالثاً: القواعد البنيوية، ويندرج تحتها: التحليلية والتركيبة.

وقد اندرج تحت هذه الأقسام مسائل كثيرة استخرجها الأستاذ من التراث، وصنّفها

(١) (أصول)، للدكتور غام حسان، ص ٢٢٠ فما بعدها.

وناقشها حتى ذبت فيها روح البحث العلمي المبكر، بعد أن كانت غير هذا في كتب النحاة -
 مبهمة غير مقصودة، لا نتم عما وراءها من بناء نظري شامخ، أعمدته هذه القواعد، ولبناته
 الأبواب والمسائل، وقد أشار الأستاذ في حيدة إلى أن النحاة لم ينقلوا هذه الأدلة عن المنطق،
 وإنما تأثروا في استعمالها بالمنطق، وفرق بين النقل والتأثر (١).

٢- وعندما تكلم على (الدليل النحوي) وأقسامه من حيث السماع والاستقراء
 والاستصحاب والقياس... إلخ، ذكر من هذه الأقسام ما يسمى (بالدليل الباقي)، والمقصود
 به: أن تعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصي
 على النقص فيصلح لثبت به الحكم من ذلك: أن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع واحد
 منها، فكان مقتضى هذا الأصل ألا يعرب المضارع، ولكن شبهه بالاسم من عدة نواح أعطاه
 حكم الإعراب بالرفع والنصب، لم يبق الجرح لا يجد إلى المضارع سبيلاً، فكان هو (الدليل
 الباقي) على خضوع المضارع للأصل العام في الأفعال، وهو كونها منسوبة إلى البناء، وأن
 الإعراب الذي يختلف عليه ليس أصلاً فيه. وقد نظر الأستاذ لهذا المصطلح بما يسمى في
 المنهج الحديث Residue (٢).

آراء لها وزنها في الدرس الأصولي:

* مخالفة التركيب لقواعد النحو غير مضرّة ولا فادحة؛ لورود ذلك في القرآن
 والحديث.

* القوة الإنتاجية للنحو العربي وسعة إمكاناته، وربط ذلك بما رآته المدرسة الأمريكية
 التوليدية (٣).

* الاختلاف في التأويل والتخريج والاختبار والتوجيه هو الذي أطال نصوص النحو؛ لأنه
 يتعلق بالمسائل لا بالأصول، ولو أن النحو عرض على الشادين من طلابه في صورة
 الأصول دون المسائل لبدا سيراً مختصراً منسافاً، ولكن كتب النحو ورثت عن القدماء
 الحرص على عرض المسائل جنباً إلى جنب مع الأصول، فإذا واجهها البتدي لم يعرف
 أيها الأصل وأيها الفرع، فتختلط عليه الأمور ويصعب عليه التحصيل (٤).

* النحو التعليمي يعطي القواعد ويحكم مراعاتها، والنحو العلمي يستقرئ الأمثلة ويستنبط
 منها القواعد، فالأول نيازي والثاني استقرائي، والأول معياري والثاني وصفي، والأول

(١) الأصول، ص ٢١٩. (٢) نفسه، ص ٢١٩.

(٣) نفسه، ص ١٧٦. (٤) نفسه، ص ١٦٨.

قاعدة تُراعى والثاني بحثٌ يُسجَّل وصف اللغة أثناء عملها، القاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها، وقانون ذو سلطة ليجز وتوجب وتمنع (١).

※ النحاة أجازوا القياس على قواعدهم وهي من عملهم، وليست من أعمال العرب.

※ تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع من العرب يعتبر خطأ منهجياً؛ إذ ليس من حق النحوي غير النصيح أن يخطئ الأعرابي النصيح إلا إذا وجد السماع ضده.

※ ذكر النحاة أنهم أخذوا التعليل من الأعراب، كالأعرابي الذي ردّ على من سأله كيف يقول: جاءته كتابي فاحتقرها بقوله: ألبر بصحيفة؟ يقول الأسناذ معلّقاً على هذا «وما هكذا تؤخذ الأمور. فالتسليم به أن البحث في اللغة والتصدي لاستخراج قواعدهما بحث علمي يتطلب منهجاً سليماً .. والأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد، وإن صح له أن يكون فيصلاً في صحة النطق» (٢).

والحقيقة أن النحاة قد تأثروا بالمنطق، وتجنّموا الخيل السرف، من ذلك قولهم: إن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأنواع نحو: هل كتب عمرو؟ وقد نخرج عن هذا الأصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو: هل عمرو كاتب؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو: هل عمرو كتب؟. وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم، وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال: لأن «هل» إذا لم تر الفعل في حيزها تسكت عنه ذاهلة، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذ إلا بمماقته!

وكلام هذا النحوي وهو بقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال:

ملحةً عشقت ظبياً حوى حوراً فمذ رآته سمعت فوراً لخدمته
كَهَلْ إذا ما رأت فعلاً بحيزها حَتَّ إليه ولم ترض بفسرقته (٣)

(١) مقال للدكتور تمام في حلقة البحث العلمي، بكلية دار العلوم، سنة ١٩٦٥م.

(٢) المقال السابق، ص ١٦. وانظر أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، في المورد العراقية، مجلد ٧. عدد ٣، ١٢٩٨هـ - ١٩٧٨م. لثري إسراف النحاة في التعليل وتعدد الإعراب في الجمل حتى تبلغ عندهم سنين أو سبعين جواباً.

(٣) القياس في اللغة العربية. للشيخ محمد الحضر حنين، ص ٧٧. نشر المطبعة السلفية، ١٣٥٣ هـ.

* الفصح لا يخطئ وإنما يترخص إذا أنسى أمن اللبس، كما أن الترخيص درجة من درجات الصواب مع أنه يخالف الفاعلة والسنة المتبعة والعرف الشائع في التراث، وقد سمي اللغويون المحدثون الترخيص (الابتداع في اللغة). وعن طريقة يكون التطور اللغوي،^(١) وهو في بعض صورته يستهوي المجتمع فيصبح سنة في الكلام.

* الصواب والخطأ في عرف النحاة لا ينبغي أن ينهما على إخطأهما، ولا أن يتم الانتقال من الحكم بأحدهما إلى الحكم بالآخر فجأة... ذلك أن موقف العربي من ذلك يبدو من حيث التدخل في الفهم كألوان الطيف، لا يدري المرء أين يبدأ لون منها وأين ينتهي، وربما يعارض اللونان منها، وربما أبطل لون أثر لون، بل ربما وقف البصر عند نقطة بين لونين فلا يدري أينسبها إلى هذا اللون أم ذلك، ومرجع هذا كله إلى طبيعة البناء النظري لنظام النحو العربي، ففيه أصول مجردة هي دائماً نقطة البداية في التحليل، سواء منها ما كان أصل وضع وما كان أصل قاعدة. وإذا كانت هذه الأصول النظرية بحكم مفارقتها للاستعمال تنسم بالإطراد التام، فإن الاستعمال لا يمكن أن يستقيم على سمها، ومن هنا يأتي الاستثناء من الأصول حيناً والاستدراك عليها حيناً آخر، ليكون من هذا وذاك قواعد فرعية تنسم بالعدول عن الأصل، فننشأ بها درجة من درجات الصواب لا تنفق مع أصول اللغة، فتكون هذه الدرجة كلون جديد من ألوان الطيف يختلف عما جاوره ويتداخل معه^(٢).

وهذا النص الأخير يؤكد أن الأستاذ كان ينظر إلى قضايا البناء في النحو وأصوله من عل، حيث كان يخصص ويسدك حيناً، ويضيف وينكر أحياناً في ميدان الفكر اللغوي، والأستاذ طويل النفس حين يرى أنه بالقواعد الموقعية في اللغة ينشأ مستوى آخر أو درجة أخرى من درجات الصواب تتحدى القواعد الكبرى والأصول العامة، ولكن الأستاذ يستي لبري أن صوابها أو خطأها يرتبطان بإمكان خاص من السابق، وضرب أمثلة من التراث النحوي الأصولي محدداً ما كان منه للعدول عن أصل وضع أو كسر قاعدة أو تعيين موقع، وعلى الرغم من وعورة هذه القضايا وجفافها فإنه استعان على إبرازها بريشة فنان ومثدسة رسام.

(١) درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي، ص ٣٥، بحث للدكتور تمام في كتاب «بحوث لغوية وأدبية» نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٦ هـ.
(٢) المرجع السابق، ص ٨ - ٩.

من أوقيانته:

❖ كان تصنيف الأستاذ للكلم أجدى على التحليل النحوى الأصولى من تقسيم النحاة، فقد أبرز دور القرائن التى غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هى علامة الإعراب، وأسماها «نظرية القرائن النحوية» The Signs Theory. وهذه النظرية ملكت على الأستاذ نفسه ونفسه، كما احتفى بها فى جميع بحوثه ومحاضراته، ولست الآن بصدد شرحها وبيانها، فهى مسطورة فى كل كتاب أو بحث أو محاضرة للأستاذ، ويرى أن قرينة الإعراب،^(١) وهى قرينة لفظية، من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوى، وليست وحدها التى تفسر العلاقات النحوية، فهو لا ينكر هذه القرينة أو يرفضها بل ينظر إليها نظرة شاملة فى إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى فى النظام النحوى، وهى محاولة رائدة؛ لأنها تلغى التفسيرات المنطقية والتعليقات الفلسفية للظواهر النحوية، كما أنها تنفى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلّة، والضعف والقوة، ونعدد الوجوه الإعرابية... وغيرها، وبهذا أمكن تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ (الترخّص)، وسق أن أشرنا إليه.

ونظرية تضافر القرائن النحوية فكرة مُحَكِّمة الوضع، متكاملة الجوانب، هزّت الدراسات الأصولية فى النحو هزاً عنيفاً، وفُسِّرَت بها بعض القراءات التى خرجت عن سنن العربية، وكذلك الحديث النبوى الشريف.

وحسب الأستاذ أنه التقط هذه الفكرة من ثنابا التراث العربى، فكانت أجراً محاولة عرفت فى العصر الحديث. لقد كانت رؤية للنظام العربى كله صاغها فى قالب جديد ومنهج رائد؛ ولهذا كانت صورة لنفسه وحياته^(٢)، وحسبها من شرف المحاولة والريادة أن يطلق عليها اسم «مدرسة القرائن النحوية»^(٣) لتضع بذلك لبنة فى صرح «تفسير أصول النحو العربى».

❖ والأستاذ لا يكتب حول فكر مطروق، وإذا عرض له - عن غير قصد - ابتكر له تنسيقاً ووضعته فى قالب بدیع ومصطلح محكم. من ذلك رؤيته أن الوظائف التى تؤدبها القرائن اللفظية هى السِّبْك Cohe - sion، والوظائف التى تؤدبها القرائن المعنوية هى الملائمة Coherence، وإذا اضطرب السبْك (التركيب اللغوى) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨ فما بعدها، و ٢٢١ فما بعدها.

(٢) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، أحمد علم الدين الجندى، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثانى، ١٤٠٤هـ، ص ٢٢١.

(٣) تأثير الدرس اللغوى الحديث فى النحو العربى، د. محمد عيد، ص ٢٣ «بحث أعد بمناصفة العبد المذنب لكافة دار العلوم - ١٩٩١ م».

فرَّق بين جملة (جاء الجندي على أمة الاستعداد) وبين الجملة ذاتها بمد انقراط عقد سبكها (على جاء أمة الجندي الاستعداد). لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من الفرائض الدالة على معاني النحو، ومن الفرائض اللفظية قرينة الضام، وهي تشتمل على مفاهيم الاقتار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية حَلَّتْ من السبك لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك (كفاءة إعلامية)،^(١) فالأساذ ربط بين مصطلحي: السبك والملائمة والكفاءة الإعلامية.

* بنى نظاماً زمنياً منفصلاً للمصيح العربية اتضح به ما لم يوضحه النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة، لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي.

* بيان مكان الظواهر الباقية من بناء الهيكل النحوي، وقد جمع هذه الظواهر معاً، وفسرها في ضوء الذوق السليبي العربي^(٢).

نظرات في بعض كتب الأستاذ وأثاره في إحيات

أما إنتاجه لإنتاج عالم جهيف وحسبنا أن تشير إلى بعضها معتمدين على نقل خلاصتها، أو منهجها، أو الجديد فيها:

(١) كتاب مناهج البحث في اللغة،^(٣)

وقد درس في هذا الكتاب منهج الأصوات، ومنهج التشكيل الصوتي، ومنهج الصرف والنحو، والمعجم، والدلالة. وهو منهج يثير الاهتمام والتفكير، وفيه أضاف إلى منهج الدراسة العربية شيئاً جديداً.

(٢) كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية،^(٤)

وقد فرَّق الأستاذ فيه بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: «مما ناحتها الاستعمال اللغوي والبحث اللغوي»، فالاستعمال اللغوي وظيفة المتكلم، والبحث اللغوي وظيفة الباحث، والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفنيس عن هذه

(١) الاتصال والكفاءة الإعلامية، ص ٢٠ محاضرة للدكتور تمام ألبيت في الموسم الثقافي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى في ٣/٥/١٤١١هـ.

(٢) الأصول، ص ٦.

(٣) نشره لأول مرة سنة ١٩٥٥م بالقاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤) نشره لأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٥٨م، مكتبة الأنجلو المصرية.

الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس، والاستعمال باعتباره تطبيقاً يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتبار تفتيشاً يستخدم الاستقراء، ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث، فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف، فالاختلاف بين الاستعمال والبحث اختلاف من هذه النواحي جميعاً^(١).

وميزة الأستاذ في أسلوبه تتجلى في تقسيم فقراته، ودقة وقفاته، وحسن مقابلاته، وحلاوة تكراره، زيادةً على ما فيها من نوالب وأحكام مسلمة، وكأنك إزاء معادلات رياضية ولكنها في أسلوب أدبي.

(٣) كتاب اللغة العربية معناها ومبناها: (٢).

«وقد كشف الأستاذ في بحثه هذا عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق، وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها مما لم يدرس من قبل... والموضوع الأخص لهذا الكتاب هو «المعنى»، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى. وهذا النوع يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة، ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء»^(٣).

ثم يقول الأستاذ: «والغاية التي أسعى وراءها أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(٤).

(٤) كتاب التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها: (٥).

والكتاب يقدم ثلاث عمليات عقلية، يرى المؤلف جدواها وفائدتها لتعلم اللغة العربية من غير أبنائها، وهي على الترتيب: التعرف، والاستيعاب، والاستمتاع.

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢، وانظر أيضاً ص ٣، فإنه يفرق في اللغة بين المتكلم والباحث في أسلوب ظليّ فيه تكرار وتقابل ونوافق. وذلك يذكرني برؤى التراث الأدبي في العصر الحديث.

(٢) نشره لأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩.

(٤) نفسه، ص ١٠.

(٥) نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤ هـ.

(٥) كتاب البيان في روائع القرآن. دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، (١).

وقد وقع الكتاب في قسمين: الأول - دراسات لغوية من خلال القرائن اللفظية.

والثاني: دراسات أسلوبية. وقسم كل قسم منها إلى فصول، درس فيه أنواع القرائن في الأول. ودرس في الثاني: القيم الصوتية وأثرها - والإيقاع - والحكاية، والقواصل، والمناسبة الصوتية، والأسلوب العدولي، والترخص، وإياء اللبس، والهيكل البنيوي لبعض سور القرآن... الخ، كما بين في مقدمة الكتاب المصطلحات اللغوية التي استعملها؛ إذ إن غموض المصطلحات آفة من آفات القراءة وسوء الفهم (٢).

وعلى تلاميذ الأستاذ أن يتصموا مسيرة أستاذهم في الكتابة عن روائع السنة النبوية، دراسة لغوية وأسلوبية للنص الحديثي النبوي على غرار دراسة أستاذهم في (روائع القرآن). ومن هنا يمكن أن تقوم دراسة لغوية أسلوبية متوازية في الاتجاهين (القرآن والسنة)، وهذا العمل قد يستغرق جيلاً كاملاً لتكتمل حبات هذا العقد الدبني، وإحال أن الأستاذ حشد لهذه الروائع القرآنية كل خبراته السابقة في التدريس والتأليف، وما يندرج تحت ذلك من: أنظمة وقرائن وسياقات وعلاقات ورخص وقيم صوتية وأساليب وهياكل بنيوية. لقد حشد الأستاذ نفسه ونقيسه لهذا العمل حين قال «وإنما كان هدفي أن أغشى ساحة القرآن متأملاً بعين للنوى وقلب الأديب (وروح العاشق)» (٣).

وقد اشتمل الكتاب على منهج لدراسات لغوية قرآنية جديدة جديدة بالإنعجاب، فأعادت صياغة الدرس اللغوي وفاهيمه وفقاً لمصلحة اللغة والناطقين بها، وكأنها تنادي في بنية إلى درس العربية أصواتاً وأبنية ودلالة، وذلك لا يتأتى ما لم نتدارك ما نسينا من تراثنا القديم، ونستدرك ما فاتنا من دروسنا اللغوية الحديث، ولا سيما بعد أن ظهر لنا في العهود الأخيرة أن بناءنا اللغوي والثقافي بناء غير متكامل، ينقصه التناسق والتلاؤم بين وحدانه، وهذا أدى إلى بناء اجتماعي متهاكك، ولا سبيل إلى إصلاح ذلك كله إلا بإصلاح مناهج اللغة لارتباطها بالمجتمع وارتباط المجتمع باللغة، وعلينا أن نعرف أن علوم اللغة وحدها ليست المرجع الوحيد في كل مقام يتصل بالقرآن، فهناك أولاً القرآن نفسه، وليس كمثله في تأويل المشابه وتفسير المشكل في مواطن منه شتى، وإذا كان التعويل هنا على علوم اللغة وحدها قصوراً لا يؤمن

(١) نشره عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٤١٣ هـ.

(٢) مقدمة البيان، ص ٤.

(٣) أضفت ما بين القوسين من عندي (والنص من مقدمة المؤلف، ص ٣).

معه التكلف والاعتساف، فإذا التأويل بعبد والمعنى معه هزيل، والذوق والإحساس مهملان وهما مناط المتعة، وعدة التأثير، ثم هناك مع القرآن في هذا المقام واقع الحياة وسنن الوجود،^(١) وفي تاريخ السلف كانوا ينكرون الخطية التي تغلو من الاقتباس منه، والاستشهاد به، أو الاحتكام إليه، ويسمونها (بالشوهاة)^(٢) وكفهاها عبياً ومتقصّة أنها لم تأخذ من القرآن الكريم.

ولقد وفق الله الأستاذ بإخراج كتابه للناس إلى شرف الغاية وإلى حسن الوسيلة، أما شرف الغاية فهو خدمة الكتاب العزيز، وهي غاية من الشرف في المكان الأسمى، وأما شرف الوسيلة فقد جمع في كتابه هذا الكثير من مباني اللغة وأسرارها مستشرقاً بذلك جلال القرآن وجماله.

وبيزة الأستاذ في كتبه ومولفاته اللغوية أنه كان يخرج عن كل باب من أبواب اللغة الموروثة بمفهوم جديد وتجربة جديدة ومصطلح جديد، فلم يكن ناقلاً للنص لحسب، بل كان يفتككه ويعيد تركيبه بما يتلاءم ورؤيته، جاعلاً منه مقدماته اللغوية ونقطة انطلاق وترقّ إلى ما وراءها، وكان من نتيجة هذا أن توحّدت لغة البحث عنده من خلال تقنية استيعاب الجديد لتقديم، والانطلاق منه إلى الرحب القسيح.

وعذا الترقى والاستيعاب هو سمة الأستاذ: حيث حرّك بهما رواكد اللغة المكنوزة المستقرة في التراث القديم، وانتقلت على يديه عابرة من الأعماق إلى الآفاق، على أن تاريخ عمالقة العالم في الفكر والآداب والعلوم، إنما هو تاريخ لتلك الثقلات والإضافات التي تحققت على أيديهم، وفتحت أمام الأجيال آفاقاً جديدة وآمالاً عريضة كانت أساساً لنظريات لغوية جديدة في عالم العلاقات والنسب والإضافات، وفي النهاية حقق الأستاذ فتحاً لغوياً جديداً استطاع به أن يحقق تعادل الأصالة مع الحداثة، منتقلاً من وصف الحقائق إلى فرض القواعد. وتجلي هذا حين نبد أحكاماً أطلقها غيره، وأطلق أحكاماً قيدها غيره، كما استحدث كثير من قضايا الدرس اللغوي بما أصل من قاعدة، وحرّر من قائدة.

وذلك مما جعل الأستاذ يلج في نظرياته (وهو على حق في ذلك) حتى ملأت جوانب حياته، ظهر ذلك في ترداده لها في جميع كتبه وأثاره، بلا استثناء، وكأنها (لبلى ولبنى والرباب)، ولا أبلغ إذا ما قلت إنها عنده كانت تجربة شعرية تسري في حياته وأحاسيسه

(١) مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، الأستاذ علي البجدي تاصف، ص ١٥، طبعة دار المعارف بمصر.

(٢) البيان والتبيين، للجاحظ، ٢/ ٥ و ٢٣٩.

سريان الماء في العود الجاف؛ لذلك ترهف أسماعنا لها (وإن كانت قضايا علمية)؛ لأنها تمثل بعداً أساسياً في نظريته، وتشكل تجربة شعورية تشكلاً جمالياً بارعاً، تتخللها الإيقات القصيرة حيناً والطويلة حيناً آخر، وكذلك مفردات ومصطلحات (النظرية) لم تكن فقيرة الدلالة عنده، بل اتسمت بالإيحاء والثراء. وقاده جميع ما سبق إلى عمق في النظرية، وبسط لها، ووصل إلى أبعادها المختلفة، ومن نصيحتنا أن تقرأ تراث الأستاذ كله دون محاولة لاختصاره أو اختزاله، وإلا أصبحنا كطفل يحاول نقل البحر العظيم إلى حفرة صغيرة حفرها بجوار شاطئه.

تحليل شخصية الأستاذ من خلال علم اللغة

استمر من اللغة التي تخصص فيها الأستاذ عناوين لتحليل شخصيته في ضرئها.

(١) تأصيل الكلمات:

و (تمام) كما تقول المعاجم^(١) من: تم تما وتَمَاماً: كَمَل. وينال أيضاً: تَمَّ خَلْقَهُ فهو تام، وأتمَّ التَّيْتُ طال وظهر نوره، و- القمر، امتلأ بهر، وتَمَّ الشيء تَمِيماً: أكمله. والتَّيْم: التام الخلق. والتيمم: الشديد، و- تيمم: اسم قبيلة من أكبر قراعد العرب، عرفت بالنصاحة والبيان، وهي في مقدمة الثبائل التي أخذ عنها اللسان العربي الفصيح.^(٢) والأستاذ فيه الكثير من هذا التأصيل: مستقيم في خلقه وخلقه، أتمُّ النفس، متأبياً على الصغائر، شديد البأس، وكان الرسول ﷺ قيساً روى عنه: «أنه أحبُّ بني تميم لثلاث، الأولى: إنهم أشدُّ أمتي على الدجال...».

(٢) دلالة الألفاظ:

ويصعب تحديد كثير من تلك الدلالات تحديداً دقيقاً؛ لأنها مجردة، ولكنها نصيح حية إذا صوّرت سجايا الأستاذ الحية التي يعيش بها بيننا، من السماحة والكراسة والزراعة، والوفاء والاستقامة والاعتزاز.

(٣) أماباب الأصوات:

فأمرها يسور وذلك حين نربط بينها وبينه، فمن الأصوات ما يتساب معها النفس انسباً؛ لجمال ونوعها في الأسماع، وحسن جرسها في الآذان، وجهاز النطق معها أشبه بالجدول الصافي الذي يتحدد دون أن يكون لجريانة جلبة أو ضوضاء، وكذلك الأستاذ جلي نقى

(١) انظر: الصحاح ١٨٧٧/٥، المعجم الوسيط ٨٨/١ (تم) و(تم).

(٢) الاقتراح للبيوطي، ص ١٩، طبعة دار المعارف، بطلب.

سَلَسٌ لا يعرف لصوته كُدُورَةً، ولا لجرسه ضَجِيجٌ وَجَعَجَعَةٌ، يتجلى فيه حسن الإيقاع وروعة الانتقال: لا يقابلك منه عند حديثه من عثار في هافية القول، أو يطالعك منه عند فكره غموضٌ من غافية العفل، وإذا نظرنا إلى الأصوات من جانب سلوكها في موافعها وجدنا الأستاذ أنسب بالأصوات الصراح (وهي الجواهر)، وأبعد ما يكون عن أصوات العلل (وهي عَرَضٌ) التي تحذف أو تنحول أو يصيها الضعف والنحول،^(١) والأستاذ له (موقعيات) واضحة في كل مرحلة من حياته: في البداية والوسط والنهاية، وهذه (المواقع) لا تظهر إلا في (المواقف) من حياته. شأنه في ذلك شأن (سلوك) الأصوات في تماسكها وسياقاتها.

(٤) الاسم ورمزه الصوتي:

(تمام حسن) كلمتان تمتلكان قوة الطفرة الواثبة، وفيهما شبه من قامته الفارعة التي لا تطال ولا تطاول، وذلك يتناسب مع نظريته الشائقة.

وبين الكلمتين مودةٌ ورحمةٌ، فالجيم والنون كلاهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهما متحدان في الصفة، كما يتخذ الهواء مجراه معهما من التجويف الأنفي، وكذلك هما من أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في العربية، وتتميز النون بالغة وهو الصوت الموسيقي المحبب الذي يتردد فيها، وأخيراً فالصوتان يتعاقبان في التراث العربي.

والتشديد والتضعيف في الكلمتين إشارة إلى أنه على قدر (تضعيف) الله لعبده في (حسناته) فإن سعيه عند الله مشكور وعمله مقبول، ومع المقبول يكون (التضعيف) والتكثير، فكما أن الصدقة يُرِيها، كذلك طاعات العبد يكثرها الله سبحانه وتعالى وينميها، وصدق الله حيث يقول ﴿وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿يَمْصَحُّ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرْبِي الصِّدْقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

أما الألف الممدودة في (تمام حسن) فميزته في كثرة دورانه وشيوعه، والمجري معه أوسع ما يكون لتدخل نظريته المبتكرة إلى عتبات التاريخ لتكون شاهداً على طريقة عمالقة الرواد،

(١) وكان المعري يرجو به ألا يكون معتلاً، كـ (واو يقوم)، ولا بدلاً كـ (واو موقن) لبذل من الياء، وعبر عن ذلك في شعره حين قال:

أعلت علةً (قال) وهي قديمة أعي الأطة كلهم إيراؤها

فهو شبه (قال) المعلقة (العين). انظر دراسة نعمة مسئلة من علم أصوات العربية والتقدير لها بمصطلحات الكشف الصوفي في كتابي: نحو القلوب الصغير، ص ١٦٢ فما بعدها، طبعة تونس سنة ١٣٩٦هـ / ١٩٧٧م، ونحو القلوب الكبير، ص ٢٥٦ فما بعدها، طبعة عالم الفكر، مصر، سنة ١٤١٤هـ.

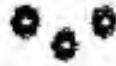
وأن الأستاذ (أنتم) نظريته و (أحسنها) حتى لا تترك لغير (الحسن) ثغرة ننفذ إليه، كما أن الحركة والسكون والمقاطع والنبر تواكبت على الكلمتين لتجعل الإيقاع في قمة الاسجام، والبناء في غابة الأحكام، فهو ليس (تَمَاماً) فحسب، ولا (حَسَاناً) فحسب، ولكنه جمع بينهما بإيقاع موسيقى واحد نهاية للمسرح اللغوي: (النمَام والحَسَن)، وكأن (تَمَام حَسَان) في نظريته قد طابق حركة التاريخ وإيقاع الحياة.

إن (تمام حسان) طُلعة موسوعي الثقافة، ومن الغير المخلصين. وعُلمان العربية المجددين:

إذا ماراية رُفعت لمجدد نلقاها (عرابة) ^(١) باليمين

إن نظريته سبكة من ذهب، وسبق سبكة من ذهب!

فإليك حجة تلاميذك ورفائك، كفاء ما أسديت لهم من آيات بيض لا تبلى على كثر الزمن وامتداد الأبد.



(١) هو عرابة الأوسى، كان صحابياً جرأاً ومن أشرف قومه. والبيت للشماخ بن ضرار

لغة بغير كلمات

أ.د. أحمد مختار عمر

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

إذا كان اللغويون المحدثون قد عرفوا اللغة بأنها «نظام من الرموز الصوتية العرفية بها يتم الاتصال والتفاعل بين أفراد المجتمع» فإن أول ما يتبادر إلى الذهن حين سماع كلمة «لغة» هو مجموعة الأصوات والألفاظ والتراكيب والجمل التي تشمل عليها لغة ما.

ولهذا فقد يبدو غريباً أن نختار لبحثنا العنوان «لغة بغير كلمات»، لأن نفي الكلمة عن اللغة يستلزم في ذهننا نفي أي وحدات أخرى أكبر منها، مما يعنى انتفاء وجود اللغة كلية.

ولكن هذا التصور للغة تصور ضيق بفعل أشكالاً أخرى من وسائل الاتصال والتفاعل، ليس بين بنى البشر وحدهم، ولكن بين أنواع الكائنات الحية جميعاً. لن نقف لنضرب أمثلة على ذلك من وسائل التفاعل بين الحيوانات والحشرات والطيور، أو طرق التفاهم بين الصم والبكم، أو استخدام البحارة نظام الإشارة بالأصوات أو بالإعلام أو بالأضواء وهم في عرض البحر، أو اعتماد الحكام في الملاعب على الإشارات والألوان حين يريدون إصدار تعليماتهم. فهذا كله خارج عن نطاق بحثنا، لأن اللغة التي نبحثها هي نوع من اللغة الإنسانية يستخدمه الناس جميعاً في حياتهم اليومية دون أن ينتهوا إلى وجوده... هي وسيلة غير لفظية للتفاهم تعتمد على أوضاع الجسم وحركاته. كما تعتمد على الإمكانات الصوتية غير اللغوية سواء منها ما يصدر عن الجهاز النطقي أو غيره... هي نظام تواصل متكامل يمكن أن يؤدي وظيفته مستقلاً عن غيره، أو في صحبة وسيلة لفظية لتحقيق مستوى أعلى من الدقة أو الوضوح أو التأثير.

وقد تنبه العرب إلى الدور التواصلى الذى تؤديه الوسائل غير اللفظية، والحركات الجسمية، ومنهم الجاحظ الذى تحدث عن أهم الحركات الجسمية ذات الدلالة كالإشارة باليد، أو بالرأس، أو بالعين، أو بالحاجب... وقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم يصاحب الكلام لإيضاحه، وقسم يتقل به فتنوب عن اللفظ ويبنى عن الخط، وقسم يدخل في باب اللغة

السرية أو الإشارة الخفية، ويحدث ذلك حين يراد تبادل رسالة بين اثنين بصورة لا يدرکها الآخرون، كما عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مدعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب الثيم^(١)

بل هناك إشارات أقدم من هذا يكتسب إلى ما يعرف بعلم القراءة أو قراءة الوجه Physiognomy . ونوجد أسطورة في التلمود تتحدث عن محاولة من هذا النقيض تمت في زمن موسى عليه السلام، وكما نقول الأسطورة فإن أحد الملوك قد أرسل رسام قصره لينقظ ملامح موسى ليقوم علماء القراءة بتحليلها وتحديد الخصائص التي جعلت منه رجلاً عظيماً، وبذا يستطيع الملك أن ينمي هذه الخصائص في نفسه، ولكن حينما عاد الرسام بالملامح ودرسها علماء القراءة ظنوا أن الرسام قد أخطأ في رسم هذه الملامح، إنهم حينما حللوها وجدوها تحوى أسوأ تجمع محتمل يمكن أن يوجد في شخص واحد، وأرسل الملك رسولا آخر يقارن الملامح التي صورها الرسام لوجه موسى، وحين علم موسى بالأمر قال للرسول: هذا بالضبط سبب عظمتي، إنني أملك أسوأ تجمع من الملامح يعكس أسوأ تجمع من الانفعالات، ولكن من خلال سيطرتي على هذه القوى المتعارضة تميزت على غيري^(٢).

ومع هذه الإشارات الموهلة في القدم وغيرها، لم نعالج الاتصالات غير اللفظية بمعالجة علمية إلا منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن، حينما نشر عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي Birdwhistell دراسته العملية التنظيمية عن حركات الجسم عام ١٩٥٢ في كتاب بعنوان «مدخل إلى علم الحركة الجسمية»^(٣)، وتزامن ظهور هذا الكتاب مع أنشطة علمية أخرى قام بها علماء النفس والتحليل النفسي والاجتماعي^(٤).

وقد كان المنطلق الذي بدأ منه Birdwhistell هو أن اللغة بوصفها نظاماً، لا تحدث منفردة، وإنما تصحبها عادة نظم أخرى منها الحركات الجسمية^(٥). وقد قام بتحليل هذه الحركات إلى مكوناتها الأساسية التي سماها «كينات» (قارن هذا بالمصطلح الصوتي: فونات)، ثم لاحظ أن هذه «الكينات» تتجمع في وحدات أو كما قال «كينيمات» (قارن هذا

(١) المرجع ١١/١٠٠، ١٠٦.

(٢) المرجع ١١/١٦٦.

(٣) المرجع ٤/٩٣، ١١/١٦٧.

(٤) السابق ١٦٨.

بالصطلح الصوتي فونيمات)، كما لاحظ أن هذه الحركات قد تتابع فتأخذ شكل جملة، أو حتى فقرة، واستخلص Birdwhistell من مجموع الحركات التي لاحظها ما بين خمسين وستين اكيناً ذات معنى، تركز نحو ثلاثين منها في منطقة الوجه والرأس (بترك فيها الرأس والحاجب والعين والجفن والأنف والقم والشفة والذقن والحد) (١).

وقد رد العلماء تأخر الاهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية في العصر الحديث إلى جملة عوامل منها:

أولاً: الظن الخاطئ أن الوسائل غير اللفظية ذات أهمية ثانوية بالنسبة للوسائل اللفظية. وقد زال هذا الوهم بعد أن أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية تقف على قدم المساواة مع الإشارات اللفظية كناقلات أولية للمعاني (٢)، بل منهم من رجح كفة الإشارات غير اللفظية ونسب إليها ما يقرب من ٦٥٪ من المعنى الاجتماعي للمحادثة أو الاتصال المباشر، ونظف بعضهم فأعطى للإشارات غير اللفظية في مجال التعبير عن الانفعالات والمشاعر ما يقرب من ٩٣٪ من التأثير الكلي للرسالة، تاركاً للكلمات ٧٪ فقط (٣).

ثانياً: أما العامل الثاني الذي أحرز الاهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية فقد كان الظن الخاطئ بعدم تفريد هذه الإشارات حتى يمكن تعلمها، وبمعجزها عن التعبير عن الأفكار المركبة أو الهامة، وبكثرة ما تحويه من إشارات وإساءات تحول بين المرء وبين دراستها وحفظها. وقد تبين أيضاً فساد هذا الظن، حيث أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية لغة متكاملة ذات قواعد، وأنها تُكتسب بصورة فطرية، أو تتعلم بصورة اجتماعية، وأنها قابلة للدراسة والتحليل والتجميع على نمط ما يحدث بالنسبة للغة اللفظية (٤).

ثالثاً: وهناك عامل ثالث ذو طبيعة منهجية؛ إذ تقتضي دراسة الإشارات غير اللفظية تكرار رؤيتها وإعادة مشاهدتها حتى يمكن تحليلها بدقة. وقد كان هذا يشكل عائقاً في الماضي لتكلفتها العالية، أما الآن بعد اختراع التصوير العادي والبطيء، والتصوير بالتبثما، والتسجيل بالفيديو، واستخدام جهاز عرض الشرائح، فقد زالت العقبة المنهجية، ولم يعد هناك تكلفة مادية عالية في دراستها (٥).

(١) المرجع ٩٥ / ٤.

(٢) المرجع ٩٥ / ٨.

(٣) المرجع ٩٥ / ٨.

(٤) المرجع ٩٥ / ٨.

(٥) السابق ٨ / ٦٦.

ويمكن تقسيم وسائل الاتصال غير اللفظية قسمين هما:

١- الوسائل الصوتية vocalic غير اللفظية non-verbal .

٢- والوسائل غير الصوتية non-vocalic .

أما الوسائل الصوتية غير اللفظية فتضم الأصوات المستقلة غير اللغوية التي يصدرها الإنسان بوعي أو بغير وعي، للتعبير عن حالة من حالاته الداخلية، كصوت النفس، أو الشخير، أو الغبط في النوم، أو التجشؤ، أو السعال، أو الدندنة، أو طقطقة الأصابع^(١). كما تضم صور التداخلات الصوتية الوقعية في تيار الكلام، مثل الوقفات، والتهتة، واللمسة، وعثرات اللسان، والأصوات الحشوية (مثل: آه... آم... يعني...) ^(٢).

لكن الأهم من هذا وذاك أنها تضم الملامح النطقية غير التركيبية المصاحبة للعملية الكلامية، والمشاركة لها في أداء الرسالة، والمستخدمة لتمييز نماذج الأصوات، مثل النبر، والتنغيم، ودرجة الصوت، ومعدل سرعته أو استمراره وتنوعه، ومدى ارتفاعه، وهو ما يمكن اعتباره واقعاً في منطقة وسط بين الجالين اللفظي وغير اللفظي.

ومن أمثلة النبر التمييزي نطق الكلمة الإنجليزية Permit بوضع النبر على المقطع الأول إذا كانت اسماً، وعلى المقطع الثاني إذا كانت فعلاً، والكلمة العربية «أرم» ببر المقطع الأول مع المذكر «أرم الكرة»، والمقطع الثاني مع المؤنث «أرمي الكرة».

أما التنغيم فيمكن التمثيل له بكلمة «لا» التي إذا نطقت بنغمة هابطة تكون جولة تفريرية بمعنى: لا أوافق، وإذا نطقت صاعدة هابطة صاعدة ندل على دهشة أو استنكار، وإذا نطقت صاعدة هابطة تكون توكيدية^(٣). كما يمكن التمثيل له بالجملة: «الساعة الخامسة» التي تأتي إجابة عن سؤال: متى تزورني؟، فيمكن أن تنطق بنغمة الخير: الساعة الخامسة، أو بنغمة الاستفهام: الساعة الخامسة؟

أما درجة الصوت فيعني بها التردد الأساسي للتصويت، أو النونة الموسيقية التي ينتجها الصوت^(٤). ويتوقف هذا التردد على طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما.

(١) المرجع ١/١٠٣، ١٠٤. (٢) المرجع ١/١٠٨، ١٣٣.

(٣) المرجع ١٢/١٨٩، ٣١٥.

(٤) يشبه ذلك بالضغط على مفتاح البيانو. فحين يضغط العازف على (C) المتوسطة في البيانو فإن وتره (C) يتذبذب عند معدل ٢٥٦ مرة في الثانية، ومثل هذا يحدث للصوت البشري الذي ينتج نغمة (C) المتوسطة. وكل شخص يملك شكلاً معيناً من درجات الصوت يردد أو يتكرر أكثر من غيره في كلامه العفوي (انظر المرجع ٥/١١٩، ١٢٠).

كما يتوقف على جملة من العوامل الأخرى من أهمها الانفعال، فالشخص الحزين أو الذاهل من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أخفض، والشخص النائر أو المتبهج من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أعلى. ومن العوامل كذلك درجة اهتمام المتكلم، ومحتوى كلامه (حقائقاً أو عاطفياً مثلاً) (١).

أما معدل السرعة Tempo فيشير إلى عدد الأصوات المنذوف بها خلال وحدة زمنية معينة عادة ما تكون الثانية، ولمعدل السرعة أثر كبير على تحسين الاتصال، والوضوح أو الاستيعاب (أو كلاهما) يتناقص حينما يتجاوز المعدل ٣٠٠ كلمة في الدقيقة، على الرغم من أن الانراد يمكن أن يُدربوا على استيعاب سادة تقدم بمعدلات أسرع، وحين يجيء معدل السرعة منخفضاً أو أبغاً من المعتاد يفقد السامع اهتمامه بالشخص الذي يحاول الاتصال به، وحين يجيء بمعدل عادي فإنه يحقق خاصة التعرف على الأصوات، ويمكن من نقل المعاني بدون عوائق، وحين يزيد على المعدل لعادة ما يعكس احتياجاً أو استشارة أو تفعلاً، وكثيراً ما يتخذ معدل السرعة كمعيار للحكم على طلاقة الشخص اللغوية، وعلى درجة تأثيره في الآخرين (٢).

أما نوعية الصوت voice quality فتشير إلى الملامح الصوتية التي تمكّن السامع من تمييز صوت شخص عن شخص آخر، وهي ملامح لا تتطابق عند اثنين، ولذا أطلق عليها بعضهم «البصمة الصوتية». وتختلف هذه الملامح من شخص إلى آخر نتيجة الاختلاف في شكل وحجم التجاويف الأنفية والحنوية، وفي تركيب الحنجرة وحجم تجويفها، وفي طريقة تحريك أعضاء النطق، بالإضافة إلى طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما، وكل هذه العوامل تستقر عند سن البلوغ، وتظهر في شكل خطوط بيانية عن طريق «الرسم الطيفي» تتجمع لتكون شكلاً معيناً ذا فردية مطلقة، لا يستطيع الشخص إخفاءه أو تغييره.

ويساعد في تكوين النوعية الكلية للصوت ملامح أخرى مثل الأنفية وعدمها، والتنسبة والبحة، والجشّة، والخسونة، والحدة، والانياب، والانتكاس (٣).

أما مدى ارتفاع الصوت فيعطي لمحات زمنية أو لحظية عن المتصل وشكل تفاعله مع الآخرين. فالوشوشة - مثلاً - صفة صوتية مميزة، وهي تعني أن المتصل يتقبل معلومات خاصة، أو أنه يحصر رسالته في منطقة محدودة جداً، مستبعداً أولئك الذين يعدون عن منطقته.

(٢) المرجع ١/٥، ١٢٠، ١٢١.

(٤) المرجع ١/٨، ١٠٨.

(١) المرجع ١/٥، ١٢٠.

(٣) المرجع ٥/١٢٢، ١٢١، ١٢٢.

وعكس هذا الصياح، أو رفع الصوت الذى يدل على أن المتصل يوسّع من مجال نظامه التواصلى^(٤). ويُحدّد ارتفاع الصوت عادة على مقياس مندرج يبدأ من ١٠ ديسيبل *decible* إلى ١١٠ ديسيبل، وإذا تجاوزت شدة الصوت ذلك يصبح مؤذياً ومرعباً^(١)، وإذا بلغ ١٤٠ ديسيبل بسبب ألماً حاداً^(٢).

وأخيراً لا ننسى أن نشير إلى بعض الأمثلة الأخرى للأصوات النطقية غير اللفظية مثل طرققة اللسان (وبخاصة عند السودانيين)، والضحك بقصد السخرية، والسعال لنبه شخص إلى خطأ وقع فيه (مثل تطرقه إلى موضوع حساس)، والتحنّج التى نستخدمها لنبه شخص إلى دخولنا غرفته واقتحامنا فراغه^(٣).

ونأتى أهمية المفاتيح الصوتية السابقة من أنها تنتج نحواً من ٣٨/ من الرسالة اللفظية، وأنها يمكن أن تساعد فى تحديد نوع الانفعال بدقة، كما يحدث فى الحياة العامة حين نسمع صوتاً آتياً من بيت جارك دون أن تميز الكلمات، ومع ذلك يمكنك أن تقرّر ما إذا كان المتحدث يمزح أو يتشاجر، أو كان الجار يقيم حفلاً^(٤)، كما أنها يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى على المتلقى حين نستخدم ياتقان، أو تأثير سلبى حين يُساء استخدامها، فإن درجة صوت بمعدل أقل من ٣ نغمات قد تعطى انطباعاً بشك المتكلم أو عدم ثقته فى نفسه، وعلبة الصفة الأنفية أو النفسية على صوت المتكلم قد تقلل من قدرته على تبليغ المعلومات بوضوح^(٥).

وقد أجرى العلماء عدداً من التجارب لفصل الإشارات أو المفاتيح الصوتية عن المحتوى اللفظى، وقياس مدى فاعلية الأولى. ومن هذه التجارب:

أولاً: محاولة استخدام نصوص غامضة لا تحمل معانى واضحة للسامع، ننظن بطريقة تجعلها تحمل انفعالات معينة عن طريق تلوين الصوت، واستخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

(١) المرجع ١١٨/٥، ١١٩، ١٢/٣١.

(٢) توضع الوشوشة عند نقطة ١٠ ديسيبل، والمحادثة العادية (على مسافة ٣ أقدام) عند نقطة ٦٥ ديسيبل، وأصوات المرور فى شارع مزدحم عند ٦٨ ديسيبل، وخبطة مطرقة على صحيفة معدنية أعلى مسافة قدمين) عند ١١٤ ديسيبل (انظر المرجع ١١٩/٥).

(٣) المرجع ١٠٩/١، ١١٠.

(٤) السابق / ١١٠.

(٥) المرجع ١٢٣/٥.

ومناك تجربة ثابتة قامت على أساس نطق المتكلم بكلمات ومقاطع لا معنى لها لتقليص أو محو دور المحتوى اللفظي، مع استخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

ولكن أفضل هذه التجارب وأدقها وأكثرها علمية كانت تلك التي قامت على أساس نطق جمل بلغة لا يعمرنها السامع، ويطلب منه أن يخمن دلالاتها الانفعالية أو العاطفية عن طريق الإشارات أو القنايع الصوتية.

وقد اشترك في إجراء هذه التجارب فريقان: الفريق المتحدث ويضم عدداً من المتعلمين الأكفاء المدربين على الإلقاء، والفريق السامع ويضم عدداً من طلاب الجامعة وغيرهم. وقد طُلب من السامعين أن يقوموا بتوزيع الإشارات الصوتية التي يتلقونها على المشاعر الخمسة: الاحتقار - الغضب - الخوف - الحزن - اللامبالاة، فجاءت نسبة الدقة في التعرف على النحر التالي:

٨٨٪ اللامبالاة.

٨٤٪ الاحتقار.

٧٨٪ الغضب - الحزن.

٦٦٪ الخوف.

وفد أثبتت جميع هذه التجارب ما يأتي:

أولاً: أن الاحتقار واللامبالاة احتلا أعلى القوائم في نسبة التعرف عليهما بدرجة عالية من الدقة.

ثانياً: أن الحب والخوف احتلا أسفل القوائم حيث ظهر أنهما يصعب تمييزهما بالاعتماد كلية على الإشارات الصوتية.

ثالثاً: أن بعض هذه الانفعالات كان يشتمل بالآخر بدرجة عالية، فقد خلط الخوف بالاهتياج تارة وبالنعاسة أخرى، واختلط الزهو بالرضا تارة وبالسعادة تارة أخرى.

رابعاً: أن هناك فروقاً واضحة بين الأفراد في قدرتهم على توصيل أنواع الانفعالات عن طريق الإشارات الصوتية، أو في قدرتهم على التعرف على الانفعالات التي يعبر عنها الآخرون صوتياً. وإن حاول العلماء زيادة درجة الحساسية عن طريق تدريبات خاصة (١).

ولانتف أهمية القنايع الصوتية عند مساهمتها في نقل المعنى وإداء الرسالة اللغوية، بل

(١) المرجع ٥/ ١٢٤ - ١٢٨.

تعدى ذلك بتدخلها فى الحكم على شخصية المتكلم، وعلى مستواه الثقافى والاجتماعى، ونوع المهنة التى يمارسها، مما فتح الباب أمام التفكير فى إعداد تدريبات صوتية يقصد إحداث تغيير فى إدراك الآخرين لشخصية المتكلم. وقد بدأ العلماء اختبارات هذا النوع منذ بدأ استخدام الراديو، يقصد التعرف على الملامح التى تجذب جمهور السامعين أو تنفرهم، واستمرت التجارب والدراسات نحواً من خمسين سنة، وكان من أهم نتائجها

أولاً: أن الصوت يحمل معلومات صحيحة عن داخل وخارج الشخصية، وأن الملامح الصوتية كانت دقيقة الدلالة على الأبعاد الهامة للشخصية، مثل الانطوائية أو الانبساطية، السيطرة أو الخضوع، الانفعالية أو الهدوء.

ثانياً: أن أكثر الصفات الشخصية قابلية للتنبؤ بها من سماع الأصوات هى الجنس (ذكر - أنثى)، والسن (شاب - عجوز)، يليها صفات أخرى مثل التحمس أو الفنور، النشاط أو الكسل، الانفعالية أو الهدوء، العاطفية أو العقلية، الاتزان أو السفامة، الاهتمام أو اللامبالاة، العدوانية أو المسالمة.

ثالثاً: أن السامعين قد حكموا على من يستخدم تنوعاً أكبر من درجة الصوت، أو معدلاً أعلى من السرعة، بالنشاط والحيوية، ومن تغلب عليهم النغمات المستوية بالكسل والبرود، وبطء الحركة، والانسحاب من الحياة، وحكموا على من تظهر صفة الأنثوية فى حديثهم بالكسل والحمق وفقد الجاذبية^(١).

أما الوسائل غير الصوتية فيدخل تحتها ثلاثة أشياء هى:

أولاً: المظهر الخارجى.

ثانياً: حركة، أو حركات الجسم، والبعد الجسدى بين الشخصين.

ثالثاً: حركة، أو حركات عضو من أعضاء الجسم.

ولنبداً بالمظهر الخارجى:

يمطى المظهر الخارجى للشخص معلومات ديموجرافية عنه تشمل الجنس والعمر والموطن، كما أنه يلعب دوراً هاماً فى النظام العام للتواصل غير اللفظى، ويخلق استجابات إيجابية أو سلبية عند الآخرين، سواء كان بمفرده، أو فى وجود إشارات لغوية أو غير لغوية أخرى^(٢).

(١) المرجع ٥ / ١٣١ - ١٣٢.

(٢) المرجع ١ / ١٣٢، ٤ / ٨٦.

وقد قسم العلماء مفاتيح المظهر الخارجى إلى ثلاثة أقسام:

✽ فمنها ما هو ثابت مثل عمر الشخص، وجهه، وموطنه، ومركزه الاجتماعى، ووظيفته. وكذلك ما يميزه من صفات جسمية كالصلع، وبياض الشعر، وتجاعيد الوجه، والسمتة أو النحافة، ولون الجلد، والميئين..

✽ ومنها ما هو شبه ثابت، وهو نوع أقل استقراراً ولكنه يظل ثابتاً خلال فترة التفاعل الواحد. وتشمل مفاتيح هذا النوع ملامح مثل طول الشعر، وطريقة تصفيفه، ودرجة خللاته، وطريقة تسوية الحاجبين، ولون السترة، وربطة العنق، ودرجة الاهتمام بأنافة المظهر. ومثل هذا النوع من المفاتيح يحدد مفاهيم الشخص عن الجمال، وطريقة تعامله مع الآخرين، ومقدار طموحه.

✽ أما النوع الثالث فهو الوقتى أو اللحظى. ويتمثل فى تعبيرات الوجه السريعة الزوال. مثل رفع الحاجب، أو تحريك الشفتين، أو المصمصة بهما، أو إنزال العينين، أو حك الذقن، أو تمشيط اللحية بأطراف الأصابع، أو النظر فى الساعة، أو التلفت يمناً ويسرة.

ومثل هذا النوع من المفاتيح يكشف عن الانفعالات الداخلية. ويمكن أن يقرأ لمعرفة نوع تجاوب الشخص، ومدى شعوره بالسأمة أو الاهتمام، وإحساسه بالتصديق أو الشك، واتجاهه نحو القبول أو الرفض.

ويمكن أن يتدخل الشخص لتفسير كثير من هذه المفاتيح سواء منها الثابت وشبه الثابت واللحظى، كأن يرندى شعراً مستعاراً، أو يصيغ شعره، أو يخفى تجاعيد وجهه عن طريق التشد، أو تجاعيد الرقبة عن طريق إيشارب أو كوفية أو يلووفر ذى رقبة عالية، أو يستخدم أدوات التجميل، أو يلبس نظارة سوداء لإخفاء الخطوط الموجودة حول العين. أو يجرى عملية بلاستيكية للتجميل^(١). وقد سعى العلماء هذا النوع من التدخل بنظام التواصل الاصطناعى. وأدخلوا فيه كل الأشياء التى يرتديها الشخص أو تتصل بجسمه من أجل تعديل مظهره^(٢).

وعادة ما يحكم الإنسان على الشخص الغرب من خلال مظهره الخارجى، ويحدد على ضوء هذا الحكم مدى القرب منه أو البعد عنه، بل أكثر من هذا يخلق على هذا الغرب صفات شخصية قد تقرب أو تبعد عن الواقع.

(١) جاء فى أحد الإحصاءات أنه فى عام ١٩٧٥ قام أكثر من مليون أمريكى بإجراء عمليات جراحية من هذا النوع (انظر المرجع ١٠/٥).

(٢) المرجع ١/١١٥، ١٣٢، ١٤٨، ١٠٩، ١١٠.

وقد أثبتت الدراسة أن المظهر هام في حفلات التعارف ، وفي قرارات الزواج ، وكثيراً ما يتدخل المظهر غير المقبول في عدم حدوث التقارب بين راغبي الزواج.

وفي استبيان أجرى في الولايات المتحدة عن الصفات ذات الأولوية في الزواج (مثل المركز الاقتصادي - المنظر الحسن - السلطة - دين الأسرة - الأخلاق - الصحة - الثقافة - الذكاء - السن...) تبين أن الرجال يرفضون عادة المرأة التي يعيها مظهرها، ولا يخصص الأمر بالولايات المتحدة فقد أجريت دراسات في بلدان أخرى من العالم انتهت إلى أن الرجل يبحث عن المرأة الأجمل منه مظهراً، وأن المرأة تقبل نحو الرجل الذي لا يقل عنها في جماله الجسدي، ومن بحث أجرى على نحو سبعمائة طالب جامعي أمريكي حضروا حفلاً راقصاً للطلاب الجدد، تبين أن المظهر الخارجي والجاذبية الجسدية كانت أهم عامل في تقبل الشخص أو رفضه من قبله أو قبلته (١). وهناك عبارة شهيرة تنسب إلى شرلوك هولمز تقول: «من أظفار الشخص.. من كم سترته.. من حذائه.. من ثنية بنطلونه.. من شكل سبابته أو إبهامه.. من أسورة تسميه.. من أي شيء من هذه الأشياء وغير ما تعرف حقيقة الشخص وتوجهاته» (٢). وهناك أنماط للجسم قد وضعت في شكل مفايس، عن طريق تحديد ما يمكن تخمين صفات الشخص، ومفاتيح شخصيته:

- ١- فالشخص السمين الجسم يُصنّف على أنه حسن الطوية، أليف، كسول، كثير الكلام، ويتوقع منه أن يكون دمث الخلق، حنوناً، متعاطفاً مع غيره، يميل إلى موافقة الآخرين.
- ٢- والشخص الرياضي الجسم، المفتول العضلات يُصنّف على أنه قوي، معتمد على نفسه، مغامر، ناضج، ويتوقع منه أن يكون نشيطاً، متافساً، أكثر طيبة مع الآخرين.
- ٣- والشخص النحيل الطويل يُصنّف على أنه عصبي، متشائم، ويتوقع منه أن يكون متوتراً، متشككاً، متقلب المزاج، متطوياً على نفسه (٣).

وهناك دراستان طريقتان أخريان تتعلقان بتأثير المظهر الخارجي على الآخرين، أما أولاهما فتتعلق باستخدام الطالبات الجامعيات لعامل المظهر والجاذبية الخارجية كوسيلة تأثيرية على الأساتذة للحصول على درجات أعلى من درجات الطلاب، وقد أجريت التجربة على نحو مائتي طالبة مستجدة حصل الباحث على صور لهن، وطلب من أربعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس ترتيب الصور حسب المظهر والجاذبية، وحين قارن الباحث الترتيب الناتج مع

(١) المرجع ٦٦/٤ - ٦٨.

(٢) السابق/ ٦٣.

(٣) المرجع ١١٠/٥، ١٣٢/١.

معدل الدرجات وترتيب الطالبة في الميلاد بين إخوتها، وجد هناك علاقة موجبة بين ارتفاع معدل الدرجات وجاذبية الطالبة، وكونها أكبر إخوتها. ثم تساءل الباحث: لماذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للطالبة الأولى في أسرتها؟ وأجاب بأن ذلك يرجع إلى أن البنت الأولى في الميلاد تظهر نوعاً من السلوك المظهري الاستعراضى، وتميل إلى الجلوس في الصفوف الأولى، وتأخذ مواعيد مستمرة للقاء الأساندة، في ساعاتهم المكتبة، مما يجعل الأساندة يتذكرونها بسهولة وبمالتونهن^(١).

وأما الأخرى فقد أجريت خلال الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة عام ١٩٦٠م بين كيندى ونكسون، وقد عزا المحللون انتصار كيندى على خصمه إلى اللقاءات التلفزيونية التي تمت بينهما، على الرغم من أن كيندى لم يكن ذلك الوقت سوى «سانور» غير مشهور، في حين كان نكسون نائباً للرئيس لمدة ثماني سنوات.

وقد كانت استطلاعات الرأي - قبل الحوار التلفزيوني الأول - تظهر تفوق نكسون على كيندى، ولكن بعد هذا الحوار الذي شاهده حوالى ١٧ مليون أمريكى أظهرت استطلاعات الرأي تقدم كيندى بدرجة بسيطة، ثم زاد تقدمه بعد ذلك حتى كسب المعركة الانتخابية.

ومن اللافت للنظر أن الذين سمعوا الحوار في الراديو خرجوا بانطباع متعادل وربما في صالح نكسون، وكذلك الذين قرأوا الحوار بعد هذا في الصحف قد خرجوا بنفس الانطباع. أما الذين شاهدوا الحوار التلفزيوني فقد وضموا كيندى قبل منافسه.

وقد كانت الأسئلة المطروحة حينئذ: ما الذى غير انطباعات الناخبين؟، ولماذا اختلف حكم المشاعدين عن السامعين والقارئين؟، وماذا حملت الرسالة المرئية غير اللفظية من مرجحات؟

لقد وصف جمهور المشاهدين الرجلين بصفات متساوية تتعلق بالبعد اللفظي، مثل وضوح النطق، والتركيز، والإنصاف، ولكن بالنسبة لأبعاد أخرى غير لفظية كانت النتيجة مختلفة:

فبالنسبة لصفات الشخصية: وصف كيندى بأنه أكثر جاذبية مما كان متوقعا، أكثر صداقة، نشيط، قوى، نابض بالحياة، متكلم على سجيته، هادئ، عميق، مجرب، حكيم، مكتمل الرجولة.

أما نكسون فقد وصف بصفات عكسية، مثل: بمل، فائس، سلبي، ضعيف غير مشوق، متوتر، ضحل، قليل التجربة، أحق.

وبالنسبة للمفاتيح الثابتة للمظهر الخارجى وملامح الوجه: وُصف كيندى بأنه وسيم، يوحى وجهه بالاهتمام بالآخرين، والتعاطف معهم.

فى حين وصف نكسون بأنه سيئ المظهر (ربما لعدم ملاءمة ملابسه له بعد إنقاصه وزنه)، ووصف وجهه بأنه يعطى انطباعاً بالشاعر الجامدة المرتبطة بالغضب.

وبالنسبة للمفاتيح اللحظية للمظهر الخارجى: كان مظهر كيندى يعطى انطباعاً باللباقة البدنية، وكان فى وثفته منتصباً، ويشير بيده اليمنى، ويحدد أفكاره بصورة قاطعة.

أما نكسون فكان يبدو مريضاً مرهقاً، وكان يقف على رجل واحدة (الوجود جرح فى ركبته)، ويمسك المنصة بكلتا يديه، وكان يبدو متوتراً، والعرق ينصب منه.

وكان كيندى برندى مشرة داكنة، ورباط عنق مناسبا، وكلاهما يتقابل بوضوح مع خلفية المنظر، على عكس نيكسون الذى كان برندى مشرة فاتحة، ورباط عنق فاتحاً.

وكان كيندى أثناء استماعه لنكسون مشغولاً بالخربشة بقلمه، هازأ رأسه، ومظهراً عدم الموافقة على ما يقوله نكسون.

فى حين كان نكسون يجلس قابضاً على ركبته، مومناً برأسه كأنه موافق على ما يقوله كيندى^(١).

ومكثاً انتصر البعد غير اللفظى على البعد اللفظى، وحدد نتيجة الانتخابات.

أما الوسيلة الثانية من الوسائل غير الصوتية فهى حركة أو حركات الجسم، والبعد الجسدى بين الشخصين، وتتميز هذه الوسيلة عن حركة عضو من أعضاء الجسم بما يأتى:

١- أن الوسيلة المستخدمة هى كامل الجسم، أو عدد من أعضائه يتضمن نصف الجسم على الأقل.

٢- أنها قد تأخذ شكل الثبات، أو توفىف الحركة لفترة ما فتشكل وضعاً معيناً Position يستغرق عدة ثوان، وقد تأخذ شكل حركات متتابعة قابلة للملاحظة يدياً محددة ونهاية محددة، وتضم مجموعة من الأوضاع المنسقة فى عملية التنويع.

٣- أن مقدار أجزاء الجسم المشتركة فى الاتصال ليس وحده المسئول عن تميز هذه الوسيلة عن حركة عضو واحد، فإن الوقت المستخدم فى الاتصال كذلك يعد عاملاً هاماً، فالإنسان ينتقل من حركة إلى أخرى بسرعة، ولكن وضع الجسم يتحقق فى عدة ثوان، وقد يحتاج إلى عدة دقائق^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٧٢ - ١٧٥.

(٢) المرجع ٥/ ٢٥.

أما الرسالة التي تحملها هذه الوسيلة فتشمل ما يأتي:

أولاً: رسالة شخصية تتعلق بالشخص نفسه، لانتعاده للكشف عن اتجاهه نحو الآخرين، ولا تقوم بوظيفة بين شخصية أو تفاعلية، وهذه يمكن قراءتها للتوصل إلى مكانة الشخص، أو مدى حيويته، أو ثقته بذاته، أو لتحديد جنسه (١).

وقد أثبتت الدراسة أن لكل جنس طريفته المعينة في الحركة والجلوس والوقوف، فحركة النساء مثلاً محدودة غير مفرطة (ربما للملابس الضيقة أو القصيرة، ولأحذيتهم غير المريحة)، ولا تشغل إلا جزءاً قليلاً من الفراغ (ربما نتيجة النقص في نفوذ من الاجتماع)، أما الرجال فيجنبون الحركات الناعمة، والإنصات المعينة التي تقلل أو تشكك في رجولتهم (٢).

ومعيار السلوك لكل جنس يحدد كذلك حركته، ويقيدها أو يطلقها. فمن الممكن للرجل أن يجلس مائلاً إلى الخلف كثيراً، أو مائلاً رجله إلى الأمام، أو يحرك جزءاً الأسفل دون حجل، وهو ما يحظر على المرأة، ولهذا قال بعضهم إنه عن طريق ملاحظة الحركة وحدها يمكن في الظلام وعن طريق ضوء خافت تمييز كل جنس عن الآخر (٣).

كما أثبتت الدراسة أن حالة الشخص العاطفية ومزاجه كثيراً ما ينعكسان في حركانه وسكاته، فحالة الإثارة العاطفية الحادة ترتبط بقدر كبير من حركات الجسم، وحالة الاكتئاب ترتبط بحركات قليلة من الرأس واليدين، ولكن بحركات كثيرة من الأرجل (٤).

ومن بعض الدراسات العلاجية النفسية والسريرية، تبين أن المريض قد يغطي وجهه بيديه حين يتأفف من ذكورها، وقد يقوم بحركات بجمع كفه أو يشبك أصابعه، أو يبعث ببعض الأشياء الموجودة أمامه حين يكون مهتماً أو في حالة عصبية، وقد يدلّ يديه المفتوحتين بين رجله حين يكون مصاباً بالإحباط، ويميل إلى الأمام وإلى أسفل (٥).

ثانياً: رسالة تفاعلية أو بين شخصية مستقلة بنفسها، وذلك حين تقوم حركات الجسم بتسريب معلومات عن مدى علاقة الأشخاص ببعضهم البعض.

وقد ثبت أنه في مواقف التفاعل البيني فإن الشخص يكيف نفسه بالنسبة للآخرين، فهو قد يقف في مقابل شخص أو يقف دونه، يواجهه مباشرة أو يزور بجسده عنه، قد يميل إلى

(١) المرجع ٥ / ١٣٢.

(٢) المرجع ٦ / ١١٩.

(٣) السابق / ١٢٤.

(٤) المرجع ٤ / ١٠٢.

(٥) السابق والصفحة.

الامام أو يستلقى إلى الخلف، قد يجلس متصبهاً أو مسترخياً، قد يطوى ذراعيه وساقيه في جلسة مشدودة متحفزة، وقد يفتحهما في وضع استناد واسترخاء.

كما ثبت بالملاحظة أن وضع الشخص يده في خصره أثناء الكلام يكثر وقوعه من الأعلى حين يتحدث للأفنى، وأن وضع الأيدي والأرجل في حالة استرخاء، يحدث عادة حينما يكون المخاطب أقل مكانه (١). كذلك لاحظ أحد الدارسين (Goffman) أنه في لقاء بأحد المستشفيات ضم جميع العاملين به - كان الأفراد ذوو المكانة العالية يجلسون في وضع استرخاء واضعين أقدامهم فوق الموائد، وغائرين في كراسيهم في وضع استلقاء، في حين جلس الأقل مكانة بصورة أكثر رسمية، معتدلين في كراسيهم (٢).

ومثل هذه الأوضاع قد تأخذ طابعاً اجتماعياً ثقافياً، ولذا تختلف من شعب إلى شعب، ومن ثقافة إلى ثقافة، ففي ثقافات كثيرة ينحني الصغير أمام الكبير، أو يجلس عند قدمي الأعلى مقاماً، أو يتجنب الصغير أن يولى الكبير ظهره عند المغادرة... وهكذا (٣).

وقد تمت دراسة كثير من الحركات وربطها بدلالات أو مشاعر معينة. فدرجة الحب مثلاً تنعكس في جلسة الشخص وفي وضع كتفيه ورجليه، فعين يكون الحديث بين أشخاص متحابين جداً تكون جلستهم حرة غير خاضعة للتكيف، والعكس بالعكس. وحين يراد طلب التأييد تصدر عن الشخص مجموعة من الإشارات تشمل الابتسام والإيماء بالرأس وتحريك اليد وفيرها، وحين يراد إدخال شخص في الحديث أو إبعاده يأخذ الجسم انهماجاً معيناً كما يدل الشكل رقم [١] وترجمته: «لنا مستعدين لإدخال آخرين»، والشكل رقم [٢] وترجمته: «أنا معك لست معك» (٤).

وقد قاس العلماء درجات الحيز أو الفراغ بين الشخصين وربطوها بفحوى الرسالة، وينمط التفاعل البيني، فأقرب مسافة إلى الشخص تسمى «الفراغ الخصوصي» وتتراوح بين التماس وحوالي ٤٠ سم، وهذا المجال خاص بالأسرار والأمور الشخصية التي لا يراد الجهر بها. ويلى ذلك «الفراغ المعتاد» الذي يرتبط بمعاملات الناس العادية، ويتراوح بين ٤٠ سم و١٢٠ سم، ثم «الفراغ الاجتماعي» الذي يتعلق بالتعامل في الأمور غير الشخصية ويتراوح بين ١٢٠ سم وثلاثة أمتار ونصف، وأخيراً يأتي «الفراغ العام»، وهو المجال الذي يخاطب فيه التكلم جمهوراً كبيراً ويمتد من ثلاثة أمتار ونصف إلى مدى السماع (٥).

(٢) المرجع ١/٤، ١٠١.
(٤) المرجع ١/٤، ١٠٠، ١٠٣.

(١) المرجع ١/٤، ١٣٣، ١٠.

(٣) المرجع ١/٤، ١٣٣.

(٥) المرجع ١/٤، ١٥٠، ١٥١.

ثالثاً: رسالة تصاعلية أو بين شخصية مصاحبة أو مواكبة لرسالة لفظية تأتي لتأييدها وإيضاحها، فحين يحاول الشخص ذلك بغير - أثناء الكلام - من وضع رأسه وعينه مع كل مجموعة من الحمل القليلة، وربما أمال رأسه يمينا أو يسارا، أو انحدر بها إلى أسفل، أو رفعها إلى أعلى، وقد يثنى رقبته أو يمدّها ليتمكن من النظر إلى الأرض أو السقف.

ومثل هذا النوع من الحركات يقتضى تغييراً سريعاً، ومواءمة الحركات بعضها مع بعض، ولا يعتبر من النوع الذى نتحدث عنه إلا إذا وقع كجزء من تجمع حركى مركب، وتتابع لأخذ شكل جملة، فإذا كان الشخص يتكلم عن العدوان أو الانتقام فمن الممكن أن يقرن كلامه بحركات تدل على ذلك، كأن يمسك جمع كفه بإحكام، ويغير ملامح وجهه، ويلوح يديه فى الهواء، وإذا أراد استشارة دموع الجماهير فإنه يقوم بإسرار يديه حول عينيه، أو يخلع نظارته ويمسح عينيه بمندبيله، وإذا أراد أن يظهر أنه لا يريد أن يرى مالا يرضاه فقد يشوم بتغطية عينيه يديه أو يثيغ بوجهه (١).

وإذا كان الشخص يتحدث أمام جمهور كبير فإنه يستخدم معظم أعضاء جسمه أثناء التواصل: بأخذ جلسة معينة - يستعمل يديه - يميل إلى الأمام - يتجه إلى الوراء - يشير - يضرب بكفه المائدة - تتحرك يدها على إفصاح كلماته - يطوى ذراعيه - يقاطع بين ماقبه - يتحرك إلى الأمام أو الوراء (٢).

وقد تصحب هذه الحركات حركات هندامية، مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجوارب، أو حركات دقيقة مثل الاتصال بالعين - الإيماء - الانسجام، أو معدلات ذاتية مثل تسوية الشعر، أو المض على الإصبع، أو معدلات شبيهة كاستعمال شيء موجود فى المكان واللعب به، أو دقه، أو الضغط عليه (٣).

أما الوسيلة الثالثة من الوسائل غير الصوتية فهى استخدام عضو من أعضاء الجسم (غير جهازه النطقى) لإبلاغ الرسالة، أو للمشاركة فى إيلاؤها.

وتتكون هذه الوسيلة من نظامين:

أولهما: النظام المرنى (ويتضمن أنظمة فرعية من الحركات).

وثانيهما: النظام غير المرنى (ويدخل فيه الشم واللمس) (٤).

(١) المرجع ١ / ١٣٧، ٩٥/٤.

(٢) المرجع ١ / ١٣٢.

(٣) السابق / ١٣٦، ١٣٧.

(٤) المرجع ٥ / ١٤.

وتتضمن هذه الوسيلة سبع مناطق ذات مغزى هي:

كامل الرأس - الوجه - الرقبة - منطقة الكتف والذراع - منطقة الكف - منطقة الرجل والساق - منطقة القدم.

وتعد مناطق الرجل والساق والقدم قليلة الأهمية، لأنه نادراً ما يمكن رؤيتها،^(١) أما باقي المناطق فيمكن دمجها في منطقتين اثنتين هما:

أولاً: منطقة الرأس والوجه (الأخير بأجزائه التعبيرية المتعددة كالجبين، والعينين، والخاجبين، والشم، والأنف).

ثانياً: منطقة اليدين (بأجزائهما التعبيرية المتعددة كالكتفين، والأصابع، والأنامل).

ويعتبر العلماء هاتين المنطقتين - بأجزائهما المتعددة - أهم الأدوات المستخدمة أثناء الاتصال، أو لتحقيق الاتصال:

فهى أولاً التى نرودنا بتدفقات من الإشارات والمنظمات التى تضمن امتداد الاتصال، وتمكن كل مشارك من الحكم على كيفية استمرار التفاعل، وهذه الإشارات أو الأدوات التنظيمية يقوم كل أعضاء الثقافة المعينة باستخدامها بإتقان، بوعى أو بدون وعى.

كما أنها ثانياً تعد وسيلة هامة لتزويد أبناء الثقافة الواحدة بالشعارات أو الرموز المتفق عليها، مثل حركة الإبهام (إشارة إلى طلب التوصل فى الطريق)، وعلامة النصر (التي ترسم بإصبعين على شكل ٧)، وهذا النوع من الشعارات يمكن ترجمته بحملة أو عبارة، كما يمكن فهمه منفرداً أو مقترناً برمز لفظي، وهو من النوع المكتسب الذى يتعلمه أبناء الثقافة الواحدة كما يتعلمون اللغة المنطوقة، وعادة ما يمكن استخدامه عن وعى وقصد للاتصال ونقل رسالة ما.

وهى ثالثاً يمكن استخدامها فى صحبة رموز لفظية بقصد الإيضاح، وتعد حيثتد بمثابة تعليقات على الأحداث مصاحبة للشريط المنطوق. إنها تنوم بدور الموضح، أو المحدد، أو المبرز، أو المؤكد، أو المبكر، وبعبارة أخرى بدور راضع السلامة، أو واضع الخط تحت الشيء الهام، ومن أمثلة ذلك الإشارة بالإصبع إلى الشيء المعنى، واستخدام اليدين لبيان شكل الشيء.

وهى رابعاً وسيلة هامة من وسائل إظهار الانفعالات والمشاعر، سواء تمت بقصد أو بدون

(١) المرجع ٥ / ٢٠، ٢١.

قصد، وبعد الوجه المنطقة الأولى لهذه الوظيفة على الرغم من أن حركات كامل الجسد ربما اتخذت كمفاتيح لفهم الانفعالات الإيجابية أو السلبية.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن عرض هذه الصور الدالة على الانفعال إنما هو شيء عالمي، فكل الناس في جميع أنحاء العالم يتجون «إشارات وجهية» حينما يتعرضون لانفعال معين، ولكن الشفافات تختلف في قواعد هذا العرض. وفي كيفية التحكم في التعبير عن هذه الانفعالات (إظهاراً أو تخفيفاً أو إخفاء)، كما أن الشخص المتصل قد يظهر انفعالاتاً معينة بقصد إخفاء انفعاله الحقيقي، كأن يظهر وجهاً سعيداً حين يكون تعبساً، أو يظهر أمارات القبول وهو رافض في قرارة نفسه^(١).

ولنبداً بمنطقة الرأس والوجه فنقول: إن إشاراتها تعد أغنى أنظمة الرموز عند الإنسان؛ لأنها تحوى معظم أعضاء الإحساس من ناحية (العينين - الأذنين - الأنف - الفم)، وتتمتع بقدرة عالية على حمل المعلومات ونقلها من ناحية أخرى^(٢).

ويعد تحريك الرأس ككل، والإيماء به إلى أسفل وأعلى بقصد إظهار الموافقة، أو إلى اليسار واليسر بقصد إظهار المخالفة - بعد ظاهرة عالمية، وبمضهم يرد أصل هاتين الإشارتين إلى سن الرضاع حين يحرك الرضيع رأسه إلى أعلى وإلى أسفل باحثاً عن ثدي أمه، وحين يحرك رأسه جانبياً ليتخلص من حلمة الثدي أثناء الإرضاع. وتعد حركة الرأس إلى أعلى وأسفل معزراً قوياً أثناء الاتصال اللغوي، وتشجيعاً للمتحدث أن يستمر في حديثه، وحين تكون الحركة بطيئة فإنها قد تحتفظ بالمتحدث لأطول فترة ممكنة، أما حين تكون سريعة فتدل على أن السامع يتعجل إنهاء المتحدث لكلامه ربما ليأخذ هو دوره في الحديث^(٣).

أما الوجه فقد كان الشغل الشاغل لكثير من الدارسين، وخرج بنصيب الأسد من اهتمامهم، ويمكن التمييز في دراساتهم بين نوعين مستقلين هما:

أولاً: دراسة أساليب الوجه وملامحه.

ثانياً: دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته.

ولا يدخل النوع الأول في اهتمام اللغويين؛ لأنه يتصوى تحت علم الفراسة أو قراءة أساليب الوجه Personology أو Physiognomy لتخمين ملامح الشخصية، فضلاً عما

(١) المرجع ١/ ١٠٩، ٦، ٨ - ١٠.

(٢) المرجع ١/ ١١٤، ١٣٨، ٤/ ١٠٢.

(٣) المرجع ١/ ١٢٦، ١٢٧.

لى هذه المحاولة من مغامرة واعتماد على التخمين فإنها تدرس ملامح لاندخل تحت أنظمة الرمز إلا بمقدار ما تكشف عنه من مفاتيح المظهر الخارجى، وحتى الآن لم تستطع الأبحاث الخاصة بالموضوع أن تكشف عن العلاقة بين أساليب الوجه وملامح الشخصية، كالموهبة، والذكاء، والخط، ورغم ما قبل مثلاً من دلالة انخفاض الجبهة على الغباء أو انخفاض معدل الذكاء، ودلالة ضيق العينين على انجباء إجرامى، ورغم ما ادعى من إمكانية التنبؤ بمسقبل الشخص عن طريق النظر إلى وجهه^(١).

أما النوع الثانى، وهو دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته فهو موضع اهتمام اللغويين؛ لأنه يتعامل مع حركات إرادية من ناحية، ولأنه أمكن - عن طريق ملاحظته وإجراء التجارب عليه - نقيته من ناحية أخرى.

هناك إجماع بين الباحثين على أن الوجه أغنى أجزاء الجسم فى طاقاته التواصلية، وأنه الوسيلة الأولى للتعبير عن الحالات العاطفية، وأنه المصدر الأساسى للمعلومات بعد الكلام^(٢)، وحتى قال بعضهم «إن البحث عن المعنى فى هذا العالم يبدأ وينتهى عند التعبير الوجهى»^(٣).

ونقاط البحث الممكن تناولها حول هذا الموضوع كثيرة، ولكننا سنقتصر منها على نقطتين اثنتين هما:

• أنواع الانفعالات الممكن للوجه التعبير عنها، والحركات الوجهية المصاحبة لها.

• التعرف على الشاعر عن طريق الحركات الوجهية.

أما النقطة الأولى الخاصة بأنواع الانفعالات، وما يقابلها من حركات وجهية، فقد كانت وما تزال مثار جدل طويل منذ ألف دارون كتابه «التعبير عن الإحساسات عند الإنسان والحيوان» الذى دافع فيه عن فكرة أن للتعبيرات الوجهية جذورها فى السلوك الحيوانى، وأن كثيراً من التعبيرات الوجهية التى تظهر على الإنسان توجد كذلك فى الحيوانات الدنيا، وأن تعبيرات الوجه الدالة على الإحساس واحدة فى كل أنحاء العالم^(٤).

ورغم كثرة المعارضين لنظرية دارون عن عالمية التعبيرات الوجهية - فقد أثبتت الدراسات

(١) المرجع ١ / ١١٦، ١١٨.

(٢) المرجع ٤ / ١١٩.

(٣) المرجع ٥ / ٢١.

(٤) المرجع ١ / ١١٨.

العملية صحتها إلى حد كبير، بعد أن أمكن الفصل بين أنواع الانفعالات الأساسية، ووضع مقابل تعبيرى لكل منها كما يبدو من الشكل التبسيطى رقم [٣].^(١)

وقد ظهر من الملاحظة الدقيقة أن التعبير الكامل عن المشاعر يؤدى إلى تحركات العضلات فى مناطق الوجه الثلاث (الجبين - العينين - الفم) باستثناء تعبير السعادة الذى ينعكس فى العين والفم أساساً^(٢)، كما ظهر أنه من الممكن للشخص أن يعبر عن مشاعره تعبيراً حزيناً باستخدام قسم واحد من الوجه، كأن يعبر عن الدهشة برفع حاجبيه فقط، أو بتوسيع عينيه.

وتبين كذلك أن بعض تعبيرات الوجه يتم إطلاقها بسرعة فائقة لا يمكن للمعين المجردة ملاحظتها، وقد أمكن رصدتها وتحليلها عن طريق التصوير البطيء^(٣). ولم يتفق العلماء على عدد الإحساسات التى يكشف عنها الوجه ويمكن نعرف الآخرين عليها:

١- لمنهم من قدم قائمة سداسية تضم: السعادة - التماسه - الغضب - الدهشة - الخوف - الاشتزاز (انظر الشكل رقم ٣).

٢- ومنهم من قدم قائمة سداسية أخرى تضم: السعادة، والدهشة، والاشتزاز (كالسابقة)، ولكنها تضيف الألم والتصميم والاحتقار مكان التماسه والغضب والخوف.

٣- ومنهم من قدم قائمة ثمانية هى القائمة الأولى بزيادة الاحتقار والاهتمام، واعتبر هذه القائمة قائمة «بأجناس الانفعال»، مما يعنى أن هناك عدداً آخر من التعبيرات الوجهية المتشابهة يمكن أن يدخل تحت كل جنس^(٤).

٤- ومنهم من أضاف فى قائمته التذوق والارتباك.

٥- ومنهم من قدم قائمة عشرية لا يخرج مجموع معانيها عن الصفات السابق ذكرها. (انظر الشكل رقم ٤)^(٥).

(١) المرجع ١ / ١١٩.

(٢) كثير من الدراسات عن التعبير الوجهى نثرت بنظرية الاساس الذى طورها Silvan tomkins والتى نظرت إلى الوجه كمفتاح للأحاسيس، فحينما يشار إحساس ما عند شخص فإن جهازه العصبى يبرق برسالة إلى وجهه فتقوم بعض عضلاته بالاسترخاء وبعضها بالانقباض (انظر ١ / ١١٩).

(٣) المرجع ١ / ١٢١.

(٤) فمثلاً تحت الاشتزاز يمكن أن يوجد القور والكراه والبغض.

(٥) المرجع ٥ / ٢٤.

أما النقطة الثانية وهي التعرف على المشاعر عن طريق الحركات الوجهية فهي النقطة الجوهرية في الموضوع؛ لأنها هي التي تحول الحركة الوجهية إلى ناقل لرسالة، ورمز له دلالة الاجتماعية ومحتواه اللغوي، وعن طريق هذه الحركات الوجهية يمكن للمرء أن يتعرف على أحاسيس الآخرين، وما يعتمل في نفوسهم، وبخاصة أن كثيراً منها يتم دون تحكم أو تدخل من مرسل الإشارة. إن النظر إلى وجوه الآخرين أثناء التفاعل معهم، وترجمة ملامح وجوههم قد يكون بمثابة إنذار مبكر لحالة احتياج أو غضب يمكن تجنبها قبل وقوعها، أو إرهاص بشئ بحالة سعادة ورضا يمكن استثمارها والاستفادة منها.

ويختلف الأفراد في درجة دقتهم في التعرف على مفاتيح الوجه، وترجمة إشاراته والتمييز بين الصادق منها والكاذب؛ فمنهم من تختلط عليه الأمور، ومنهم من يتصف بالقدرة على التعرف حتى على أدق صور التعبير الوجهي، وبعد ذلك ضرورياً لشاغلي بعض الوظائف مثل مسئولى القروض في البنوك، والمحللين النفسانيين، ورجال الشرطة، والجمارك^(١).

وقد أجريت اختبارات متعددة لمعرفة ردود الأفعال غير الإرادية التي تظهر على الوجه في المواقف المختلفة، من ذلك تجربة تركت حول السؤال التالي: إلى أي حد تكشف معالم الوجه عما يختلج في النفس من مشاعر وانطباعات بين أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة؟

في بداية التجربة أطلع العلماء الأفراد المشتركين في التجربة على مجموعة من الصور المتناقضة... بعضها يعبر عن مناظر طبيعية بالغة الرقة والجمال، بينما تحمل ملامح الصور الأخرى مشاهد دامية بدءاً من صور لإصابات أليمة لعدد من الناس حتى صور الحروق المخيفة لضحايا عدد من الكوارث، وفي اللحظة التي كان المتطوعون فيها يشاهدون الصور تحركت آلة التصوير بسرعة لتسجل ما يرسم على الوجوه من تعابير، ولأن الكاميرا كانت مخبأة عن أنظارهم فلم يشعر أحد منهم بوجودها، وبعد ذلك جاءت الخطوة الثانية حيث عُرِضَت الصور على كل من اشترك في التجربة ليصف كل تعبير على حدة، ويتحدث عن نوع المنظر الذي أمسهم في خلق هذا التعبير، وكسأت النتيجة مثيرة لاهتمام جميع المتطوعين من الجنسيات المختلفة لجحوا في تحذيد الصور الصحيحة اعتماداً على تعابير الوجه، الأمر الذي يدعم النظرية التي تقول إن البشر في كل مكان لديهم القدرة على ترجمة هذا النوع من الاتصال غير المنطوق، مهما اختلفت جذورهم الثقافية^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) المرجع ١٣.

كما أجريت اختبارات وفحوص كثيرة لقياس قدرات الأشخاص على التعرف على
بشائخ الوجه، وتحديد الرسائل التي يسهل أو يصعب حل شفرتها، وقد تبين من هذه
الاختبارات والفحوص ما يأتي:

١- أن المعاني الآتية أمكن لتعبيرات الوجه نقلها، وأمكن التعرف عليها بنسبة تزيد على
٩٢٪ وهي:

الآلم - السعادة - الضيق - النصيم - الدهشة - الاهتمام - الارتباك - الخوف - الاحتقار.

٢- هناك معانٍ سيئة اضطراباً للمشاهدين. فقد وجدوا صعوبة في التمييز بين كل من:
الكراهية والغضب / خيبة الأمل والنعاسة / الاشمزاز والاحتقار^(١).

٣- أثبت التجارب أن النساء أكثر قدرة على قراءة تعابير الوجه لأسباب لم يمكن
تحديد ما، وإن كان من المحتمل إرجاعها إلى ما تنصف به المرأة من حساسية مفردة، وإلى
خبرتها الطويلة في قراءة وجه الرجل، وما يحمله من تعبيرات شديدة التناقض^(٢).

٤- أظهرت كثير من التجارب أن النساء أقدر من الرجال على استخدام التعبيرات
الوجهية، فمن بين ست دراسات أثبتت خمس منها أن وجوه النساء كانت أكثر تعبيرية^(٣).

٥- من أبرز تعبيرات الوجوه التي تحيد النساء استخدامها تعبير التبسم والضحك بأنواعه
المختلفة^(٤)، سواء كان اجتماعياً بقصد التعبير عن الحرارة والصدقة والبهجة، أو يقصد به
الهدوء والطمأنينة والرضا، أو كان غير اجتماعي كما يحدث حين يكون الشخص وحده
يأكل في مطعم، أو يحل لغز كلمات، أو يستمع إلى قصة مضحكة من الراديو، أو نحو
ذلك^(٥).

وقد قام أحد الدارسين (Ragan 1982) بتحليلات لصور عدد من «الكب السنوية»
لطلبة وطالبات بعض الكليات والمدارس الثانوية، فأظهرت التحليلات اتهامات أنثوية
أكثر^(٦).

(١) المرجع ٢٢/٥ - ٣١.

(٢) المرجع ١٣.

(٣) المرجع ٦/٥٩.

(٤) لماذا تبسم المرأة وتضحك أكثر؟ ربما كان ذلك نتيجة المقولات الاجتماعية عن المرأة نتيجة رؤيتها في
وسائل الإعلام والإعلان وفي حياتها العادية، ولهذا فهو كثيراً ما تبسم لغير هدف مباشر أو دافع، بل نلتية
لضغوط عليها للامتناع سلوكها مع المقولات الاجتماعية (المرجع ٦/٧١).

(٥) المرجع ٦/٦٠ - ٦٤.

(٦) السابق / ٦٥.

ويحتل السلوك المعنى مكاناً خاصاً بين أنواع الحركة الجسمية، نظراً لقدراته التعبيرية المتنوعة، ولذا يشار إلى العين في الشعر الإنجليزى على أنها «نافذة الروح» The window to the soul، وذلك لكثرة ما يمكن أن نقوله، ولاستطاعتها أن تقول ما لا يمكن أن يقال^(١).

وما أظننا سنفعل عن الحركات العينية المرتبطة بأنواع الانفعال، مثل شحوص البصر عند الدهشة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أو إدارة العين يميناً وشمالاً عند الخوف، كقوله تعالى ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾، أو نسي كثرة التعمُّد لحركات العين والجفن والطرف فى تراثنا العربى للتعبير عن معانٍ خاصة، كقول الشاعر:

نرى عَيْنَهَا عَيْنِي فَتَعْرِفُ وَحَيَّهَا وتعرف عَيْنِي مَايَهِ الْوَحْيِ بَرَجِعْ
وقول الثانى:

جَفَنُهُ عَلَّمَ الْفَزْلَ وَمِنَ الْعِلْمِ مَا قَتَلَ
وقول الثالث:

نَقُضُ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُعْمِيرِ فَلَا كَمَباً بَلَغْتَ وَلَا كَلَابَا
وفى القرآن الكريم: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، وفيه: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾.

وينقسم سلوك العين إلى قسمين: قسم لا إرادى يتم دون قصد من الشخص مثل ضيق حدقة العين عند تعرضها لضوء نوى، أو اتساعها عند وجود الشخص فى ضوء خافت، أو نتيجة عوامل نفسية تسيبها رؤية الأشياء المثيرة، سواء كانت صهجة جداً (نفاة جميلة - رجل أبيض - لوحة فنية رائعة)، أو مفززة جداً (حية - جنة مشوهة - عنكبوت). وهذا النوع لا يمكن اعتباره رمزاً تواصلياً.

أما القسم الثانى الذى يهمنا فهو القسم الإرادى الذى يقوم بدور التواصل البينى. ومن صور هذا التواصل استخدام الإشارة بالعين أو الجفن للتفاهم بين اثنين بطريقة نخفى على الآخرين. وقد أشار الجاحظ إلى هذا النوع من التواصل فى كتابه (البيان والتبيين) فقال: «وفى الإشارة بالطرف والمُحَاجِبِ.. مرقق كبير ومعونة حاضرة فى أمور يسترها بمض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس»^(٢).

(١) المرجع ١/ ١٢٤.

(٢) المرجع ١١/ ١٠٠.

ومن صوره كذلك ما يسمى «بالتحديق»؛ أو مقدار إطالة النظر إلى الشيء، وهو سلوك شبه فطري يتم عن طريقه توصيل الشاعر إلى الأطفال الرضع الذين يُظهرون استجابة مبكرة لنظرات العين إليهم^(١)، كما أنه سلوك يختلف دلالاته باختلاف السياق الذي يرد فيه، كما أنه قد يقوم بدور الرمز المستقل، أو بدور مصاحب لحركات غير لفظية أخرى.

ومن أهم الدلالات التي رصدتها العلماء للتحديق.

١- الاهتمام والعناية، فيدل على السودة والدعوة إلى توثيق العلاقة حين يأخذ شكله الإيجابي، ويدل على النفور والكراهية حين يأخذ شكله السلبي^(٢).

٢- وحين تصحب الحملقة الطويلة بتصرف ملائم، فإنها قد تعني هجوماً وشيك الوقوع (وأظهر نموذج لذلك حالة الحيوانات الشبيهة بالإنسان)، ولكنها مع تصرف آخر قد تكشف عن شعور بالحب والولاء، أو شعور بالبطورة والتفوق^(٣).

٣- وقد تحمل قلة التحديق على النفور والكراهية، كما أن تحويل النظر عن الشيء قد يحمل نفس المعنى، أو يحمل معنى الخجل من النظر إلى الشيء^(٤).

٤- أما إغلاق العين أثناء التواصل اللفظي فقد يُحمل إما على استغراق الشخص في التفكير، أو على عدم رغبته في استمرار التواصل^(٥).

٥- وعادة ما يتم تبادل التحديق بين المتحاورين أثناء محاورهم، أو بين المتكلم والسامع. وكثيراً ما يتطلع المتكلم إلى عيون سامعه إما ليجذب انتباههم، أو ليستشف مدى متابعتهم له، أو ليتبين حجم تأييدهم وموافقتهم له.

وقد أثبتت الملاحظة الدقيقة أن نظرات المشاركين بعضهم إلى بعض تتراوح - أثناء التفاعل الحوارى - بين ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من الوقت، وتزداد النسبة حين يندمج المتحدثون في الحوار، أو حين تكون العلاقة بين الأطراف حميمة^(٦).

وأثبتت الملاحظة كذلك أن درجة التحديق تختلف من جنس إلى جنس، ومن ثقافة إلى

ثقافة.

(١) المرجع ٦/ ٧٢.

(٢) المرجع ٣/ ١٨٨، ٦/ ٧٣.

(٣) المرجع ٣/ ١٨٨.

(٤) السابق والصفحة.

(٥) السابق/ ١٢٦، ٥/ ٣٧.

(٦) المرجع ١/ ١٢٥.

أما بالنسبة لعامل الجنس فقد ثبت عليه دراسات متعددة وكثيرة انتهت إلى جملة من النتائج منها:

١- أن المرأة تطيل التحديق أكثر من الرجل^(١)، وأن هذه الخاصة تبدأ عندها منذ سنّ الرضاع، وتمتد إلى سنّ الطفولة^(٢).

٢- أن المرأة تظهر استجابة أسرع من الرجل للاتصال بالعين.

٣- أن المرأة تستخدم نسبة تكرار أكبر من الاتصال بالعين، ونسبة مئوية أعلى للوقت للنظر في الاتصال بالعين^(٣).

٤- أن السلوك التحديقي للمرأة جزء من وظيفتها الأمومية، إذ إن شعورها الخنون بالنسبة لوليدها لا يتطور إلا عند بدء الوليد إظهار القدرة على عمل اتصال بالعين^(٤).

٥- أن استخدام المرأة للتحديق يزيد كلما كانت المسافة قريبة (لا تزيد على ستة أقدام)؛ لأن قرب المسافة يجعل المرأة تنظر للتفاعل على أنه طبيعي وصادق مما يعد مشجعاً لها على التحديق، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للرجل، إذ يزيد وقت الحملقة عنده كلما زادت المسافة^(٥).

٦- أن المرأة تشعر بعدم الارتياح أكثر مما يشعر الرجل حين لا ترى الشخص الذي نتحدث إليه^(٦).

وأما بالنسبة للعامل الثقافي فقد ثبت أن الإنجليز يحدّقون أكثر من الأمريكيين، ولذا تقتضى آداب السلوك في بريطانيا أن يحدّق الشخص في محدّته باتشياء، ويصرف بصره من أن لآخر، دلالة على اهتمامه بالحديث، أما في أمريكا فلا تلتقى العيون أثناء المحادثة العادية إلا بمقدار ثانية، ثم يتحول النظر بعد ذلك إلى اتجاه آخر^(٧). ومن عادة الإيطالي أن يحدّق في المارة، وفي الناس الذين يجلسون من حوله في المطعم أو النادي أو المقهى، أما في الإسلام فغض البصر مطلوب وبخاصة حين يختلف الجنسان، وهو من التعاليم التي وردت في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف. وفي بعض الثقافات يكون من الأدب أن تصرف نظرك عن محدثك حين يكون أكبر منك سناً أو مقاماً^(٨).

(١) المرجع ٣/ ١٨٩، ٦/ ٧٥.

(٢) السابق والصفحة.

(٣) السابق/ ٨٣.

(٤) المرجع ١/ ١٣٦.

(٥) المرجع ٥/ ٣٧، ٦/ ٧٨.

(٦) المرجع ٣/ ١٨٩.

(٧) المرجع ٦/ ٧٨، ٨٣.

(٨) المرجع ١/ ١٢٦، ١١/ ١٦٥.

ويدخل كذلك في منطقة الوجه دور الأنف في تلقى الروائح. وعلى الرغم من أن ذلك يتم بطريقة لا إرادية في العادة فإنه يؤثر على نوع الاستجابة، وعلى الانفعالات، وعلى سلوكيات الأفراد. ربما أكثر من أي إحساس آخر^(١).

وقد ثبت أن رائحة الجسم المعيبة تشوم عند الحيوانات بنقل رسائل ذات تأثير معين ومدعش على سلوكها، وعلى سبيل المثال فإن أنثى الفئران تتعرف على الذكر عن طريق الرسائل الكيميائية التي تستقبلها منه عن طريق رائحة جسمه، ومن لاحظ مجتمع النمل لابد أن يدعش لهذه أخشرة البدائية وهي تدير نظاماً اجتماعياً معقداً، ينسج المساكن بدقة فائقة، ويقسم العمل، ويحارب الآخرين، ويُسّر دفة مملكته أو مستعمرته عن طريق تحريك ملايين النمل بواسطة حاسة الشم البدائية. وقد أثبتت الأبحاث أن نفس الشيء يدور في عالم الإنسان، ولذا وجد انحاء الآن بأن الإنسان يرسل ويستقبل رسائل كيميائية خاصة بعمل كثير منها بدون وعي.

وكما يختلف الأفراد في دقة استقبالهم للرسائل اللغوية وغير اللغوية يختلفون أيضاً في استقبال الممانى المأخوذة من رسائل كيميائية خارجية عن طريق حاسة الشم. وقد لوحظ أن الفصائيين يملكون حساسية مضاعفة تجاه الرسائل الكيميائية. وأنهم قادرون على إدراك روائح كثيرة لا يدركها الفرد العادى. ولذا فهم عادة ما يتحدثون عن قوى خارجية غريبة تؤثر فيهم.

وقد استطاع العلماء مؤخراً وضع قائمة تضم مائة واثنين وثلاثين رائحة توزع على عدة مجموعات منها:

❖ مجموعة الروائح الجميلة، وتضم سبع عشر رائحة على رأسها: رائحة الورد الأحمر، والفراولة الطازجة، وزهور البابونج. وتضم القائمة كذلك رائحة زيت البرتقال، والليمون الحلو، والموز.

❖ مجموعة الروائح الكريهة، وتضم خمس عشرة رائحة منها: رائحة مشتقات البترول، والسلك، والعرق، والمواد المحترقة.

❖ وجاء في مجموعة الوسط: روائح البصل، والليمون الحامض، والكرز، والبضنج.

وإن التطبيقات التوافقية لنتائج التصنيفات السابقة تعد ذات أهمية كبيرة، فما دنا نعرف الروائح التي يلقاها الناس كروائح جميلة فإنه عن طريق الاستخدام الصحيح لهذه الروائح

(١) المرجع ٤/ ٧٦، ٥/ ١٥٧.

يمكن ترك أثر مقيد على «النموذج الشخصي»، وإناحة فرص أمام الأفراد لتحقيق النجاح الاجتماعي والشخصي عن طريق الروائع التي يشتملها غيرهم منهم.

وفي هذه الأحوال الأخيرة ظهر توسع في استخدام الروائع المصنعة بطرق متعددة، فبعض الناصبوهات تباع أكثر بسبب شذاها العطر، وليس بقدرتها على تنظيف الشعر، وحتى الملابس الداخلية والحوارب وأوراق النوايل صار لرائحتها العطرة دخل كبير في رفع نسبة مبيعاتها، كما زاد بيع المطور مؤخراً بدرجة ملحوظة بسبب رئيسي هو أن الناس يتطلعون إلى زيادة جاذبيتهم، والحصول على تأثير أكبر عن طريق الرائحة التي تفوح منهم^(١).

وهناك صور أخرى من السلوك الحركي ترتبط بمنطقة الوجه، لا يتسع المجال لتفصيل الحديث عنها، مثل رفع الحاجبين عند الدهشة أو المفاجأة، واستخدام حركات الشفتين في ابتسامة باهتة صفراء تنم عن السخرية، أو في ابتسامة عريضة تنم عن السرور، وقد يتسم ابتسامة الغيظ بحيث تُكشّر عن أنيابنا^(٢)، وقد حذر الشاعر القديم من الاغترار بظاهر هذه الابتسامة فقال:

إذا رأيت نوب الليث بارزة فلا تظن أن الليث يتسم

والآن بعد أن انتهينا من الحديث عن المنطقة الأولى من مناطق التضام التي تضم الرأس والوجه وأجزاءهما، نتقل إلى الحديث عن المنطقة الثانية التي تضم اليدين وأجزاءهما.

ومنذ القديم أشار الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» إلى حسن الإشارة باليد والرأس، واعتبرهما من تمام حسن البيان باللسان، كما نرى على أحد المتحدثين عدم استخدامه الإشارة باليد (وغيرها)، ووصف كلامه بأنه «كأنما يخرج من صدع صخرة»^(٣).

وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى حركات اليدين أو أجزائهما كرموز لغوية ذات دلالات كاملة مثل:

﴿غُلَّ اليدين إلى العنق﴾ (للاشارة إلى البخل): ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ (الإسراء: ٢٩).

﴿بسط اليد﴾ (للاشارة إلى الكرم): ﴿قُلْ يَدَايَ مَبْسُورَتَانِ يَنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٦٤).

﴿عضُّ اليدين﴾ (للاشارة إلى الندم): ﴿وَيَوْمَ يَعْضُّ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٧).

(٢) المرجع ١٦٩ / ١١.

(١) المرجع ١٥٨ / ٥ - ١٦٤.

(٣) السابق / ١٠١.

« وضع الإصبع في الأذن (للإشارة إلى الإعراض): «وإني كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم في آذانهم» (نوح: ٧).

« قلب الكف (للإشارة إلى الحسرة والتدانة): «فأصبح قلبه على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها» (الكهف: ٤٢).

بل هناك من الآيات ما ينسب الكلام إلى اليدين كقوله تعالى: «اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا بأيديهم» (يس: ٦٥).

أما في العصر الحديث فقد بدأ الاهتمام بحركات اليدين منذ الثلاثينيات حين ظهرت نظرية قسمت شعوب العالم إلى أجناس أربعة أساسية، وارتبطت بها نظرية أخرى تدعى إمكانية التعرف على جنس الشخص من حركاته وإشاراته^(١).

ومن الممكن أن تُقسَّم الوظائف التي تؤديها حركات اليد إلى أقسام أربعة هي:

أولاً: الوظيفة المستقلة حين تؤدي معنى كاملاً يمكن أن يعبر عنه بمقابل لفظي مباشر، وهي حينئذ تأخذ شكل الشعار emblem أو الاصطلاح المتفق عليه بين شعوب العالم، أو بين أبناء ثقافة معينة، أو أبناء مجموعة متجانسة.

فمما له دلالة عالمية: إدارة الإصبع على الرقبة التي تعني الذبح. وضع الإصبعين على شكل [٧] للإشارة إلى النصر، وهي حركة اشتهرت منذ عام ١٩٤١م حين ابتدعها محام بلجيكي، ثم نشرها تشرشل حين استخدمها في الحرب العالمية الثانية إشارة إلى النصر^(٢). ومنها كذلك رفع إصبع الإبهام في طريق السيارات العابرة طلباً للتوصيل إلى أي مكان^(٣). وكذلك توجيه راحتي اليدين وتحريكهما نحو الجمهور بحركة مسرحية، فنيد التحية إذا كانت الحركة من اليمين إلى اليسار وبالعكس، ونشيد طلب الصمت والإنصات إذا كانت الحركة من الأمام إلى الخلف وبالعكس.

ومما له دلالة محلية ويختلف باختلاف الثقافات، وربما يؤدي إلى صعوبات أو مواقف حرجة، الإشارتان الآتيتان:

« من عادة الزعماء الروس حين يظهرون في أمريكا أن يقوموا بإشارة روسية شائعة هي «يدان متعاقبتان فوق الرأس» تعبيراً عن المحبة، وتقديراً للحفاوة التي قوبلوا بها، ولكن هذه

(١) المرجع ١/١٣٣. (٢) السابق / ١٣٨، ١٠/٧.

(٣) المرجع ١٠/٧.

الإشارة تحمل دلالة خاصة عند الأسريكيين؛ لأنها مرتبطة عندهم بحلية الملائكة حيث يستخدمها الملائكة حين ينتصر على خصمه^(١).

* عمل شكل دائرة عن طريق الأصابع (بواسطة السبابة والابهام) محاكاة لحرف (O) الذي يعنى . O.K. أو موافق، فهذه الإشارة تحمل فى بعض الثقافات دلالات جنسية^(٢).

ومما تنحصر دلالاته بين أبناء المهنة الواحدة أو التخصص الواحد:

* إمرار الإصبع على الرقبة فى استوديوهات الإذاعة والتلفزيون، للإشارة إلى ضرورة الانتهاء والتوقف^(٣).

* حركات اليد التى يستخدمها مستقبليو الطائرات فى المطارات، لتوجيه الطائرة وإرشاد الطيار عند الهبوط.

* الإشارات التى يستخدمها الحكم فى ملاعب الكرة^(٤).

ثانيًا: الوظيفة التوضيحية^(٥). أو التأكيدية، وذلك حين تأتى حركات اليد مصاحبة للكلام بقصد إيضاحه أو تأكيد^(٦). وتمثل هذه الوظيفة الحركات الآتية:

* الإشارة إلى الشيء باستخدام السبابة، ومضى تعنى: أريد هذا الشيء، أو تعنى الاتهام وتحديد المستولية^(٧) (انظر الشكل رقم ٥).

* استخدام راحة اليد - أثناء الكلام - بطريقة معينة، فالأحكام المصحوبة بتوجيه راحة اليد إلى أعلى تدل على مجرد الظن، أما إلى أسفل فتأنى مصاحبة للمباريات التأكيدية، أما المصحوبة بتوجيه ظهر اليد إلى أعلى فتعنى: انتظر، أو: دعنى أنكلم^(٨) (انظر الشكل رقم ٦).

ومعظم نماذج الوظيفة التوضيحية يتعلمها الأفراد من الأسرة التى تمتص بدورها النماذج

(١) المرجع ١/١٣٨.

(٢) تشير إلى عضو التناسل عند المرأة. ولذا فهى ترمى إلى هدف جنسى حين توجه إلى المرأة. وتعنى الشكيك فى الرجولة إذا وجهت إلى الرجل (انظر المرجع ١/١٣٨، ٧/١٠).

(٣) المرجع ١/١٣٨.

(٤) السابق / ١٣٩، ٣٨/٥.

(٥) يمكن أداء هذه الوظيفة بأعضاء أخرى غير اليد، أو مع اليد.

(٦) المرجع ١١/١٠٢، ١٠٣.

(٧) المرجع ١/١٣٤، ١١/١٧٥.

(٨) المرجع ١/١٣٥.

الثقافة في المجتمع. وتكثر النماذج التوضيحية حين يكون التكلم متحمساً، أو مستغرقاً في فكرته. وكثيراً ما يستعملها دون وعي أو قصد، ولذا فليس من الغريب أن نرى المتكلم يستخدمها حتى حينما يكون بمفرده. كأن يتكلم في التليفون، أو من خلال جهاز الإنتر كوم^(١) (انظر الشكل رقم ٧).

ثالثاً: الوظيفة التصويرية أو الوصفية التي تقوم فيها حركات اليد بتصوير الشيء في الهواء، أو تتخذ شكل الشيء الذي يتحدث عنه المتكلم كالحجم، أو الطول... وذلك عن طريق وضع المتكلم يديه متباعدتين يميناً وشمالاً بقدر الحجم المراد تعينه، أو فوق وتحت بقدر الطول المراد تحديده^(٢). ومن أمثلة الوظيفة التصويرية كذلك استخدام السبابة، وإدارتها في الهواء عدة مرات لتصوير الشكل الملزوني.

رابعاً: الوظيفة التنظيمية التي تقوم بضبط التفاعل اللفظي. وتتحكم في إجراءاته. فهي تحدد متى يسكت شخص. ومتى يبدأ آخر في الكلام، وقد تدل حركة يدوية معينة للمتكلم على معنى: «انظر»، أو «تهل»، أو «دعني أتكلم» أو «لا تقاطعني». (بتحريك اليد عدة مرات بطريقة معينة)، أو تدل على معنى «الدعوة إلى الصمت» (عن طريق وضع اليد على الفم).

وهذا النوع من الوظائف يتعلم من خلال الثقافة، وربما من خلال التعامل مع أفراد الأسرة، أو مع أي تجمعات أخرى، وحين ينتقل الشخص إلى ثقافة أخرى فربما يجد صعوبة في التكيف مع الحركات التنظيمية، أو لابتين الفروق بينها^(٣).

كذلك من الممكن تقسيم حركات اليد حسب طريقة استخدامها على النحو التالي:

١- حركات تقوم بها اليد (أو اليدين) على انفراد، وذلك مثل تجميع أصابع اليد بطريقة معينة متجهة إلى أعلى، وذلك طلباً للتأني أو التحلي بالهدوء، وقد تدل هذه الحركة على التهديد والوعيد، ومثل التلويح باليد على سبيل النجدة، ومثل تدوير إصبعي السبابة والإبهام تمثيلاً لحرف (O) من O.K.، ومثل رفع الإبهام إلى أعلى الذي يعني الموافقة والتأييد والاستحسان، ويعني كذلك طلب توقف سيارة. (انظر الشكل ٨/د، و).

٢- حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بعضو آخر من أعضاء الجسم، مثل وضع طرف السبابة على الخد تحت العين اليمنى أولاً ثم تحت العين اليسرى ثانياً؛ للتعبير عن الاستعداد لتقديم المساعدة المطلوبة (من عيني دي وعيني دي)، ومثل عض الإصبع (علامة الندم)، ومثل

(١) المرجع ١/١٣٥، ١١/١٥٩.

(٢) المرجع ١/١٣٤، ١١/١٠٣.

(٣) المرجع ١/١٣٦.

التحبة عن طريق وضع اليد اليمنى ممتدة عبر الصدر^(١)، وقد تفيد نفس الحركة في مواقف أخرى كالنوسل (علشان خاطري)، كما قد تفيد الاعتذار (حقتك على)^(٢).

٣ - حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بشيء خارج عنها، ويدخل في ذلك عادة الحركات الهندامية مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجورب، أو جذب الفتاة ذيل ثوبها الفصير لكي تغطي ركبتيها العاريتين وهي جالسة، أو نسوية الشعر، أو حك الجسد، كما يدخل الإمساك بشيء موجود في المكان أو العبث به، أو دقه أو الضغط عليه، كما يدخل فيه جذب الطفل كُم رداء أمه أو ثوبها ليلفت نظرها^(٣).

٤ - حركات يقوم بها الشخص نحو الغير، وهو ما يدخل تحت المصافحة أو الملامسة. وتختلف قواعد المصافحة من بلد إلى بلد، وبخاصة حين يختلف جنس المتصافحين، ففي أمريكا اللاتينية مثلاً يقوم النساء بالمصافحة حين يُقدَّمنَ إلى رجل، ولكن في أمريكا الشمالية، المصافحة هنا ليست ضرورية وإنما هي اختيارية، ولا تكون ضرورية إلا في المقابلات الرسمية^(٤).

أما الملامسة فيمكن أن تتم بأي عضو من أعضاء الجسم، ولكن اليد هي وسيلة الأولى، وتحتاج معالجة هذه النقطة إلى بحث مستقل^(٥).

وتختلف الشعوب في درجة استخدامها لإشارات اليد، لشعوب أمريكا اللاتينية وشعوب البحر المتوسط نكثر من إصدار الحركات الجسمية، وبخاصة اليدوية أثناء الكلام^(٦)، وكثيراً ما يلفت نظر السائح للبلاد العربية كثرة التلويح باليدين بمناسبة وبغير مناسبة. وقد لاحظ بعض الزائرين للجزائر وجود لافتة معلقة بجوار السائق في المركبات العامة تقول: «ممنوع التكلم مع السائق إذ إنه يحتاج إلى يديه حين يسوق»^(٧).

وهذه نماذج من أشهر الحركات اليدوية (انظرها في الشكل ٨):

أ - تقبيل الشخص أطراف أصابعه تعبيراً عن المحبة والامتنان.

ب - ضم الأصابع للبحث على الهدوء والتأني.

(١) المرجع ١ / ١٣٩.

(٢) المرجع ١١ / ١٠٢.

(٣) المرجع ١ / ١٣٧، ٥ / ٣٨، ١١ / ١٧٠.

(٤) المرجع ١ / ١٣٩.

(٥) انظر المرجع ٩.

(٦) المرجع ١١ / ١٥٩.

(٧) السابق / ١٦٣.

ج - سحب الجفن إلى أسفل دليلاً على البقطة والتنبه، أو إشارة إلى الاعتماد على الرؤية البصرية وليس مجرد السماع.

د - علامة . O.K أو الموافقة.

هـ - الإشارة إلى الرقبة بأطراف الأصابع بقصد التهديد.

و - الإشارة برفع الإبهام للدلالة على الموافقة، أو لتوقيف سيارة.

ز - الضغط على الإبهام بالأسنان للإشارة إلى البخل.

ح - رفع الوسطى والنسابة على شكل (٧) للتعبير عن النصر.

ط - حركة التبرؤ من المسؤولية (وانا مالى).

ي - حركة لس شحمتى الأذن بإبهامى اليدين، وهى حركة شائعة بين الأطفال بقصد الإغظة^(١).

وبعد، فما زال هناك الكثير ليقال عن الأهمية الوظيفية لوسائل الاتصال غير اللفظية، ولكننا نختم بحثنا باستخلاص جملة من الحقائق هى:

أولاً: غنى الأنظمة الحركية بالتعبيرات، وإمكانية الاستغناء بها فى كثير من المواقف عن الأنظمة اللفظية، حتى قال بعضهم: «لو كان نصف سكان العالم صمّاً فلن يقلل ذلك من قدرة الفريقين على التفاهم بينهم»^(٢).

ثانياً: تفوق الوسائل غير اللفظية على نظيرتها اللفظية فى كونها لا تنزع - غالباً - تحت سيطرة المتصل أو تحكمه أو وعيه، ولذا فهى عادة ما تكون صادقة خالصة من الحداغ والتشوية والنضليل^(٣).

ثالثاً: أن الأفراد يعتمدون - حين تتعارض الإشارات - على الإشارات غير اللفظية، كما لو عَقَّبَ شخص على كلامك بقوله: «رايك واضح عندى»، ولكنه فى نفس الوقت أخذ يصدر إشارات تدل على غير ذلك، كان أخذ يحسك رأسه أو ذنته، أو أبدت سلامح وجه أمارات الحيرة^(٤).

(١) المرجع ١٠ / ١١.٧ / ١٨٤، ١٧٦.

(٢) المرجع ١١ / ١٦٦.

(٣) السابق / ٥، ٧.

(٤) المرجع ٥ / ٥.

رابعاً: تشوق الوسائل غير اللفظية كذلك في المواقف العاطفية التي تعتمد على التأثير والإيحاء، ولما كانت طبيعة بعض المواقف الانصالية عاطفية كان التعبير عنها بصورة غير مباشرة (عن طريق ابتسامة، أو نظرة، أو تكتيرة، أو إيماء بالرأس، أو تربيته على الكتف...) أفضل من التعبير عنها بصورة مباشرة، ومن أجل هذا يعتمد المعلنون عن سلعهم على الإشارات غير اللفظية في التأثير على الناس. والإيحاء إليهم بما يريدون^(١).

خامساً: أن الوسائل غير اللفظية تقوم - في كثير من الأحيان - بدور مساعد للوسائل اللفظية، وهو دور لا يستغنى عنه في تحقيق تواصل على مستوى عال، فالتكلم يضيف بوسائله غير اللفظية مفاتيح جديدة تخدم المعنى^(٢).



(١) المرجع ٥ / ٦، ٧.

(٢) المرجع ٨ / ٨.

قائمة المصادر

- 1- Beyond Words
R.P. Harrison.
New Jersey, 1974.
- 2- Body Movement and Interpersonal Communication P. Bull & others,
1983.
- 3 - The Development of Sex Differences in Nonverbal Signals J. Haviland
& C.Malatesta
in: Gender and Nonverbal Behavior.
New York, 1981.
- 4- Nonverbal Communication
Mark L. knapp.
U.S.A., 1972.
- 5- Nonverbal Communication System
D. Leathers.
U.S.A.,1976.
- 6 - nonverbal Sex Differences
Judith A.Hall. U.S.A.,1984.
- 7 - Scientific Problems as to the Accuracy of Voiceprint
Identification Evidence

بحث خاص من إعداد

Encyclopaedia Brit annica,, Instant Research Service.

- 8 - Successful Nonverbal Communication
D. Leathers,
U.S.A. 1986.

- ٩- الاتصال اللغوى عن طريق الجلد.
- د. أحمد مختار عمر، مجلة العربى - أغسطس ١٩٨٨ م.
- ١٠- الحركة الواحدة والعشرون للرئيس عبدالناصر.
- أنيس منصور، مقال بصحيفة أخبار اليوم (القاهرة) - ٣١/١/١٩٨٧ م.
- ١١- دراسات فى علم اللغة.
- د. فاطمة محجوب، النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٦ م.
- ١٢- دراسة الصوت اللغوى.
- د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٥ م.
- ١٣- قراءة جديدة لتعابير الوجه
- مجدى فهمى، مقال بصحيفة الأخبار القاهرية ٣/٥/١٩٨٨ م.

ملحق البحث
«رسوم توضيحية»

الشكل ١



الشكل ٢

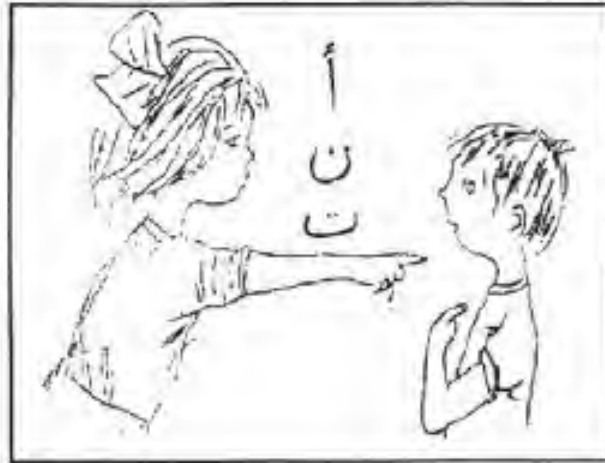


الشكل ٣

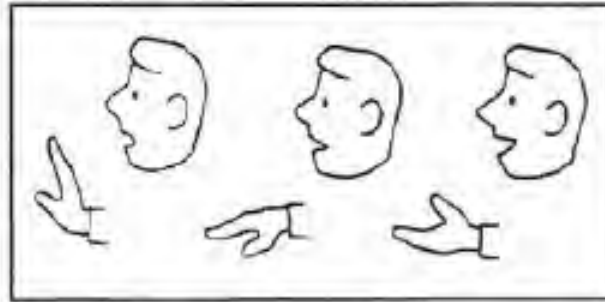


الشكل ٤

الشكل ٥



الشكل ٦



الشكل ٧



الشكل ٨



أنيس فريجه وبعض آرائه اللغوية

أ.د. داود عبده

جامعة فيلادلفيا، الأردن

تمهيد

التفت أنيس فريجه رحمه الله في الجامعة الأميركية في بيروت، وأرجع أن توجهي نحو علم اللغة بدأ منذ ذلك الحين، فقد كان لتحليله اللغوي الرصين وعرضه المنع للمشكلات اللغوية ونقاشه الموضوعي الهادئ أثر عميق في نفسي.

أذكر أنني كنت من أشد طلابه معارضة لبعض آرائه اللغوية، ولكنه كان يقابل الحجة بالحجة دون انفعال، ويتقبل المعارضة بصدر أبوى رحب. وتابعت دراستي في علم اللغة بعد تخرجي من الجامعة الأميركية في بيروت، وانتقدت وجهة نظر فريجه في علم اللغة في بعض ما نشرته، وكنت واثقاً من أنه تقبل النقد بالصدر الرحب ذاته الذي كان يتقبل به المعارضة في قاعة المدرس.

كتب فريجه في ميادين متعددة شملت اللغات السامية وآدابها، والسيرة الذاتية، والتاريخ والحضارة، وترجم بعض الكتب، ولكن آراءه اللغوية هي التي لفت الاهتمام الأكبر من النقاد.

كان همُّ فريجه الأول تسهيل اللغة العربية وتيسير تدريسها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دعا إلى تبسيط القواعد وإلى تطوير الخط العربي، وتجاوز ذلك فدعا إلى إحلال لهجة المثقفين العرب محل الفصحى، وإلى استعمال الحروف اللاتينية.

كان أنيس فريجه يعي أهمية اللغة في الفهم والإنهام، وعلاقة اللغة الوثيقة بالفكر، ولهذا اهتم ببيان المشكلات التي تقف عائقاً في سبيل استعمال اللغة العربية الفصحى بيسر وطلاقة في القراءة، والتعبير الشفوي، والتعبير الكتابي. ذلك لأن الفصحى لا تكتسب في الطفولة كلغة أم بل يتعلمها الناس في المدرسة كلغة ثانية. وظل يكرر آراءه بحماس متقطع النظر في كل كتاب أصدره، ابتداءً بكتابه (نحو عربية ميسرة) الصادر عام ١٩٥٥، وانتهاءً بكتابه (اللهجات وأسلوب دراستها) الذي صدر في طبعته الجديدة عام ١٩٨٩.

بصرف النظر عن بعض الوسائل التي اقترحتها أنيس فريجه لتحقيق أهداف الإصلاح والتبسيط والتيسير، وهي وسائل يعارضها معظم الذين يشفقون معه على أهمية تحقيق هذه

الأهداف، فإن نقده لكتب قواعد اللغة العربية، ولطرق تدريس هذه القواعد، ولنظام الكتابة العربية، كان في معظمه نقداً علمياً لا يستطيع اللغوي المتصف إنكاره، فحركات الإعراب عتبة في طريق التعبير عن الأفكار بطلاقة، وخلو الكتابة العربية من الحركات في معظم المواد المطبوعة عتبة في نهم المادة المقروءة بسرعة ويسر، وكلاهما عتبة في طريق إتقان اللغة العربية، وطرق تدريس القواعد المتبعة في المدارس تزيد الأمر تعقيداً.

وأنا لا أختلف مع أنيس فريجه في وجود المشكلات التي أشار إليها، ولا في ضرورة الوصول إلى حلول لها، بل حتى ولا في بعض الحلول التي اقترحها، ولكنني أختلف معه في حلوله المتطرفة كإحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بالحروف اللاتينية.

وقد رد كثيرون على أنيس فريجه محاولين تنفيذ آرائه تنفيذاً «علمياً»، ولكن كثيراً من تلك الردود لم يشم على أسس لغوية صحيحة، ولعل من أطرف أقوال معارضي إن اللهجات المحكية «لا قواعد لها ولا نوايس»، و«... ليس لها صرف ولا نحو وأنها في الحقيقة وليدة الجهل والتخلف...»، و«... لغة شاعرية سوقية... لا قاعدة تحكمها»، فأقل ما يقال في مثل هذه الردود إنها تفتقر إلى الوعي اللغوي السليم، فكل من له علاقة قريبة أو بعيدة بعلم اللغة يعرف أن ليس هناك لغة أو لهجة من لغات العالم ولهجاتها لا تحكمها قواعد صوتية، وقواعد صرفية (قواعد تركيب الكلمة)، وقواعد نحوية (قواعد تركيب الجملة)، ولولا ذلك لما أمكن استعمالها للفهم والإنهاء، وحتى إذا نجح متكلم في إقناعنا ما يعنيه بقوله جملة مثل «مبارح اشترى أنا جديد سيارة» بدلاً من «اشترت مبارح سيارة جديدة»، فإننا نعرف على التو أن ذلك المتكلم ليس عربياً؛ لأنه لم يطبق قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة تطبيقاً صحيحاً.

والذين دافعوا عن نظام الكتابة العربية دنشاً «علمياً» لم يكونوا أوفر حظاً من الذين دافعوا عن الفصحى، فالخجج اللغوية التي قدموها للتمسك بنظام الكتابة العربية في وضعه الحالي لم تكن حججاً مقنعة، وسأعود إلى الحديث عن آراء فريجه هذه وبعض آراء ناقدتها فيما بعد.

ويكفي أن أقول هنا إنني أتفق مع الناقدين في أن إحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بحروف لاتينية، حلان غير مقبولين، وأن هناك حلولاً تحقق معظم الأهداف الإصلاحية التي دعا إليها فريجه دون التخلي عن الفصحى والحروف العربية. وسأعرض فيما يلي أهم آراء فريجه اللغوية، على أن أتناول بعضها بشئ من التفصيل فيما بعد.

أزمة واجبة للغة

كان أنيس فريجه مقتنعاً بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطيمية للمفهم والإفهام، وأن الفصحى لغة تعمق الفكر لأن حركات الإعراب تتطلب توجيه الانتباه إلى تطبيق قواعد تلك الحركات تطبيقاً صحيحاً، أي إلى صحة اللفظ، بدلاً من توجيهه إلى التعبير عن الأفكار:

«فإننا نفكر ونكلم... ونفاهم... بلغة محكية ملسة مبالاة لا تعمق الفكر ولا تتطلب منا جهداً. ولكن عندما نقف مواقف رسمية... علينا أن نكلم لغة غريبة عن الحياة، مُعَرَّبة معقدة...»^(١).

لقد طالب فريجه بأن تصبح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأنظار العربية: «... لغة عربية... مشتركة بين الشعوب العربية، خلفتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... إن هذه اللهجة العربية المشتركة بين أفراد المجتمع الراقي ليست مُعَرَّبة بل هي لهجة بعيدة عن الإثلية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي نواحيها وفي عباراتها.»^(٢).

وقد قوبل هذا الرأي، كما هو معروف، بالرفض الشديد.

قواعد اللغة وتعليمها

كان لأنيس فريجه اعتراضات وجيهة على المصطلحات النحوية، وتبويب القواعد والاهتمام الزائد بالإعراب، ورأى أن اللغة يجب أن تدرس «بالمثل والإنشاء»، ولهذا يجب عدم تدريس القواعد في المدارس الابتدائية: «وإنه لأسهل أن يتعلم الطفل المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول بالمثل والقياس من أن يتعلمها بإعطائه قاعدة لا يستطيع تطبيقها، ودعاً إلى التخلي عن الإعراب الذي لا فائدة عملية منه، كإعراب جملة مثل «أيها القمر» أي منادى بحرف النداء المحذوف تقديره يا، وها للنية، والقمر عطف بيان بدل من أي!..»

وأستطيع أن أقول إن كثيراً من آراء فريجه في نقد كتب القواعد وطرق تعليمها صحيحة، وإن الأخذ بها يؤدي إلى تسير تعليم اللغة العربية، وليس لدى شك في أن إعراب أيها القمر بالصورة التي بينها فريجه لا يسهم على الإطلاق في إتقان أسلوب النداء.

الكتابة العربية والحروف اللاتينية :

حظى الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير من أنيس فريجه، وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أى لغوى، أهمها خلط الكتابة العربية من الحركات، وتضارب أشكال الحروف وتغيرها عند الوصل، وضرب أمثلة على الصعوبات التى يواجهها الطلاب فى تعلم الكتابة. غير أن فريجه لم يكتف بإصلاح الخط العربى بإدخال بعض التعديلات عليه كما اقترح كثير من دعاة إصلاح الكتابة العربية، وإنما اقترح حلاً جذرياً يصعب قبوله هو كتابة العربية بالحروف اللاتينية، وهو الحل الذى اقترحه عبد العزيز فهمى قبل ذلك. يقول فريجه :

«... وحررنا العربى لا يصلح لتدوين هذه اللهجة، كما أنه لا يصلح لكتابة القصصى به، وذلك لأن الحرف العربى الخالى من الحروف المصونة لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل نظل الكلمة ميكلأ عظيماً لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتينى... يضبط لفظ اللغة... ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية...» (٢).

وبالرغم من أننى أتنق مع أنيس فريجه فى أن عدم كتابة الحركات مشكلة بحاجة إلى حل، فإننى أعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها دون التخلي عن الحروف العربية كما سأوضح فيما بعد.

المدرسة الوصفية فى علم اللغة:

يسمى أنيس فريجه إلى المدرسة «الوصفية التقريرية» فى علم اللغة، وهى المدرسة التى كانت سائدة قبل ظهور نظرية تشومسكى التوليدية التحويلية فى أواخر الخمسينيات: «المدرسة الوصفية لا تقبل إطلاقاً مبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة».

وظل فريجه متمسكاً بانتمائه هنا فى كل ما كتبه فى علم اللغة بالرغم من ظهور نظريات لغوية حديثة تبين سطحية النظرية الوصفية: «... والواصف المقرر... يقول: لاحظنا أن الفعل الثلاثى يأتى على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى غزاه نسي، ولكل من هذه الفئات نصريف خاص قائم بذاته، ولا يجوز أن نجمعها كلها فى وزن واحد ثم نلجأ إلى الإعلال والإدغام لتفسير شذوذها عن وزن فعل».

إذا نظرنا إلى هذا الرأى من وجهة نظر علم اللغة فإننا نجد أن فريجه كان مخطئاً، وأن قداماء اللغويين العرب كانوا على صواب، فوظيفة علم اللغة هو تفسير الظواهر اللغوية لا وصفها فحسب. وليس صحيحاً أن ما دعا القدماء إلى اعتباره أصل قال قول، وأصل باع

بيع، وأصل مد مدد... إلخ. هو أن هذه من تعليلات اللغوي كي تستقيم مع الميزان فَعَلَ كما يقول فريجه، بل لأن تفسير الظواهر اللغوية كانت تعنى القدماء، فاللغوي الذي يُصرُّ على أن أصل الأفعال السابقة لا يختلف عن ظاهر لتظهرها عليه أن يفسر وجود الواو في يقول وقول، ووجود الياء في يبيع ويُبَّع، وتحول مد إلى مدد في مددنا ومددتم... إلخ.

لقد أدرك القدماء أن أصل مد، مثلاً، لا بد من أن يكون مدد، لأنه لو لم يكن كذلك لقال للعرب «أنا مدت» و«أنتم مددتم» إلخ. وجدير بالذكر أن بعض آراء القدماء التي رفضها اللغويون العرب الوصفيون تنفق مع أحدث النظريات اللغوية في العصر الحديث، وإن كنت أعترف بأن بعض آرائهم في التقدير غير مقبولة.

غير أنني أتنق مع أنيس فريجه على أن هذا البحث العلمي لا يصلح لتدريس اللغة في المدارس، وأنه خاص بدارسة علم اللغة في الجامعة. هذا المنهج الجديد في دراسة اللغة ينبغي ألا يعد انتقاصاً من الجهود الجارية التي قام بها القدامى، ولا تحريماً لمنهج في البحث كانوا يؤمنون بصحته وفضله... ونعتقد أن هذا اللون من دراساتهم... يليق بالدراسات العليا في الجامعات. (٤)

الاشتقاق

دعا فريجه إلى الاستفادة من الاشتقاق ولكن من دون تجاهل لأهمية السماع في اللغة، وأشار إلى استعماله الفعل «أنضب» في عبارة «أنضبت المصادر جميعها» بدلاً من «استنفدت» أو «استقصيت» قائلًا... وقد نالني من جراء هذا الاستعمال نقد لاذع، ذلك لأن السماع لا يقره... أما أنا فقد كنت في استعمالي «أنضب»... من أتباع مدرسة الكوفة التي كانت تقول ما نيس على كلام العرب فهم من كلام العرب... إن الاشتقاق ميزة جميلة من شأنها أن تنمي اللغة وتوسمها وتليها لتفي بحاجات العصر، وإنها لجرسمة لغوية أن نسد في أمر السماع إذ لنا من ذوقنا وحسنا اللغوي ومن حاجتنا اللغوية الملحة ما يبرر الاستفادة من مبادئ الاشتقاق إلى أقصى الدرجات (٥).

وأجدني أتنق مع فريجه في هذا تمام الاتفاق، فاستعمال كلمات جديدة لم ترد في المعاجم للتعبير عن مفاهيم جديدة أمر جدير بالشجيع ما دام متفقاً مع قواعد تركيب الكلمة. ومن الملاحظ أن مجمع اللغة العربية بنى هذا المبدأ فأقر استعمال صيغة أفعل من الثلاثي للتعدي، وصيغة استفعل للطلب، وتعمل من فعل (بتشديد العين فيهما) للمطاعة، وأقر استعمال المصدر الصناعي (زيادة ياء مشددة وناء مربوطة على الكلمة)، كما أقر اشتقاق بعض الكلمات من ظاهر اللفظ بدلاً من اشتقاقها من الأصل، فوافق، مثلاً، على استعمال

«تقسيم» بمعنى تقدير القيمة، اشتقاقاً من كلمة قيمة، إلى جانب «تقويم» المشتقة من الأصل قوامة، كما نقول عيد الناس اشتقاقاً من «عيد» بالرغم من أن الأصل «عوّد»، ولكن لا يعنى هذا أن الكتاب يستطيعون استعمال الصيغ كما يحلو لهم فهناك قواعد لا يجوز تجاوزها.

وسأعود فيما تبقى من هذا البحث إلى مشكلتين تناولهما أنيس فريجه هما: ازدواجية اللغة، ونظام الكتابة العربية.

ازدواجية اللغة:

كانت مشكلة ازدواجية اللغة (اختلاف اللهجات المحكية عن العربية الفصحى) على رأس المشكلات اللغوية التي اهتم بها أنيس فريجه، وكل من يقرأ مؤلفات فريجه يلاحظ اقتناعه التام بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطبيعية للفهم والإفهام، وأن الفصحى ليست كذلك؛ لأنها غير مستعملة في التخاطب اليومي العادي، ولصعوبة إتقانها في المدرسة... فلماذا نفكر وتكلم بلغة سلسة سيالة لا تعمق الفكر... في حياتنا اليومية نتكلم لغة تتميز بفقدان الإعراب، وبغنى في الحروف المصوتة... كذلك تتميز بمرونة في التركيب وبسهولة في التعبير... ولا نملك في أن ازدواجية اللغة تعمق الفكر... هؤلاء أطفالنا يعانون من تعلم الفصحى أكثر مما يعانون من تعلم لغة أجنبية...» (٦).

إن في أقوال أنيس فريجه هذه كثيراً من الصحة ولكن فيها بعض المبالغة، فالفصحى أكثر «مرونة في التركيب» من اللهجات المحكية، وكثرة «الحروف المصوتة»، أي الحركات، ليست ميزة لغوية، وإذا أننا لأطفالنا فرصة لإتقان الفصحى بتوجيه تدريسيها توجيهاً وظيفياً منذ الطفولة المبكرة (ابتداء من دور الحضنة) فسيجدونها «سلسة سيالة» إلى حد كبير، فمن المعروف أن أطفالنا لا يكادون يسمعون الفصحى في المدرسة؛ لأن اللغة التي يستعملها معظم المدرسين - لا أستثنى مدرسي اللغة العربية - هي العامية، وقد رأيت مدرساً في إحدى المدارس الإعدادية يشرح موضوعاً في النحو باللهجة المحكية غير أنني اعترف بأن مصدر الصعوبة الأكبر في إتقان الفصحى وفي نخوف المدرسين من استعمالها هو حركات الإعراب، وأتفق مع فريجه في أن هذه مشكلة تعمق الطلاقة في استعمال العربية الفصحى، ونجعل كثيراً من المتفقيين يتجنبون استعمالها خوفاً من اللحن. أذكر أن أحد أساتذة اللغة العربية كان يتوقف قليلاً في منتصف الجملة بسبب عدم تأكده من حركة الكلمة التالية ولسان حاله يقول: «نرى هل الكلمة التالية معلمين أم معلمون؟ هل هي طالب أم طالبا؟ هل هي صونة أم مجموعة من التنوين؟».

لو طالب فريجه بإسقاط حركات الإعراب فقط لوجدنا له بعض العذر، فقيمتها الحقيقية

فى تأدية المعنى محددة، فليس هناك من هو بحاجة إلى سماع الضمة فى جملة جاء الرجل، أو الفتحة فى جملة رأيت الرجل، أو الكسرة فى جملة كنت مع الرجل، ليفهم المقصود، فموقع الكلمة فى الجملة هو الذى يؤدى المعنى لا الحركة الإعرابية، ولو كانت حركات الإعراب ضرورية لتأدية المعنى لما جاز أن تلفظ كلمة مثل الرجل فى الجملتين السابقتين بحذف الحركة الأخيرة فى الوقف، ولما جاز أن تلفظ كلمة مثل التنى بصورة واحدة أينما وقعت، ولما جاز أن نطبع الصحف والكتب دون حركات، ولما استطاع معظم المتكلمين بالنصحى أن يحذفوا حركات الإعراب فى كلامهم مطبقين «قاعدة سكنٌ تسلم» دون أن يساء فهمهم، ولما جاز أن يوقف على الكلمات بالسكون لأن هذا يعنى جواز حذف ما يدل على معنى. أما الأمثلة القليلة التى يرددها المدافعون عن أهمية الحركات فى تأدية المعنى فتنبه من السياق، وليس لدى شك فى أن الذين يتقنون قواعد حركات الإعراب إتقاناً تاماً لا يزيدون على واحد فى المئة من المثقفين، وأن كثرة المتكلمين والكتاب والقراء والمستمعين يعتمدون فى الإفهام والفهم على أمر يتقنونه، وهو قواعد تركيب الجملة، أى مواقع الكلمات فى الجمل. لهذا اختلف مع الرميل أحمد مختار عمر فى قوله: «فأى فرق، إذن، أن تدل على الفاعلية بضمه، كما هو الحال فى الفصحى. أو تدل عليه بالموقعية، كما هو الحال فى العامية؟ وكذلك أن تدل على المفعولية بفتحة أو تدل عليها بالموقعية؟ كلاهما يتطلب من المتكلم وعياً وحرصاً، وكلاهما يخضع للتحليل الإعرابى ويحتاج إلى عملية ذهنية من التكلم قبل النطق بالجملة ومن السامع قبل فهمها؟» (٧) أقول إننى اختلف معه لأن الفرق كبير جداً بين معرفة العربى لمواقع الكلمات فى الجمل ومعرفة حركات الإعراب، فمعرفة الموقعية ملكة عند العربى لأنه أتقنها منذ طفولته فهماً وإتقاناً، وهى تتم تلقائياً بالسليقة ولا تحتاج إلى حرص أو عملية ذهنية واعية، فليس هناك طفل فى الثالثة أو الرابعة من عمره لا يضع الصفة بعد الموصوف أو المضاف إليه بعد المضاف تلقائياً ودون أى رعى أو تردد، ولكن هذا الطفل نفسه يتلعثم ويتوقف فى منتصف الجملة مفكراً فى أى الحركات الثلاث يجب أن يضع فى نهاية الاسم، ويضطر بعد أن درس اللغة العربية ست عشرة سنة أو أكثر إلى التوقف فى انتظار اتخاذ قرار حول أى الحركات يريد أن يضع فى نهاية الكلمة!

إن الحججة اللغوية الوحيدة التى يمكن أن تُقدم للنسك بحركات الإعراب هى صحة اللفظ والكتابة، فالمحافظة على صحة اللفظ هى التى تدعونا إلى أن نقول جاء الرجل (بالضم)، وصحة الكتابة هى التى تدعونا إلى أن نكتب جاء العلسون (بالواو) وليس لأن المعنى يتغير إذا قلنا جاء الرجل وجاء المعلمين. وفى اللغة الانكليزية، ليس هناك مشكلة فى

تأدية المعنى إذا قال أحد الناس *he work* (بدلاً من *he works*) و *they works* (بدلاً من *they work*)، ولكن هذا غير مقبول لسبب واحد فقط هو أنه خطأ لغوي، نصحة اللفظ والكتابة - بصرف النظر عن وضوح المقصود وأمن الليس - مطلب لغوي يجب التمسك به، ولو أجاز المجمع اللغوي - كما أجاز أموراً كثيرة كانت تعتبر من الأخطاء اللغوية - إسقاط حركات الإعراب والاكتفاء بصورة واحدة لجميع المذكر السالم لأصبح ما يعتبر خطأ لغوياً استعمالاً صحيحاً، وجدير بالذكر أن إسقاط حركات الإعراب والبناء كان مقبولاً عند العرب حتى في قراءة القرآن الكريم كما سنرى.

أعود إلى رأى أنيس فريجه فأقول: لو اكتفى بالمطالبة بإسقاط حركات الإعراب لوجد من يزيد، ولكنه طالب بتغييرات جذرية كما سنرى. لعل مصدر التطرف في بعض آراء فريجه اقتناعه بأن «العامية لغة قائمة بذاتها»، نقدره في خطأ فادح حين قال «إن الفروق اللغوية بين العامية والفصحى التي ينظر إليها الناس أنها فروق طفيفة جزئية... هي، من جهة نظر علم اللغة، فروق أساسية جوهرية تبرر اعتبار العامية لغة قائمة بذاتها، سواء أكان هذا في النظام الصوتي أم التركيبي أم الصرفي أم النحوي أم في المفردات...»^(٨) فالواقع أن معظم القواعد الصوتية والقواعد الصرفية (قواعد تركيب الكلمة) والقواعد النحوية (قواعد تركيب الجملة) - باستثناء بعض الظواهر اللغوية المحدودة مثل حركات الإعراب والمثنى - لا تكاد تختلف في العامية عن قواعد الفصحى، كما سأوضح بعد قليل، وكذلك معظم المفردات المستعملة في اللهجات المحكية لا تختلف اختلافاً جذرياً عما يقابلها من مفردات في الفصحى المعاصرة، ولهذا فإن اعتبار العامية «لغة قائمة بذاتها» فيه كثير من النعسف.

لنأخذ أولاً بعض القواعد الصوتية: إن قاعدة مماثلة لآء أداة التعريف للصوت الذي يليها لا تختلف في الفصحى عنها في معظم اللهجات المحكية، وقاعدة إضافة كسرة منعاً لالتقاء الساكنين لا تختلف في الفصحى عنها في اللهجات المحكية، فنحن نقول في الحالتين: وصلت بنت (يسكون تاء التأنيث) ولكن وصلت البنت (بكرها).

ومعظم قواعد تركيب الكلمة لا تختلف في اللهجات المحكية عما يقابلها في الفصحى، مثلاً: تاء التأنيث في الفعل والاسم والصفة وواو الجماعة وأحرف المضارعة والضمائر المتصلة ونون الوقاية واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان وأفعال التفضيل... إلخ، وكذلك معظم قواعد تركيب الجملة في اللهجات المحكية لا تختلف عما يقابلها في الفصحى، فالصفة في الفصحى واللهجات المحكية تقع بعد الموصوف وتطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتكثير، وقواعد تركيب الإضافة - وهي قواعد معقدة كما يعرف أي طالب

أجنبي حاول تعلم العربية - لا تختلف في اللهجات المحكية عن الفصحى (عدم جواز اتصال أداة التعريف بغير المضاف إليه الأخير، مثلاً «مفتاح سيارة مدير المدرسة»، وعدم جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بالصفة واتصالها بأداة التعريف رغم أن الموصوف غير متصل بها، مثلاً «مدير المدرسة الجديد» الخ). وسأشير فيما بعد إلى وجوه الاختلاف بين الفصحى والعامية، ولكنني أود قبل ذلك أن أشير إلى حقيقة لا يلاحظها الكثيرون، وهي أن ما يتقنه الطلبة العرب من قواعد الفصحى هو ما تعلموه أطفالاً صغاراً قبل ذهابهم إلى المدرسة، فليس هناك من يخطئ في موقع الصفة والموصوف، والمطابقة بينهما في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتكيسر، أو موقع المضاف والمضاف إليه والصفة التي تصف المضاف، أو في استعمال نون الوقاية، أو في استعمال الضمائر المتصلة أو أحرف المضارعة، وغير ذلك من القواعد المشتركة بين الفصحى والعامية، وهي قواعد يخطئ فيها الطلبة الأجانب الذين تعلموا العربية سنوات طويلة. أما القواعد التي تختلف في الفصحى عن العامية فيخرج معظم الطلبة العرب من المدرسة والجامعة دون أن يتقنوها، فيقول كثير منهم أجِّل (بشديد الجيم) بدلاً من الجِل (بلفظ اللام)، ومعلمون بدلاً من معلمين أو العكس، ومعلمون المدرسة بدلاً من معلمو المدرسة. وخمس أولاد وخمسة بنات بدلاً من خمسة أولاد وخمس بنات، وهم لا يختلفون في مثل هذه الأخطاء عن الطلبة الأجانب، ولكنهم لا يقومون في الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه الأجنبي، مثل «خمسة ولد» بدلاً من «خمسة أولاد»، ولا «امنة أولاد» بدلاً من «سنة ولد»؛ لأن القاعدة التي تنص على أن المعداد يجب أن يكون جمعاً بعد الأعداد ثلاثة إلى عشرة ومفرداً بعد الأعداد التي تلي ذلك اكتسبها الطالب العربي قبل ذهابه إلى المدرسة.

أما المفردات المستعملة في معظم اللهجات المحكية فلا تختلف جوهرياً عن نظيراتها في الفصحى المعاصرة، مثل ولد وبت وباب وساعة وشارع ومن وعلى وفي وأنا وأنت وتحت وفوق وطويل وبعيد وكتب وأكل وسافر، أو تختلف اختلافاً بسيطاً. وقد وجدنا في دراسة لمفردات طفلين أن ٨٢٪ من تلك المفردات فصيحة أو تختلف اختلافاً طفيفاً في اللفظ^(٩). والخلاصة أن اللهجات المحكية ليست لغات قائمة بذاتها، وأن الفصحى لهجة (أو على الأصح مزيج من لهجات) تشترك مع اللهجات المعاصرة في كثير من قواعدها الأساسية وفي كثير من المفردات المستعملة في هذه اللهجات^(١٠). ولهذا فإن إتقان الفصحى - باستثناء حركات الإعراب - متيسر لكل طفل عربي تناح له فرصة تعلمها بطريقة وظيفية سليمة.

غير أن إنصاف أنيس فريجه يتطلب دراسة اقتراحاته بموضوعية بعيداً عن العاطفة التي وسّمت ردود كثير من النقاد عليه، فالحجة التي تكررت كثيراً في الدفاع عن الفصحى، وهي أن العامية لا قواعد لها حجة راهبة تدل على أن أصحابها أساءوا فهم معنى كلمة قواعد، ومن المؤسف أن يقع كاتب مثل مازن المبارك في خطأ كهذا فيقول: «... وتيسرهم هجر اللغة المتصلة المتعددة إلى لغة شاعرية سوقية، لا أصل لها ولا نسب، ولا ضابط لها، ولا قاعدة تحكمها»، ومن الغريب أن يرد هذا في كتاب عنوانه «نحو وعى لغوى»!!^(١١)، وكان حرباً بمازن المبارك أن يفتصر على الأسباب غير اللغوية التي تدعونا إلى التمسك بالفصحى، وهي أسباب «روحية وقومية ووطنية» كما قال.

وجدير بالذكر أن أنيس فريجه لم يكن ضد العروبة، فلم يطالب بجعل لهجة كل قطر عربى اللغة الرسمية لذلك القطر كما دعا آخرون، بل دعا إلى أن تصبح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأنظار العربية كلها، فقد كان مدفه بسيط اللغة لا تفريق العرب: «وإذا طالبنا بوضع لغة عربية محكية موحدة فإن هذا لا يعنى أننا نطالب بالقضاء على لغة وإحلال لغة أخرى محلها، كلا، هذا لا يخطر لنا ببال، إذ عندنا لغة عربية صرفة مشتركة بين الشعوب العربية خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... وهي اللغة العربية التي نتكلم بها المصري والسوري واللبناني والفلسطيني عندما يضمهم مجتمع... وهي لغة المجتمع العربي الراقي التي خلفتها المدرسة والصحافة والإذاعة... إن هذه اللهجة العربية المشتركة... ليست مغربة بل هي لهجة عامية بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي تركيبها وفي عباراتها... وأهم خصائص هذه اللغة العربية (أ) إسقاط الإعراب (ب) نورمها المشترك (ج) اعتمادها الفصحى معينا لها»^(١٢) (المقصود بـ «نورمها المشترك» ما تشترك فيه اللهجات المحكية من تراكيب).

وعلى الرغم من أن فريجه قال إن هذه اللهجة المشتركة «عامية» فإن من يتأمل ما كتبه فريجه يرى أنه يدعو في الواقع إلى لغة عربية فصيحة مبسطة، فهو لا يقول إن المفردات يجب أن تلفظ كما في اللهجات المحكية، ففي حديثه عن الضمائر، مثلاً، يقول: «ولا أعنى أنهم يتفقون في لفظها، فقد يقول الواحد منا «هو»، والآخر «هوى»، وآخر «هوا»، ولكن هذا أمر ثانوي ليس هو المحل... فإنا نستطيع أن تعلم الجيل القادم أن هذا الضمير هو «هو»...» وقال ما يشبه هذا في حديثه عن الأعداد، وقال أيضاً: «... اللهجة العربية المشتركة... نعتمد الفصحى ينبوعاً لإيمانها في المفردات والتعابير والأساليب... وخلاصة القول إن هذه اللهجة العربية المحكية التي تفرحها لغة أدبية هي العربية الفصحى المبسطة كما يسرّتها الحياة، وكما بسّطتها الحياة...» فهم فريجه، إذًا، كان بسيط التركيب، أما المفردات فلم يكن يصّر

على لفظها كما في اللهجات المحكية، ويمكن الاستنتاج أنه لم يكن يعارض استعمال «أنتم» بدلاً من «إنتو»، و«نحن» بدلاً من «إحنا»، و«خمسة عشر» بدلاً من «خمسطنش»، و«لماذا» بدلاً من «ليش»، و«كيف» بدلاً من «شلون» و«أزى»... إلخ، فما كان يهمه هو الاكتفاء بتركيب واحد عندما تتعدد التراكيب؛ لأن ذلك يؤدي إلى انصراف التفكير إلى اللفظ بدلاً من المعنى، هذا إذا لم ينصرف المتكلم إلى العامية تنصراً كلياً خجلاً من الوقوع في اللحن وإظهار الجهل. ففريضة يريد، مثلاً، الاكتفاء بصيغة واحدة في العدد مثل خمسة عشر في التذكير والتأنيث، فلا تقول أحياناً خمسة عشر وأحياناً خمس عشرة (ناهيك عن الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه بعض الناس مثل خمسة عشرة وخمس عشر)... ونكرر القول، وربما للمرة الثانية أو الثالثة، إن اللغة بتركيبها، جوهر اللغة التركيب، أما المفردات فتولد وتهرم ونموت ويُقتبس غيرها... وتركيب اللغة المحكية واحداً (١٣).

ويكثر المداقمو عن الفصحى من الحديث عن ثراء اللغة العربية، فقد جمعت المعاجم كل ما سمع عن العرب في لهجاتهم المختلفة، وأجازت كتب النحو صوراً أعدت للكلمة في الموقع الواحد من الجملة حتى أصبح ضرر هذا الثراء أكثر من نفعه، فليس من المفيد أن نجيز أن يكون جمع «رجل» مثلاً، رجال ورجلة ورجلة وأرجل ورجالات، ولا أن يكون مصدر «لقى» لقاءً ولقاءً ولقى ولقى ولقيان ولقيان ولقيانة. (وهذا يدل على أن الفصحى مزيج من اللهجات لا لهجة واحدة كما لاحظ اللغويون القدامى). ويمتلك فريضة على هذا «الثراء» قائلاً: «... وكان للسيف أسماء يصل عددها إلى المئات، وكان للمسل ما يقرب من السبعين اسماً... وكلمة بسيطة مثل «الرز» له في القاموس أشكال عديدة: الأرز والأرز والرز والرنز... أما في العامية فللمسد كلمة واحدة، ولل سيف كلمة واحدة، ولل مسل كلمة واحدة، وانتقت العامية أسهل الألفاظ للرز، والحمد لله على هذه النعم» (١٤).

نستنتج مما سبق أن أنيس فريضة لم يقل إن المفردات في اللهجة العربية «المشتركة» التي دعا إليها يجب أن تُلغى كما تُلغى في اللهجات المحكية، وأن ما كان يهمه حقاً هو تبسيط التركيب والاكتفاء بصورة واحدة لكل تركيب بصرف النظر عن موقعه في الجملة، لكن يصبح بالإمكان التحدث بطلاقة والكتابة يسر دون عائق يعوق التعبير عن الفكر. وقد حدد التراكيب التي يريد استعمالها بما تشترك فيه اللهجات المحكية، وهو ما سماه «النورم المشترك» في هذه اللهجات، أما ما يختلف فيه الفصحى عن اللهجات المحكية فقد دعا إلى التخلي عنه.

والسؤال المهم هو: لماذا تختلف هذه العربية الميسرة المبسطة التي دعا إليها فريضة في تراكيبها عن الفصحى؟

- ٧ - صورة واحدة للمثنى فى حالتى النصب والجر: رأيت الولدين، ومررت بالولدين.
- ٨ - صورة واحدة لجمع المؤنث السالم فى حالتى النصب والجر: رأيت المعلمات، ومررت بالمعلمات.
- ٩ - صورة واحدة للممنوع من الصرف فى حالتى النصب والجر: زوت عمر، ومررت بعمر.
- ١٠ - صورة واحدة للاسم المنقوص فى حالتى الرفع والجر: جاء القاضى، ومررت بالقاضى، جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ.
- ١١ - صورة واحدة لاسم الإشارة فى الجمع دون تمييز بين المذكر والمؤنث: هؤلاء الرجال، وهؤلاء النساء.

١٢ - صورة واحدة لبعض الأعداد (العقود من عشرين إلى تسعين، مئة، ألف، مليون) دون تمييز بين المذكر والمؤنث: عشرون ولداً وعشرون بنتاً، مئة ولد ومئة بنت... إلخ.

فإذا كنا لا نستغرب وجود صورة واحدة لكلمة «فتى» فى جميع الحالات الإعرابية، ولا نجد ذلك عائقاً للفهم والإفهام، فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال صورة واحدة لكلمة «الولد»؟ وإذا كنا لا نستغرب استعمال «الذين» بالياء فى جميع الحالات فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال «المعلمين» بالياء فى جميع الحالات؟ وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرين» فلماذا نستغرب الدعوة إلى عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرة» و«خمس عشرة»؟ وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين الرفع والنصب والجر فى «يكنين» فلماذا تستغرب عدم التمييز بين تلك الحالات فى «يكتب»؟

وأمر آخر لا يعيره معظم المثقفين العرب أى انتباه، وهو أن كثيراً مما يعتبرونه من «العامة» اعتبره اللغويون القدماء فصيحاً، ومنه ما ورد فى القرآن الكريم أو القراءات القرآنية وفى الحديث النبوى. من ذلك على سبيل المثال:

- ١ - إسقاط حركات الإعراب والبناء، وقد وردت أمثلة كثيرة من ذلك فى القراءات القرآنية. وما قرئ بالتسكين: ﴿إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ بتسكين الهمزة [البقرة: ٥١] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ بتسكين الراء [البقرة: ٦٧] و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ بتسكين الراء [آل عمران: ١٦٠] و﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ بتسكين العين [الحج: ٦٦] و﴿أَسْلَحَتْكُمْ﴾ بتسكين التاء [النساء: ١٠٢] إلخ (١٥).

ويقول أحمد علم الدين الجندى فى مقال نشره فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «وموقف النحاة السابق وترسنتهم حتى فى فهم كتاب الله يذكرونى بموقفهم فى إنكار بعضهم إسكان حركة الإعراب... فقد حذفت الحركة فى القمل المضارع... وقد عجز حذف الحركة

الإعرابية في القراءات السالفة إلى بنى أسد ونعيم وبعض مجد، كما حذفت الحركة الإعرابية في الأسماء، وأيدتها القراءات القرآنية الآتية. وكما جاء حذف الحركة الإعرابية في النشر ورد كذلك في الشعر، وهذا يشير إلى أن المكان السامي الذي كان لحركات الإعراب قد مبط. إذ الإسكان قد بدأ ينازعها في مكانها ويستولي على أمكنتها، وكيف لا يكون ذلك وقد صار الإسكان سمة لهجبة لقبائل ثميم وأسد وغيرها من قبائل نجد... بل يظهر أن الإسكان قد زحف على الأماكن التي تسيطر عليها الحركة الإعرابية، ومما يؤيد وجهة نظري ما جاء في النشر [النشر في القراءات المشرقة] «وقد قرأ بإسكان لام الفعل... محمد بن عبد الرحمن بن محيصة» وإذا أردنا البحث في كتاب الطبقات... فأدنا ابن الجزري في طبقاته [طبقات القراء] «بأنه قرشي، ومن قرأ مكة» (١٦).

٢ - استعمال صورة واحدة في المتن: فنى لغة بلحارث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهماً، وجلست بين يديه. وفي القرآن الكريم: «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» [طه: ٦٣] (١٧).

٢ - مطابقة الفعل للاسم بصرف النظر عن موقعهما: ومن أمثله في القرآن الكريم: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» [الأنعام: ٧١] و«وَأَسْرَوْا الْجُودَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» [الأنبياء: ٢] وفي الحديث الشريف: «بتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» و«كن أزواج النسي صلى الله عليه وسلم عنده...»، وفي الشعر: «أبني العرواني الشيب لاح بعارضي...» [الخ: ١٨].

وفي القراءات القرآنية والأدب القديم أمثلة أخرى تخالف قواعد الفصحى المعروفة، ومنها تثنى المنوع من الصرف، بل إن حذف حركة تاء وزنى تفعل وتفاعل ومماثلة التاء للحرف الذي يليها، وهي من الخصائص التي نتج عنها جميعاً في الفصحى باعتبار أنها عامية، كانت من سمات بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحاً. ومن أمثلتها في القرآن: «يَذْكُرُونَ»، «يَصْدُقُوا»، «وَأَتَقَلَّمْ»، «وَمَذْكُرْ»، «وَمَزْمَلْ»... إلخ.

غير أن الذي يتأمل الفروق بين النصحي والمأني يجد أن مصدر الصعوبة الحقيقية في إتقان الفصحى ليس التراكيب في حد ذاتها، فليس هناك مشكلة في استعمال «يَذْكُرُونَ» أو «اتَقَلَّمْ»، مثلاً، ولا في استعمال «النبي» مع المؤنث و«الذي» مع المذكر، ولا في وجود المتن في الصفات والأفعال والضمائر وأسماء الإشارة، ولا في المطابقة بين الصفات والأسماء أو الأفعال والأسماء، وإنما مصدر الصعوبة الحقيقية يكمن في أمر واحد فقط يدركه كل منا وإن

كان بعضنا لا يريد أن يعترف به، وهو تعدد لفظ الكلمة أو شكل كتابتها نتيجة موقعها الإعرابي، ولهذا فإن دعاة إحلال العمامة محل الفصحى لاحجة لهم على الإطلاق، أما دعاة التبسيط والتيسير - وأعتقد أن أنيس فريجه كان منهم إذا أحسنّا الظن - فإن من حثهم المطالبة بحلّ مقبول للمشكلة السابقة، وهي مشكلة لا يُنكر تأثيرها على ضعف الطلاب والمعلمين - لا أشتى معلمى اللغة العربية - إلا من يريد أن يدفن رأسه فى الرمل، ويصرّ على أنه لا يرى ولا يرى، فهؤلاء ينطبق عليهم قول بعض العرب: «يركب جملاً ويقول: لا يرانى أحد». ولا أعتقد أننى أبالغ إذا قلت: إن معظم المثقفين العرب يتهيبون استعمال العربية الفصحى فى الحديث بسبب هذه المشكلة؛ خشية أن يُقتضَح ضعفهم. أما فى الكتابة فهذه الضعف مستور نسبياً لأن الحركات لا تظهر فى الكتابة، وإن كانت هناك كلمات كثيرة تكشف هذا الضعف. وقد ذكر أحمد مختار عمر أمثلة مما نراه يومياً فى الصحف والكتب، فالدكتور محمد الربيعى، مثلاً، وقد عمل أستاذاً فى إحدى الجامعات العربية، وكان رئيس تحرير مجلة مشهورة هى «العربى»، ورئيس تحرير صحيفة عربية يومية، عرض كتاباً فى إحدى الصحف فى مقال جاء فيه: «يتناول المؤلف فى هذا الكتاب موضوعان كبيران... يقع الكتاب فى مائة وثلاث وسبعون صفحة... يتابع قصائد عبدالمحسن وآخرون» (١٩) ومن الأخطاء التى ذكرها أحمد مختار صر لكاتب لم يذكر اسمه: «لم لا تأخذى الأمور بهدوء وتفكرى بتروى» (٢٠). وقد وقع هذا الكاتب فى ثلاثة أخطاء فى جملة واحدة، تطبيقاً الاقتراحات التى دعا إليها فريجه فى تبسيط الفصحى! وقد اختلف فى هذا عن الربيعى الذى تجنب استعمال الياء فى المثنى والمعقود وجمع المذكر السالم، وكأنه ظن أن استعمالها غير فصيح! ومن المعروف أن عدد الكتاب الذين يقومون فى أخطاء كهذه أكثر من أن يحصى، ناهيك عن الأخطاء المستورة بسبب عدم ظهور الحركات. ومن المعروف أن نظام الكتابة العربية يعانى من عيب كبير له تأثير سلبي على إتقان اللغة العربية، وهو عدم ظهور الحركات فى المواد المكتوبة والمطبوعة، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد، ولكنى أشير إلى هذا هنا لعلاقته بضعف الطلاب (والكتاب!) فى اللغة العربية، وهو ضعف لا يظهر بوضوح إلا فى استعمال الفصحى فى الحديث.

أما مفردات الفصحى فقبيها - بالمقارنة مع اللهجات المحكية - مشكلتان: الأولى كثرة الترادف والمشتراك اللفظى، وهى مشكلة لا يكاد يشعر بها أحد فى الاستعمال المعاصر للنصحى، فقد تكفّلت الحياة وتطور اللغة بحلها إلى حد كبير، ننحن لا نحد فى النصحى المعاصرة سوى اسم واحد للسيف، واسم واحد للعسل، وجمع واحد لرجل، ومصدر واحد

للقى، إلا ما ندر بين الكتاب المتحذلقين. أما المشكلة الثانية في مفردات الفصحى فهي كثرة الأخطاء في لفظ حركات بنية الكلمة، وهي الحركات التي تميز معاني الكلمات بعضها من بعض. وسبب هذه المشكلة أن الكلمة المطبوعة لا تحتوى على الحركات فيجهد القارئ في قراءتها على هواه في كثير من الأحيان، فمما نسيه الذين يعرفون منا كيف تُلفظ كلمة «ذروة» أو «زهرة» أو «عروة»؟ وقد سمعت كثيراً من المتفاحين يقولون «ومن ثم» وهم يفسدون «ثم»، خالطين بينها وبين «ومن ثم» التي تعني «ومن هناك». وقد أشار أحمد مختار عمر إلى أن أحد الزعماء العرب تحدث عن مدينة القدس قائلاً إنها قبلة الإسلام (بضم القاف)، وقال إن الإسلام لا يميز بين «عرق» أو لون (بفتح العين والراء!). (٢١) وحل هذه المشكلة مرهون بحل مشكلة نظام الكتابة العربية من جهة، واستعمال النصحي بصورة صحيحة على نطاق واسع في المدرسة وخارجها من جهة أخرى.

والخلاصة أن ازدواجية اللغة ليس لها حل جذري مقبول، فإحلال العامية محل الفصحى أمر مرفوض كلياً لأسباب عديدة لا تخفى على أحد، أما الحل الآخر، وهو تبسيط الفصحى بالتخلي عن حركات الإعراب، والاكتفاء بصيغة واحدة لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمثنى... إلخ، فإنه يحل المشكلة دون أن يقطع صلتنا بالتراث (فالصلة بالتراث لم تنقطع رغم التطور المستمر في النصحي المعاصرة)، ودون أن يفرق لغتنا الموحدة والموحدة إلى لغات، وكل ما يحتاجه هو قرار من المجامع اللغوية العربية (ولا أدري لماذا يكون لدينا مجامع لغوية متعددة للغة واحدة!)، ولكن هذا الحل من الصعب قبوله كذلك لأسباب غير لغوية، ولا يبقى سوى حل واحد من الناحية العملية التطبيقية هو تحمين طرق تدريس اللغة العربية، ووضع الأطفال منذ دخولهم المدرسة ودور الحضنة في بيئة لغوية تتيح لهم اكتساب الفصحى يسر واستعمالها بطلاقة، وهذا لا يتم إلا بفرض استعمال النصحي في جميع المراحل ابتداءً من دور الحضنة على جميع المدرسين مهما كانت المادة التي يدرسونها. ومن البديهي أن هذا يتطلب رفع مستوى المدرسين في اللغة العربية لأن فائدة الشيء لا يعطيه، ولنا عبرة في تدريس اللغات الأجنبية، فالطفل العربي الذي يتعلم الإنجليزية في مدرسة أجنبية يتقنها خلال سنتين أو ثلاث، أما الذي يتعلمها في المدارس العربية فيدرسها سنوات طويلة دون أن يتقنها لأن معلم اللغة الإنجليزية يستعمل اللغة العربية في ناعة الدرس أكثر مما يستعمل الإنجليزية، وهو يشبه في هذا معلم العربية الذي يتخذ العامية وسيلة لتدريس الفصحى! وقد عبرت عن رأيي هذا بشيء من التفصيل في كتاب عنوانه «نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً» (٢٢).

وأود أن أختتم حديثي هذا بذكر الذين يهاجمون دعاء تبسيط العربية الفصحى وتبسيط طرق تدريسها، أن ما يدفع الداعين إلى ذلك (في معظم الحالات على الأقل) هو حرصهم عليها، فما قصة أبة لغة لا يستطيع أبناؤها أن يتقوها؟ وما قيمتها إذا كان أبناؤها يتجنبون استعمالها بسبب جهلهم بقواعدها؟. وأود أيضاً أن أذكرهم بأن قدماء اللغويين العرب اختلفوا في كثير من القضايا اللغوية دون أن ينتهم أحدهم الآخر بالكفر أو الزندقة أو العمالة أو التخريب، فباب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحاً في هذا الموضوع المهم، وليرد المعارضون على الرأي العلمي بالرأي الرصين، فالانفعال وكيل التهم لا يؤديان إلى الحفاظ على وحدة لغتنا ومستقبل تعليم أبنائنا.

نظام الكتابة العربي

حظي الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير في كتب أنيس فريجه. وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أي لغوي، أممها.

١- خلو الخط العربي في معظم المواد المطبوعة من الحركات.

٢- تقارب أشكال الحروف (ليس هناك فرق، مثلاً، بين الباء والياء والناء والئون والياء في أول الكلمة أو وسطها سوى موقع النقط وعددها، وكذلك الجيم والحاء والهاء. والذال والذال... إلخ).

٣- تغير أشكال الحروف عند الوصل (قارن أشكال الهاء، مثلاً، في «همس» و«يهمس» و«يه» والكاف في «كتب» و«ملك»، والميم في «المعلم» و«الملكة»).

وروى فريجه قصصاً طريفة عن الصعوبات التي يواجهها القارئ العربي والطالب الأجنبي بسبب عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، أو بسبب تقارب أشكال الحروف. من هذه الطرائف قصة الطالب الأجنبي الذي توقف عند كلمة «بتبتنا» في عبارة «... بتبتنا من صحة...» قائلاً: «أين الحروف في هذه الكلمة؟ فإني لا أرى سوى نقط». ومنها قصة المرأة التي قرأت خبر مصرع أسبهان عندما سقطت سيارتها في نرعة فتوفيت هي ومرافقة لها، فقد جاء في الخبر: «... في نرعة فتوفيتا»، فظنت المرأة أن اسم النرعة هو «فتوفيتا» (٢٣).

وهناك أمثلة لا حصر لها مشابهة لأمثلة فريجه. فمن الأمثلة الطريفة أن أحد المثقفين قرأ «لغة حنبر» (بكسر الحاء وسكون الميم) «لغة حنبر» (بفتح الحاء)، وتحدث آخر عن عالم النفس المشهور فرويد Freud فسماه «فرويد». وقال ثالث: «معلم من معالم المدينة»، وقال سياسي: «وزير الأعلام»، وقرأ أحد المذيعين: «ويؤذن بتسليم خطيرة» بفتح الهمزة وتشديد

الذال بدلاً من سكون الهزة وكسر الذال. وكثيرون لا يميزون بين المُسَوِّدة (اسم المتعول من «سَوَّدَ»، وهي المادة المكنوية قبل وضعها في صورتها النهائية) والمُسَوِّدة (اسم الفاعل من «سَوَّدَ»، كما في «وجه مُسَوِّدٌ»، مثلاً). وذكر أحمد مختار عمر - كما سبق - أن خطأ عربياً قال إن القدس «أُقبلت» المسلمين (بضم القاف)، وأن الإسلام لا يميز بين «عرف» (فتح العين والراء) أو «لحم».

القارئ العربي يعتمد على السياق:

كلنا يعلم أن السياق وحده في معظم المواد المطبوعة يعيننا على التمييز بين الفاعل والمفعول (فعل / قتل)، وبين المرسل (اسم الفاعل) والمرسل (اسم المفعول)، والآخر والآخر، والعشاء والعشاء، والأذان والأذان (جمع أذن)، واجتوب واجتوب (جمع حب)، والحلم والحلم... إلخ. ويلجأ بعضنا أحياناً إلى إتمام عبارات لا علاقة لها بالموضوع، مثل «يكسر الخاء وسكون الميم» - كما فعلت في أوائل الفقرة السابقة - أو «جمع كذا» أو «مفرد كذا» أو «تشديد كذا» أو «بوژن كذا» لتحديد الكلمة المتصودة - كما فعلت في هذه الفقرة - وهذا يعوق مجرى القراءة الطبيعية.

ونضطر إلى كتابة بعض الأسماء الأجنبية بحركات هوية بدلاً من الحركات القصيرة التي لا تظهر في الطباعة، مما يؤدي إلى خطأ في لفظها إذا كان القارئ لم يسمع بذلك الاسم من قبل. فالحيد مكمّل، مثلاً، يُكتب «ماكميلان».

الكتابة العربية نوع من الاختزال يؤدي إلى الغموض:

إن عدم ظهور الحركات يؤدي إلى كتابة لسانى كلمات مختلفة مثل عقد وعقد وعقد وعقد وعقد. بصورة واحدة (عقد)، ونسج كلمات مثل برد وبرد وبرد وبرد وبرد وبرد وبرد وبرد (ذو برد) وبرد (رسائل جمع برید)، بصورة واحدة (برد). وهذا - كما ردد دعاة إصلاح الكتابة العربية - يضطرنا إلى أن نفهم لنقرأ بدلاً من أن نقرأ لنفهم. ولهذا أعجب كل العجب عندما أقرأ بعض الحجج العلمية للتمسك بالحروف العربية في صورتها الحالية. وأكثر هذه الحجج مدعاة للسخرية الحجة التى تقول إن من ميزات الخط العربى أن لكلمة العربية قصيرة ومختصرة! فالجندى خفيفة، مثلاً. يقول أن الطريقة اللاتينية بتحويلها جميع الحركات العمودية على السطر إلى حروف أفقية عليه. تجعل اللفظة العربية تزداد كسبة من الحروف قد تساوى معدل الضعف، فيصبح الفعل "فهم"، مثلاً، هكذا "Fahima" (٢٤) ومن الذين اعتبروا "الاختصار" فى الكتاب العربية ميرة فارس الخورى. حيث يقول: "الكتابة

العربية الحاضرة هي نوع من الاختزال شوفر في السرعة والاقتصاد وما يكتب فيها في سطر واحد يقتضى سطرين أو أكثر بالحرف اللاتيني^(٢٥)، وقال المستشرق كارل نلينو ما يشبه هذا: «ويظهر لنا جلياً أن الخط الذي يمتاز عن غيره فهو قريب لما سمي بالاختزال، والخط العربي ليس في حاجة إلى الاختزال؛ لأن طبيعته تنفيه عن اتباع طرق الاختزال»^(٢٦).

ولعل سيئات طريقة الاختزال هذه تظهر بوضوح إذا طبقناها على نظام الكتابة في اللغة الإنكليزية، ولتأخذ الكلمات التي تحتوي على الحروف الثلاثة التي تظهر في كتابة الكلمة العربية «برد». حسب هذا الاقتراح ستكتب جميع الكلمات التالية بصورة واحدة هي brd بعد حذف حروف العلة (الحركات): bread «خبز»، brad «مسمار»، braid «جديلة»، breed «يلد»، broad «عريض»، beard «الحية»، board «البح»، bored «ضجر» أو «أضجر»، bird «عصفور»، bard «بردة»... إلخ. إن كتابة هذه الكلمات بصورة واحدة brd لا تحتاج إلا إلى ثلاثة أخماس الوقت الذي تحتاجه حالياً، وثلاثة أخماس الورق المستعمل في الطباعة، وهذا يوفر بلايين الدولارات أو الجنيهات سنوياً إذا أخذنا العدد الهائل من الصحف والمجلات والكتب التي تطبع كل عام باللغة الإنكليزية بعين الاعتبار. ناهيك عن «الفائدة العلمية التي ستجنيها اللغة الإنكليزية من هذا «الإصلاح»^١. وقد أدرك إبراهيم مذكور تهافت «ميزة» الاختزال هذه فقال: «ولاشك في أن في هذا الاختزال قصداً في الوقت والورق، ولكنه سبب هام من أسباب صعوبات الهجاء العربي»^(٢٧).

وقد رد بعض النقاد «مشكلة» أخرى في استعمال الحروف اللاتينية، هي وجود أصوات عربية كثيرة لا رموز لها في تلك الحروف، كالصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والحاء، والعين، والغين، والقاف، وهي مشكلة وهمية حُلّت منذ أمد طويل، واللفويون العرب المعاصرون يستعملون الحروف اللاتينية لتوضيح بعض الأمثلة وصياغة القواعد الصوتية في مقالاتهم المنشورة باللغة العربية، حتى ليخيل إلى أحيانا أن عدد الحروف اللاتينية في بعض الصفحات يزيد على عدد الحروف العربية، ولعلّي كنت من القلة النادرة التي لم تستعمل الحروف اللاتينية في الكتب والمقالات التي تتعلق بالدراسات الصوتية^(٢٨). وهناك رسائل جامعية لا حصر لها كُتبت جميع كلماتها العربية بحروف لاتينية، وقد أصبحت رموز الأصوات العربية التي لا وجود لها في اللغات الغربية معروفة، فالرموز الشائعة للأصوات المطبقة، مثلاً، هي رموز نظيراتها غير المطبقة مع نقطة تحتها. فالصاد S تحته نقطة، والضاد L تحته نقطة، والطاء L تحته نقطة... إلخ. وكذلك تُميّز الحاء عن الهاء بوضع نقطة تحت h، ويستعمل حرف q رمزاً للقاف للتمييز بينها وبين الكاف، وتستعمل بعض الحروف اليونانية

لتمثيل الشاء والذال والغين، ويستعمل حرف x رمزاً للخاء، فنكتب كلمة «خير» مثلاً: xabar... إلخ. أما التمييز بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فيتم بثلاث طرق: (أ) تكرار الحركة القصيرة (لأن الحركة الطويلة هي في الواقع حركتان قصيرتان متواليان)، فالفتحة الطويلة (الألف) تُكتب aa، والكسرة الطويلة (كما في «كريم» مثلاً) تُكتب aa، والخمسة الطويلة (كما في «صبور» مثلاً)، تُكتب uu. (ب) وضع نقطتين بعد الحركة القصيرة هكذا: ui.ii.aa. (ج) وضع خط صغير أفقياً فوق رمز الحركة القصيرة، ولهذا فإن من الغريب أن يقول الجندى خليفة في كتابه «نحو عربية أفضل»: «... فأما أسلوب الطريقة اللاتينية فهي لا تكاد تقيم وزناً ولا تفرقاً بين الصوت الذي هو حركة وبين الإشباع الذي هو حرف علة - أصيل أو مقلوب -، ومن ثمة تصبح لفظتان كـ «رمي» و «رام» تكتبان على صورة واحدة، هكذا (Rama) !»^(٢١)، ثم يضيف جملة مهمة تدل على أنه يعرف أن التمييز بين «رمي» و «رام» بالحروف اللاتينية ليس مشكلة حقيقية: «هذا وقد يقال إنه يمكن تفادي أمر الإشباع ذلك بإضافة بعض الحروف الأخرى، أو إدخال علامات تميز بين ما هو حرف إشباع وما هو حرف حركة...»^(٢٢)، وهذا هو الواقع كما يثبت، فكلمة «رمي» تُكتب ramaa أو rama، في حين أن كلمة «رام» تُكتب raama أو ra:ma (أو بخط أفقي قصير فوق الحرف للدلالة على أن الحركة طويلة)، وقد صدق أنيس فريجه حين قال: «إن الكتابة عرض ومي طارئة في اللغة، ولا فرق في تدوين اللغة بحرف لاتيني أو هندي أو صيني أو عربي. الكتابة ليست من اللغة بشيء، كما أن الرموز الموسيقية ليست من الموسيقى بشيء، أو كما أن الرموز الرياضية ليست من حقائق الكون بشيء...»^(٢٣) ونحمد الله على أن المعركة مع دعاة استعمال الحروف اللاتينية ليست معركة علمية، فليس هناك حجة علمية واحدة مقنعة ترجح كفة الحروف العربية على كفة الحروف اللاتينية، فالمعركة هي معركة قومية ووطنية ودينية، كما أدرك كثير من اللغويين قديماً وحديثاً.

أعود إلى مشكلات نظام الكتابة العربية التي أشار إليها أنيس فريجه، ومنها مشكلة تشابه الحروف العربية. إن هذه المشكلة أخف ضرراً من مشكلة عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، ولكنها تسبب صعوبات تعليمية معروفة، فليس هناك فرق بين مجموعات كثيرة من الكلمات سوى مواقع النقط وعددها، مثلاً: خبر، خير، خير، خير، خير، خير، خير، خير، خير. وقد روى منذر الأسعد بعض الأخطاء المطبعية الطريقة الناجمة من حذف بعض النقط أو إضافتها أو تفسير موقعها^(٢٤) مثل: «عمال يشتغلون» (يشتغلون)، و«استقبلت الكلية حرم معالي الوزير» (والمقصود الكلية)، و«سعادته برندي عمّة ملوثة» (إشارة إلى أحد أصحاب المناصب العالية الذي كان يحضر احتفالاً وهو يلبس عمامة ملوثة).

ورغم أن تشابه الحروف العربية مشكلة لا ينكرها أحد فإن هذه المشكلة لا تبرر التخلي عن هذه الحروف، وقد أشرت إلى أن بعض الحروف اللاتينية المستعملة في الدراسات اللغوية العربية متشابهة: فليس هناك فرق بين السين والصاد، مثلاً، أو الدال والظاد، أو التاء والطاء، أو الذال والظاء، أو الهاء والحاء، سوى النقطة. وهناك تشابه يعرفه معلمو اللغات الغربية جيداً لما يسببه من مشكلات تعليمية بين أربعة حروف هي b و d و P و q، فالطفل في بداية الأمر يراها شيئاً واحداً، تماماً كما يبقى المفتاح، مثلاً، في نظره واحداً، سواء أكان مسكته متجهاً إلى أعلى أم إلى أسفل، وسواء أكان متجهاً إلى اليسار أم إلى اليمين.

ليس هناك مبرر إذاً للتخلي عن الحروف العربية، ولكنني أستطيع أن أقول مع ذلك إن هناك شبه إجماع على أن نظام الكتابة العربية بحاجة إلى إصلاح، وقد تقدم الكثيرون باقتراحات لحل مشكلات هذا النظام.

يقول إبراهيم مذكور في كتابه «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً»: «استوقفت مشاكل الكتابة العربية المجمع منذ انعقاده الأول، وأخذ يعالجها علاجاً متصلاً منذ سنة ١٩٣٨م... وأنشئت من أجلها لجنة خاصة هي لجنة تيسير الكتابة، أثير بحثها في المجلس والمؤتمر غير مرة، ووقف عليها دورة كاملة في مؤتمر عام ١٩٤٤... وأعلن عن جائزة لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية... وما إن أعلنت المسابقة حتى تلقى المجمع مقترحات من كل مكان، وقد أربت على المتين، وتولت لجنة فنية درسيها، ونضت في ذلك عدة سنوات» (٢٣).

غير أن أنيس فريجه كان من القلة النادرة التي دعت إلى أن الحلّ الناجع لمشكلة الخط العربي هو التخلي عنه كلياً، وإحلال الحروف اللاتينية محله: «... وحرفنا العربي لا يصلح لتدوين هذه اللهجة (يقصد اللهجة المشتركة التي دعا إليها)، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به؛ وذلك لأن الحرف العربي الخالي من الحروف المصوتة [الحركات] لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظل الكلمة هيكلًا عظمياً لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتيني، كما اقترحه عبدالعزيز فهمي، يضبط لفظ اللغة مرة واحدة لجميع الناس، ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية، ونؤكد أن نصف قواعد الصرف والتحو نهمّل مرة واحدة لأن أكثر هذه القواعد وضعت لمساعدة الولد على القراءة الصحيحة، ولكن عندما نكون القراءة الصحيحة أمامه فإن هذه القواعد تسقط من تلقاء ذاتها...» (٢٤).

واشتهر بهذا الرأي - كما أشار فريجه وغيره - عبدالعزيز فهمي عضو مجمع اللغة العربية في مصر، وتحدث عنه إبراهيم مذكور فقال: «وليس القول بالحروف اللاتينية جديداً، فقد قبل

به فى أخريات القرن الماضى، وعاد إليه بعضهم فى العقد الأول من هذا القرن...، ولكن أحداً لم يُعنَ بهذا الموضوع عناية عبدالعزيز فهمى عضو مجمع اللغة العربية، الذى شرّحه فى تفصيل، ودافع عنه دفاع المستميت^(٣٥) وقد قوبل اقتراحه حين قدمه إلى مجمع اللغة العربية سنة ١٩٤١م بالرفض الشديد كما هو معروف.

إن حل عبدالعزيز فهمى وأئیس فريجه لا يمكن قبوله. لا لأسباب تتعلق بسيوب نسبها بعض النقاد إلى الحروف اللاتينية فى ردودهم على اقتراح أئیس فريجه. ولا لأن الخط العربى يتمتع بميزات معينة ذكرها بعض أولئك النقاد وهى فى الواقع ليست ميزات على الإطلاق، كما لاحظنا، بل لسبب آخر سهم هو أن التخلّى عن الحروف العربية يقطع صلتنا بالتراث العربى والإسلامى. كما أشار كثير من المدافعين عن نظام الكتابة العربية. فقد قال فارس الخورى، مثلاً: «خزانة الكتب العربية، وهى ثروة فيضة ليس للمغرب وحدهم بل للمدنية والثقافة القديمة كلها، فإذا أخذنا الأبجدية اللاتينية نفقد هذه الثروة النفيسة ويفقد معنا العالم أجمع، ولا يمكن أن يعاد طبع جميع هذه الآثار الضالّة بالحروف الجديدة فتبقى الكتب الموجودة جميعها الغاز ومعجمات لا يحل رموزها إلا المثقوبون عن الآثار»^(٣٦)، وقال أحمد مختار عمر: «لن أقول - كما قال غيرى - إن الحل فى تبنى الحروف اللاتينية... فأى إصلاح للحروف العربية يجب... ألا يتعدّ كثيراً عن الشكل القديم حتى لا تنقطع صلة القارئ العربى بالتراث العربى والإسلامى»^(٣٧).

وسأحاول أن أبين فيما يلى أن من الممكن إصلاح نظام الكتابة العربية بصورة تحل معظم المشكلات التى أشار إليها فريجه، دون التخلّى عن الحروف العربية.

لكى نتضح مشكلات نظام الكتابة العربية (وكذلك نظام الكتابة فى اللغة الإنكليزية، وغيرها من أنظمة الكتابة التى تستعمل الحروف اللاتينية) سأعرض خصائص نظام الكتابة المثالى الذى يستعمله اللغويون فى الكتابة الصوتية، وهى خصائص معروفة لكل من له صلة بعلم اللغة والدراسات الصوتية.

إن نظام الكتابة المثالى (فى العربية وغيرها من اللغات) يجب أن ينصف بصفات أهمها ما يلى:

- ١- لكل صوت لغوى رمز كتابى واحد لا يتغير شكله مهما كان موقعه فى الكلمة.
- ٢- الرمز الكتابى يمثل صوتاً لغوياً واحداً فقط، ولا يجوز استعماله لتعجيل صوت لغوى آخر.

- ٣- لا يجوز حذف أى رمز من رموز الأصوات اللغوية التى تتألف منها الكلمة

٤- يجب أن تكتب الرموز جنباً إلى جنب على السطر، دون تمييز بين رموز الأصوات الصحيحة ورموز أصوات العلة (الحركات).

٥- الرموز التي لا تمثل أصواتاً لغوية ليس لها مكان في الكتابة.

إن الكتابة المثالية التي تتوافر فيها جميع هذه الشروط غير موجودة لدى النظم الكتابية العادية، ولهذا يلجأ اللغويون إلى نظام الكتابة الصوتية التي تتوافر فيها هذه الشروط؛ لتحديد اللفظ الصحيح للكلمات، وكتابة القواعد الصوتية ... إلخ.

وإذا تأملنا الشروط السابقة نجد أن الكتابة العربية أفضل من الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، مثلاً، من عدة وجوه كما سآبين بعد قليل، رغم أن الكتابة العربية يخالف جميع الشروط السابقة بصورة أو بأخرى، وأن المشكلة (بصورة عامة) ليست في الحروف العربية أو الحروف اللاتينية، وإنما في أنظمة الكتابة التي تطبق هذه الحروف أو تلك.

لنأخذ نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية أولاً لتوضيح ما أقصد:

إن هذا النظام يخالف جميع الشروط السابقة باستثناء الشرط الرابع، وهو في اعتقادي الشرط الذي دفع عبدالعزيز فهمي وأبيس فريجه إلى الدعوة إلى إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وهو شرط مهم لا ينطبق على نظام الكتابة العربية في صورته الحالية كما هو معروف. فمخالفة الشرطين الأول والثاني تتضح من استعمال حرفين مختلفين لتمثيل صوت واحد في is و quiz ، مثلاً، وثلاثة حروف لتمثيل صوت واحد في keep و cat و quit ، وفي استعمال حرف واحد لتمثيل صوتين مختلفين، كما في get و digest ، وكما في cat و receive ، وكما في by و lady إلخ. وتتضح هذه المخالفة أيضاً في استعمال كتلة من حرفين لتمثيل صوت واحد في مثل ship و chair و this. ففي نظام الكتابة المثالي يُستعمل الحرفان sh لتمثيل صوتين متواليين هما السين والهاء، ويُستعمل الحرفان th لتمثيل صوتين متواليين هما التاء والهاء ... إلخ، وأسوأ من هذا أن تُستعمل الكتلة ذاتها لتمثيل صوتين مختلفين كما في this (ذال) و think (تاء)، وكما في chair (جيم غير مجهورة) و machine (شين) ... إلخ.

ومن جهة معاكسة نجد حرفاً واحداً يمثل صوتين متواليين، فحرف الـ x يمثل صوتين متواليين هما الكاف والسين ks ، كما في كلمتي box و fox ، مثلاً، فالكلمتان السابقتان تتألف كل منهما من أربعة أصوات، كما هو معروف، وأسوأ من هذا أن الحرف السابق نفسه يُستعمل أحياناً لتمثيل الصوتين المتوالين ks ، وأحياناً أخرى لتمثيل صوتين متواليين مختلفين هما gz كما في exit و exact ، مثلاً.

وينضح مدى مخالفة نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية للشرطين الأول والثاني بصورة أشد في تعدد أشكال الصور المستعملة لتمثيل صوت واحد مثل الشين، مثلاً: ship ، sugar ، discussion ، dictation ، machine إلخ، أو لكسرة الطويلة (الياء في الكلمة العربية «فيل»): machine ، ceiling ، field ، deal ، feel إلخ، أو الضمة المائلة الطويلة: soar ، door ، four ، more ، low إلخ. ولو كانت هذه المجموعات المختلفة من الرموز تمثل الصوت نفسه دائماً لكان الأمر. ولكنها تمثل أصواتاً مختلفة في كلمات أخرى كما هو معروف. قارن، مثلاً، لفظ oo في الكلمات التالية: flood ، food ، book ، door إلخ.

ومخالفة الشرطين الثالث والخامس تنضح في كثير من الكلمات التي لا تظهر بعض أصواتها في الكتابة. وفي الرموز المكتوبة التي لا تمثل أصواتاً لغوية، ففي كلمة laugh، مثلاً، لا نجد رمزاً لصوت الفاء، ونجد ثلاثة رموز مكتوبة ليس للأصوات التي تمثلها وجود في لفظ الكلمة، وكثيراً ما نجد حرف e لا يمثل صوتاً، كما في like و spoke و save و house إلخ. ومن أمثلة الحروف التي نكتب ولا نلفظ حرف الـ K في كلمات مثل knee و know ، والـ P في كلمات مثل Pneumonia و psychology ، والـ C في كلمات مثل back ، attack ، والـ t في كلمات مثل talk و walk ، والـ h في كلمات مثل lamb و debt ، والـ w في كلمات مثل write و whole . والـ gh في كلمات مثل light و bright إلخ. وهناك تكرار لبعض الحروف في كثير من الكلمات رغم أن الحروف المكررة لا تمثل أصواتاً «مشددة»، كما في correct ، و selling ، و blessing ، و difference إلخ.

وقد سمحت هذه القوضى في التهجئة لمن لا يعجبه اسم عائلته، أو لأي سبب آخر، بإضافة بعض الحروف أو تغيير بعض الحروف لإبعاد «الشبهة». ف «الصغير» الذي لا يعجبه حجمه يغير حرفاً فيصبح اسمه Lytle ، و «الواطي» الذي لا يعجبه انخفاضه يضيف حرفاً ليصبح اسمه Lowe ، والذي لا يحب أن يسمى «قديماً» أو «رجلاً» يضيف حرفاً فيصبح اسمه Foote أو legg ، وإذا كان من عائلة «الذئب» ولا يحب الذئب فإنه يكتب اسمه wolf أو woolf ، أو wolfe (وهذه الأسماء تُلَفَّظ كلها بنفس الصورة، ولكنها من الناحية القانونية أسماء مختلفة).

ومساوى الكتابة المستعملة في اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأخرى التي تستعمل الحروف اللاتينية لا تقل عن مساوى الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، ومن الواضح أن هذه ليست عبوياً في الحروف اللاتينية ذاتها، وإنما في نظم الكتابة التي تستخدمها، ومن أسباب ذلك أن اللفظ يتغير ويبقى الكتابة على حالها.

أما الكتابة العربية فتخالف جميع الشروط السابقة - كما أثرت - بصورة أو بأخرى، ولكن مخالفتها لتلك الشروط - باستثناء الشرطين الثالث والرابع - محدودة، ومن السهل التغلب عليها كما سترى. فمن أمثلة مخالفة الشرط الأول، عملاؤه على تعدد أشكال الحرف في المواقع المختلفة، وجود رمزين للفتحة الطويلة (الألف والألف المقصورة)، ورمزين للتاء (التاء والتاء المربوطة)، وأربعة رموز للنون (النون وثلاثة رموز للتونين)، ولهذا أسباب لا أنفق مع القدماء في أهميتها، فالألف المقصورة للدلالة على أن الأصل ياء (ولهذا لها شكل الياء ولكن من غير السقطتين)، وهذا في اعتقادي ليس سبباً مهماً، وإلا وجب أن نميز بين الألف في «قال» و«باع»، مثلاً، لاختلاف أصلهما، ولما جاز أن نحوِّك الألف المقصورة إلى ألف محدودة إذا اتصلت الكلمة بضمير متصل (فتى + هم = فتاهم، رمى + ها = رماها). واختلاف التاء المربوطة عن التاء ميبه أننا نحذف التاء المربوطة عند الوقف، ويضيف بعض الناطقين هاء محلها (ولهذا أخذت التاء المربوطة من الهاء في نهاية الكلمة شكلها ومن التاء نقطتها)، وسبب اختلاف التونين عن النون أننا نحذف التونين (والحركة التي تسبقه) عند الوقف.

وتخالف الكتابة العربية الشرط الثاني في أن الواو والياء أحياناً حركتين طويلتين (uu و ii)، وأحياناً شبيهى حلة، (yow)، كما ألححت (لاحظ أن شبه العملة كما في «وكد» و«قوم» و«قوم»، و«بس» و«تين» و«تين» لا تختلف عن الأصوات الصحيحة لأن من الممكن «تحريكها» و«تشديدها»، بخلاف الحركات الطويلة، كما في «غفور» و«عليهم». والتونين يمثل صوتين، حركة قصيرة ونون (ولد: walad - un، ولدًا: walad - an، ولد: walad - in).

ومخالفة الشرط الثالث معروفة، فنصف رموز الأصوات تقريباً، أعني رموز الحركات، لا تظهر في معظم المواد المطبوعة، وهناك أمثلة قليلة لا يظهر فيها رمز الفتحة الطويلة، مثل «هذا» و«ذلك» و«هؤلاء» إلخ. ومخالفة الشرط الرابع أيضاً معروفة، فالحركات توضع فوق الحروف أو تحته، ومخالفة الشرط الخامس تتضح في كتابة ألف بعد واو الجماعة في الفعل (ذهبوا، لم يذهبوا، اذهبوا)، وألف ما يسمى بهمزة الوصل (والولد، واستقبل، وانكسر). لاحظ أنها غير موجودة في: wankasara، wastaqbal، walwalad، والألف في نهاية كلمات مثل «ولدًا» و«رجالًا»، وأهم من ذلك علامات الضبط والسكون. فالشدة والمدة وهمزة الوصل ليست رموزاً لأصوات لغوية بل تعليمات للفارسي، فهي اختزال لأفعال الأمر: شدّ ومدّ وصل، على التوالي. والسكون لا يمثل صوتاً لغوياً، كما هو معروف، ويستعمل

فقط للدلالة على عدم وجود حركة بعد الصوت الصحيح. وما يدل على أن استعمال السكون لا مكان له في نظام الكتابة الجيد أن كلمة مثل «يَكْتُبُ» (في حالة الجزم) تتألف من نمانية رموز في حالة وجود الشكل التام، ومن أربعة في حالة عدم وجوده، مع أنها في الواقع كلمة تتألف من ستة أصوات. yaktub.

وليس غريباً أن تستمر الدعوة إلى إصلاح نظام الكتابة العربية، ولعل دعوة أحمد مختار عمر كانت أفضل هذه الدعوات. فهو يرى أن الاعتماد على طريقة الشكل الحالية في المطبعة حيث توضع الحركات فوق الحرف أو تحته ليس الطريقة المثلى في الكتابة، ونحن إن قبلناها الآن فعلى مضض، ولأنها الوسيلة الوحيدة الممكنة في الوقت الحاضر، ولكننا لا بد أن نبحث عن بديل يحفظ بأشكال الحروف الساكنة كما هي، ويضع الحركات في صلب الكلمة، على نفس مستوى السطر مع الحروف الساكنة. إن اللغة العربية تتمتع بميزة قلما توجد - وربما لا توجد - في غيرها، وهي أن كتابتها شبه صوتية... ولكنها من ناحية أخرى تعاني نقصاً لا تعاني منه اللغات الأوروبية، وهو عدم تمثيل الحركات في صلب الكلمة، وعدم كتابتها في معظم حالات المطبعة... مع أن الحركة من الناحية الصوتية أهم من الصوت الساكن وأكثر بروزاً ووضوحاً. ولا أدل على فشل طريقة الضغط الحالية في صون اللسان عن الخطأ ما لاحظته أثناء تدريس لطلاب الجامعة على قراءة نص مضبوط بالشكل، فقد لاحظت أنهم يخطئون مع وجود الضغط. مما يدل على عدم فاعليته، والسبب في هذا واضح وهو أن العين لكي تراعى الشكل لا بد أن تصعد وتهبط عدة مرات قد تصل إلى ست في الكلمة الواحدة... (٣٨).

ومن التعديلات التي طالب بها:

- ١- الرمز للحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) برموز في صلب الكلمة...
 - ٢- أن نضع رمزاً للهاء الأخيرة يختلف عن رمز التاء المربوطة... ولعل من الممكن في هذا المقام أن يبقى رمز التاء المربوطة كما هو. ونستخدم للهاء الأخيرة رمز الهاء المتوسطة.
 - ٣- أن نضع رمزاً للهمزة يخالف رمز الألف...
 - ٤- أن نكتب الهمزة بشكل واحد في جميع حالاتها، ولتكن على ألف...
 - ٥- أن نكتب الألف المقصورة ألفاً دائماً بغض النظر عن أصلها الواوي أو اليائي، وهو رأي نادى به من قديم ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود (٣٩).
- ورغم أنني أتنفق مع أحمد مختار عمر في آرائه من حيث المبدأ، فإنني أختلف معه في

بعض التفصيلات، فمن الأفضل، مثلاً، أن نكتب الهمزة منفصلة دائماً؛ لأن كتابتها على ألف بعيدنا إلى إحدى المشكلات التي نود التخلص منها، فكثيراً ما تُهمل الهمزة التي على ألف في الطباعة كما هو معروف، وجدير بالذكر أن كتابة الهمزة منفصلة في حالات تخالف قواعد الإملاء المعروفة ليس جديداً، فقد لاحظت في بعض المصاحف أن الهمزة تُكتب منفصلة قبل الحركات الطويلة، لكلمة «آمن»، مثلاً، نُكتب «آمن»، وكلمة «يستهلون» نُكتب «يستهلون».

وقد استعملت الحروف العربية في الكتابة الصوتية في بعض الكتب والمقالات - كما ذكرت في القسم الأول من هذا البحث - فأغتنى عن استعمال الحروف اللاتينية كما ندلّ الأثلة التالية:

يَكْتُبُ: يَ ك ت ب
وَالْوَلَدُ: و ل د
وَأَسْتَقْبِلُ: ر س ت ق ب ل
ذَهَبُوا: ذ ه ب
لَعَلَّ: ل ع ل ل
وَلَدْتُ: و ل د
وَلَدْتُ أَسْتَعِدُّ: و ل د ن س ت ع د د
أَنْ: أ ن ن
لَأَنْ: ل أ ن ن
آمَنْ: أ م ن
بُؤْمِنُ: ب م ن
فَتَنُ: ف ت ن

ولا يعنى هذا أنني أدعوا إلى اتباع هذه الطريقة في الكتابة والطباعة كما وردت في هذه الأمثلة، وإنما أدعو إلى تطبيق المبادئ التي طبقت فيها، وأهمها كتابة جميع رموز الأصوات (وعلى رأسها الحركات) دائماً، وعدم كتابة الرموز التي لا تمثل أصواتاً، وكتابة جميع الرموز على السطر دون تمييز، والاحتفاظ بشكل واحد لكل رمز مهما كان موقعه في الكلمة. وأما التفاصيل فيمكن إنشاء لجان من اللغويين والخطاطين ومبرمجي الحاسب الآلي للاتفاق

عليها. مثلاً، من الممكن الاحتفاظ بشكل الألف (ا) كما هو رمزاً للفصحى الطويلة، وقد استعملت الفتحين المتواليين لتكون الرموز المستعملة للحركات الطويلة مطردة.

ويمكن ملاحظة عدة أمور مهمة من الأمثلة السابقة:

(أ) عدد الرموز يساوي عدد الأصوات التي تمثلها دون زيادة (كما في «يَكْتُبُ»، مثلاً) أو نقصان (كما في «يكتب»). لاحظ أن كلمة «ان» مثلاً، حين تُكتب «ان» تتألف من حرفين فقط رغم أن هذه الكلمة تتألف في الواقع من خمسة أصوات لغوية كما هو واضح من الكتابة الصوتية: $\text{ا} - \text{ن} - \text{ن} - \text{ا} - \text{ن}$.

(ب) السكون وعلامات الضبط تخفى تلقائياً، وكذلك الألف الزائدة في مثل «ذهبوا» و«ولدوا».

(ج) المشكلات الإملائية المهمة، ككتابة الهمزة، والألف والألف المقصورة، والتاء والتاء المربوطة، والألف بعد الواو (أخطاء مثل «نرجوا» و«معلموا المدرسة») تزول تلقائياً.

(د) مشكلة التشابه بين الحروف حقت قليلاً، وإن لم تنته. فلم يعد هناك تشابه بين الألف والهمزة التي على ألف أو تحت ألف، ولا بين الواو والهمزة التي على واو، ولا بين الياء والهمزة التي على ياء غير منقوطة، ولا بين الياء في آخر الكلمة والألف المقصورة، ولا بين الهاء في آخر الكلمة والتاء المربوطة، ولا بين الياء والنون من جهة، والياء والتاء والتاء من جهة أخرى، في أول الكلمة ووسطها، ولا بين اللام والألف، ونستطيع أن نميز بين «الحال» و«المحال» من دون عدسة مكبرة؛ لأن الميم تكتب دائماً في صورة واضحة (م)!

(د) الحقائق اللغوية التي يخفيها نظام الكتابة الحالي تظهر بوضوح مثلاً:

١- أداة التعريف هي في الواقع ل وليس ال.

٢- التنوين هو في الواقع حركة + نون.

٣- الحرف المشدد هو في الواقع حرفان مثلاً متواليان.

٤- «أ» هي في الواقع حرفان: همزة + ألف (فتحة طويلة) مثل «ما» أو «يا».

٥- بعض الأدوات (حروف المضارعة، وبعض حروف العطف، وبعض حروف الجر...

إنخ) ليست حرفاً واحداً كما تروى التسمية، بل حرفين: بـ، لـ و كـ ف
ـ، سـ إنخ.

٦- الكسرة التي تضاف بعد التنوين في «ولد» استعداداً منعاً لـ «التقاء الساكنين» تظهر في الكتابة. (لاحظ أن هذه الكسرة لا يمكن أن تظهر في الكتابة العادية).

٧- «همزة الوصل» لا وجود لها في درج الكلام ، ولا تلفظ إلا في بداية الكلام.

٨- «البدء بالساكن» هو في الواقع البدء بصوتين صحيحين متوالين.

٩- «التقاء الساكنين» هو في الواقع توالي ثلاثة أصوات صحيحة.

١٠- الحركات ليست تابعة للحروف التي تسبقها، بل هي حروف مستقلة لا تختلف عن غيرها من الحروف، تماماً كما أن a و e و a و ا في كلمة mathematics ، مثلاً، لا تعتبر حركات للحروف التي قبلها.

ولعل طريقة الكتابة السابقة - من حيث المبدأ على الأقل - تبين بوضوح أن المشكلة الحقيقية ليست في الحروف العربية بقدر ما هي في طريقة استعمالها، وليس لدى شك في أن هذه الطريقة تحل جميع المشكلات التي يشكو منها دعاة إصلاح نظام الكتابة العربية، باستثناء تشابه بعض الحروف.

وآمل أن يقلل دعاة الاختزال من اهتمامهم بالاعتصاف في الورق، وأن يوجهوا اهتمامهم إلى حل المشكلات التعليمية التي يسببها نظام الكتابة العربية في صورته الحالية، وهي مشكلات تبدو آثارها جلية في الصعوبات التي يواجهها تلاميذ المدارس، كما تبدو أكثر جلاء في عجز معظم الناس عن استعمال اللغة العربية الفصحى، وخاصة في الحديث، استعمالاً مرضياً. فنظام الكتابة العربية يسهم مع بعض الأسباب الأخرى التي أشرت إلى بعضها سابقاً في هذا الضعف اللغوي السائد بين الصغار والكبار على السواء.



الهوامش

- ١- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٩.
- ٢- نحو عربية مبصرة ص ١٨١.
- ٣- المرجع السابق ص ١٩٠.
- ٤- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٨١.
- ٥- المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٢٨.
- ٦- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٢٥.
- ٧- من قضايا اللغة والنحو ص ١٣٣، والعربية الصحيحة ص ١٩.
- ٨- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٩٨.
- ٩- في لغة الطفل ج ١، ص ٤٧.
- ١٠- أبحاث في اللغة العربية، الفصل التاسع ص ٧٩-٩٦.
- ١١- نحو وعي لغوي ص ٤٩.
- ١٢- نحو عربية مبصرة ص ٨١، ٨٣.
- ١٣- المرجع السابق ص ١٨٥ - ١٨٧.
- ١٤- اللهجات وأسلوب دراستها ص ١٠٧.
- ١٥- الحجة لابن خالوي ص ٧٧.
- ١٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٩ ص ١٨٨ - ١٨٩.
- ١٧- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٦٤.
- ١٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٧، والاقتراح للسيوطي ص ١٨ - ١٩، ورياض الصالحين للنووي ص ٢٩٢.
- ١٩- العربية الصحيحة ص ٤٣.
- ٢٠- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢١- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢٢- نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً.
- ٢٣- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢٤- نحو عربية أفضل ص ٤٣.
- ٢٥- اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها ص ١٢٤.
- ٢٦- المرجع السابق ص ١٢٦.
- ٢٧- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٣.

- ٢٨ - انظر على سبيل المثال:
دراسات في علم أصوات العربية، ودراسة في بعض أحكام التجويد.
٢٩ - نحو عربية أفضل ص ٤٤.
٣٠ - المرجع السابق ص ٤٤.
٣١ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠.
٣٢ - طرائف الأخطاء الصحفية والطبعية، ب.
٣٣ - اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها ص ١٢٤.
٣٤ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠ - ١٩١.
٣٥ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٥ - ٨٦، وانظر أيضاً:
R. Meynet, L. écriture arabe en question: Les projets de l'Académie de Langue Arabe du
caire de 1938 à 1968, Dar El - Machreq, Beyrouth.
٣٦ - اللغة العربية بين حمايتها وخصوصيتها ص ١٢٤.
٣٧ - العربية الصحيحة ص ٥٤.
٣٨ - المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣.
٣٩ - المرجع نفسه ص ٥٤ - ٥٥.

المصادر

• كتب أنيس فريجة :

- ١- نحو عربية مبصرة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥.
- ٢- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ٣- اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩.

• المراجع الأخرى :

- ١- إبراهيم مذكور، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، ماضي وحاضر، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢- أحمد علم الدين الجندى: «دراسة حركة عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها» مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٣- أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٤- أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٥- أنور الجندى، اللغة العربية بين حماتها وخصومها، مطبعة الرسالة، القاهرة، دون تاريخ.
- ٦- الجندى خليفة، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.
- ٧- داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠.
- ٨- داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩.
- ٩- داود عبده، دراسة في بعض أحكام التجويد العربي للنشر، لندن، ١٩٩٠.
- ١٠- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- ١١- داود عبده، وسلوى حلوى، في لغة الطفل ج ١، دار الكرمل، عمان، ١٩٩١.
- ١٢- عبدالعال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الطبعة الثانية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٨.
- ١٣- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- ١٤- مازن المبارك، نحو وعى لغوى، مكتبة القارابي، دمشق، ١٩٧٠.
- ١٥- منذر الأسعد، طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعة، الرياض، ١٤١١هـ.

التركيب الشرطي

في مقابسات أبي حيان التوحيدي

دراسة تركيبية دلالية

د. سعيد حسن بجيري

كلية الآلسن، جامعة عين شمس

يحقق التركيب الشرطي شكلاً من أشكال التبعية ، وهو ما يعرف بالتعليق، إذ تجمع أدوات الشرط بين جملتين، تسمى الأولى جملة الشرط، وتسمى الثانية جملة الجواب، ويعنى ذلك أن المتكلم يعد تحقق مدلول الشرط (والأصل فيه أن يكون فعلاً) ووقوع معناه شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، فلا يمكن إذن أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه، سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب أم غير سبب. وهذا هو المعنى الحقيقي للشرط أو المجازاة لدى النحاة، فلا يقع الشرط الحقيقي - باتفاق النحاة - إلا حين يدل فعلاً الشرط والجزاء على المستقبل يصرف النظر عن صيغتهما، لأن أصل المجازاة - كما نفهم من كلامهم - وقوع التعليق بين الفعلين في المستقبل بحيث لا يستطيع الحكم عليهما بالصدق أو الكذب حكماً قاطعاً^(١). فلا يمكن أن يكون للحكم على أمر قد يقع وقد لا يقع لسانده، أما إذا دل الفعلان على الماضي أو الحاضر دلالة صريحة، يمكن معها الحكم عليهما، لوجودهما فعلاً، بالصدق أو الكذب، فيضعف معنى الشرط الحقيقي أو يقع التعليق على شبه الشرط.

وهذا في رأي يفسر عدة أمور تتعلق بالتركيب الشرطي، منها اتفاق النحاة على ضرورة أن يخلص زمنا فعلي الشرط أو الجواب للمستقبل المحض بقطع النظر عن الصيغة بل والأداة، يقول ابن بعيش في تفسير ذكر (إن) و (إذا) فقط في حيز حروف الشرط، وعدم ذكر (لو) برغم أنها تجعل الفعل للمضى وإن كان مستقبلاً. والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى

(١) لا أدري لماذا علب الرضي فرض الصدق فيه، برغم احتمال وقوع الصدق أو الكذب في الأمور التي لم تقع بعد، وذلك حين ضمر علة عدم وقوع الشرط جمعة طلبية أو إنشائية. لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي نحو: لو جئني أكرمك، أو في المستقبل. نحو: إن زدتني أكرمك. أما الجراء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مرتب على أمر فجاز وقوعه طلبياً وإنشائياً. شرح الكافية ٢/٢٦٢. قريبا كان فرض الصدق من جهة التكلم وهذا عامل خارج عن السياق اللغوي. ولكن الرضي يحصيه بدور جوهري في تفسير أبنية شرط كما سري مع (إذا) أيضاً.

تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى^(١).

وبعنى ذلك أن الشرط الحقيقي يرتبط بوقوع أحداثه على جهة التعليق في زمن المستقبل، ولذا فإن الحكم يكون معلقاً أيضاً، لأنه ينصب على أحداث لم تقع بعد أو تدخل في حيز الوجود، فإن انتظر إلى هذا المعنى الأساسى صار إلى مطلق التعليق، وأعنى به الارتباط بين حدثين أو أكثر على جهة التبعية، وهنا تحدث تغيرات كثيرة في هذا النوع من الشرط، إذ تدخل فيه كل الأدوات التي تتضمن على هذا المعنى، ويفقد قيد زمن المستقبل، الأفعال فيه على الماضى واحاضر، بل يجوز ألا تكون جمل الشرط أو الجزء من أفعال، ويلزم التأويل في جمل الشرط والجزء المخالفة لقيد ضرورة أن يكون الشرط والجزء بالأفعال كما سبق، ولكنها بوجه عام نخرج من معنى المجازاة الحقيقي، لأن دخولها في الوجود من خلال الدلالة على المضى أو الحال أو الثبوت قد سوغ الحكم عليها وكذلك أدى حدوث تغير في ترتيب بنية الشرط بوقوع جملة الجواب أو جزء منها قبل جملة الشرط إلى خلاف كبير بين النحاة حول تأويله، وإن كان الغالب دخوله في مطلق التعليق لضعف معنى المجازاة الحقيقية، كما نفهم من كلام الرضى والشرط مرتبة التصدر فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية^(٢).

وهكذا يمكن أن نسهم تلك العلاقة المحكمة التي عقدها النحاة بين منثل التركيب الشرطى المكون للشرط الحقيقي، أعنى العلاقة بين المعنى الأصلى للمجازاة (الشرط) وزمن الاستقبال لأفعاله (فعلي الشرط والجواب أساساً) والإعراب بالجزم.

ولذا لا يكفى أن يقع ببعض الأدوات التعليق حتى تدخل في معنى الشرط الحقيقي، وهو أمر يوضح موقف النحاة من لو وإذا وغيرهما من الأدوات التي تحقق هذا المعنى العام، وهو تعلق تحقق أو بحصول ووقوع شيء (الجواب) على تحقق أو حصول ووقوع شيء آخر (الشرط)، وهذا هو علة إدخال (لو) في حروف الشرط، كما نفهم من كلام ابن يعيش إذ يقول: وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذا كان وجود الثانى موقوفاً على وجود الأول^(٣).

فإذا فقد معنى المجازاة الحقيقي وقع تداخل بين هذه الأدوات (وهي إن ولو وإذا)، وصار من الواجب الاعتماد على عناصر السياق اللغوى وغير اللغوى لتحديد السمات المشتركة

(٢) الرضى: شرح الكافية ٢/ ٢٢٧.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

والفارقة بينها، وهي التي يمكن أن نستقى في روية وجهد من كلام النحاة في دراستهم لأبنية التركيب الشرطي المختلفة، وتوسعهم في التأويل وتخريج أوجه الاستعمالات الشعرية والشعرية التي رصدت في مؤلفاتهم.

ومن العجيب أن تنظر كثير من الدراسات الحديثة إلى هذا الجهد على أنه لم يفهم على استغناء واسع لنصوص اللغة الصحيحة، كانت أدواته الحفظ والذاكرة، وربما لا يكون مستوعباً لها جميعاً، فتكون الدراسة لنصوص لغوية في عصور مختلفة رصداً دقيقاً لوائح لغوي متغير يقابل بمقولاتهم ونتائجهم الأبنية والاستعمالات التي تنفق ومقولاتهم، وإثبات أوجه الاختلاف أو الشغير الذي حدث لبعضها، أو ظهور استعمالات لم ترد في مؤلفاتهم. ولذا فإن الدراسات التي تنظر إلى نتائج النحاة على أنها مقدمات، وتسمى إلى إثبات أوجه النقص دون فهم دقيق أو وعي كامل بما تتضمنه استناداً إلى مقولات متفرقة من البحث اللغوي الحديث، ترتكب أخطاء فادحة من جهة المنهج والمعالجة والتحليل.... إلخ.

وقد شاعت أبنية الشرط نى بنية المقابسات شيوعاً كبيراً ظاهراً بحيث يمكن القول بأنها تشكل نسبة عالية من جمل المقابسات، وذلك يسبق كما قلت مع الموضوعات التي احتوتها، إذ يستعان لبيان الأفكار المنطقية والفلسفية بأبنية الفروض أساساً، وهي تلك الأبنية التي ينيحها مطلق التعليق، وهو المعنى المستخدم في أبنية التركيب الشرطي في المقابسات وليس معنى المجازاة الحقيقية، وبالتالي يلاحظ ابتداء تداخل الجمل التي تؤدي هذا المعنى، كذلك تمقد جملة الشرط أو جملة الجواب؛ وهي أمور سهمة دفعتنا إلى هذه الدراسة المستقلة؛ بمعنى أن جملة الشرط لا نستخدم هنا في صورة جملة واحدة، بل تشكل من عدة جمل، تمثل في مجمرها معنى الشرط، وكذلك جملة الجواب وإن كانت أبنية التركيب الشرطي البسيطة مستخدمة أيضاً إلى جوارها، ولكن الأولى تمثل سمة تركيبة بارزة في لغة أبي حيان في المقابسات.

وأحاول فيما يلي أن أحلل أبنية التركيب الشرطي التي استخدمت في نثر المقابسات، مبيناً العلاقة بين تلك الأبنية بإظهار الصلة بين دلالة الأدوات ودلالة جمل الشرط وجمل الجواب فيها، واصفاً العلاقات الزمنية بين هذه العناصر اعتماداً على السياقات التي وردت فيها للوصول إلى تحديد خصائص هذه الأبنية، وبالتالي وظائفها تحديداً دقيقاً. ونشير ابتداءً إلى أن أبا حيان قد استخدم من أدوات الشرط الإمكانى (إن، ومن، ومتى، وإذا، ولما، وكلما)، ومن أدوات الشرط الامتناعى (لو، ولولا).

نقطة ١: التركيب الشرطي (إن + جملة شرط + جملة جواب)

يندرج تحت هذا النمط الأساسي مجموعة من الصور التي تختلف باختلاف بنية جملتي الشرط والجواب، وإن لوحظ ابتداءً عدم ورود تركيب (إن) الشرطي في معنى الجازاة الحقيقي، أي جاءت للدلالة على مجرد مطلق التعليق بين أمرين، يتعلق الثاني منهما بوجود الأول.

وتمثل الصورة الأولى فيه وهي (إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) قول أبي حيان «فحيث إن قال قال الصواب، وإن فعل فعل الواجب، وإن اعتقد اعتقد الخير، وإن همَّ همَّ بالخير، وإن نوى النوى الجميل، وإن حثَّ حثَّ على الصلاح، وإن زجر زجر عن الفساد» ص ١٧٨، ١٧٩.

ويتفق النحاة على أن (إن) حرف، وأنها أمّ الجزاء، وأنها تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً. ^(١) لكن الخلاف يقع في دلالة تركيب الشرط مع استعمال (إن)، لأن الزمخشري يرى أنها لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها. ^(٢) ويفسر ابن يمين مذهب العبارة، فيقول: قد تقدم القول أن (إن) في الجزاء مبهم لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلية؛ لأن الأفعال المستقبلية قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة إذا وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعروف بوجود ذلك الأمر. ^(٣) وأرجح أن يكون ذلك المعنى صحيحاً إذا قصد بها معنى الجازاة الحقيقي، حيث تكون الأفعال الدالة على الاستقبال أفعالاً مضارعة مجزومة، فيتضمن معنى الاحتمال الشك في وقوع الشيء أو عدم وقوعه، أما إذا كانت الأفعال التي تكون جملتي الشرط والجواب ماضية، فإن التركيب الشرطي يخرج عن هذا المعنى، لأنه قد ضعف فيه، بثبوته من أفعال ماضية وإن كانت الدلالة الكلية هي الاستقبال، معنى الشرط الأصلي، وصار إلى مطلق التعليق، ولذا كان رأي الرضي أكثر صواباً، حين جمع في تحديده (لأن) بين المعنيين، فقال: إن موضوعاً لشرط مقروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المنكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بعدمه، سواء شك في وقوعه كما في حقناً أو لم يشك كإين الواقعة في كلامه تعالى ^(٤).

فدلالة (إن) مع الماضي إذن التعليق الشرطي بوجه عام وزمن المستقبل، دون قطع في الشرط لعدم القطع في الجزاء، فإذا تداخلت مع (لو) كان القطع بعدمه، وإن استعملت استعمال الاعتراض كان بالوجود. وهكذا يتغير المعنى بتغير الاستعمالات والسياقات التي

(٢) الفصل ص ٣٢٢.

(١) الفصل ص ٢٢٠، وشرح الفصل ٨/ ١٥٥.

(٤) شرح الكافية ١٠٩/ ٢.

(٣) شرح الفصل ٤/ ٩.

تستعمل فيها (إن). وأخيراً يجوز استخراج معنى الشك في أقوال البشر، ولا يجوز تأويله في كلام الله تعالى، وعلى ذلك يكون استعمال (إن) مع الماضي استعمال الفرض الذي يجوز الحكم بصحته أو عدم صحته، ويكون الفرض منه هو تعليق وقوع أمر (الجواب) بوقوع أمر آخر (الشرط).

أما الصورة الثانية التي ندرج تحت النمط السابق فهي (إن + كان + قد + فعل ماضٍ) (بنية الشرط) + ف + قد + ماضٍ (بنية الجواب)، وتتمثل في قول أبي حيان: «وإن كان قد سمع بلسان الشريعة... انتهى عن هذا وأشباهه، فقد أتى بما عجل الله به العقوبة والعار» ص ٢١٩. وتتطابق بنية هذا المثال مع بنية الآيات القرآنية التي حظيت باهتمام النحاة، مثل قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [البقرة: ١٧٦]، و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، وقد وردا لدى الرضي للدليل على إمكان استعمال (إن) الشرطية في الماضي، وعلى أوجه ثلاثة منها الأول: إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه، كقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾.

الثاني: وإما على التقطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (١).

وهذا هو معنى الفرض الذي يكون الفرض الأساسي فيه التعليق بين حدثين بصرف النظر عن الدلالة المناسبة لأداة الشرط، لأنها تفقد خواصها في معنى المجازاة الحقيقي من جهة الدلالة والزمن والوظيفة. فتداخل مع الأدوات الأخرى ونشاركها في وظيفتها. ولذا يجب هنا استخراج الدلالات الخاصة بكل استعمال، وملاحظة بنية الزمن فيه. وفي الاستعمال السابق نجد أن بنية الشرط مكونة من: (كان + قد + سمع)، ويكون في استعمال كان إرادة معنى الماضي حقيقية، ويؤكد استعمال حرف التحقيق مع الفعل الماضي، لتكوين من مجموع هذه العناصر دلالة على إثبات وقوع أمر في الزمن الماضي، وهو ما يتنافى مع معنى الشرط الحقيقي الذي يتعلق فيه الخبر أو المعنى على وجه الاحتمال، فلا يقطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وهو خلاف الجزاء لأنه ليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٠٩.

وقد رفض رأى ابن السراج: أن لا أقول هذا ولكن أقول إن المعنى: إن أكن قلته. فقال: وهو ظاهر الفساد لأن هذه الحكاية إنما لحق يوم القيامة، ويكون عيسى عليه السلام قتيلاً ذلك أو غير قاتل إنما هو في الدنيا، وأيضاً يجوز التصريح بشئك: إن كنت أعطيني أسف سوف أكانيك اليوم، وقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ ظاهر في انقضى.

وممكننا يتبين أنه لما فقد الشرط معنى المجازاة الحنفية فقد الجواب أو الجزء هذا المعنى، وأدى عدم صلاحية جملة الجواب لأداء وظيفة جملة الشرط إلى لزوم إثبات رابط لفظي (الفاء هنا) بين الجملتين تجنباً لإمكان وقوع الانفصال بينهما، كما سنبين فيما يلي بالتفصيل، ولكن يلاحظ هنا التركيب الزمني، بمعنى أن الحدثين قد وثعا في الماضي، ولكن زمن الماضي في الشرط (سمع) أسبق إلى الوقوع، وعلامته تركبه مع (كان) و(قد) يليه زمن وقوع الماضي في الجواب (أنى)، وعلامته تركبه مع (قد) فقط، ويكون المعنى الكلى لهذا الاستعمال احتمال وقوع الجزء أو عدم وقوعه (الإثبات أو عدم الإثبات)، ولكن الشرط قد وقع (أى وقوع السمع).

وقد أكد الرضي هذا المعنى لاستعمالات (إن) في موضع آخر. إذ يقول: اعلم أن (إن) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت في الشرط لفظ (كان) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلُّهُ﴾ و﴿إِنْ كَانَ قَيْصُ﴾، وإنما اختص ذلك بـ(إن) لأن الفائدة التي نستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، ذلك لأنه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصصه يعلم من خبره، نحو كان زيد منطلقاً..... ومع النص على الماضي لا يمكن استفادة المستقبل، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة^(١).

أما الصورة الثالثة فتكون من (إن + فعل الشرط (ماض) + الفاء + جملة الجواب)

وتتمثل في قول أبي حيان «فإن ظن من لا خير له أن.. فليعلم أن هذا ليس من قليل ما كنا فيه» ص ٣٥٥، و«فإن عرض في نفسك الواجب فاعلم أنه قد اقتضى شيئاً» ص ٢١١. ومن أمثلة امتداد جملة الجواب قول أبي حيان «فإن كان لك سمع فاطرب وترنج وخذ وجد وأعدل واعقل واسلم وأندم واتعم»، و«وإن كان بك صمم فاعطف على ذلك وسل عن دوائك» ص ٣٤٢.

اتفق النحاة على أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، وعلة ذلك كما يقول ابن يعيش: أما الشرط فلأنه علة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوايد إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأما الجزء فأصله أن يكون بالفعل أيضاً، لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لا سيما والفعل مجزوم، لأن الجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله، ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه^(٢).

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٦٤. (٢) شرح المفصل ٩/ ٢.

وتنقصر هذه البنية إلى عناصر الشرط الأساسية؛ وهو ما أطلقنا عليه (مثلث التركيب الشرطي الحقيقي)، فقد غاب فيها معنى الجزاء الحقيقي، ودلالة أفعاله على زمن الاستقبال، وعدم إعراب فعل الشرط بالجزم الذي هو علة لجزم فعل الجواب، ولذا فإنه يلزم مع الجزاء الذي لا يصلح أن يقع شرطاً وجود رابط، لأن الجمل التي تقع موقع الجواب هي الجمل الاسمية والإنشائية، وهي تتنافى مع معنى الشرط الحقيقي، لإفادة معاني الثبات والمضى والحال وغير ذلك مما يخالف معنى الشرط، ويؤدي ذلك كله إلى إضعاف العلاقة بين جملتي الشرط والجواب على جهة التعليق، وتدعيم احتمال انفصالهما، وهو ما عبر عنه النحاة بقيد (لزم) ونوع الرابط في جملة الجزاء إذا صلح للابتداء به)، ويكون الربط بالفاء وغيرها مما ينحقق به الربط، وإن كان وقوع الفاء أكثر شيوعاً، لمناسبة للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك.

والابتداء معنى يضم كل الجمل التي جاز أن تقع جواباً للشرط (وهي لا تصلح للشرط أصلاً)، ويلزم معها الفاء، وهي الجمل الطلبية والإنشائية والاسمية وجامدة الفعل لذاتها والمسبوقة بما ولن والمسبوقة بقد لفظاً وتقديراً أو بحرف التنفيس وغير ذلك. وأرى أن الأصل في استخدام هذا الحرف هو الربط، وما ذكر عن أنه يأتي لعنى الإلفات أو الالتفات أو التركيز أو خفة اللفظ. فكلها معان إضافية تستقي من مياقات مختلفة، وقد أشار إليها النحاة في مواضع مختلفة. وقد اتضح بجلاء هذا المعنى الأساسي في تعليل ابن يعيش للزوم دخوله على جمل الجواب الصالحة للابتداء بها، حيث يقول: وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حيثئذ يقتصر إلى ما يربطه بما قبله، فأنا بالفاء لأنها نفي الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء (*)

فالوظيفة الحقيقية للفاء إذن الإبقاء على معنى التعليق، وهو المعنى الثاني للشرط كما قلنا، ولولاه لتوهم الانقطاع أو الانفصال بين الجملتين، وأن الكلام اللاحق مستأنف غير جزء لما قبله، وهذه أيضاً هي علة إمكان وقوع إذا الفجائية وإن الجوابية وغيرهما في هذا الموضع، لأنها لا تكون إلا مبينة على كلام سابق، فيثبت بها تعليق الكلام اللاحق عليه، فلا يقع الانفصال بينهما.

(*) شرح القمصل ٢/٩ أيضاً. لا يتسع المقام لمناقشة علل ونوع الجملة الطلبية والإنشائية والحمل الاسمية وغيرها موقع الجواب، ولذا أحيل إلى تفسيرات الرضوي المحددة هذه الحمل تحديداً دقيقاً، والمبينة في محق العلاقات بين الجمل المختلفة، شرح الكافية ٢/٢٦٢ وما بعدها.

وقد قال سيويه في إيضاح ذلك المعنى: وأعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو الفاء.... ثم يقول في وقوع إذا الفجائية في الجزاء: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول (١).

يعنى ذلك إمكان وقوع إذا في موضع الفعل، كما وقعت الفاء لاتفاقهما في وظيفة التعليق، بل إنها بمنزلة الفاء لأنها لا تحيى مبتدأ، كما أن الفاء لا تحيى مبتدأ، وهو وجه اتفاق بينهما يدعم الوظيفة المشتركة فجار وقوع كل منهما موضع الأخرى، وقد دخلت الفاء كما بينا على الأمر، وكذلك على الجملة الاسمية، وكذلك على النهي. ومن النهي قول أبي حيان «وإن عجزت عن ارجاع ما فاتك فلا تعجز عن حفظ ما معك» ص ٢٤٩، فكما قلنا إن الأمر مما يصح الابتداء به فكذلك النهي، ولو أسقطنا الفاء لأذن ذلك بأنه كلام مستأنف، وفقدت الصلة بين الكلامين، لأنه يفتر إلى ما يربطهما، ولذا كان إدخال الفاء على الكلام اللاحق مقيداً للاتباع، أى تبعيته للكلام السابق على جهة التعليق، وهو أن مضمونه (الجزاء) لازم لمضمون الشرط (الملزوم)، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب.

فلما كان حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، فإن الفاء توجب ذلك. ومن الجمل الاسمية قول أبي حيان «فإن سميت ما لم يوجد فذلك لأنك أخرته اسماً آخر موجوداً» ص ١٨٧، «وإن اختلف الوصفان عليه بالإضافة فبالحرى أن يكون المبدأ والعرض المحض غير مختلفين بالذات» ص ٣٠٦، وقد دخلت الفاء على المبتدأ والخبر أيضاً لإثبات معنى التعليق فيهما أساساً، وإزالة توهم الانفصال عن الكلام السابق، لأن الجملة الاسمية يصح الابتداء بها مستقلة عن غيرها، وقد ناب الابتداء والخبر عن الجواب، ولكن إن لانعمل فيهما، ولا بقعان موقع فعل مجزوم فكان لا بد من الإثبات بحرف الربط ليكون الجواب بالابتداء والخبر عقيب الشرط متصلاً به، بقول ابن يعيش مبيناً وظيفة هذه الفاء (مع الأمر والنهي والابتداء والخبر): فالأمر هنا والنهي ليسا على ما يعهد في الكلام وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما، ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء في جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأن المبتدأ بما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله (٢).

ويعنى ذلك أنه سواء وقعت صلة بين الكلام السابق والكلام اللاحق أم لم تقع، فإن الفاء ضرورية لإثبات أن الربط بينهما على جهة التسبب أو اللزوم دون معاني الربط الأخرى الممكنة من خلال الربط اللفظي أو المعنوي، لأن الأصل في التركيب الشرطي أن يكون الربط

(٢) شرح المفصل ٩/٢، ٣.

(١) سيويه: الكتاب ٣/٦٣، ٦٤.

بين فعلی الشرط والجواب معنوياً أو ضمناً، لأن الثانی محمول على الأول - كما قلنا - على جهة اللزوم.

وكما رأينا فإن الجملة الاسمية قد تتكون من مبتدأ يعقبه الخبر، أو يتقدم الخبر على المبتدأ، أو يأتي الخبر وحده ويقدر المبتدأ اعتماداً على فعل الشرط. كما في قول أبي حيان: «إن أصاب بقطته وإن أخطأ فبفطرته» ص ٢٣٠. فالجواب يتكون من جار ومجرور (الخبر) الركن الثاني في جملة الابتداء، أما المبتدأ فيقدر وتكون الجملة: فالإصابة بقطته، والإخطاء بفطرته، والفاء لازمة هنا لأن ذلك الجزء من الجملة يتسم المعنى. وتصح البنية بالتأويل، وتقع في موضع الجواب، فيلزم ربطها بجملة الجزاء بطريق التعليق.

أما الصورة الرابعة فتكون من (إن + اسم + جملة الشرط + جملة الجواب)، وتتمثل في قول أبي حيان: «إن أنا خالطت ذمت الناس» ص ١٩٥.

ويشعر من كلام سيبويه حول إعراب الأمثلة التي يستعمل فيها الاسم مع (إن) التي للمجازاة، أنه يتعلق في إعرابه بفعل جملة الجواب سواء أكان في حالة الرفع أم النصب،^(١) فيكون مبتدأ تعتمد عليه جملة الجواب (في حال الرفع)، أو يكون مفعولاً لفعل الجواب (في حال النصب)، لأن الأولى أن يأتي بفعل بعد (إن) الشرطية، يقول سيبويه: وتقول في الخبر وغيره: «إن زيداً تروى تضرب، تنصب زيدا، لأن الفعل أن يلي (إن) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع، لأنه لا يبنى فيها الاسم على المبتدأ»^(٢).

ويترتب على ذلك أن الفصل بالمرفع (المبتدأ) بين إن وجملة الشرط قبيح لأن الواجب ألا يفصل بين فعل الشرط وكلمة الشرط، فإن وقع فصل فيكون للمنصوب ويكون ناصبه فعل الجواب. أما المرفوع فالأولى أن يقع خارج التركيب الشرطي لأن يكون مبتدأ ويكون التركيب الشرطي خبراً له، وبهذا لا يكون هذا المتقدم إلا فاعل فعل موزول دل عليه الفعل الظاهر.^(٣) ولم يرد غير هذا المثال في مقابل شيوخ الأمثلة التي توافق كلام النحاة، وهو ما قد تقدمت دراسته في بحث مستقل في أبنية الجملة الاسمية التي تقدم فيها الاسم لأهميته للمخاطب ولإثارة انتباهه، والخبر بنية التركيب الشرطي تضده (إن) في الأغلب و(إذا) حملاً عليها، كما فهمنا من كلام سيبويه حيث عُدَّتْ (إن) أصلاً في المجازاة، وإن أجريت (إذا) مجرى (إن) فاستعملت في المجازاة، يكون ما سوغ لها من استعمالات تشبهها لها بأن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، وسبق أن أشرنا إلى أن الشرط في الأصل لا يكون إلا بالأفعال، لأنك تعلق

(٢) السابق ١ / ١٣٤.

(١) الكتاب ١ / ١٣٢، ١٣٣.

(٣) ابن يعيش: شرح الفمّل ٩ / ٩، ١٠.

وجود بعضها على وجود بعض، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها، وكما يقول ابن يعيش: ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه...^(١)، فإن قيل إن (إن) لم تعمل الجزم فكيف لا يجوز التقديم؟ قلنا إن الأصل لدى النحاة أن تعمل (إن) الجزم، فإن لم تعمل فإن ما يقع موقعها في موقع الجزم، نسرى عليه أحكام (إن) في استعمالها الأصلي.

أما الصورة الخامسة فتكون من (جملة الجواب + إن + جملة الشرط).

ونقل ذلك في قول أبي حيان «فأشركني في تقيل الفاتلة إن كنت طالب فائدة» ص ٢٠٩، ويوضح مشكلاً إن كان عرض منها ص ٢١٠، و«فعلى نفسك نُح إن كنت لا بد أن تنوح» ص ٣٧٠، وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تفسير هذه المسألة، أي مسألة تقدم الجواب على الشرط، التي تضم الأمثلة السابقة والأمثلة الأخرى التي تتقدمها اللوار، كما سألين فيما يلي. وقد سبق أن أشرنا إلى أن عبارة الرضي تمثل موقف أهل البصرة من هذه المسألة، حيث قال: والشرط مرتبة التصدير، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، وقد أعاد تفسير تلك العبارة مؤكداً خروج تلك البنية عن المعنى الأصلي للمجازاة، وإن كانت في معناه (أي مجرداً لتعليق) أو متضمنة معناه، يقول موضحاً كلام ابن الحاجب: راعى أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، وكالعرض منه^(٢).

ويعنى ذلك أن الجملة في هذه الصورة تحمل على معنى الشرط، وهو ظاهر مذهب سيويه، خلافاً للزمخشري الذي يرى أن الشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في خبره لا ينقده^(٣)، ولذا انتهى إلى أن الأمثلة التي وقع فيها الجواب هي كلام ورد على سبيل الإخبار، يقول: وليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف^(٤). وهكذا فإن الكلام المتقدم في رأيه كلام مستقل عقب (أو علق) بالشرط، فتكون الصلة بين جملة الشرط التالية وبينه معنوية، إذ إنه لما لزم أن يكون الجزاء محذوفاً فلزم أن يكون الكلام السابق دليلاً عليه أو عوضاً منه، أي يفسر الجزاء المحذوف على جهة التقدير.

ولما كان الكوفيون يرون أن حق الجواب التقديم، إذ إن أصل جملة إن تضرب أضرب

(١) شرح المفصل ٩/٩، ويسري ما قيل من (إن) على (لو) أيضاً.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٧.

(٣) المفصل ص ٣٢٢.

(٤) السابق، الصفحة ذاتها.

- عندهم - هو أضرب إن تضرب، فإنهم يرون في هذه الأمثلة أن الجواب واقع في موقعه، يقول الرضي وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم يتجزم (أي مرفوع على الأصل)، ولم يصدر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه (١).

وهذا يعني أن الأصل في المجازاة عندهم أن يتقدم الجواب على الشرط، فيكون الفعل الأول مرفوعاً والثاني مجزوماً بأن، فلما تأخر المحزم على الجواب، أي لجاورته فعل الشرط المجزوم بأن، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.

وأرجح هنا أن اختيار البصريين هو الأصوب، فليست المسألة هو وجود عناصر التركيب الشرطي (وهي أداة الشرط وجملة الشرط وجمل الجواب)، فإن وجدت كان التركيب شرطياً بغض النظر عن موقع أي عنصر منها. أي أنه لا فرق بين أن يتقدم الشرط على الجواب (وهو الأصل عند البصريين) أو أن يتقدم الجواب على الشرط والأداة معاً (وهو الأصل عند الكوفيين)، إن فني الأخذ بهذه النتيجة إخلالاً بيننا بمفهومي الشرط عند النحاة، وهما معنى المجازاة الحقيقية، وهو أصل الشرط ومعنى التعليق (وهو ما أسميناه أحياناً مطلق التعليق ومجرد التعليق)، لأن الشرط في هذه الجملة - في حقيقة الأمر - قد علق بكلام سابق مستقل، فلم يعد التعليق بنوعه، وإن كان الأغلب ورود النوع الناس مستقلاً في ذاته، بل هو محمول على الكلام السابق المستقل، سواء أكان جملة فعلية كما في أمثلة أبي حيان أم جملة اسمية، لأداء وظيفة جديدة هي التقييد في المعنى لعنصر من عناصر الكلام السابق، فصارت هذه البنية المكونة من الأداة وجملة الشرط أشبه بالجمل الاعتراضية (٢).

ويؤكد ما نذهب إليه أن الجملة الأولى (إن كنت...) تقييد لمعنى الفعل، والجملة الثانية (إن كان...) تقييد لكلمة (مشكلاً)، والجملة الثالثة (إن كنت لابد...) تقييد لمعنى الفعل (نُج)، وتكون الجملة الفعلية المتقدمة هي الأهم في المعنى، إذ إنه يتقدمها وعدم احتياجها إلى ما بعدها، تشكل كلاماً مستقلاً يمكن أن يقوم بذاته، ولا تكون جملة الشرط إلا قيداً دلاليّاً إضافياً، وهذا كله يتقضى معنى التعليق، ففي إثبات جملة الجواب مقدمة يصير المجهول معروفاً فتفروض حقيقة التعليق من أساسها بزوال الشروط التي وضعها النحاة لجملة الشرط وجملة الجواب، وأهمها هنا خروج جملة الجواب عن معنى التبعية لجملة الشرط، وليس في

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧. وهو مذهب المبرد وأبي زيد أيضاً، شرح الأسموني ٤ / ١٥.

(٢) الحق أنه لا يمكن أن أنسب لنفسى هذا الاتجاه في معالجة هذه المسألة، ولكنني - دون أدنى شك - أعتمد على ما فهمت من تحليلات سيويه، والزمخشري، وابن عييش، والرضي، وغيرهم، لأمثلة هذه البنية. ولما كان المقام لا يتسع للتفصيل فقد أرجأت معالجة القضية بإسهاب في بحث مستقل إن شاء الله.

إثبات الجواب المحذوف - في رأيي - إلا استكمال لكل أجزاء بنية التركيب الشرطي المفترضة، وهذا يكون مقبولا في التقدير، لأن إثبات المحذوف في الكلام يناقض المعنى الذي صارت إليه جملة الشرط هنا، كما أنه ينتج جملة متكلفة مصطنعة.

وأما الدليل على أن المتقدم ليس الجواب - عند البصريين - فهو الجزم ودخول الفاء ضرورة، يقول الرضي: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا التقدم هو الجواب الذي كان مرتبه التأخر عن الشرط، تقدم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء... (١) وهذه في الحقيقة أدلة إضافية قد توجد في بعض الاستعمالات ولا توجد في بعضها الآخر، لأن جملة الجواب المتقدمة لم ترد جميعها منتظمة أفعالا مضارعة ليظهر عليها الجزم، وإنما هي مما يقع في موضع الفعل المجزوم، كما أن الفاء ترد في بعض الأمثلة ولا ترد في بعضها الآخر، ويمكن تأويل ورودها بأنها للتعقيب على الكلام السابق.

وبدعم ما ارتضيته من تأويل هذه الأمثلة، ورود أمثلة أخرى يضاعف فيها معنى الشرط بصورة أكبر، وذلك لدخول الواو فيها على الشرط، وهي مثل قول أبي حيان «والعالم يتقع وإن لم يعمل» ص ٢٣٦، «فتكون حينئذ موجوداً وإن عدت، وباقيا وإن فئت، وحاصلاً وإن فقدت، وثابتاً وإن نفيت، ومغبوطاً وإن رجعت...» ص ٢١٦، و«... لأن الحسن لم يساعد في تسليم ذلك... وإن كان العقل قد استوضح ذلك بالأمثلة...» ص ١٨٤، «وهو هذا ما لا يجوز بجوازه عقل وإن قسر، ولا يلين له قياد وإن استميل، ولا بدنس به وهم وإن استكره» ص ٣٤٤، «قد مر في هذه المقالة التي تقدمت فنون من الحكمة... ليس لي في جميعها إلا حظ النفس الراوية، وإن كنت قد استغدت الطاقة في تنقيتها وتوخي الحق فيها...» ص ٣٠٨.

فقد حافظ البصريون على الدلالة العامة لبنية التركيب الشرطي حين ضعفوا كل الاستعمالات التي تخرج عن المعيار الحاسم لدلالة هذه البنية وهو الشرط المتصدر، إذ رأينا أن عدول الأمثلة التي يتقدم فيها الجزء عن الترتيب الأصلي لبنية الشرط جوز تدخل معنى الشرط مع معنى الاعتراض الذي تأكد بدخول الواو، يقول الرضي: وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزء من ذلك الشرط (٢).

ويعنى ذلك أن ضعف معنى الشرط، وإمكان معنى الاعتراض (ضد الشرط المذكور) قد

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٥٧

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

سوغ دخول هذه الواو التي اختلف حول معناها كما أشرنا، فليلطف وللحال وإن كان معنى الاعتراض أظهر، يقول الرضي مفسراً الواو في (أكرمه وإن تمنى، واطلبوا العلم ولو بالصين): والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات (١).

وبلاحظ في الأمثلة السابقة معنى التقيد على الجملة التامة السابقة، وهو ما يتخذ شكل الاعتراض على قبول الدلالة العامة، لأن الاعتراض بين جزءاً منها وهو الذي لا يظن أنه الأولى بالاعتماد والإظهار، أي أن العالم يقع في كل الأحوال، ولا يدخل إلى المخاطب شك في أنه نافع حين يعمل، ولكن الشك ربما يقع في المعنى المضاد، وهو حين لا يعمل، فتجئ جملة الاعتراض لإزالة هذا التوهم، فيكون في دلالة الإثبات للجملة التامة المستقلة السابقة إشارة ضمنية إلى المقابل الذي تبرزه جملة الاعتراض، وهذه وسيلة من وسائل التعبير عن المعاني المتضادة تكون جملة الاعتراض أقدر على إظهارها من جملة الشرط وإن انفقتا في المدلول العام، إلا أن الترتيب يقوى من معنى ويضعف من معنى آخر، وهو يؤكد في نفس ومن ذهب إلى أن البصرية حين أصرروا على أن مرتبة الجزاء بعد الشرط مخالفين الكونية في أن الأصل أن يكون مرتبة التقديس، بأنهم لم يكونوا على وعي بذلك الكم الكبير من النصوص التي جاءت مخالفة الترتيب الأصلي الذي افترضوه، ومن ثم فقد وصموا بأن نظرتهم ليست وافية ولا موضوعية، ولا تقوم على استقراء صحيح للنصوص اللغوية المختلفة، كما أن لجوءهم إلى تأويل هذه الأمثلة المخالفة فيه للنصوص يعني أن تتحمل معاني زائدة. ما هذا؟ إنه كلام ليس له أساس، ولا يقوم على أدلة قوية، ويقتصر إلى فهم دقيق واستيعاب لعبارة النحاة وتحليلاتهم. إنهم يحرضون على تطبيق قاعدة جوهرية، جعلت من المبنى والمعنى صنوين حميمين، مما يلزم معه ضرورة تفسير أي نوع من التفسير يصيب الأبنية النماذج التي كان افتراضها حتمياً لحصر أمثلة الكلام في اللغة.

ولا أرى في كلام الأستاذ عباس حسن تأييداً لرأى الكوفيين إلا من جهة المناسبة والبر، والمناسبة تقدير لكثرة النصوص المخالفة التي توجب مراعاة ما حدث للمعنى فيها؛ لأن التنوير أو صور العدول هذه، حتى إن قلنا إنها غير متغيرة، يلزم تفسيرها، فتلك الأبنية لم تشكل على هذا النحو اعتباطاً، وإنما لا بد من أن يكون وراء هذا البناء أغراض أو مقاصد، نحتاج إلى الكشف عنها وهي أمور - كما أشرنا مراراً - لم تنب عن النحاة والبلاغيين وعلماء

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧.

التفسير. والبسر حيث لا تكون حاجة إلى التقدير أو التأويل، وهل كان الإلحاق على ذلك يخرج عن أغراض تعليمية، وليس المقام هنا مقام تيسير بل تعميق وإبراز لكل الأوجه المحتملة التي تخدم المعنى.

ولكن يجب أن نلفظ إلى دلالة الاعتراض الذي أعقب الجملة الأولى، حيث يقول: والأخذ برأي الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط^(١).

ليست جمل الاعتراض في أمثلة أبي حيان تتضمن معنى المخالفة مع الجمل المتقدمة (أو الكلام السابق): الوجود # العدم، البقاء # الفناء، الحصول # الفقد، الثبوت # النفي، وقد يكون التضاد بالإشارة إلى المعنى الضمني الثابت في الجملة الأولى، ويكون الاعتراض البارز مقابلاً للمعنى الضمني، أي عدم الجواز برغم القسر، وعدم اللين برغم الاستمالة، وعدم التذليس برغم الاستكراه. وكل هذه الجمل تتحمل معنى الشرط الضعيف أيضاً من خلال التعميم الذي يفقد الجملة ذلك التغير في النتيجة والدلالة، وهو ما يفهم من تفسير الرضي للجمل التي يتقدم فيها جزء من الجزاء أو الجزاء كله، مثل قولهم: زيدٌ وإن كان غنياً بخيل، وزيدٌ بخيل وإن كان غنياً. يقول: تقول في الأول وفي الثاني جواب الشرط في مثله من مدلول الكلام، أي إن كان غنياً فهو يبخل، فكيف إذا افتقر والجملة كالمعوض عن الجواب المقدر ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية^(٢).

أليس يفهم من تساؤله أنه يضعف معنى الشرط في هذه الجمل، وأنها أدخلت في معنى الاعتراض من معنى الشرط^(٣). وقد ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك في إطار معاني التعميم والتعليل، يقول في ختام تحليله للأمثلة السابقة: لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق، لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً، لما في ذلك من المناقاة العقلية.... من

(١) النحو الوافي ٤ / ١٥٥. ويعني بالجملة الأخيرة ما قال النحاة من أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب. وهو واضح في تفسير ابن الحاجب للجزاء حيث قسمه قسمين: أحدهما يكون مضمونه سبباً مضمون الشرط (إن تجتني أكرمك)، والثاني: لا يكون مضمونه سبباً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به هو السبب عن الشرط (إن تكرمني فقد أكرمك أمر).

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧.

(٣) لا يتسع المقام لمزيد من مناقشة آراء النحاة الآخرين في هذه المسألة، التي اختصت ببحث مستقل.

أجل ذلك قيل إن معنى (إن) في الجملة السابقة (كالمثال الأول لدى الرضي) هو: التعميم لا التعليق، ويقولون: إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمطوف - لا المطوف عليه^(١)، وسواء أكان المعنى المستفاد من هذه الأمثلة هو الاعتراض (وهو الأكثر وضوحاً كما بينا)، أو التعميم، أو التعليق، أو غيرها من المعاني الأخرى التي تنتج عن تأويل الأمثلة المختلفة في سياقات متباينة، فإنه قد انضغ أنها تضرع إلى حثيثة التعليق الذي يقتضى ترتيب أمر على أمر، ويكون الأمر الثاني (المذكور مقدماً في هذه الأمثلة) غير منحقق ولا حاصل وقت الكلام؛ إذ إنه يوجد وقت الكلام يكون المجهول الذي ينتظر حصوله ومعرفته، وهو أساس التعليق، لم يعد مجهولاً، فبئنى المعنى الحقيقي للتعليق هنا: أعنى التعليق الشرطي.

أما الصورة السادسة لهذا النمط فتكون من (إن + خبر كان المحذوفة (الشرط) + الفاء + خبر المبتدأ أو معمول فعل مقدر (الجواب)، وتلك بنية شرطية مجتزأة تعتمد على التقدير للمعناصر المحذوفة حتى يمكن فهمها. ويقوم التأويل على السياق اللغوي وغير اللغوي لإكمال العناصر المحذوفة. فيتحقق للشرط تنازه المكتمل العناصر، ومعناه: أى التعليق. ومثال ذلك قول أبي حيان «إن خيراً فخير». وإن شراً فشر^(٢)، وقوله «إن شكاً فشكاً وإن يقيناً فيقيناً» ص ٢٠٤. تعد تلك البنية من الأبنية التراثية التي لا تخالف الوصف الذي ورد في كتب النحاة لها، فقد وردت لدى سبويه بتمامها في باب ما يضمن فيه المستعمل إظهاره بعد حرف: وذلك قولك: الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير. وإن شراً فشر^(٣).

أما الفعل الذي يقصده سيويه فهو (كان)، وهو يجوز إظهاره أيضاً حيث يقول: وإن شئت أظهرت الفعل، أى إن كان خيراً فخير. وتام الجملة هو: إن كان عمله خيراً فجزأه خيراً، وعلى ذلك يكون المحذوف هو فعل الشرط واسمه من جملة الشرط، والمبتدأ من جملة الجواب، وكما يقول النحاة حذف المبتدأ في جملة الجواب كثير، يقول ابن يعيش: وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط^(٤).

ذلك هو تفسير الرفع الذي يرجحه سيويه على النصب، حيث ورد المثال الثاني لديه أيضاً، يقول: ومن العرب من يقول: ... وإن خيراً فخيراً، وإن شراً فشرّاً، كأنه قال: إن كان الذى عمل خيراً جزى خيراً، وإن كان شراً جزى شراً^(٥).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٨.

(٣) ابن يعيش، شرح الفصل ٧ / ٩.

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٨ أيضاً.

وعلى ذلك يكون المحذوف في الجملة الأولى كان واسمها، وبقي خبرها، وفي الجملة الثانية بقى معسول فعل مقدر يشتق من الكلام السابق، أما علته في كثرة الرفع وحسنه فهي دخول الفاء على الجواب، وهي التي يحسن أن يقع بعدها اسم.

يقول سيبويه: والرفع أكثر وأحسن في الآخر: لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء^(١).

أما جواز النصب فيرجع إلى الأصل في الشرط والجواب كما قلنا، إذ لا يصحان إلا بالأنعال، ولا يقع موقعها إلا ما يشبهها في إتمام حقيقة التعليق، ولا بد من وجود المنصوبين حتى يستقيم المعنى السابق بهما معاً، ولذا فإن إضممار الناصب أحسن من إضممار الرفع، لأنه بإضممار الرفع يضمن له خبر أيضاً أو شيء يكون في موضع خبره - كما يقول سيبويه - نكلما كثر الإضممار كان أضعف. والحق أنني لم أنهم مغزى عبارة سيبويه: فشبها الجواب بخير الابتداء، وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه. ^(٢) أليس الجواب أو الجزاء في بنية التركيب الشرطي باتفاق النحاة أنفسهم متمماً لمعنى التعليق، إذ لا قيمة للشرط وحده دون جوابه المتمم له، والدليل على ذلك أن التراكيب التي يفتر فيها إلى ركن من أركانها يلزم معها تقدير المحذوف، سواء أوقع الحذف على جملة الجواب وحدها أو جملة الشرط وحدها أو عليهما معاً، فكذلك الحال بالنسبة للابتداء، أليس الخبر هو الجزء المتمم للمفارقة من الابتداء أو جملة الاستناد.

أما الصورة السابعة والأخيرة فهي التي تتكون من (...+و+إلا+ف+جملة الجواب)، وتلك بنية شرطية معجزة أيضاً، إلا أن الاجتزاء هنا يقع على جملة الشرط كاملة دون أن يبقى منها جزء، وتزول الأجزاء الباقية من جملة الشرط، اعتماداً على السياق كما قلنا، ولكن السياق هنا يحدد جملة الشرط المحذوفة منا بأكملها، وقد بقيت الأداة ولا النافذة.

وهذا دليل آخر على تكن (إن) في معنى الشرط، إذ يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حذف وخلافه. ^(*) يقول أبو حيان: «وهذا المبدأ مقروض وإلا فالحال متصلة اتصال الواحد بالآخر» ص ٢٩٤، و«العالم إنما هو من ناحية قبوله وانفعاله... وإلا فالجود الأول هو الجود

(١) الكتاب ١ / ٢٥٨.

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٩.

(*) سبق أن أشرنا إلى رأى الخليل فيها: فهي أم حروف الجزاء، لأن حروف الجزاء الأخرى تنصرف، أي تكون لها معانٍ أخرى غير الجزاء فتتفاوت، أما هذه، أي (إن) فعلى حال واحدة أبداً لا تتفارق للجازاة الكتاب ٢ / ٦٣.

الثاني، ص ٢٩٤، و... وإلا فإن الحق معرض لك؟، بل بارك عليك... ص ١٦٨،
وإلا فغلب العقل مكان الحب، ص ١٨٠.

والأصل فيها، (إن + لا + يكون) (المداء) (العالم...) - كذلك ف...، فيكون المعنى إذن مأخوذاً مما سبق، أي تحديد جملة الشرط المحذوف يقوم على الكلام السابق، فلا تفهم هذه التراكيب المجترأة إلا من خلال السياقات التي ترد فيها، حيث يحدد كل سياق البنية المؤولة المناسبة، وقد أجاز النحاة حذف فعل الشرط بعد (وإلا) على هذا الاعتبار^(١)، وبعد من أشكال الحذف البلاغي الذي يحتاج إلى جهد لتفسيره. ونجدد الإشارة هنا إلى محاولة د. أحمد كشك لتفسير دلالة الحذف هنا، حيث يلحظ تنغيماً في كلمة (إلا)، ويقوم الضغط عليها مقام الفعل المحذوف بحيث لا يحتاج المتلقي إلى توضيح، ولا يحتاج إلى أن يسأل عن الفعل المحذوف، فقد حدث له إشباع معنوي، ينتج هذا الإشباع عن تنعيم الكلمة (وإلا) والضغط عليها^(٢).

وبرغم وجاهة هذا التفسير الذي أضاف بُعداً جديداً، وهو الدلالة الوظيفية للتنعيم، فلا ننكر أنه يجب أن نلاحظ هنا التنعيم للكلمة (وإلا) والضغط عليها، وإيجاد سكتة بعدها، ولكن ذلك كله لا يعوض المحذوف، وذلك لأمرين- الأول: أن السياق هو العامل الأساسي في تسويغ الحذف، وهي مسألة لاختلاف عليها، إذ لا حذف لم لم يقم عليه دليل من سياق الحال أو المقام، والثاني لا يمكن أن نحدد معنى واحداً بعينه يكون صالحاً لتفسير كل الأنبة التي يقع فيها مثل ذلك الحذف، وإنما تختلف المعاني المؤولة باختلافات السياقات التي ترد فيها هذه الأنبة، وعلى ذلك لا يعوض التنعيم المحذوف، وإنما يدل عليه بالتنعيم والضغط والسكتة، وهي عناصر فوق التركيب تدعم العناصر الدالة الموجودة في التركيب، فهل يكون للعناصر الإضافية دور بشوق العناصر الأساسية في تحقيق صحة البناء باكتمال أركانه، وسلامة المعنى بوقوع المناسبة بين الموجود والمحذوف المقدر الذي لا يفسر إلا بالتأويل.

نمط ٢: التركيب الشرطي (إذا + جملة الشرط + جملة الجواب)

يقسم هذا النمط مجموعة من الصور التي تختلف باختلاف بنية جملتي الشرط والجواب، وإن لوحظ ابتداءً تداخل استعمالاتها مع استعمالات (إن). إذ تنحصر في مجرد التعليق (معنى الشرط أو معنى المجازاة) لاستعمالها في الأمور القطعية وخروجها عن أصلها وهو النظرية^(*)، وهي في الأصل ظرف زمان للمستقبل. يقول الرضي: ولما كثر دخول الشرط في

(١) شرح الأنسوري ٢٥/٤، ومعنى قليب ٦٤٧/٢، والنحو الوافي ٤/٤٤٨.

(٢) من رقائق الصوت اللغوي ص ٧٦، ٧٢.

(*) يذكر في كتب النحو أنها لا تخرج عن النظرية أصلاً عند الجمهور.

(إذا) وخروجه عن أصله من الوقت الممين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية، وذلك في الأمور القطعية، استعمال (إذا) التضمنة معنى (إن)، وذلك لجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً^(١).

الفاصل الجوهرى بين الشرط الحقيقى الذى اختصت به (إن)، لأنها كما قال النحاة لا تستخدم إلا فى المجازاة، والدلالة على الشرط للشبه به فى أمور كثيرة، هو القطع وعدمه؛ لأن الشرط المقتضى للحزم المستخدم لحقيقة التعليق فحسب لا يكون فى أمور محققة الوقوع، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أما (إذا) فلما يستقبل من الدهر (أى الزمان)، وفى هذا شبه بأن لأنها لما يستقبل من الزمان، كما أنه يليه فى بعض الاستعمالات جملتان - كما قال الرضى - بينهما تعليق يشبه ما بين الشرط والجزاء، وفى هذا شبه آخر بأن، وإن قيد الشبه بأنه ليس كاملاً، «وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً»، ولذا اتفق النحاة على أن (إذا) فيها مجازاة أو فيها معنى المجازاة أو معنى الشرط^(٢)، لارتباط وقوع الجواب بوقوع الشرط. يقول ابن يعيش معللاً: وإنما كان * فى إذا معنى المجازاة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط^(٣).

وتلك العلة وراء إدراج كلمات لا يجازى بها فى الأصل، مثل: الذى وأما، وكثير من الظروف، ولكن الذى منعهم من أن يجازوا بها المجازاة فى (إن) المقنضة الحزم هو الدلالة على وقت معلوم، وهى الدلالة التى حددها الخليل حين سئل عن إذا: ما منعهم أن يجازوا بها؟.... يقول: وبين هذا أن إذا تحيء وقتاً معلوماً^(٤)، وهى علة عدم الحزم عند ابن يعيش: ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقعها وتعيين زمانها^(٥)، وهذا كله يؤكد ما قلناه عن مثل المجازاة الذى ترتبط أضلاعه فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، إذ تشابك حقيقة التعليق (المعنى الأصلى للمجازاة) بزمان الاستقبال (وهو زمن فعل الشرط والجواب داخل هذا التركيب بغض النظر عن الصيغة)، واقتضاء الحزم (وهو الإعراب الواجب لفظاً أو محلاً) الناتج عن وقوع الأمرين السابقين.

وترتبط فى رأى الدلالة على الوقت المعلوم (تعيين الزمن) بالدلالة على لزوم وقوع الأحداث مع (إذا)، وهو ما عبر عنه باستعمالها فى الأمور القطعية أو المحققة الوقوع من جهة المتكلم، وهذا هو الفارق الجوهرى الثانى بينها وبين (إن)، ولذا رفض أكثر النحاة الحزم على

(١) شرح الكافية ١٠٩/٢.

(٢) سيويه. الكتاب ٢٣٢/٤، وابن يعيش: شرح الفصل ٩٧/٤، والرضى: شرح الكافية ١٠٨/٢.

(٣) شرح الفصل ٩٧/٤.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

(٥) شرح الفصل ٩٧/٤ أيضاً.

الاضطرار، يقول سيويه: ولقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بيان، حيث وأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب^(١)، ولذا كانت أمثلة الحزم في الشعر في رأى سيويه اضطراراً، وهو في الكلام خطأ - كما يقول، ولم يرد لدى أبى حيان إلا استعمال الماضي مع (إذا)، التي تخالف حروف الجزاء في إعرابها كما مبين فيما يلي، وهو الفارق الأخير بينها وبين (إن)، وكما أكد الرضي على أن (إن) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مفروض وجوده في المستقبل (مفروض الصدق) فإنه يؤكد على أن (إذا) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مقطوع بوجوده في المستقبل خلافاً لأن. وأضيف إلى ذلك أنه يفهم من الكلام أن الباقات هي التي تحدد هذا المعنى، وإرادة التكلم وفهم المخاطب. وهما عنصران خارجان عن السياق اللغوي، ولكن يبدو أن هذه العناصر الثلاثة - التكلم، والمخاطب، والسباق - هي التي تحدد استقلال (إن) عن (إذا) وإمكان تداخلهما. ولا ينسج المفام لسرد الأمثلة الكثيرة التي أوردها الرضي وابن يعيش وغيرهما لتأكيد ما قلنا.*^(٢) بيد أنني أريد أن أبين أن معنى احتمال وقوع الصدق والكذب الذي أثرته لبيان حقيقة التعليق قد عثر على الدليل من كلام الرضي نفسه حيث يقول:

لما كان إذا موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده، لتتألف القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إن) الشرطية؛ لأن الشرط - كما بينا - هو المفروض وجوده، لكنه لما كان يكشف لنا أحوال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه، جوزوا تضمين (إذا) معنى (إن)، كما في منى وسائر الأسماء^(٣).

نتخلص مما سبق أن القطع وعدمه أمر يكون للمتكلم دور فيه، وأن القطع (في إذا) والغرض (في إن) مختلفان في الظاهر، أما في الباطن - وهو معنى الاحتمال الذي أكدت عليه لأنه سبب تداخل هذه الكلمات في الاستعمال - فالأمور التي يفترض وقوعها في المستقبل لا يجوز القطع فيها، لأنها ربما تقع، وربما لا تقع، وهنا يقع التداخل بين (إذا) و(إن)، وهو ما عبر عنه بالتضمنين، وتسد للسباق وحده وظيفة حسم المعنى بالقطع أو الفرض (الاحتمال).

(١) الكتاب ٣/ ٦١، ٦٢، و ١/ ١٣٤ أيضاً.

(٢) لا يغيب عنى هنا أنني أطلت في صائفة بعض الآراء النظرية، ولكنني في الحضيقة حاولت قدر الإمكان عدم الإفاضة عند الوقوف عند بعض المسائل التي شتم إعادة مناقشتها لإبراز وجهة نظري فيها، حيث بينى عليها نهجى في وصف أمثلة التركيب الشرطى لدى مقابسات لى حيان وتحليلها وتفسيرها.

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٠٩.

ونحاول فيما يلي أن نحلل الصور التي تندرج تحت غلط (إذا) مبرزين من خلال الاستعمالات المختلفة احتمالات تشابه (إذا) مع (إن) ومواضع استقلالها لما بينهما من فروق في الاستعمال، وليس في أصل المعنى فحسب.

أما الصورة الأولى فتكون من (إذا + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ).

ومثال ذلك قول أبي حيان «وإذا صنى ضمير الصديق للصديق، آصاه الحق بينهما، واشتمل أخير عليهما وصار كل واحد منهما رده للصاحبه وعوداً على قصده...» ص ١٦٤، و«إذا حقق النظر فيه رجع إلى فعل وانفعال...» ص ٢٧٩، و«إذا ما صادف آخر وهو أيضاً ذو طبيعة أخرى...» عرض حيثشذ التفارت والاختلاف بالواجب لا محالة» ص ٣٥٩، و«إذا قويت الهيولى علينا لم نقر على وجدان الذى فينا إلا بطلب ويحرص...» فإذا استولينا على الهيولى وجدنا الشيء بأهون السمي لا بالجوهري. إذا كنا نحن نعقل العقل الأول وكانت الأشياء به وهى هو...» ص ٣٣١، و«إذا صادف من هذا بعينه، كان المعنى الذى انبنى عليه احدى عنهما أبعد، ومما عنه أنفر وأشرد» ص ٣٦١.

نلاحظ في الجملة الأولى أن دلالة التركيب الشرطى لا يستلزم وقوعه في زمن المستقبل، وهو فرض تعيين زمن (إذا) لدى النحاة. وإنما قامت (إذا) بربط جملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، والفعل في كل منهما في صيغة الماضى وهو الأغلب، بتعليق وقوع معنى الثانية على وقوع معنى الأولى، وهو ما يعنى أن (إذا) تدل هنا على مجرد التعليق، وهو ما حدد بعدم تحقق معنى الجواب وحصوله إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، ولذا أرى أنها تتداخل مع (إن) لأنها فقدت خاصيتها الفارقة وهى الدلالة على القطع، وهو معناها في الأصل كما قال النحاة، إذ لا تستعمل في الأصل إلا ما هو مقطوع بوجوده في المستقبل، فصارت تدل على الفرض أو الاحتمال، بيد أنه يدل على معنى الاستمرار أيضاً، وهو المعنى المناسب للحكاية والحكمة والوصف الثابت، وهو معنى يفارق فيه (إن). أما في الجمل الأخرى فالدلالة فيها معنى الاستقبال، وإن كانت تقتقر إلى الدلالة على القطع أيضاً، باستثناء المثال الثالث، ومن ثم يجوز أن تتضمن معنى (إن) كذلك. كما قال الرضي، لأننا لا نستطيع أن نحزم أو نقطع بوقوع جمل الجواب، وربما كان الاستعمال في ذلك المعنى هو علة نسبوها في المقابسات، ولذا أرجح أنها هنا أمكن في معنى الاحتمال منه من معنى القطع. والحق أن الرضي قد نبه بوضوح إلى ضرورة مراعاة الفرق بين الاستعمال (الواقع للغوي) الذي نحدد من خلال سياقانه المختلفة المعنى بدقة، وأصل الوضع لذي افترض فيه لكل كلمة معنى بعينه أو وظيفة مختص بها، نوجب بعض القيود التي تمكن من تحقيقها. وقد

وصف الرضي هذا التصارع بين الاستعمال والأصل بدقة حين قال: فيقول القائل: إذا جئني فأنت مكرم، شاكاً في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده على عذمه، بمعنى متى جئني سواء، لكن إضمار (إن) قبل (متى) ومساثر الأسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المنكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت (إذا) له، فجاز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها. وأما (إذا) فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى (إن) الدال على الفرض. بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط، وكونه بمعنى متى (١).

وقد أشرنا إلى أن المثال الثالث يضم عنصراً مهماً نرى أنه يقوى فيه معنى التعليق، وهو (ما) الواقعة بعد (إذا)، وهي (ما) الزائدة لدى النحاة التي يكثر وقوعها بعد (إذا)، ولكنها تقع بعد (متى) و(أين) و(حيث)، و(أي) و(ما) حتى (إن)، فهي وإن كانت لنسواء كما ورد لدى سيبويه، في إشارته إلى استعمالها مع الأسماء السابقة. (٢) ومعنى اللغو هو عدم وجود تأثير إعرابي لها، ولكنها هنا تقوم بوظيفة واضحة مع هذه الأسماء، وهي تمكينها في أداء معنى الشرط بتقريبها للربط بين جملتين، حيث تقتصر في الأصل إلى جملة واحدة بعدها تبينها وتوضحها، بضاف إلى ذلك اتساع أو امتداد مدة حدث فعل الشرط (*)، كما أن عناصر السياق (أو قرائنه) قد أكدت معنى الاستقبال في (إذا) وهو عنصر (قربنة) (حيث)، ومعنى القطع فيها، وهو عنصر (قربنة) (لا محالة). وهكذا نكون للعناصر اللغوية غير الظرف والأفعال (القيود أو القرائن أو الضمائر) وظيفة مهمة في السياق، إذ إنها تدعم الزمن أو تغيره وتضيف دلالات لا يجوز إهمالها.

وبعد هذا هل يجوز أن نركن إلى أصل الوضع في تحديد الدلالة والزمن لكلمات الشرط وأفعال الشرط وأجزاء مقفلة دور السياق فيهما؟ لقد وقفنا على نهج بعض النحاة القدامى، وهو موقف يدعمه بعض النحاة المحدثين بقوة، يقول د. تمام حسان: وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى (١) شرح الكافية ١٠٩/٢. يلاحظ هنا أن التحليل يرى أن (إذا) بمعنى (حين)، وليس (متى) كما ورد لدى الرضي.

(٢) الكتاب ٥٩/٣.

(*) لهذا الحرف دلالات أخرى كالبعد والشعور والاستمرار وغيرها، نفصلها في بحث مستقل إن شاء الله، ولكن رأينا هنا على رأي الزمنى في أن زيادتها للتوكيد. وقد حرص ابن عييش التأكيد لمعنى الجزاء، وشبهها باللام المؤكدة. شرح المفصل ٥/٩.

الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق، فلا مفر إذاً من النظر إلى الزمن في السياق نظراً لتختلف عما يكون للزمن في الصيغة، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي؛ من حيث إن الزمن الصرفي وظيفته الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفته السياق تحددها الضمانات والقرائن^(١).

أما الصورة الثنائية فتكون من (إذا + فعل ماضٍ - فاء + جملة الجواب).

وتتمثل في قول أبي حيان «فإذا عتبت عليّ - أبقاك الله - في بعض التصدير فتقارب وأقصد» ص ٢٠٤، و«إذا كنت تجد حياً تحكم عليه بالموت... فلا تنكر أن تجد ميتاً تحكم له بالحياة...» ص ٢٥٤، و«إذا سعد العبد بوصول مولاه على الحقيقة، فقد صارت دنياه آخرته، وموته حياته، وفقره غناه، ومرضه صحته...» ص ٣٠٥، و«إذا وفيت البحث حقه فإن اللفظ يجزل تارة ويتوسط تارة بحسب الملابسة...» ص ١٤٥، و«فإذا لم يكن الشيء علة فلا محالة أنك غير مدرك» ص ٢٦٥، و«إذا لم يكن من النقص من يد، فلأن يكون من قبل ما للتعين أولى...» ص ٣١٢، و«إذا كان في الاختيار انفعال لا محالة فلم لا يكون المطروح أفضل منه» ص ٢٦٤.

وبحسن هنا أن نقف عند معنى الشرط في (إذا) الذي يعد في حقيقة الأمر علة وقوع الفاء أو اقتران الجزاء معها به، فقد أشرنا إلى أن النحاة يتفقون على أن (إذا) لا تدل على معنى الشرط الحقيقي بحيث يلزم أن يكون الجواب فيها مترتباً على الشرط، فلا يتحقق أو يحصل أو يوجد الجواب إلا حين يتحقق أو يحصل أو يوجد الشرط، ولذا فهي تفيد معنى التعليق عموماً، أي يتعلق أمر بامر آخر، أو يتبع فيها أمر بامر آخر، وذلك التعليق يكون قوياً إلى حد ما حين يحصل الشرط والجزاء بالأفعال، لأن الشرط والجزاء كما قال النحاة لا يصحان في الأصل إلا بالأفعال، ولما زاد معنى التعليق فيها ضعفاً بوقوع الجزاء غير أفعال، ضعفت الصلة التي نعقدها إذا تشبهاً لها بـ «إن»، بين جملة الجزاء وجملة الشرط، واحتيج إلى عنصر لازم للإبقاء على الارتباط بينهما، وإلا انفصلت الجملتان مع (إذا) وما أشبهها لضعفها في معنى الشرط في الأصل، وهو ما نفهمه من كلام النحاة، يقول الرضي في شرح دخول الفاء في خبر الشرط (يعني الجزاء)، مع (إذا) وأشباهها، وكان قد حل ونوع (إذا) في معنى (إن) أي معنى الشرط وذلك لجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجواب وإن لم يكونا شرطاً وجزاء،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٢.

ويرى أيضاً أن زمان الاقتران الذي يكون بين حدثين (وهو الزمان المستفاد من الظروف الزمانية، مثل: (إن) وإذا ولا وأبان ومتى) معنى وظيفي كالزمن النحوي (وظيفة في السياق)، ولكن الفرق بينهما هو إعادة الاقتران وعدمها السابق ص ٢٤١.

وربط ذلك المعنى بكثرة وقوع الفاء معه حيث أشار إلى أنه لما كثر وقوع الموصول (ويعنى هنا إذا تشبهها بالموصول في الإيهام والانتقال إلى ما يوضحه) (*) متضمناً معنى الشرط، جاز دخول الفاء في خبره كما جاز دخول الفاء في الخبر، وإن لم يكن في الأول معنى الشرط. وذلك لأن الأمثلة التي أوردها تدل على أحداث مقطوع بوقوعها، وليس على الفرض. أي احتمال وقوعها أو عدم وقوعها.

يقول: والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة، وإنما رتب إذا والموصول في الآيات المذكورة، والجملة بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملي الشرط والجزاء، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الأولى لزوم الجزاء للشرط (١).

ويعنى ذلك أن دلالة (إذا) على معنى الشرط الحقيقي من خلال تكرير القيد بالجملة الاعتراضية (وإن لم يكن فيها معنى الشرط)، وهو ما فسر بأن الترتيب في الأصل في (إن) مخالف للترتيب في (إذا)، إذ إن الترتيب في الأول على جهة اللزوم (أي أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب)، وفي الثاني على جهة التعليق المجرد، أي تبعية غير مقيدة بزمن بعينه، وهو المعنى الذي يمكن تحقيقه بالخبر أو الحديث أو التفسير، كما هي الحال في (أما والذي وما)، فكلها كلمات يمكن أن تتضمن معنى الشرط الذي هو معنى التبعية، أي ارتباط أمرين ارتباطاً عاماً، وهو الارتباط الذي يقع على مستوى الإخبار والحديث، ولذا بضعف معنى التعليق الذي يختص بزمن المستقبل. وهنا نجد دخول الفاء على الجواب أمراً لازماً (أي وجوب اقتران الجواب بالفاء)، كما نتج عن هذا الضعف من احتمال وقوع الاتصال بين أجزاء الكلام، ولذا يجب أن نبه هنا إلى أن النحاة القدامى قد انطلقوا من المعنى لا من الإعراب، وإنما كان الإعراب تبعاً للمعنى، فقد أسهبوا في التأكيد على ضعف معنى التعليق من أوجه عدة، إلى الحد الذي يتوهم معه زوال العلاقة بين الجملتين، كما استلزم معه ضرورة استخدام رابط بينهما، يكون الفاء أو إذن أو اللام، لإمكانها

(*) يعلى النحاة بناء (إذا) تشبهها بالموصول في أمرين، هما الإيهام في الزمن والدلالة، فتكون (إذا) مبنية لإيهامها في الماضي، و(إذا) لإيهامها في المستقبل. أما الإيهام في الدلالة فلأنها بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبنى لأنه لا يوضع للدلالة على المعنى، وبنت على السكون على أصل البناء. ومعنى ذلك أنها كالموصول أيضاً فنظر إلى جملة بعدها توضيحاً وبينها. والثاني لتضمنها (أي إذا) معنى الشرط، فبنت بناء أدوات الشرط. وسكن آخرها لأنه لم يلتق فيه ساكنان، ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل.

شرح المفصل ٩٦/٤.

(١) شرح الكافية ١١٠/٢.

أداء هذه الوظيفة الخاصة المناسبة لعلاقة جملة الجواب مع جملة الشرط، أعنى الدلالة على التعقيب الترتيبي أو التعليق.

وهذا ما أفهمه من كلام ابن يعيش حين يفسر قول الزمخشري في المفضل «وأما إذا كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر» فقال: فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء لأنها تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء... (١).

وسبق أن أشرنا إلى أن سيويه حصر جواب الجزء في الفعل والفاء، وحين نقل عن الخليل رفض المثال الذي يكون فيه الجواب جملة اسمية (ابتداء) دون رابط، إلا أن يكون هذا اضطراراً، يقول: والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم ينسب الفاء. (٢) ونضيف إلى ذلك الفرق الذي أضافه الرضي تعليلاً لكثرة استعمال الفاء دون إذا، يقول: وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفائها لفظاً. وأما إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء، لشغل لفظها وكون معناها من الجزء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزء، وتهجم عليه، فثبت بهذا أن الجزء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام... يجب مقارنتها لعلامة الجزء (٣).

ونجد في الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى كانت جملة أمر (صبغة الأمر)، والثانية جملة نهى (الفعل المضارع تنفذه لا الناهية)، ويلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (كان + صبغة فعل مضارع)، وهو تركيب يدل على رسوخ الفعل في الماضي، وهو ما لا يسمح به في معنى المجازاة الحقيقي، والثالثة تتكون من فعل ماض يفتقر به قد، والرابعة جملة اسمية مؤكدة، والخامسة جملة اسمية تصدرت بالحرف (لا)، كما يلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (لم + كان) وهو تركيب يدل على معنى المضى، والسادسة جملة اسمية مؤكدة باللام، وفعل الشرط يدل على المضى أيضاً، والآخر جملة استفهام. وتفيد هذه الحروف الداخلية على الجواب الإثبات، وهو ما يثنائي - كما أكدنا - مع معنى المجازاة الحقيقي، ولذا لزم أن تفتقر

(١) شرح المفضل ٢/٩.

(٢) الكتاب ٦٤/٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٢.

جميعها بالفاء، ونستنتج من ذلك أن هذه الأبنية في نثر المقاييسات لم تخرج عن الجمل التي ذكر النحاة وجوب مقارنتها لعلامة الجزاء.

أما دلالة الجملة على الاستقبال فأمر فيه نظر، لأن الأولى أن ينظر. وبخاصة حين ضعف معنى التعليق بوقوع حمل يصح الابتداء بها موقع الفعل الذي يرتبط بفعل الشرط من خلال هذا المعنى أو المضمون، فلما ضعف الرابط المعنوي صار الرابط اللفظي واجباً للإبقاء على الصلة بين الجملتين. أقول: الأولى أن ينظر إلى زمان الاقتران بينهما، ذلك لأن الجمل الإنشائية والطلبية والاسمية تختلف فيما بينهما في الدلالة على الزمن؛ فهو زمن الحال مع الأمر والنهي مثلاً كما في الجملتين الأوليين، ولذا يكون الماضي فيهما قريباً منه، ولا يختلف زمن الجملة الثالثة عن زمن الماضي التريب أيضاً، إلا أن الدلالة العامة للتعليق تصلح للاستمرار أيضاً. ولذا كان النحاة على حق حيث نبهوا إلى أن دلالة الشرط مع (إذا) دلالة ترتيب (أي جملة الجواب تأتي عقب جملة الشرط) فحسب. وليست دلالة لزوم (أي وجود جملة الجواب لازمه لوجود جملة الشرط)، لذا فإني أرجع أن دلالة الإثبات أو التوكيد أو النفي في الجملة الاسمية تفقد جملة الشرط الدلالة على زمن بعينه، فإذا كان الإصرار على ضرورة أن تدل جملة (إذا) على المستقبل. حين تكون جملة الشرط والجواب فعليتين، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب، ولا سيما دلالتهما الزمنية، سواء أكانت إذا جازمة أم غير جازمة^(١)، وإن أورد النحاة أمثلة من القرآن والشعر تنفص هذا اللزوم، فإن الخروج عن هذا القيد هنا أولى. لأن جمل الجواب هنا - باتفاق النحاة - لا تصلح للشرط، ولذا شبه الترتيب فيها بالترتيب الواقع مع (أما) والموصول، وكلها أبنية تدخل في الإخبار أو الحديث الذي يصح عليه الحكم بالصدق والكذب، وتخرج من الفرض الذي لا يصح الحكم عليه بذلك. يقول الرضي: أما أجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض نجاز وقسوة طلبية وإنشائية. ولبعده عن كلمة الشرط جاز ونوعه اسمية ونعمية مصدراً بأي حرف كان^(٢).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٤٢.

يرى جمهور النحاة في إعراب (إذا) أنها منصوبة بجوابها، لا بشرطها (خافض شرطه منصوب بجوابه)، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، واقتراح جوابها بالفاء أو (إذا) التفجائية لا يمتنع عمله محل عمل جوابها إذا لم يشترن بهما، ولا كان عامتها محذوفاً يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية فقال إنها غير متفقة إليه، كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه. وتفق الجمهور على أنها لا تضاف إليه إذا جرئت. الجنى الداني ص ٣٦٩. حاشي الحصري ٢ / ٢٢٤. والنحو

الوافي ٤ / هامش ٤٤٦.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٦٦.

وقد أشرنا إلى أن ابن يعرب أكد في مواضع عدة على أن الجزاء لا يكون إلا بالسبق، وإذا وقع ماضياً كان على تقدير خير المتبادر، لأن الماضي صحيح أو نص في هذا المعنى أو صريح فيه، مما لا يجوز معه التأويل، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشرط مصدراً يان أو إذا أو غيرهما، لأن المعنى في كل هذا التعليق على جهة الترتيب لا اللزوم.

فالمعنى هو أساس التأويل في هذه المسألة أو كما قال النحاة: الحمل على المعنى كثير في كلامهم حيث يفسر ن داخل الوظائف، ودرن تفصيل في ذلك الأمر فقد تبين أن النحاة القدماء يجعلون زوال المعنى العلة الحقيقية لزوال الإعراب، فليس زوال الجزم عندهم إلا تابعاً لزوال المعنى، خلافاً للنحاة المحدثين، يقول الأستاذ عباس حسن: وهذه «الفاء» زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره^(*)، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما^(١).

ولاشك في أننا نعتمد في تقديم زوال معنى التعليق الحقيقي على زوال الجزم على ما فهمنا من القدماء، فقد قدم ابن يعرب زوال المعنى الحقيقي للشرط حين يكون الشرط والجزاء بغير الأفعال، لأن الأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف بعضها على بعضها، ثم يضيف مخصصاً: ولا سيما والتفعل المجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزاء عليه^(٢)، فإذا صح الابتداء في الجزاء وهو ما لا يصلح للشرط باتفاق النحاة ذهب معنى المجازاة: لأن الجزاء والشرط متلازمان معنوياً، وهو ما فسره الرضي بالمناسبة اللفظية التي لا تحتاج إلى رابط، يقول: إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما^(٣).

أما المثال الأخير الذي نفث عنده في هذه الصورة فهو قول أبي حيان «وإذا عذرتي المتكلم المنصف لم أحفل بالمتعنت المسرف» ص ٢٢٦.

(*) يفصداً ورد في جمع الهوامع وحاشية الصبان من أنها ليست فاء السببية الجوابية.

(١) النحو الوافي ٤/ ١٥٨، ٤٥٩.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٢.

(٣) شرح الكافية ٢/ ٢٦٢. وبدعم ما قلنا عن إذا، إعراب جملة الشرط والجزاء بعدها، فقد أشرنا إلى أنها ظرف باتفاق النحاة، ولذا تكون جملة الشرط بعدها في محل جزم مضاف إليه، أما جملة الجواب التي تقدمها الفاء أو إذا فجائية فهي في محل جزم جواباً للشرط.

وقد ورد الجواب هنا مكوناً من (لم + صيغة الفعل المضارع) دون أن تنصدره الفاء، وفقاً للمقاعدة النحوية التي جوزت دخول الفاء على المضارع (أو الجملة الجوابية ذات الفعل المضارع) الذي تنصدره أحرف النفي (ما أو لن أو إن). يقول الرضي: وفي المضارع مصدراً بلن وسوف والسين وما هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع أيضاً جزءاً إلا مع علامة الجزاء. ^(١) أما علة عدم دخول الفاء مع (لم أفعل)، فلأن لم نقلت زمن الحال في صيغة المضارع إلى الماضي، فاتفق مع الماضي غير المصدر بشيء، وبذلك صلح أن يقلباً بالأداة إلى المستقبل. وهكذا نفهم الجمع بينهما لاتفاقهما في زمن الاقتران (زمن المستقبل) الذي يعد ركناً جوهرياً في معنى المجازاة الأصلية. يقول الرضي: أما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم، فلم يدخلهما الفاء أصلاً... لأن لهما مع مناسبهما لفظاً للشرط على ما بيننا تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة ^(٢).

أما الصورة الثالثة فتكون من (جملة الجواب + إذا + جملة الشرط).

وتتمثل في قول أبي حيان «ونلك ليست بالهوننا إذا أنعم النظر، ونشط للإصغاء، وصمد نحو الفائدة...» ص ١٢٦، «ولها في البدن صلاح وفساد فقط إذا اعتبرت أفعال الله وجدت القدرة والحكمة خافيتين» ص ٢٥٦، «ولا نعلم يقيناً إلا بحسن تعريفك إذا فاتحناك، ولا يجمل ظننا بأنفسنا إلا إذا أبعدنا عن مجلسك» ص ٣٤٨، «و... وحصرها إذا تحملت بالأيديات الكلية...» ص ٣٠٥، «... قضينا عليها بالجهل إذا كانت مفردة وحدها، وقضينا لها بالعلم إذا قارنت البدن» ص ٣٣٨، «أنرد حاله فيما لا يصدق إذا حدث، ولا ينصف إذا عومل» ص ٣٦٢.

ويلاحظ في الجمل السابقة ما عدا (الجملة الثانية) أن الشرط غير متصدر، ولما كنا قد أشرنا في تحليل أمثلة (إن) التي لا تقع في صدر التركيب الشرطي أن معنى التعليق الحقيقي فيها قد ضعف، وهي الأصل في المجازاة، فإن هذه الصورة مع (إذا) تدل على زيادة في ضعف معنى التعليق فيها (أو على الأصح ضعف فوق ضعف)، لأن (إذا) كما قال النحاة في الأصل ظرف، واستعملت في معنى الشرط حملاً على (إن) لوجود أوجه شبه بينهما، كما بينا، وإن ظلت بعض فروق دقيقة حفية يلزم التنبيه إليها، ولا تنضح إلا في سياقات استعمالها المختلفة.

وسواء أكانت الجملة المتقدمة اسمية أم فعلية فإن في تقديمها على الجزاء إزالة للمعنى

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٣.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

الحقيقي للتعليق، إذ تحول المعنى من الاحتمال إلى الإثبات، أي من أمر لم يقع بعد، فلا نستطيع الحكم عليه، إلى أمر واقع أو قائم فعلاً، وصالح للحكم عليه. ولا حاجة بي إلى إعادة ما قاله النحاة وبخاصة سيويه والزمخشري وابن يعيش والرضي في هذه المسألة، إلا ما وجدته لازماً لإقامة الدليل على الرأي الذي أرجحه، فقد كان فيما اقتبست من كتبهم من نصوص مرجحة بقدر كاف ما ذهبت إليه من أن العدول عن بنية التركيب الشرطي النمطية يخرق معنى التعليق الحقيقي، وليس تقدير المحذوف (جواب الشرط) من الموجود (الجملة المتقدمة، الفعلية أو الاسمية) إلا لإكمال هذه البنية تركيباً، لأن المعنى قد تنبهر، بل تحقق له التمام على هذه الصورة من الاجتزاء^(١).

وقد انطلقنا في تحليلنا من عبارة الرضي: والشرط مرتبة التصلر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية^(٢)، وذلك لأن المسألة لا تتعلق بأمر شكلي، يتمثل في تقدم جملة على جملة، وإنما يتعلق بالمعنى الذي تختص به كل جملة في هذا التركيب، وضرورة التزام كل جملة بموقعها فيه، حتى يمكن حصول المعنى الكلي له، فإذا تقدم الجزاء وخرج عن السياق الذي تُعدُّ الأداة حله الأول زال معنى تعلق وجوده أو وقوعه أو حصوله على الشرط الذي سبأني بعد ذلك، ورسخ معنى الإثبات في هذه الجملة المتقدمة، فصارت قضية يحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهو ما قاله ابن يعيش: ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم علق بالشرط كما يعلق بالظرف^(٣).

فالكلام السابق إذن بوصفه كلاماً مستقلاً لا يدخل في بنية التركيب الشرطي، (عقب بالشرط أو علق بالشرط)، وإنما تعتمد عليه جملة الشرط التالية (على سبيل التجاوز) في جواز الحذف، فهو يدل على الجواب المحذوف ولكنه لا يصلح جواباً عند البصريين، لأمرين، هما لزوم جزئه ولزوم افترائه بالفاء، يشول الرضي: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على أدائه، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزؤه ولزمه الفاء^(٤).

(١) الكتاب ٣/ ٧١: ٨٣، وربما يفهم من قوله (٦٦/ ٣): وقد نقول: إن أتيتني أنيك، أي أتيتك إن أتيتني، أنه يجوز كون مرتبة الجزاء قبل الأداة، وهو رأي الكثرية، ولكن ذلك ليس بصحيح لأن كلامه في أبواب الجزاء (يعني أن التركيب الشرطي كاملاً عند سيويه) يدفع هذا الاستنتاج، لأن الجزاء عنده لازم من حيث المعنى ومرتبته اللازم بعد اللزوم.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٤٧.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٧.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٥٧.

وهكذا فإنني أرى أن وظيفة التركيب المكون من كلمة الشرط (إذا) وفعل الشرط ليست إلا تقييداً على هذا الكلام السابق المستقل، ففي الجملة الأولى يكون إنعام النظر والنشاط والصمود... كلها أمور (قيود) مفسرة لتفي مضمون الكلام السابق، أي يمكن قبول أن تكون المسألة هينة بوجه عام، أما في إطار هذه القيود فليست بهينة، وفي الجملة الثانية ينجلي معنى القيد بقربته لفظية (فقط)، ولكن جملة الشرط هنا كاملة، ولم يمنع ذلك من تعلقها بالابتداء السابق عليها، فالشرط والجزاء تفسير لمعنى الابتداء، ولا يجوز الاقتصار على الشرط وحده بتر السياق، لأنه ينتج كلاماً لا معنى له. أما في الجمل الأخرى فتشكل تلك البنية قيداً على معنى الجملة الفعلية بأكملها، ونلاحظ هنا أننا إذا حاولنا تحويل هذا التعليق أو الترتيب المقلوب إلى الترتيب النمطي صار كلاماً غثاً فجملة (إذا فاتحنك) تقييد للمراد من الحصر، وجملة (إذا أبعدنا) وقع عليها الحصر، فلا شك أن معنى الجملة الفعلية قد تحول من دلالة عامة إلى دلالة مقيدة، أي أن هذه البنية الشرطية قد قيدت معنى الفعل (يجمل)، وكذلك (إذا تحلت) قد قيدت معنى الفعل (حصر). أما جملة (إذا كانت مقردة) و(إذا قارنت البدن) فيمكن أن تكون (إذا) هنا بمعنى (إذا) التعليقية، حيث يناسب زمن الفعلين (إذا)، فهما يدلان على ماضٍ صريح، وإذا ظرف لما مضى، وهي التي تبين علة ما تقدم عليها، وهو ما يؤكد عدم صحة التعليق في هذه الأمثلة بقول الأستاذ عباس حسن موضحاً هذا المعنى: لأن التعليق يقتضي ترتيب أمر على أمر، فالأمر الثاني (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام، إذ لو كان متحققاً حاصلاً وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق.^(١) أما في الجملة الأخيرة فالقيد لمعنى الكلام السابق مباشرة وليس لكل الجملة، أي أن (إذا حدث) قيد لجملة (لا يصدق) السابقة لها مباشرة، و(إذا عومل) قيد لجملة (لا يتصف)، فقد حصل معنى عدم التصديق، ومعنى عدم الإنصاف، فهل يمكن أن يكون للإصرار على وقوع حقيقة التعليق بجملة (إذا حدث، وإذا عومل) معنى، وإن لم ننكر وجود صلة معنوية بين الكلام السابق والكلام اللاحق، ولكن ليس على جهة التعليق وإنما على جهة التقييد. والفرق بين (إن) و(إذا) في هذه التراكييب الجسرية يكمن في أن (إذا) تحافظ في بعض الاستعمالات على دلالتها الظرفية، أما دلالتها على القطع فليست واضحة، ولذا يجوز أن نستعمل (إن) في بعض مواضع (إذا) هنا، مثل المثال الأول والثالث والآخر.

يقول ابن يعيش: وربما استعملت إن في مواضع إذا، و(إذا) في مواضع (إن)، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشراكة^(٢).

(١) النحو الوافي ٤/ ٤٣٥. (٢) شرح المفصل ٩/ ٤.

وعلة جواز استعمال (إن) موضع (إذا) أو العكس بالعكس هو تحرد (إذا) من الدلالة على زمان معين، ويقابله تحرد (إن) من الدلالة على المعنى المحتمل المشكوك في وجوده، وتكون أوجه الشبه بينهما، والتي فصلناها فيما سبق (*)، كقبلة بتمكين كل منهما بأداء وظيفة الآخر. ونشير أخيراً إلى أن جملة الشرط بعد (إذا) قد وردت في الأمثلة السابقة مكونة من فعل ماضٍ لفظاً ومعنى بحسب أصله، وهو ما يتفق مع الشرط الذي حدده النحاة لزمن فعل هذه الجملة، وعلمته كما ورد في كلام ابن الحاجب بشرح الرضي، ولدى أغلب النحاة على الأرجح، لارتباط الحذف بالعمل، أي لا يصح حذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً ومعنى؛ لأنه ما دام قد عملت الأداة في فعل الشرط فلا بد أن تعمل في فعل الجواب، وهذا شرط البصريين للحذف، وهو ما لا يشترطه الكوفيون (١).

ولما كان الأمر يتعلق بالعمل فإنه يختص (بإن) على الأرجح، لأن الجزم - (إذا) مقصور على الشعر وحده، ولم يرد لدى أبي حيان، كما أن (إذا) مضافة لشرطها، ولذا أرجح هنا بعد زوال العمل أن الأمر يتعلق بالزمن، لأن أداة الشرط سواء أكانت (إن أم إذا) تجعل الماضي لفظاً ومعنى بحسب الأصل، ماضياً لفظاً لا معنى، أي تبقى الصيغة دون تغيير، أما الزمن فيتغير ويصير بسببها مستقبلاً، وذلك في المواضع التي لا نخرج فيها (إذا) بخاصة عن دلالتها الظرفية.

نمط ٣: التركيب الشرطي (من + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين مختلفتان باختلاف الجواب، ويلاحظ هنا أن (من) - باتفاق النحاة - اسم مبهم يقع على ذوات من يعقل في الأغلب، نقل من معنى الموصولة (٢) إلى

(١) انظر مقدمة الحديث عن النمط الثاني، وشرح المفصل ٤/٩، وشرح الكافية ١٠٩/٢.

(٢) انظر تفصيل ذلك في شرح الكافية ٢٥٨/٢.

(٣) أظن أن النحاة قد أفاضوا في بيان العلاقة بين الإبهام ومعنى المجازة، ويضاف إليهما هنا التنكير والبناء، وهي خصائص (من) بوجه عام، ولكن يثير التساؤل أنها لا تجمع بينها في استعمالها فقد وصفها سيويه بأنها بكرة، وتحتاج إلى الحشو (أو الوصف) - يقول: وكذلك من وما إنما يذكران لحشرهما ولو صفهما، ولم يرد بهما خلويين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، لمن ثم كان الوصف والحشو واحداً (١٠٥/٢، ١٠٦) وهما الخاصيتان اللتان عبر عنهما ابن يعيش أيضاً حيث قال: رأينا «من» فإنها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي إلا أنها لا تكون إلا لذوات من يعقل، والدليل على أنها اسم أنها تكون فاعلة ومفعولة. وهي مبنيّة، كما كانت الذي كذلك؛ لأن ما بعدها من الجملة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني لا يستحق الإعراب. شرح المفصل ٣/١٤٤، ر ١٠/٤.

معنى المجازة، أى نقل معنى الابتداء أو الوصف إلى معنى التعليق، وذلك بتضمينه معنى (إن) الشرطية، يقول ابن يعيش محدداً مواضعها: الموضع الثالث أن تقع للمجازاة، وتختص أيضاً بذرات من يعقل، وهى مبنية أيضاً لتضمنها حرف الجزاء وهو (إن) ^(١)، وهكذا فإنها تحافظ على خصائصها فى الأصل برغم العدول فى الاستعمال، الذى أضاف إليها خصيصة أخرى، وهى تضمن معنى الشرط؛ وذلك - فى رأيي - بمعنى أن الإيهام لا يزول بجملته واحدة، كما هى الحال بالصلة، ولكن بجملتى الشرط والجزاء معاً، وهذا فيما يختص بالإيهام وزواله من جهة المعنى، أما من جهة الزمن فلا يزول الإيهام؛ وهى خصيصة تنفرد بها مع (ما)، إذ يرى أغلب النحاة أن علاقة التعليق بين الجواب والشرط فى جملة (من) مبهمة من جهة الزمن. فلا تدل عليه أولاً تنقيده إلا بقريته.

أما الصورة الأولى فتكون من (من + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، أى أنه لم يرد لدى أى حبان الفعلان المضارعان المجزومان بعد (من) المتضمنة معنى الشرط، وإنما ورد الفعلان (فعل الشرط وفعل الجواب) ماضيين لفظاً، فهما إذن مبنيان لفظاً ومجزومان محلاً، لأنها حلا محل ما يجزم.

يقول أبو حبان «ومن أضرب عنه مغتراً طاح وخرج عن إصابة الحق» ص ٢٤٨، ومن رجع إلى فطنة ربانية وفريحة صافية لحظ من هذا أكثر مما ضمنت العبارة وأنت عليه الإشارة» ص ١٩٧، «ومن طبع على الغيرة لم يمكنه أن يغفل، ومن وجد فى سوسه شيئاً أبداه، ومن كان فى قوته شيء أظهره، ومن استكن فى مزاجه شيء أبانه...» ص ١٤٠، «ومن خالط الخير بالشر وقف بين العدم أو الوجود» ص ٢٥٢، ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة أنه لم ترد قريته لتقيد الزمن فى الشرط بمن، وإنما تعلق زمن فعل الشرط (الماضى) بزمن فعل الجواب (الماضى) تعلقاً مطلقاً، ولم تقيد (من) زمناً معيناً يدل على وقت محدد يبين وقوع الربط بين الشرط والجزاء، وإذا كان النحاة بشرطون فى فعل الشرط مع (من وما) أن يكون فعلاً مستقلاً فى المعنى، فبأننى أرى أن ذلك يكون ضرورياً مع المضارع حيث يجزم الفعل لتضمن (من) معنى المجازاة الحقيقية فى (إن)؛ وهو، كما أشرنا فيما سبق، تعليق وقوع الجواب بوقوع الشرط فى المستقبل، فلا يصح الحكم عليهما لعدم وقوعهما بعد، أما وقد زال هذا الشكل من أشكال التعليق بوقوع لعل الشرط والجواب فى الماضى فإنه يسند إلى الأداة نقل زمن الماضى فيهما إلى زمن الاستقبال، وهذه وظيفة لا تؤديها (من) لأنها اسم مبهم غير حرف

(١) شرح المفصل ١١/٤، شرح الكافية ٥٥/٢.

الأصلي أو الظرف الدال على الاستقبال^(١)، فاحتمل أن يدل الأفعال بعدها على زمن الاستقبال وغيره، وهو ما أطلق عليه «التعليق المطلق» للوصف والحكمة وغيرهما.

أما وأن أداة الشرط اسم فلا بد أن يتضمن فعلاً الشرط والجواب ضميراً رابطاً يعود عليه، كما ورد في أمثلة أبي حيان موافقة لشرط النحاة، وهو متروك مذكر يتفق مع (من) فيهما^(٢). وهذه كما قلت من خصائصه في الأصل يحافظ عليها برغم انتقاله إلى معنى مخالف هو معنى الشرط، أما العامل فيها (كما هي الحال في كل أدوات الشرط الاسمية) فهو فعل الشرط، وذلك لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوباً عن فعل الشرط، فلا يعمل في المتقدم على فعل الشرط، ولأن الجواب قد يفترق بالفاء أو إذا الفجائية في بعض الحالات، وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما، ولكن ذلك مع (من) ليس مطلقاً وإنما يتحدد بحال الفعل الذي يليه: ففى الجمل الأولى والثانية والثالثة (أضرب، رجع، طبع، كان، استكن) فعل الشرط بعدها لازم أو ناسخ، ومن ثم فهو مبتدأ، وفي الجملة الثانية (وجد) والأخيرة (خالط)، فعل الشرط بعدهما متعد ومفعوله أجنبي عنه، فهو مبتدأ أيضاً، أما خبره فهو جملة الشرط وفيها ضمير الأداة، وقبل جملة جواب الشرط، وقيل جملة الفعل والجواب معا^(٣).

أما الصورة الثانية فتكون من (من + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان «ومن ظن في هذين العالمين غير مأممما عليه، فهو في وادي التوهم وأسر الحبان» ص ٣٥٦، و«من رفع عصاه عن نفسه وألقى حبله وسبب هواه في مرعاه... فقد خرج عن أفتقه وصار إلى أرذل من البهيمية...» ص ١٩٧، و«فمن ألفها واستعملها وانقاد لها وغلب عليها فقد أعدم نفسه وعدمها وعدم معها واضمححل فيها...» ص ٢٦٦، و«من أحب

(١) بما يؤكد ما ذهبت إليه من ضعف الأسماء أو الظروف المحمولة على إن في معنى الشرط، وأنها تعود إلى دلالتها الأصلية عند أي تغيير يحدث في بنية الشرط، تلك العبارة الصريحة في ذلك المعنى التي وردت في الكتاب لسيويه ٧٠/٣ من قوة الموصولية في (من) عند تقديم جملة الجواب، إذ يقول: أتى من يأتي، وأقول ما تقول... هذا وجه الكلام وأحسن، وذلك أنه قبيح أن تؤخر حرف الجزاء إذا حزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على الذي، ولو جزموه هاهنا لحسن أن نقول: أتيتك إن تأتي. فإذا قلت: أتى من أتى، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أناتى صلة، وإن شئت كانت بمنزلة في إن. أي تنقد لتعليق الجزم وتدل على مجرد الإخبار المطلق. ونظر رأي الرضي أيضاً في هذا المعنى: شرح الكافية ٢/٢٥٩.

(٢) يقول الرضي شارحاً كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ٥٥/٢: «ومن ربما في اللفظ مفردان مذكوران صالحان للمعنى والجموع والمزنت، فإن عنى بهما أحدهما الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما في المعنى إذ هو صلة إلى المعنى.

(٣) البحر الرافعي ٤/٤٣٨، ٤٣٩.

أن لا تحرى عليه أحكام الفلك فليجد سقفاً غير هذا السقف؛ ص ٢٧٣، ومن أراد أن يوجود على الناس كلهم فليكنوا لكلهم خيراً... ص ٢٧٢.

وبلاحظ في كل هذه الأمثلة أن جملة الجواب ليست مما يصلح للجزاء، لأن الجزاء كما قلنا أصله أن يكون بالفعل أيضاً، مثل الشرط. لأن حصوله متوقف على حصول الشرط. أى يلزم تحقق التعليق سواء أكان قوياً أم ضعيفاً، فإن افتقر إلى ذلك بأن كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به، نبتوى الضعف في معنى التعليق القسمي الذي تختص به الأفعال^(١)، ويلزم إضافة ما يبقى على الصلة بين الفعلين، واختصت الفاء بأداء هذه الوظيفة، فالفاء إذن رابط إجباري للإبقاء على التعليق في بنية الشرط التي لا يكون فيها الجزاء فعلاً. هذا ما أنهمه من كلام النحاة الذين يقدسون الأدلة على الوظيفة المطردة، أما أن يكون للفاء معنى الإلفات والتوكيد والخفة وغيرها، فهذه معانٍ إضافية يمكن أن تحملها بعض السياقات ولا تحملها بعض السياقات الأخرى، ومن ثم فهي لا تنسجم بالاطراد، وبسبب دحضها، ويقع فيها الخلاف، ولا تقوم على أدلة أو علل مقنعة أو مقولة، وربما يفيد هنا أن نكرر عبارة ابن يعيش المحددة لهذه الوظيفة: «وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ ينتقل إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء لأنها تفيد الانبعاث، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها...» (٢).

وفي الجملة الأولى يتكون الجزاء من مبتدأ وخبر، ومن ثم وجب اقترانه بالفاء، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله، أى يكون جملة مستقلة دون الفاء، ونبه هنا أيضاً إلى أن توقع الاستقلال هنا أكبر وأرسخ؛ لأن تغيير بنية الجواب إلى ما يصح الابتداء به قد زاد معنى التعليق به (من) ضعفاً. وفي الجملة الثانية يتكون الجزاء من فعل ماضٍ صحيح، أو يدل على الماضي صراحة، ولا يمكن أن يؤول لأن السياق لا ينحصر التأويل، وهو ما عبر عنه النحاة باتفاق بقولهم: بأن يكون ماضياً لفظاً ومعنى. ولذا تصدرته (قد) مثمرته بالفاء (فقد خرج) على تقدير خبر المبتدأ، أى فهو قد خرج. وبلاحظ هنا تعقد جملة الشرط، لأن المعنى فيها يتوقف على مجموع الجمل التي وقعت موقع الشرط، وكذلك تعقد جملة الجواب لمماثلتها

(١) أطلق الرضي على ما أسماه «التعليق القسمي» أو «الربط القسمي» من خلال التعليق، مصطلح (الناسبة المنطية) حيث علل عدم حاجة الجزاء إلى رابط بينه وبين الشرط فقال: «لأن بينهما مناسبة منطقية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له ثلاث من رابط بينهما، وأولى الأنبياء به الفاء لتناسقه للجزاء معنى، لأن معنى التقيب بلا فصل، والجزاء متقرب للشرط كذلك...» شرح الكافية ١٦٤/٢.

(٢) شرح النضل ٢/٩.

للشروط في التعقيد التركيبي والدلالي، وهي خصيصاً بارزة في بنية التركيب الشرطي في مقابسات أبي حيان، وهي متكررة في الثالثة، أما الرابعة والخامسة فتتكون جملة الجزاء من صيغة الأمر تتقدمها لام الأمر، وهذه الصيغة تدل على الحال، ولذا يلزم عن ضعف التعليق فيها أن ترتبط بجملة الشرط بعلامة الربط^(١)، وهكذا يتضح أن الجمل التي وقعت جواباً للشرط مع (من) في نثر المقابسات تتفق وقواعد النحاة.

نمط ٤: التركيب الشرطي (متى + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين أيضاً، تختلفان باختلاف بنية جملة الجزاء، وقبل أن نحلل الجمل التي تندرج تحت هاتين الصورتين نقف عند تحديد النحاة لكلمة الشرط (متى)، فنتى باتفاق النحاة اسم دال على الزمان المجرد في الأصل^(٢)، ولا يفهم من كلام سيبويه أنه من الظروف التي يجازى بها فحسب، بل يدل - دون أن نخوض في الموضوع الذي يخالف فيه الاستفهام الجزاء، والموضع الذي يوافق فيه الاستفهام الجزاء، وإن كان في الوقوف على التمييز بينهما فائدة، لأن الظاهر من كلامه أن أغلب أسماء الاستفهام (التي يستفهم بها) يجازى بها أيضاً (أو يمكن أن تتضمن معنى المجازاة) - على قوة في المجازاة^(٣).

ونستخلص هذه الدلالة من استعمالاتها، وكلامه في تحليل مواضعها وتداخلها مع (إن)،

(١) أشار الرضي إلى أن الموصول دخيل لمعنى الشرط، أو ليس شرطاً في الحقيقة، ولذا يجوز معه ما لا يجوز مع الشرط الحقيقي، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه من ضعف معنى الشرط في كل ما حمل على (إن)، وماتج عن ذلك من رتبة بنية الشرط معها، يقول مملاً وصل البناء الذي في خبره القاء: أو وصف الضل أو الظرف فقط، لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله القاء، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط، وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهماً كإسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين... وإنما جاز ألا يكون مبهماً... لأنه دخيل في معنى الشرط... ١٠٢/١، ولكنه فصل هذه المناسبة اللفظية بالتعليق المعنوي حيث قال: أما الماضي غير المصدر بحرف والمضارع المصدر (يلم) فلا يدخلهما القاء أصلاً... لأن لهما مع مناسبتهم لفظاً للشرط على ما يشاء تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إذن إلى العلامة شرح الكافية ٢٦٣/٢. وقد نشد الأستاذ عباس حسن، فأكد هذه الوظيفة بالخصر حيث قال: ولاتخذ معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الشرط، كي لا تكون إحداها مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما، النحو الوافي ٤٥٩/٤.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ٢١٧/١: وأما متى فلما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها علماً. ويقول في ٢٣٣/٤ متى أي حين. ويحدد الأستاذ عباس حسن التجرد في عبارة: الذي لا دلالة معه على استقبال أو غيره (أي الدلالة على وقت مبهم في كلام القدماء)، فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلاً (أي الوظيفة التحوية له والمعنى التحوي الاستفادة من سياقه) ٤٣٠/٤.

(٣) الكتاب ٥٦/٣، ونفس العلاقة بين معنى الاستفهام والجزاء في ٥٩/٣.

غير أن الزمخشري قد صرح بعلّة هذه القوة في معنى الشرط (المجازاة) حين كشف عن العلاقة بين دلالة الإيهام في (الاسم) ومعنى المجازاة، إذ إن تلك الخاصة تمكن الاسم من أداء وظيفة جديدة (أي الشرط) تضاف إلى الاستعمال الأصلي (أي الاستفهام). يقول الزمخشري: ومتى وأين ومما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط... ويتصل بهما (ما) الزيدة، فتزيدهما إيهاماً، والفصل بين (متى) و (إذا) أن (متى) للوقت المبهم و (إذا) للمعين.^(١) أما أين يعيش فقد زاد الكلام السابق إيضاحاً حين قال: وفيهما (أي أين ومتى) معنى المجازاة لإيهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء...^(٢) ثم يبين قوة المجازاة في (متى) مقارنة بضعف المجازاة في (إذا) حملاً على الإيهام في (إن): فلما كانت متى وأين بشتملاق على كل اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجواب عنهما معرفة ونكرة، ولم يكونا مضافين إلى ما بعدهما كإذ وإذا، جازت للمجازاة بهما... فإذا دخلت عليهما (ما) زادتاهما إيهاماً، وازدادت في المجازاة بهما^(٣).

فهذه الخصائص أو العلامات الخاصة بـ (متى وأين) جعلتهما أمكن في تضمن معنى الشرط بكل ما يقتضيه (كما هي الحال في «إن»)، أي تضمن معنى المجازاة الحقيقية بتعليق وقوع حدثين متعاقبين على جهة الاحتمال (بفرض الصدق فيما يليهما)، يقتضي ذلك المعنى أن زمن الاقتصار بينهما هو زمن المستقبل، وينتج عن توفر الشرطين السابقين لزوم جزم الفعلين التاليين (فعلي الشرط والجزاء) لهما إذا كان معربين، فإن كانا مبنيين فالإعراب بالجزم يكون محلاً حيث لا يجزم لفظ الماضي ولا الجملة الاسمية ولا الفعلية إذا ونعنا في الجزاء. أما إعراب (متى) نفسها فيتعلق بفعل الشرط عند جمهور النحاة، فهي ظرف للزمان في محل نصب بشرطها^(٤). ويرد الرضي على من ذهب إلى أن العامل هو الجزاء مستنداً إلى عاملين مؤكدين لصحة مذهب الجمهور، فيقول: قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاء على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر... ولو جاز أيضاً عمل الجزاء في أداة الشرط لقلنا الشرط أولى، لأنهما فعلاًن توجها إلى مفعول، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين، لكن الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المصرين^(٥).

(١) الفصل ص ١٧٣. أظن أنه لا جدوى من إعادة الكلام في العلاقة بين الإيهام والبناء. ففي إعادة تكرار لأطائل من ورائه.

(٢) السابق ١٠٦/٤.

(٣) شرح الفصل ١٠٥/٤.

(٤) شرح الكافية ١١٠/٢.

(٥) حاشية الصبان ١٣/٤.

هذا إذا وقع فى الجزء فعل، فإن وقع فيه مايقع موقع الفعل (الجمل الاسمية والقسمية)
فلا بد من اقترانه بعلامة ربط (الفاء، إذا، اللام...)، وما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها -
كما أشرنا فى مواضع عدة، وهنا يضيف عامل استدلال ثالث على كون الشرط هو العامل
مبجىء الجواب فى بعض المواضع بعد إن أو اللام أو الفاء... (١).

وأخيراً نقع على الفكرة التى لم يعبر عنها سيبويه صراحة فى أبواب لزوم الجزء (معنى
الشرط) وذهابه فى الأسماء التى تستخدم للمجازاة، ولكن وجب أن تستخلص من
الاستعمالات المختلفة التى يبرز فيها تغير موقع هذه الأسماء - صرح بها الرضى كما فعل فى
مواضع عدة سبقت الإشارة إليها، وهى فكرة يجب أن توضع فى الاعتبار فى تحليل بنية
الشرط، وهى العلاقة بين تضمن معنى الشرط والترتيب (أو بدقة موقع كلمة الشرط داخل
هذه البنية)، يقول: لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له المصدر يجوز
مثل هذا الترتيب (٢).

أما الصورة الأولى فتكون من (متى + فعل الشرط + جواب الشرط)، وتتمثل فى قول أبى
حيان: «متى وجدت عالماً وجدته خفيف المال، ومتى وجدت موسراً وجدته خفيف البصيرة»
ص ٢٥١، «ومتى أمكن تسديد اللحظ إلى الغاية وإلى النهاية المتناهية لم يوجد إلا الحق
الذى هو هو لا شىء هو به...» ص ١٥٦، و... متى أهملت هذا النظر حققت عليك أن
تكون استراحتك كما أنت منه بالموت...» ص ٢٥٢، و... متى جربت هذه الأغراض،
وتخللت هذه المعارف، وثبت على سمة العدل، تكففت الخبرات عاجلاً والعبادات آجلاً
ص ٢١٦.

وأول ما يلاحظ هنا هو مبجىء أفعال الشرط والجزاء فى لفظ الماضى، وهو ما يؤكد
خصوصية استعمال بنية الشرط فى نثر المقابسات، فقد تحقق من خلال اسم الشرط (متى)
تعليق حدثين يترتب ونوع الثانى على الأول، أى لا يتحقق مدلول الجواب (وجدته، لم يوجد،
حققت، تكففتك) ووقع معناه إلا بعد تحقق مدلول الشرط ومعناه (وجدت، أمكن، أهملت،
جربت، تخللت، وثبت)، وزمن الاقتران بين فعلى الشرط والجواب فيهما جميعاً هو زمن
المستقبل الذى انتضته دلالة (متى) فى هذا السياق على معنى المجازاة الحقيقى، غير أن إعراب
الجزم الذى ينتج عن توفر الشرطين السابقين، وهو لزوم الجزم، لا يقع على هذه الأفعال،
لأنها فى لفظ الماضى، ولذا يكون الجزم فيها محلاً. ويبقى أن نشير هنا إلى أن فعل الجواب (لم

(١) شرح الكافية ٢ / ١١٠ .

(٢) السابق. الصفحة ذاتها.

يوجد) يشير إلى الماضي معنى لتقدم لم على صيغة المضارع الذى يقلب زمنه من الحال إلى الماضي، وأن معنى الشرط فى المثال الأخير يتكون من مجموع دلالات الأفعال التى تقع فى موقع الشرط، ولا يجوز الاختصار على فعل واحد كما قلنا؛ لأن الجواب (تكتفتك) لازم لمجموع أفعال الشرط الملزومة.

أما الصورة الثانية فتتكون من (متى + فعل ماضٍ + الفاء + جملة الجواب). وتتمثل فى قول أبى حيان «ومتى وجدنا شيئاً فى الحسن قلنا أثر عند العقل...» ص ١٦٧، و«ومتى لم تقف عليها من تلقاء نفسك بضياء عقلك... فصل إليها من جهة أرباب الحكمة...» ص ٢١٦، و«متى استنبت الحرفة على هذا العرض الحقيقى فقد سلم المحترف عن وصمة التقليد فيها» ص ٣٠٣، و«متى لم يجلب الموانع فقد يسير الجوهر الحسمانى نحو كماله الأخص...» ص ٣٠٣، و«متى جاوز البعض البعض فقد استغنى الجميع عن الجميع، ومتى انكل البعض على البعض فقد اضطر الجميع إلى الجميع» ص ٣٠٣.

قلنا إن شيع استخدام لفظ الماضي سواء أكان فى الشرط أم فى الجواب، واستخدام جمل الجواب الاسمية أو الفعلية المقترنة بعلامة الربط، يرجع توظيف هذه البنية فى نثر المقابسات لأداء معنى التعليق، وذلك يربط أمر بآخر فى صورة فرض.

ولذلك لا دليل على العلامة الإعرابية الخاصة بهذا النوع من التعليق فى ذلك الشر، وربما يفسر ذلك عدم وقوفنا عند المشكلات التى نتجت عن الخلاف بين النحاة حول وجوه إعراب أبنية التركيب الشرطى واحتمالات التأويل، ولذا نكتفى هنا برصد أنواع الجمل التى وقعت فى الجواب. وفى المثال الأول يتكون الجواب من جملة اسمية، وفى الثانى من جملة فعلية فعلها فعل أمر، وفى الثالث والخامس من ماضٍ صريح تقدمه (قد) فلزم الدلالة على المضى لفظاً ومعنى، أما فى المثال الرابع فقد أعقبها فعل فى صيغة المضارع، وهو يدخل فى امتناع تصدر جملة الجواب بالحرف قد، وإن كان فى أغلب أمثلة النحاة يعقبها الماضى الصحيح. ومعنى الكلام يغلب دلالة (قد) مع المضارع هنا على معنى التحقيق، وهو معنى يتداخل فيه مع الماضى^(١)، وعلى ذلك تكون الفاء واجبة لأن الجواب يدل بحجته قد بعد هذا الفعل على تحقيق وقوعه، وليس احتمال الوقوع وعدم الوقوع، والفاء أيضاً رابط إجبارى فى كل الأمثلة السابقة للإبقاء على التعليق بين جملة الجواب (الاسمية أو الفعلية) وجملة الشرط، كما أن جملة الجواب لم تخرج فى أنواعها عن المواضع التى أوجب النحاة اقتران جواب الشرط فيها بالفاء.

(١) الفصل ص ٣١٦، ورصف المبانى ص ٣٩٢، والجنى الدانى ص ٢٥٦، والتسهيل ١٤٣.

نمط ٥: التركيب الشرطي (لما + جملة شرط + جملة جواب)

يتدرج تحت هذا النمط صورتان أيضاً، تختلفان باختلاف نوع الجواب. ويلاحظ - ابتداءً - شيوع ورودها في المقابسات، وذلك لمناستها لما أشرنا إليه من قبل، وهو الدلالة على مجرد التعليق، إذ إنها تدخل في هذا الاستعمال على جملتين، تكون الثانية مترتبة على الأولى، وتخرج بذلك عن معنى المجازاة الحقيقية الذي يشترط وقوع التعليق في زمن المستقبل، إذ إنها على النقيض منه؛ لأنها تدل على وقوع التعليق في الزمن الماضي، بحيث يتم الحدث الأول فيعقبه متعلقاً به الحدث الثاني، ولذا لا يلزم معها ما يقتضيه معنى المجازاة من الجزم، يقول ابن هشام: الثاني من أوجه (لما): أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجود ثانيتهما عند وجود أولاهما^(١).

ويطلق على (لما) التعليقية^(*)، أي أنها (حرف) وهو مذهب سيويه كما سنرى بعد قليل، أو (ظرف) بمعنى حين أو إذ، وهو مذهب أبي على الفارسي، بغيد وجوب أو وجود شيء لوجوب أو وجود آخر. يقول سيويه: وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تحيى بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لا ابتداء وجواب^(٢).

وقد أكد المرادى حريتها، تأييداً لما ذهب إليه سيويه بوجود خمسة^(***)، أهمها هنا مقابلة (لو) في المعنى، وكذلك الكلام بعدهما ابتداء وجواب.

ويبدو أن القول بظرفيتها هو الرأي الغالب، فقد رأى ابن السراج وأبو على الفارسي وابن جني والزمخشري وابن يعيش وغيرهم بأنها ظرف بمعنى حين^(٢)، وأكد ابن مالك وابن كان من خلال معنى إذ^(٤)، وهو ما استحسنته ابن هشام حيث قال: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة^(٥).

ويرجح ابن يعيش استخدامها في معنى الشرط لدلالاتها وتركيبها، أي دلالتها على الزمان المبهم، لتسهيل نقلها لتتضمن معنى المجازاة كغيرها من الظروف الدالة على الإيهام وتركيبها

(١) معنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

(*) المصطلح المستخدم لدى المرادى في الجني الثاني ص ٥٩٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(***) تفصيلها في الجني الثاني ص ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣) الفصل ص ١٧٣، شرح الفصل ٤/ ١٠٦، رصف الباني ص ٢٨١، الجني الثاني ص ٥٩٢، ومعنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

(٤) التسهيل ص ٢٤١. وقال أيضاً: أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً للوجوب.

(٥) معنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

من لم وما لبناء إذ وما. وإذا كنا نوافق على الجزء الأول فإنه يصعب ذلك في الجزء الثاني؛ لأن ما نتج عن تركيب (لم وما) يخالف ما نتج عن تركيب، (إذ وما) والحمل في كلام العرب على المشابهة لا المناقضة. يقول ابن يعيش ومعناه معنى حين وهو الزمان المبهم، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا. وهو مركب من لم النافية وما، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها؛ وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء فاستحال بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحال (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناه بالتركيب من المضى إلى الاستقبال (١).

أما الصورة الأولى: فتتكون من (لما + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وهي الصورة الغالبة في نثر المقابسات، وتتمثل في قول أبي حيان «لما رأيت شبابي هرما بالفقر وفقري غنى... عدلت إلى الزمان أطلب إليه مكاني فيه...» ص ١٠٥. ولما كان الباحث عن العالم العلوي يتصفح مكانه ويتعرف أماكنه وأسراره استحال أن يستفيد معلمه، كما استحال ويظل أن يستفيد خالفه يعلمه» ص ١٣٦، ولما رأينا النفس لا تفارق البدن إلا علمت، ولم نرها عملت إلا في بعض البدن، علمنا أنها ليست في جميع البدن» ص ٣٨٨، ولما لم نر الأبصار تدرك إلا الألوان والآثار بالنور علمنا أن الأبصار عاجزة عن العلم بالألوان إلا بإفادة النور إيها ذلك العلم، ص ٣٣٩، ولما فأت سائر العلماء هذا البحث تاهوا واضطربوا وحاروا واحتربوا، ص ٣٩٩، ولما كان الذي بالقوة يحتاج إلى شيء موجود بالفعل يخرج به إلى الفعل، كان ذلك الشيء هو العقل الفعال...» ص ٢٨٩ (٢).

ويلاحظ في كل الأمثلة أن أفعال الشرط والجزاء ماضية مثبتة (لفظاً ومعنى)، أو ماضية معنى (أي متكونة من لم + يفعل)، وهكذا تتفق مع جمهور النحاة في أنها تختص بالماضي، وتنقضي جملتين يقع بينهما تعليق، بحيث يجب وجود الثاني (الجواب) عن وجود الأول (الشرط)، وهي الدلالة على مجرد التعليق (**)، لأن زمن الاقتران بين الفعلين بلا خلاف هو زمن الماضي. ويلاحظ هنا أيضاً تركيب الجواب أو الجزء من عدة أفعال في بعض الأمثلة، يبنى على ذلك أن دلالة الشرط أو الجواب لا تستخلص من فعل واحد؛ لأن في ذلك إجزاء بالاختصار على معنى دون المعاني الأخرى المشتركة جميعها في تحديد مضمون الشرط أو الجواب.

(١) شرح المفصل ١٠٦/٤، وجمع الهوامع ٥٦/٢.

(٢) وفي المواضع التالية ص ١٦٣، ٢٦٩، ٣٠٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٧٧... إلخ.

(**) أشرنا مراراً إلى هذا المعنى، ولذا لم أرقبه في تكرير ما قيل من قبل.

أما الصور الثانية فتكون من (لما + فعل الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وهي أقل استعمالاً من سابقتها، وتمثل في قول أبي حيان «ولما كنا بالعقل في أول الجوهر لم نجهل فصله، فلهذا ما اشتغلنا بالحسن ولم نقض به...» ص ١٦٧، و«لما جعل الشخص الحيواني توليد المثل لبقاء نوعه فقد أهدى بالطبع المنعم لغايته» ص ٣٠٥.

وفي الجملة الأولى الجواب جملة تصدر عنها بنية إشارية دلالة على التعليل (الحار والمحور) وهي تتناسب مع دلالة التعليل التي أشار إليها ابن مالك حين قال: إذا ولى (لما) فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط^(١)، وهو المعنى الأقرب إلى معنى التعليق، وهو أيضاً يوافق الجزء الأول من عبارة المرادي في التأكيد على صحة ما ذهب إليه سيوبه، حيث قال: والرابع أنها تشعر بالتعليل... والظروف لا تشعر بالتعليل^(٢). وقد وجب اقتران الجواب بالفاء لعدم وقوع فعل الجواب الماضي مباشرة، حيث يضعف التعليق الضمني (أو المناسبة بين فعلی الأجزاء والشرط)، مما يوجب إضافة الرابط المبقی على التعليق بينهما. وفي الجملة الثانية يكون هذا الرابط إجبارياً أيضاً لتقدم حرف (قد) على فعل الجواب، ويضاف إلى ذلك أن إسقاط هذا الرابط يمكن أن ينتج عنه اضطراب أو خلل في بنية الجملة ودلالاتها على التعليق، إذ يمكن أن نظن استقلال الجملة الثانية عن الأولى ونسبة جملة (لما) لكلام سابق فنعود إلى دلالتها الأصلية، وهي الدلالة على الظرفية (معنى حين). وهكذا نرى هذا التركيب الشرطي (لما) في صورتیه يتفق مع شروط النحاة له، وإن كانت الصورة الأولى، حيث يكون فعلاً الشرط والأجزاء ماضيين، لم تخرج عن اتفاق النحاة معولها، أما الثانية فقد وردت جملة مقرونة بالفاء وهو ما يجيزه ابن مالك^(٣).

نمط ٦: التركيب الشرطي (كلما + فعل الشرط + فعل الجواب)

لا يضم هذا النمط سوى صورة واحدة، ورغم دلالة بنية (كلما) على التعليق، إذ يرد بعدها جملتان، تقتضيان أو ترتبان إحداهما على الأخرى، فإن ذلك - كما يقهمن من موقف النحاة من استعمالها - ليس كافياً لإدراجها ضمن أبنية الشرط.

وعلى أية حال فقد يكون من المفيد أن نرجع إلى موقف سيوبه منها، إذ يعد - دون شك - المنطلق لمواقف النحاة الذين جاءوا بعده. ولما كان النحاة يرون أن (كلما) مكونة من كل وما، وأن كل ظرفية، وأن (ما) مصدرية، لئلا لا أرى بأساً في الرجوع أولاً إلى بنية (ما) التي

(١) التسهيل ص ٢٤١.

(٢) المحنى الداني ص ٥٩٥.

(٣) التسهيل ص ٢٤١، ومعنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

تشكل أساس بنية (كلما)، وإن كانت (كل) نضيف من خلال السياق دلالة على الاستمرار كما سئري في استعمالاتها بعد قليل. يقول سيويه: وسأنته عن قوله: ما تدوم لى أدوم لك، فقال: ليس لى هذا جزء، من قبل أن الفعل صلة لما، فصار بمنزلة الذى، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين... (١).

ودليله على الجزء هامنا أننا لا نستطيع أن نستفهم بما، لأن (ما) إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدراً بطل فيها الاستفهام، لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن نوصل بفعل، كما يقول السرافى: وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام، لاستواء الجزء والاستفهام. هذا معنى قوله أنك لا نستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد، يعنى إذا كانت موصولة بتدوم (٢).

فهى معربة إذن بنصبها على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى كما يقول ابن هشام (٣)، ولذا فهى تدل على مجرد التعليق، وحملت على هذا المعنى. من جهة الظرفية التى جاءت (كل) من جهة ما (٤)، واقتضاء ورود جملتين بينهما علاقة ربط ضمنية. وإذا كانت العلة وراء ضعفها فى الجزء هى عدم استعمالها فى الاستفهام، فإن سيويه نفسه قد دفع التطابق بين الجزء والاستفهام حيث رفض مقولة: يجازى بكل شيء يستفهم به، وقال: فالوجه أن نقول: الفعل ليس فى الجزء صلة لما قبله كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله (٥).

وربما يقصد هنا بمصطلح (صلة) التعلق بكلام سابق، بمعنى أن الكلام بعد الاستفهام أو الجزء منقطع عما قبله غير متعلق به أو مبنى عليه، أى ليس الفعل فى الجزء والاستفهام بصلة (أو برصل) لما قبله أو غير صلة، ولكن الصلة مع كلما داخل بنية الشرط، لأن الفعل هنا صلة فحمل على الذى لضعفه فى معنى الشرط وإن كان يدل على الحين، ولاستناع الاستفهام به أيضاً، يقول سيويه: ومثل ذلك: كلما تأتىنى آتيتك، فالإتيان صلة لما، كأنه قال: كل إتيانك آتيتك، وكلما تأتىنى يقع أيضاً على الحين، كما كان (ما تأتىنى) يقع على الحين. ولا يستفهم بكلمة كما لا يستفهم بما تدوم (٥).

(١) سيويه: الكتاب ١٠٢/٣.

(٢) هامش الصفحة السابقة.

(٣) معنى اللبيب ١/٢٠١، وشرح الكافية ٢/١١٤.

(٤) انظر احتمال مجيء الظرفية لها من جهة ما لوجهين. فى السابق، الصفحة ذاتها.

(٥) سيويه: الكتاب ٥٩/٣. ونرى الهامش كلام مفيد حول العلاقة بين الجزء والاستفهام، والخلاف حول

نهم عبارة سيويه.

(٥) الكتاب ١٠٢/٣.

ويتكون نمط (كلما) من (كلما + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، أى أنها تختص بالزمن الماضى أيضاً، مثل (لا) الحينية، يقول أبو حيان «فكلما كان استعجام الحال أشد كان الأمل أضعف: وكلما كان الأمر أبين كان الشوق إليه أعظم». ص ٢٧٧، و«كلما كانت هذه الرسوم أنتم وأحسن... كان التحريك اللطف والإدراك أشرف» ص ١٩٦، و«كلما اختلفت مراتبها على عادة أهلها كان ولبها أروع وأجهر» ص ١٤٥، و«كلما قرب منها كانت الحال، أعنى الصداقة، إلى الحشيقية أثرب وعليها أشمل» ص ٣٦٠، و«كلما فعلته النفس بالأدب فعلته الطبيعية بالعادة، وفعله العقل بالتقبل وفعله البارى بالجوده» ص ٢٦٥.

وفى كل الأمثلة السابقة نلاحظ أن بداية زمن الاقتران بين الفعلين (فعلى الشرط والجواب) هو الماضى ^(*)، وتدل البنية بوضوح على تعليق وإن استشعر فيها الفرض المستمر أيضاً، فالارتباط بين مضمون الحدثين ارتباط قدر أو مقدار، أى أن وصول الخبر أو معنى حدث الجزاء إلى قدر معين يتوقف على وصول الشرط أو معنى حدث الشرط إلى ذلك القدر، ففى المثال الأول يكون قدر كون الأمل أضعف مترتباً على قدر كون استعجام الحال أشد، وكذا الأمر فى بقية الأمثلة، وأرجع أنه برغم كون الأفعال جميعها فى لفظ الماضى - فإن قوة فرض التعليق المستمر فيها لا يجعل أفعالها تنحصر فى الدلالة على الماضى فحسب، وإنما يجوز من خلال مفهوم مجرد التعليق أو التعليق المطلق افتراض الدلالة على الحال والاستقبال أيضاً. وهذا المعنى فى - رأى - هو علة جوهريّة وراء عزوف النحاة عن إدراج بنية كلمة (كلما) فى الشرط، للافتقار فيها إلى معنى الاحتمال بدلالة أفعالها على الماضى (فى الصورة المختصة بها)، وعلى الحال والاستقبال من خلال دلالة الاستمرار التى تدعمها السياقات الواردة فيها. ويؤكد صحة ما ذهب إليه النحاة من ضعف هذه البنية فى معنى الشرط بعض الأمثلة التى وردت فى المقابسات، ولم يمنع ورودها مفردة من أن نجدها جديرة بالتحليل لأنها تمثل أدلة معضدة لكلام النحاة. يقول أبو حيان: «وهذا علم كلما قلت الحروف فيه كان المعنى بها أنم وأخلص، وكلما كثر اللفظ كان ما يراد به ويعنى فيه أنقص» ص ٣٢١، وبنية (كلما) هنا تتعلق بكلام سابق أو بتيت على كلام سابق لإيضاحه، وفى هذا مخالفة لفهوم الاستقلال لدى سيبويه الذى خص به الجزاء (والاستفهام أيضاً)، وإن كانت تشبه فى ذلك بعض أبنية (إذا، وإن، ولو، ولولا)، ولكننا قد فصلنا الكلام عن ضعف هذه الأبنية فى معنى المجازاة ^(*) لم نقل لفظ الماضى. لأن الأفعال التى تأتى بعد (إن) تدل على الاستقبال وإن كانت فى لفظ الماضى، لقوة (إن) معنى المجازاة، حيث تعلق زمن الاقتران بين فعلى الشرط والجزاء فى المستقبل. وهو لا يتقوم به (كلما) لضعفها فى الدلالة على هذا المعنى، فيظل زمن الأفعال بعدها فى الماضى الصريح أو الصحيح.

الحقيقى. ويقول أيضاً «إذا انسلخ كلما عدى العلة الأولى من الوجوب ومن الوجود» ص ٢١٣، وهنا يقدم النتيجة أو بمعنى أدق كما يقول سيويه - الجواب، إذ يقول: وأما (إذن) فـجواب وجزاء. (١). ومعنى ذلك أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً، ولا يوجد هنا ترادف بين المصطلحين، لأن الأول يعنى الإجابة، حيث تكون مبتدأة، وهذا استعمال يخالف استعمالها الثانى حين تقع فى بداية جملة جواب الشرط (الجزاء عند سيويه) (٢).

ويجوز النحاة دخولها على الماضى كما هو الحال فى المثال السابق، ولكن لا يؤثر فيه. (٣) أى أنها تفقد المعنى (النتيجة أو الجواب) حين تفقد العمل، وهى فى الوثقت نفسه قرينة على وقوع الفعل فى زمن الماضى، ويرجع ذلك دلالة (كلما) على معنى (حين)، وعلى ذلك تكون جملة (كلما) مبنية على الكلام السابق، متعلقة به، فتفقد الاستقلال والدلالة على الاستمرار أيضاً.

أما المثال الأخير فنقول أبى حيان «وكلما كان التباس النفس بالمزاج الموافق...» ص ٢٢٧، فهو بنية مجتزأة، إذ يتكون من جملة واحدة هى الجملة التى فى معنى الشرط. أما الجملة التى فى معنى الجواب المحذوفة، ولا سبيل إلى استخلاصها إلا من خلال السياق الذى وردت فيه، وأظن أن الكلام السابق برغم استقلاله تركيباً ودلالة وانقطاع جملة (وكلما) عنه من خلال الواو، فإنه وحده يمنع هذه الجملة الصحة والسلامة بتأويل جملة تصلح أن تكون فى معنى الجواب من مضمونها، أما الكلام السابق فهو (ومحل البتة بين أبناء هذه القوة بالترقى والتحدر). ويمكن تأويل الجملة المحذوفة بإضافة (كان) إلى الكلام السابق، وإذا كان يجوز فى الشرط الحقيقى أن يحذف الجواب إذا دل عليه دليل، وكان ذلك الذى يسبقه مالا يصلح جواباً ولكنه يدل على الجواب المحذوف، فإن دلالة الجملة الاسمية على الثبوت واللازمان يزيد معنى التعليق هنا ضعفاً، وهكذا فربما أوضح هذا التحليل موقف النحاة من معنى الشرط فى (كلما).

نمط ٧: التركيب الشرطى (لو + جملة الشرط + جملة الجواب)

تدخل بنية (لو) ضمن الأبنية الدالة على مجرد التعليق، أى تقتضى تعليق أمر على آخر، فيرد بعدها تبعاً لهذا الاقتضاء جملتان، بينهما ربط معنوى نتج عن التعليق، غير أنها تختص بأمرين، الأول يتعلق بزمن الاقتران بين جملتى الشرط والجواب معها. وهنا نجد أنها تقتضى - باتفاق النحاة - لعل ماضياً، أى أنها تختص بالزمن الماضى، سواء أدخلت على

(٢) الكتاب ٣/ ١٢، ١٤.

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٤.

(٣) الجنى الثانى للمراى ص ٦٤.

الماضي أو غيره^(١). ولا خلاف حول مخالفتها للتعليل الحقيقي الذي يستلزم - كما قال النحاة - تعيين زمن الاقتران بين الشرط والجواب للاستقبال على الأغلب، إذ إنه بإفادة (لو) تعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي انضج تحديد سبويه لهذا الحرف بأنه لا ابتداء وجواب، ويتداخل مع (لما) في خاصيتي زمن الأفعال بعدهما ومعنى الجواب، فقد قال عن (لو): أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، وقال عن (لما): فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تحيء بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لا ابتداء وجواب^(٢).

وفي توكيده على الشبه بينهما في بعض الخصائص بيان كاف للنتيجة المشتركة وهي أنهما يدلان على مجرد التعليل، أو عبارته (لا ابتداء وجواب)، ولذا لم يعالجها ضمن حروف الشرط؛ لأنه لا بعدهما في معنى الشرط أو بمنزلة الشرط أو منضمته معنى الشرط، لمخالفة بنيتها للمجازاة الحقيقية في خصيصته الجوهرية؛ وهي تعيين زمن الاقتران للاستقبال.

وبوضح ابن يعيش مذهب سبويه في إخراج (لو) من حيز حروف الشرط، ومذهب الآخرين في إدراجها في حروف الشرط بقوله: ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضي^(٣) والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليل الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول^(٤).

العلة إذن هي مجرد التعليل، أي تعليق وقوع أمر على أمر آخر، ولكنها لا تمثل - كما قلت - إلا ضلعاً واحداً من أضلاع مثلث المجازاة الحقيقي، إذ خالفته في زمن الاقتران، فهو - باتفاق النحاة - الزمن الماضي^(٥).

(١) سبويه: الكتاب ٤/ ٢٢٤، والزمخشري: الفصل ٣٢٠، وابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٥٥، والرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠، ووصف الباتني للمالقي ص ٢٨٩، والجنى الداني للمراي ص ٢٧٢، ومفتي اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٥، والنحو الوافي لمياس حسن ٤/ ٤٩١.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤، ٢٣٤.

(٣) ينبغي ألا نستنتج من ذلك أنه يقصد معنى الحرف مفرداً، ولكنها دلالة السياق التي استنتجت من استعمالات هذا الحرف، وفي العطف دليل كاف على ما نفهم من كلام ابن يعيش وغيره، فمعنى الشرط مع (لو) المضي، يخالفه الشرط في غيره إذ يكون بالمستقبل.

(٤) شرح المفصل ٨/ ١٥٥.

(٥) لا حاجة بنا لاستكمال أضلاع المثلث، لأن الإعراب بالجزم وهو الضلع الثالث مترتب على تحقق الضلعين الآخرين، معنى التعليل، وزمن المستقبل، ولذا فإن استعمال (لو) للدلالة على الشرط الحقيقي وإن كان قبلًا دون انقضاء الإعراب بالجزم على الأرجح من أعقد مسائل هذه القضية، إن لم تكن أغربها. ولكنها اللغة التي تأتي إلا الانفلات من التعبد. وتضيف هنا أيضاً قول السلوبين الذي لم ير فيها إفادة الأمر =

أما الأمر الثاني الذي تختص به (لو) فهو دلالة الشرط والجواب بعدها على الامتناع، وإن كنا نرى أنه قد خرج من قول سيويه السابق: أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، الذي فسره المرادى بأنه يعنى أنها تقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره. والمنوقع غير واقع، فكأنه قال: (لو) حرف يقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته (١).

ويشهم من ذلك أن الجواب لا يلزم أن يكون متممًا، كما شاع، لأنه عند سيويه يكون ثابتاً مع امتناع الشرط أو عدم حصوله أو توقع حدوثه، وهو لفرق ظاهر بين معنى الشرط في (إن) وتضمن الشرط في (لو)، وقد أوضح ابن يعيش هذا الفرق حين قال: (وأما لو) فمعناها الشرط أيضاً، لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلة للثاني، كما كان كذلك في (إن). (٢) كانت الدلالة على التعليق بأن الأول سبب والثاني مسبب، كما هي الحال مع (إن) هي إذن علة تضمنه معنى الشرط بوجه عام، ولكنه يفارقه في دلالة الامتناع، وإن كنا نفهم من عبارته ما شاع من أنه حرف امتناع لامتناع، أي تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول، إذ يقول: إلا أن الفرقان بينهما أن (لو) يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول، ولم يوجد الشرط ولا المشروط فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول، فالممتنع لامتناع غيره هو الثاني، امتنع لامتناع وجود الأول، وإن يتوقف بها وجود الثاني على وجود الأول ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود (٣).

بيد أن معنى الامتناع لدى الرضي أكثر دقة، إذ إنه يتوقف على طبيعة علاقة السبب بين الشرط والجواب، وقد رد من قصر الامتناع على الأول وعلى المصنف الذي ذهب إلى امتناع الأول لامتناع الثاني، بل أن انتفاء الأول لانتهاء الثاني، فصل تعليقه، فقد قال المصنف: بل هي لامتناع الأول لامتناع الثاني، قال وذلك لأن الأول سبب والثاني مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب.. قال: فالأولى أن يقال: لانتهاء الأول انتفاء الثاني، لأن انتفاء السبب يدل على انتفاء كل سبب.

= الأول فقط، حيث زعم إنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي.. ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت. معنى اللبيب ٢٥٦/١. وقد رصف ابن هشام (الامتناع للامتناع) بأنه هو القول الجارى على ألسنة المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة. معنى اللبيب ٢٥٧/١.

(١) الجنى الداني ص ٢٧٥.

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨.

(٣) السابق، الصفحة ذاتها.

وفيما قال نظر - كما يقول الرضى - لأن الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشرط سبباً... أو شرطاً.... والصحيح أن يقال - كما قال المصنف - هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أى أن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأن (لو) موضوعة لـ يكون جزئاً ما سقدر الوجود في الماضي، والمقدر وجوده في الماضي يكون متممًا فيه، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه (١).

وهذا يعنى أن المعنى المقالب مع (لو) هو امتناع الشرط (الملزوم) لامتناع الجواب (اللازم)، أو انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، وذلك إذا كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق كما يقول الأستاذ عباس حسن؛ لأن (لو) تحيىء وإن كان قليلاً في استعمال يكون جوابها لازم الوجود أو ثباتاً، وذلك إذا كان للجواب سبب آخر يجوز أن يؤدي إلى إيجاد (الجواب) وتحقيق معناه (أى الملزوم أو الثبوت) (٢).

وهكذا يصح أن يكون الجواب في بعض الاستعمالات غير متمم بمرغم امتناع الشرط، وهو معنى لم يتكرر في استعمالات أى جبان، ولهذا نكتفى بالقول بأن تقييد الجواب بالامتناع لخصية امتناع الشرط كان دافعاً إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه بعض النحاة الذين حصروا (لو) في المعنى الشائع، ولما كانت هذه المعاني الدقيقة شديدة التقارب إلى حد يمكن معه أن تتداخل فيما بينهما، كان المعول الأساسى على السياق وقراءته في التمييز بينها، وهو ما أكدته النحاة القدماء والمحدثون. يقول الأستاذ عباس حسن: فامتناعه (أى الشرط) لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه، فقد يمتنع الجواب حيناً، ولا يمتنع حيناً آخر، على حسب ما تقتضى به القرائن والمناسبات (٣).

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٢) شرح الكافية، الموضع السابق، والتسهيل لابن مالك ص ٢٤٠، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٨، والمغنى اللداني للمرادى ص ٢٧٣، والنحو الوافى لعباس حسن ٤/ ٩٢.

(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٣. قال للمالقي في (لو ولولا): الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، وصف اللباني ص ١٨٩، ١٩٣، واختار ابن هشام - بعد إيضاح الإشكال والقصر في عبارة سيوري، والنقص في عبارة ابن مالك، وهو قوله: حرف يدل على انتفاء نال، ويلزم لثبوته ثبوت ناله - أجود العبارات وهي قوله: لو حرف يقتضى في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. مغنى اللبيب ١/ ٢٥٩، ٢٦٠.

ويندرج تحت هذا النمط صورة تختلف باختلاف جملة الشرط أو جملة الجواب، ويعتبرها بعض أئمة (لو) المجتزأة وغيرها مما يخرج عن معنى الشرط الحقيقي.

أما الصورة الأولى فتكون من (لو + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وتمثل في قول أبي حيان: «لو أيدت هذا القول يرهان ساطع أو دليل منقطع. كنت قد شيدت ما أسست وقويت ما بنيت» ص ١٨٣. «لو خلص النظر من هذا كله لم يشهد إلا وجد...» ص ٣٥٤. «ولو كانت على جهة الملك ما زل زلة ولا ضل ضلة...» ص ١٩٩.

ونلاحظ في المثال الأول أن الفعل في جملة الشرط يدل على زمن الماضي البسيط، بخلاف فعل الجواب الذي يدل على زمن مركب وهو زمن الماضي القريب المتقطع، وكذلك كلاهما في زمن الماضي لفظاً ومعنى، فيكون زمن الاقتران بينهما هو زمن الماضي، وتكون دلالة لو معها على امتناع لامتناع. وفي المثال الثاني يدل فعل الشرط على زمن الماضي أيضاً، أما فعل الجواب فيدل على زمن الماضي معنى، وعلى الرغم من أن الفعل الأول مثبت والثاني منفي، فإن دلالة (لو) هنا أيضاً امتناع لامتناع، وإن كان بعض النحاة يدخل معيار الإثبات والنفي في تقسيم أحوال (لو) (١).

فتكون دلالة (لو) هنا حرف وجوب (لأن فعل الشرط مثبت)، لامتناع (لأن فعل الجواب منفي)، ويسرى ما قيل في المثال الثاني على المثال الثالث، وإن كان فعل الجواب ماضياً لفظاً ومعنى، ومنفياً بما. ويجب أن أشير هنا إلى أن قصدي في كل ما سبق من امتناع الأول هو الامتناع الذي تحقق للشرط بدخول لو عليه، أما امتناع الثاني فقد تحقق بوقوع مناسبة بينه وبين الأول (٢)، وملاحظ بوجه عام قلة ورود هذه الصورة في نثر المفاسات.

أما الصورة الثانية فتكون من (لو + فعل ماضٍ + اللام + فعل ماضٍ)، وتعد هذه الصورة أكثر صور نمط (لو) شيوعاً. وتمثل في قول أبي حيان «ولو عافى الله - تبارك وتعالى - يالطب أبدأ لا نخذ الناس الطبيب رياء» ص ٢٠٧. «ولو لم يتع بالطب أحداً نهجر الناس الطب هجراً» ص ٢٠٧. «... لو قدم نفسه وباين هواه، واختار الحق معتقداً... لانتعنت روحه واستار عقله وذكت بصيرته...» ص ٢١٦. «ولو لم يكن في هذه إلا ما يوجه عليه الشغل والاستبصار من أجل ما قاله العقل... لوجب أن لا يلقي بيده إلى التهلكة...» ص ٢٢٠. «ولو لم يكن في الترم من الحكمة إلا أنه راحة لأبداننا وجمام لأرواحنا... لكفى» ص ٣٥٧.

(١) الجنى الداني للمراي ص ١٧٧.

(٢) لحسن ابن هشام خصائص (لو) في الدلالة على ثلاثة أمور: عقد السببية والسبية. وكونها في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب. وتارة لا يعقل معنى اليبس ١ / ٢٥٨.

«لو كان هذا العالم السفلي ثابتاً على صورة واحدة كالعالم العلوي... لكان لا خلاف بين العالمين، وكان لا يكون أحد العالمين أولى بتحريك من العالم الآخر بتحريكه...» ص ٣٥٥،
 «لو خُصّ مظهره من موهومته... وتميز محسوسه من معقوله... لكان لا يدخله الظن في العلم، ولا يدب الحس في العقل... وتوضحت الأشياء بأعيانها...» ص ١٧٨، «لو استوى الطرفان لسقط البحث وزال المراء، ولكن لا يشناق الغريب إلى وطنه» ص ٢٤٢. وفي المثال الأول نجد أن فريضة التأبيد (أبدًا) الدالة على الاستمرار لها دور جوهري في تأكيد معنى الامتناع في جملة الشرط، التي تتعلق بها معنى الامتناع في جملة الجزاء التي تقدمها اللام في أغلب أبيات (لو)، حيث يكون الفعل الماضي مثبتاً.

وفي الحقيقة يرجع تفسيرها إلى سيويه، حيث يفهم من كلامه لزوم وقوعها في الجواب في بعض الاستعمالات، ووصفها بالحسن والجواز، لأنها للربط أو التوكيد أو دليل على الجواب أو التعليق وغيرهما من المعاني التي تستفاد من مواضع مختلفة في الكتاب، واختار كل نحوي بعده معنى يعينه فحصرها فيه رافضاً المعاني الأخرى، خلافاً لمذهب سيويه الذي أبى أن يقيدها، حيث أسند للسباق دوراً جوهرياً في تحديد المعنى^(*)، وإن كان عدم نصبه على معناها مع (لو) صراحة سبباً كافياً للخلاف حول معناها. يقول سيويه في المعنى الذي ألزم أغلب النحاة به، وهو أن اللام لام القسم لا لام إن (وبالنائي لو ولولا) بعد (جملة: إن أتيتي لأكرمك): «ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنت قلت: والله لئن أتيتي لأكرمك»^(١).

وقد رفض الرضوي أن تكون اللام لام لو في تفسير قوله تعالى: «كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ (٣) لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (٤) [النكا: ٥-٦]، باعتبار أن لام (لو) يجوز حذفها، أما اللام في هذه الآية فلا يجوز حذفها لأنها لام القسم، وعليه فقد استغنى عن جواب الشرط فيها لقيام جواب القسم مقامه^(٢). أما الزمخشري فقال في تحديد وظيفتها: ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى^(٣)، ولكن ابن يعيش خالفه فيها مؤولاً أمثلة سيويه كما قلنا، إذ يقول: والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(٤).

(*) لا يشع المقام لاقتباس النصوص الدالة على ما ذهبنا إليه، ولهذا سنكتفي ببعضها ونحيل إلى الأخرى لمن أراد الاستزادة والتمعق، مع ملاحظة أن الحديث في الأغلب عن (إن) حيث أهمل سيويه ذكر (لو) في الشرط كما قلت لأنها عند اللابتداء والجواب.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٩٢.

(١) الكتاب ٣/ ٦٦، ١٠٥ و ١٥٢.

(٤) شرح الفصل ٩/ ٢٢.

(٣) الفصل ص ٣٢٧.

وهكذا يقدر القسم في الجملة التي وقعت فيها اللام. ولذلك تكون اللام واجبة إذا صرح بالقسم، وجائزة إذا لم يصرح به (فإذا صرحت بالقسم لم يكن بد من اللام، وربما حذف إذا لم يظهر القسم). ويرجع المعنى الذي اختاره الزمخشري إلى بعض أقوال أبي على الفارسي، حين قال: ولا تدخل هذه اللام في (لو ولولا) إلا على الماضي دون المستقبل، وقد ذهب أبو على في بعض أقواله إلى أن اللام في جواب (لو ولولا) زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها^(١). ويبدو أن علة استخدام هذه اللام في جواب (لو ولولا) - كما فهمنا من كلام سيبويه أساساً، ثم من أقوال النحاة بعده - هو ضعف هذه الاستعمالات في معنى الشرط الحقيقي، لخروجها عن معنى الاحتمال وغير ذلك مما أضعف التعليق الضمني بين الفعلين، وبخاصة إمكان انقطاع الصلة المعنوية بين الجواب الذي لا يلزم أن يكون مبنياً على الشرط وبين الشرط، لأن المحققين قد أكدوا الامتناع للسبب (الشرط) فقط، أما الجواب فلم يقيد، أو كما قال ابن هشام: ثم تارة يعمل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعمل^(٢). وهنا تكون اللام واجبة وجوب الفاء مع (إذا) إذا لم يصلح الكلام بعدها للجواب، أي افتقر إلى التعليق المعنوي أو الضمني أو المناسبة اللفظية لدى الرضي، أو الارتباط المناسب لدى ابن هشام^(*).

ولذا كان موقف ابن هشام من زعم ابن جنى (وهو يتبع أسناده أبا على الفارسي) أن اللام بعد (لو) و(لولا).... لام جواب قسم مقدر، موقفاً متشدداً، ووصف زعمه بالتعسف^(٣)، إذ أرجع الدلالة إلى كثرة الاستعمال، وهو محق فيما ذهب إليه من ضعف الحمل على القسم، لأن الأمثلة السابقة لا تنحمل القسم الذي هو مبالغة في التوكيد، فإن فهم التوكيد المقترن بالزيادة - كما في قول أبي على - على أنه إثبات الارتباط بين الجملتين، فليس في ذلك تعسف ولا غيره، ولا حاجة لتقدير القسم عند كل استعمال للام مع (لو أو لولا)، فوجود اللام في الجواب إذن ليس على صفة اللزوم، ولكن على صفة الجواز، وإن رجح استعمار

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٣

(٢) معنى اللبيب ١ / ٢٨٥. فصل ابن هشام رفضه لقوله: أن لو قيد امتناع الشرط لامتناع الجواب جميعاً، تفصيلاً كافياً ص ٢٥٧، ٢٦٥.

(*) انظر فيما سبق في معنى التعليق الحقيقي، وموقف سيبويه من (لو) وغيره من ذهب مذهبه، وموقف الزمخشري وابن مالك وابن هشام وغيرهم المتناقض له، إذ عدوها حرف شرط، وهذا تفسير لقوم في عبارة الرمادي، إذ قال: وأي قوم تسميها حرف شرط، لأن حقيفة الشرط إنما تكون في الاستقبال، و(لو) إنما هي للتعليق في الماضي، فليست من أدوات الشرط. الجنى الداني ص ٢٨٣.

(٣) معنى اللبيب ١ / ٢٣٤، ٢٣٥. وانظر رأي الزجاجي في اللامات ص ١٢٧، ١٢٩، والمالقي في وصف المباني ص ٢٤١، ٢٤٢، والرمادي في الجنى الداني ص ١٨٣، ٥٩٨، ٥٩٩.

الانفصال عن الشرط إثباتها للإبقاء على الارتباط، ولا يمنع ذلك من إفادتها لمعان أخرى نستفاد من السياقات، كما فهمنا من الخلاف بين النحاة حولها، ويصدق ذلك على المعنى الذي أثبتته الأستاذ عباس حسن لبعض النحاة تفسيراً لمجيء هذه اللام في جواب (لو) حيناً، وعدم مجيئها حيناً آخر بقول: هذه اللام تسمى لام التسويف، أي التأجيل والتأخير والتمهل (١).

ويبدل الشرط على عدم معاناة بالطلب أيأ، أى امتناع الشرط بعد (لو)، وقد تعلق به الجواب تعلقاً معنوياً - ابتدءاً - لامتناعه، أى عدم اتخاذ الناس الطبيب رياً، ثم أضيف إلى هذا التعلق المعنوي رابط لفظي هو اللام، وإن احتل في هذا السباق معنى التوكيد أيضاً. وفي الجملة الثانية يتعلق امتناع الهجران بامتناع عدم النفع تعلقاً معنوياً ولفظياً كسابقتهما أيضاً. وفي الجملة الثالثة يتحقق امتناع الجواب لامتناع الشرط أيضاً، ولكن يلاحظ التعقد التركيبى والدلالى فيها، إذ تتركب جملة الشرط أو الجواب من عدة أفعال، فيكون معنى الشرط هو مجموع معانى هذه الأفعال الداخلة فيه، ويكون معنى الجواب كذلك، وكما قلت تمثل هذه الظاهرة سمة جوهرية في نثر المقالسات. وفي الجملة الرابعة يكون في إثبات جملة الشرط من خلال القصر توكيد للمعنى الذى نجعله (لو) ممتنعاً أو منتجباً، أى امتناع أو انتفاء كون ما يوجب الشغل فيها فحسب، تعلق به انتفاء وجوب عدم الإلقاء في الجواب، وفي الجملة الخامسة يتعلق انتفاء الكفاية في جملة الجواب بانتفاء قصر الحكمة في النوم على الراحة، وإن كان الإطلاق في الكفاية يحتمل أن يكون المعنى فيه على صفة اللزوم لأن جملة الشرط لا تنفد إمكان أن تدخل معها أسباب أو علل أخرى يمكن أن تؤدي إلى تحقيق معنى الكفاية في الجواب. وفي الجملة السادسة يتحقق امتناع عدم وجود خلاف بين العاملين، العلوى والسفلى لامتناع بقاء العالم السفلى ثابتاً، ولكن يلاحظ هنا أن الجملة المعطوفة على جملة الجواب لم تدخل عليها اللام، بخلاف ما حدث في الجملة السابقة، إذ تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، أو انتفاء حدوث الثانى لانتفاء حدوث الأول، لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، أى أن طرفي الفرض متساويان، ولكن معنى الشرط والجواب فيها معقد لتركيبهما من عدة أفعال تشترك في تكوين هذين المعنيين، وكذلك دخلت اللام على الجملة المعطوفة على جملة الجواب، وهو ما يرجع الاختيارية في استخدام هذه اللام ونكريرها، حيث تكون الملة فيه قصد المتكلم (٢) إلى إثبات الارتباط، وإن احتمل معنى

(١) انظر تفصيل معناها في النحو الوافى ٤/ ٤٩٨، ورأى ابن الأثير في الجامع الكبير ١/ ٢٢٥.

(٢) هذا معيار مهم لتفسير بعض الاستعمالات الاختيارية. وقد أشرت في مواضع متكررة إلى توظيف النحاة له، وانظر حول توظيفه في هذا الموضع كلام الرضوي ٢/ ٣٩٠.

التوكيد أيضاً، ويؤكد ما قلنا هنا بنية الجملة الثامنة التي تظهر فيها اللام متكررة في بعض الجمل المعطوفة دون بعضها الآخر.

أما الصورة الثالثة فتكون من (لو + مصدر مؤول + اللام + فعل ماضٍ). وتتمثل في قول أبي حبان «فلو أن يبسها أسرف لنصت صر ٣٣٥». ولو أن مجموع هذا الباب راجع إلى واحد، متى تحرك شيء فإليه يتحرك... لكان الخلل يدخل والنظام يزول والفساد يقع... ص ٣٥٥. وقد ورد هذا النمط لدى سيبويه في باب (أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) إذ يقول: ولو بمنزلة لولا، ولا تبدأ بعدما الأسماء سوى أن، نحو لو أنك ذاهب، ولولا تبدأ بعدما الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها^(١). وهذا الكلام ينسجم مع مذهب سيبويه في ضعف الشرط في (لو) فهي للابتداء والجواب كما قال. ويدعم تلك البنية الاختلاف بينها وبين (إن) الشرطية، إذ جعل سيبويه أيضاً أن تبنى (إن) على هذا النحو من المحال، ويرى ابن هشام أنها خصيصة للـ «و» ويتوكل في تفسير اختيار سيبويه الابتداء لأن معموليها التي تعقب (لو): فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر، لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو)، كما اختصت غداة بالنصب بعد (لن)، والحين بالنصب بعد (لا)، وقيل على الابتداء والخبر محذوف، وقيل: بقدر مقدما، وقيل: بقدر مؤخر. وذهب النيرد، خلافاً لمذهب سيبويه ومن تبعه في الابتداء، وإن اتفقوا جميعاً على أنه موضع رفع، وتابعه الزجاج والزمخشري وابن يعيش وابن أحاجب والكوفيون. إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدراً بعدها^(٢)، وهذا ينسجم مع موقف من يدخل (لو) في حيز حروف الشرط، ومن ثم يلزم معها ما يلزم مع الشرط، وأهمه أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، فلا يصح أن يليها إلا فعل، فإن وليها اسم فلا بد من إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، أي لا بد أن خبره فعل، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وأرجح هنا مذهب سيبويه، لأنه يتواءم مع ضعف المجازاة في (لو)، إذ هي في الأغلب لمجرد التعليق أو لاقتضاء جملتين يكون الارتباط بينهما ليس على صفة اللزوم كما بينا، ولذا جاز أن يليها ما يدل على الثبوت، وإن كان المثال الأول لأبي حبان يفتق مع قيد الزمخشري بلزوم كون الخبر فعلاً (ليس ما يشبه الفعل)، أي دون الثاني. وذلك أن الخبر - كما يقول ابن يعيش - محل الفائدة، و(أن) إنما أفادت تأكيداً، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر أن، ولذلك

(٢) معنى اللبيب ١ / ٢٦٩.

(١) الكتاب ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

(٢) المقصل ص ٣٢٣، وشرح المقصل ٩ / ٩، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٩ - وروصف الباني ص ٢٨٩، الجني الداني ص ٢٨١، ٢٨٢، ومعنى اللبيب ١ / ٢٧.

وجب أن يكون فعلاً محضاً، قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل^(١). ومعنى ذلك أن معنى الشرط في الجملة الأولى امتناع النقص يتعلق بامتناع الإسراف، وفي الثانية امتناع دخول الخلل وزوال النظام ووقوع الفساد... إلخ يتعلق بامتناع رجوع مجسوع هذا الباب إلى واحد^(*)، وإن لوحظ في المثالين، وفي أمثلة النحاة، وتوع اللام في الجواب، وهي كما قلت علامة على ضعف معنى المجازاة الحقيقي في (لو).

ونحاول هنا أن نحلل بعض الأمثلة المتردة لبنية (لو) التي يصعب أن نندرج تحت صورة بعينها، وإن كانت نشترك في أن أبنيتها تؤكد الخروج عن معنى الشرط الحقيقي. وهذه الأمثلة هي قول أبي حيان «متصل بهذه المقابلة في الكتاب ما يكون بياناً وشاهداً بصحته، ولو أن هذه الأوراق اشتملت على نكتة ما فيها فقط» ص ٢٠٤، «ولو كان للسامع فطنة بل عزة بل فص...» ص ٣٦٩، «ولو كانت هذه الفائدة عندنا بعينها أتى لنا أن تأتي بها هذه الطراوة والحسن؟» ص ٣٤٨.

أما (لو) في المثال الأول فإنها تتداخل مع (إن) في ذلك الاستعمال، الذي يدل على معنى الشرط الضعيف - كما أشرنا في تحليلنا السابق (لإن) وأقوال النحاة في هذا الاستعمال، سواء أكان سبب ذلك تقدم جملة الجواب على الشرط الذي له الصدارة، أم أنها محذوفة تقدر من الكلام السابق، أو أن معنى الجملة هنا أدخل في معنى الاعتراض منه في معنى الشرط والدليل عليه هذه الواو، فإنها في جميع الأحوال تستقر إلى حقيقة التعليق، وقد اختار الرضي له معنى الاعتراض، ولا فرق بين إن ولو في ذلك، يقول: والظاهر أو الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ومعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات^(٢).

أما (لو) في المثال الثاني فللمعنى التسمي، ويدل على ذلك السياق التي وردت فيه هذه

(١) شرح المفصل ٩ / ١١، وهذا هو تقدير ابن الحاجب أيضاً ٢ / ٣٨٩، وليس تقدير الفعل (ثبت في المفصل)، إذ وردت في تفسير ابن مالك: وقد حمل الرمزخشري ادعاءه إضمار (ثبت) بين (لو) و(أن) على التزام كون الخبر فعلاً ومنه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل.

(*) لم يجز الرمزخشري وقوع خبر اسماً مشتقاً كما في مثال أبي حيان الثاني، إذ يقول: ولو قلت: لو أن زيداً حاضراً لأكرمه لم يجز. المفصل ص ٣٢٣، ويدفع المرادى عن الرمزخشري هجوم أبي حيان عليه بأنه لم يتمرض لغير الشيق، وإن وجد في مثال: لو أن حياً مدرك الضلاح، مثلاً نادراً، فلا يرد عليه. المجنى الداني ص ٢٨٢.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧، وانظر أيضاً ١٠٩ و ٣٩٠، والمفصل ص ٣٢٢، وشرح المفصل ٩ / ٧، والمجنى الداني ص ٢٨٤، ومناقشة ابن هشام لمواضع كون لو فيها بمعنى (إن) ١ / ٢٦٤.

البنية، إذ تقدمت عليها جملة (فيالها عطية وبالها سعادة)، ولا جدوى من تنسج الخلاف حولها، لأن المعنى الذي استعملت فيه جعلها مكشبة بأجملة التالية لها، ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وهو ما اختاره ابن الضائع وابن هشام^(١).

أما (لو) في المثال الثالث فإن جوابها جملة استهائية دالة على معنى التعجب، وهو ما لم يرد لدى النحاة، ويمكن أن تكون هنا بمعنى (إن) فتكون جملة الاستفهام جوابها، وإن كان يلزم وقوع رابط لفظي، ولكنه يحذف في أمثلة تحليلية أوردها النحاة، أو يقدر الجواب على نحو ما فعل النحاة تجاه الآيات والآيات المماثلة لهذه البنية^(٢).

نمط ٨، التركيب الشرطي (لولا + جملة الشرط + جملة الجواب)

لا تختلف العلة في إدراج (لولا) عنها في إدراج (لو) في بعض استعمالاتها في الشرط، إذ تدل بنية (لولا) على التعليق أيضاً، الذي يقتضى جملتين، تتعلق الثانية بالأولى على صفة معينة تختص بها (لولا)، وبينهما ربط معنوي ناتج عن ذلك التعليق، يضاف إليه في بعض الاستعمالات رابط لفظي يؤكد ضعف هذه الكلمة في الدلالة على معنى المجازاة الحقيقية، لأنها - باتفاق النحاة - تتكون من (لو) و(لا)، وقد سبق أن أوضحنا ضعف (لو) في معنى الشرط من جهات عدة. ويضاف هنا مخالفة بينها بوضوح للشرط الحقيقي في صحة تكونه من أفعال زمن الافتراق بين فعلي الشرط والجواب فيه هو المستقبل، وذلك أن الجملة الأولى باتفاق النحاة اسمية، وهو دليل قوي على ضعفها في التعليق، فإذا كان سيويه قد جوز ألا تبدأ بعد (لو) الأسماء سوى (أن) فإنه جوز أن تعقب (لولا) الأسماء بلا قيد، يقول ولولا تبدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة (لولا)، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها^(٣). وذلك بضعف التعليق، لأن الجملة الاسمية عند النحاة لا تتضمن الدلالة على زمن، أما الجملة الثانية فتتكون من لفظ الماضي في الأغلب، فلم يعد من الممكن من خلال تلك البنية تصور ارتباط أوصلة زمنية صرح أن نفترض مع (لو) و(لما) و(كلما) وإن كانت تنسرك جميعها في تضمن معنى الشرط، لا المجازاة الحقيقية.

ومكذا نفترض في هذه البنية أن التعليق المعنوي بين الجملتين يشبه ما يقع في الشرط، وقد يكون ذلك وراء إخراج سيبويه هذه الكلمات من باب الشرط، فكما قال في (لما) و(لو)

(١) الفصل من ٣٢٣، ووصف المباني ص ٢٩١، الجني الداني ص ٢٨٨-٢٨٩. ويقول ابن هشام في المعنى ١/ ٢٦٧: قيل: هو لو الشرطية أثبت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها جوابين... وقال ابن مالك هو لو

المصدرية أغنت عن فعل التمني، مؤولاً قول الزمخشري...

(٢) شرح الكافية ٢/ ٣٩٢، والنحو الوافي ٤/ ٥٠١.

(٣) الكتاب ٣/ ١٣٩، ١٤٠.

إنما هما لا ابتداء الجواب، يقول هنا أيضاً: وكذلك (لوما ولولا) فهما لا ابتداء وجواب. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع^(١).

فهذا يعني أنها ليست جميعها في معنى الشرط الحقيقي كما قيل في (لو) بتفصيل. وقد اختلف في تفسير العبارة الأخيرة لسيويه أيضاً، وإن كانت إشارته إلى أن (لا) قد غيرت معنى (لو) وقابل بينها وبين (ما)، يقول: وقد تغير (لا) الشيء عن حاله كما تعمل (ما)، وذلك قولك: (لولا)، صارت (لو) في معنى آخر، كما صارت حين قلت (لوما) تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما^(٢). أقول إن ذلك يعني أن معنى (لولا) يخالف عبارته في (لو)^(*)، فإذا كانت (لو) لما كان سيقع لو وقع غيره، فإن (لولا) لما كان سيقع لامتناع أو انتفاء ونوع غيره. ولكنني أرجح تفسير المألفي، حيث قال: والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها. وهذا يعني في إطار ما اختار أن (لولا) حرف امتناع لوجوب، إن كانت الجملتان بعدها موجبتين^(٣)، فيكون الوجوب والامتناع مرتبطاً بمعنى الجملة (أي الإثبات أو النفي)، وإن رجحت استعمالات أبي حيان معنى الامتناع في الثانية لتعلقه بـ (لو) الاستناعية كما بينا عند أغلب النحاة، وغلبة وقوع الجواب فعلاً، خلافاً للوجود في الجملة الأولى، لأن ما يعقبها ابتداء كما يرى المحققون. يقول المبرد مؤكداً عبارة سيويه السابقة عن (لولا): لا تقع إلا على اسم.

ونخلص من ذلك أنها ليست للتعليق الحقيقي بانساق النحاة، وإن كان التصريح بمعنى الربط في عبارة المتأخرين وأصحاب كتب الحروف^(*). يقول ابن مالك في التسهيل: وتدل أيضاً (لولا ولوما) على امتناع لوجوب، فيختصان بالأسماء، ويقتضيان جواباً كجواب (لو)؟ وقد يلي الفعل (لولا) غير مضممة تخصيصاً، فتزول بـ (لو لم)، وتجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لـ (أن) مقدرة^(٤).

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥. (٢) السابق ٤ / ٢٢٢.

(*) يقول المرادى في معنى (لولا): أن يكون حرف امتناع لوجوب. وبعضهم يقول: لوجود بالدال، قيل: ويلزم على عبارة سيويه في (لو) أن يقال: (لولا) حرف لما كان سيقع لانتفاء ما قبله. الجنى الداني ص ٥٩٧. وهو ما قاله ابن هشام في المفتي فيها أيضاً: أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ١ / ٢٧٢.

(٣) تفصيل الحالات الممكنة أنواع الجمل بعد (لولا) في وصف المباني ٢٩٣، ولا أدري لماذا لوردها المرادى أيضاً دون تعليق عليها، خلافاً لما فعل مع (لو) في الجنى الداني ص ٥٩٧، ٥٩٨. وربما ظن أن ما قاله في (لو) يسرى على (لولا) أيضاً.

(*) انظر معاني الحروف الرماني ص ١٧٣، ووصف المباني للمألفي ص ٢٩٣، والجنى الداني للمرادى ص ٥٩٧، ومعنى اللبيب ١ / ٢٧٢، وقد غلبت دراستها في إطار حروف التحضيض.

(٤) التسهيل ص ٢٤٤.

ويشير هذا النص بوضوح إلى الاختصاص فيها بأمرين؛ هما الوقوع على اسم لزوماً، وهي أخص من (لو) في هذا الأمر، ودلالة الجواب على معنى الامتناع، دون الشرط، خلافاً لدلالة (لو). ويفسر الأشموني عبارة ابن مالك عن (لولا ولوما) المقتضية (إذا امتناعاً بوجود عقداً)، فيقول: أي إذا ربط امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما، يقتضيان حينئذ مبدأ ملتزماً من حذف خبره غالباً^(١).

وهكذا نكون وظيفة (لولا) الرابطة بين جملتين على صفة معينة، فتتضمن معنى الشرط دون حقيقة التعليق، وكذا تدخل اللام الجواب أحياناً، وإن كانت أكثر استخداماً في نثر المقابسات كما سنرى بعد قليل، لأنها جانزة أو بعبارة الفارسي زائدة، يجوز إثباتها ويجوز إسقاطها، بيد أنها تكون لازمة في بعض المواضع لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى كما قال الزمخشري وابن يعيش^(٢). ويضهم من ذلك زيادة ضعف الارتباط في هذه الأبنية، أو لتقوية العلاقة الارتباطية بين جملتي الشرط والجواب^(٣).

ولاشك أن السيوطي حين أشار إلى أنها تختص بفعل ولو مقدراً على الأصح^(٤)، يعتمد على البناء المفترض في الشرط الذي ينحصر فيه التعليق، واتسع ليشتمل بعض الأسماء والحروف التي تضمنت بينها معناه على جهة العموم أو الاتساع، وإن كنت أجده في كلام سيبويه في بعض المواضع ما يدعم هذا التقدير، مثل قوله عن لو: ولو بمنزلة (إن)، لا يكون بعدها إلا الأفعال. فلما وقع بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء^(٥) (١٣١).

ويبدو أن تقدير الأفعال ضروري للإبقاء على قوة التعليق الضمني التي تحقق كاملة في (إن) الذي تعد بنية الأصل في معنى المجازاة، وتحمل الأبنية الأخرى التي تتضمن هذا المعنى عليه، وإن رأينا في أغلب ضعف التعليق، فكان الحمل على الاتساع ولزم الاعتماد في مواضع ليست قليلة على الروابط التي تمكن من الإبقاء على هذا التعليق.

ويضم نمط (لولا) ثلاث صوره، تختلف فيما بينها باختلاف بنية العنصر الذي وقع بعدها، وإن لوحظ - ابتداءً - أن الخبر في أغلب الأمثلة يدل على كون مطلق محذوف كما ورد لدى النحاة، وأنه يغلب وقوع الرابط (اللام) مع جملة الجواب.

(١) شرح الأشموني ٤ / ٥٠. هذا هو الشطر الثاني من بيت الألفية، وشطره الأول (لولا ولوما يلزمان الإبتداء).

(٢) المنفصل ص ٣٢٧. وشرح المنفصل ٩ / ٢٢ وانظر كل ما تقدم حول وظيفة اللام مع (لو).

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٤٣. وانظر في المراجع السابقة حول ضعف معنى القسم هنا.

(٤) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٥) مع الهوامش ٢ / ٦٧.

أما الصورة الأولى فتكون من (لولا + اسم) (مبتدأ / فاعل) + (اللام (ة) + جملة الجواب). وتتمثل في قول أبي حيان «ولولا هذه القوة التي على حدودها ومائتها في أشخاص العلماء والبررة، ما كان حدم ولا تصدق نفس...» ص ٢٢٨، و«لولا ذلك ما خفف ولا حلا ولا طاب...» ص ٢٤٥، و«لولا التفرق الذي فيه... ما كنت تجد إنساناً إلا على مينة واحدة وشكل واحد...» ص ٣٦٠، و«لولا هذه اللطائف التي هي مشغلة النفوس الواضرة والناقصة لكانت الصدور تنفجر بأساً والعقول تتحير بأساً...» ص ٣٢٧، و«لولا ضيق أعطان الناظرين في هذه الغوامض عن النسب والإتصاف لكان يتجلى هذا كل التجلي، ويؤول عنه الخلاق كل الزوال» ص ٢٢٩، و«لولا لطف الله الذي به تماسكت السموات والأرض... لكان البأس يغلب ويستولى...» ص ٣٨٥.

ويلاحظ هنا تكرار هذه الصورة عن الصورة الأخرى، بل تفوق الأمثلة التي يقتضون فيها الجواب باللام عن الأمثلة التي تتجرد منها، وهو ما يتفق مع مقولات النحاة في وصف بنية لولا المتضمنة معنى الشرط (*). ففي الأمثلة الثلاثة الأولى نجد جملة الجواب متجردة من اللام، وفي الأمثلة الأخرى تقتضون باللام. وقد سبق أن أوجزنا موقف النحاة من لام الجواب في تحليلنا لأبنية (لو)، وهو باختصار أنهم جسيماً يتفقون في أن وقوع هذه اللام في الجواب على صفة الجواز لا اللزوم، ولكنهم انقسموا في تحديد دلالتها إلى فريقين؛ الأول ويطلق عليهم ابن يعيش (المحققين) ويرى أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(١)، وهو الظاهر من مذهب سيويه في مواضع كثيرة سبقت الإشارة إليها، والثاني ويتقدسهم أبو علي الفارسي والزمخشري وابن هشام وغيرهم أنها زائدة للتوكيد، أي لتوكيد الارتباط بين جملة الشرط والجواب^(٢).

ونرجع هنا معنى الربط للام، إذ إنها تقيد الإيقاع على الارتباط بين جملة الجواب سواء قصرت أو طالت وجملة الشرط، وذلك لأن ضعف التعليق المعنوي في بنية (لولا) الناتج عن ضعف معنى التعليق فيها من جهات مختلفة كما بينا، يدفع إلى الاعتماد على رابط لفظي يدعم معنى التعليق فيها.

ويختلف النحاة أيضاً حول تحديد ذلك الاسم الذي يقع بعد (لولا)، فيذهب فريق إلى أنه

(*) سبق أن أشرنا إلى أن سيويه يطلق عليه لام الجواب، وإن رجح أن يكون في معنى اليمين في مواضع مختلفة. الكتاب ٣ / ٦٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٥٢.

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٢.

(٢) المفصل ص ٣٢٧، وشرح المفصل، الموضع السابق، ودرصف المباني ص ٢٤١، والجنى الداني ص ٥٩٨، ومعنى اللبيب ١ / ٢٢٤، ٢٣٥. ومعنى التنوير في النحو الوافي ٤ / ٤٩٨.

مرفوع بالابتداء، وهو مذهب البصريين اعتماداً على عبارة سيويه التي أشرنا إليها من قبل مصرحاً أن (لولا) تبدأ بعدها الأسماء^(١)، أما الخبر فيكون محذوفاً وجوياً، بشرط أن يدل على كون مطلق كالوجود والحصول، وهو ما يتفق مع أمثلة أبي حيان، إذ ورد بعد (لولا) فيها جميعاً أسماء، ولم يرد بعدها ما يدل على كون مقيد.

أما الفريق الآخر فيذهب إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره (ثبت) على الخلاف السابق في (لو). وفي الحقيقة قد أخذ هذا الوجه من كلام سيويه أيضاً في إشارته إلى أن (لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال^(٢)، فإن وردت أسماء على تقدير (فاعل) لفعل محذوف، وعلامته عند الكوفيين (لا)، وهو ما يختاره المألقي حيث يقول: وهذا هو الصحيح، لأنه إذا زالت (لا) ولى (لو) الفعل ظاهراً أو مقدراً، إذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة عن الفعل^(٣)، وهو ما رفضه ابن هشام رفضاً باتاً، إذ قال: وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولا لبيانها عنه، ولا بها أصالة خلافاً لراعمي ذلك، بل رفعه الابتداء^(٤).

وليس هذا الخلاف في حقيقة الأمر خلافاً شكلياً، ولكنه يرجع في رأيي إلى أن الفريقين يستشعران ضعف دلالة هذه البنية على التعليق لوقوع اسم بعد لولا، فيكون في تقدير الفعل محاولة لتدعيم التعليق الضمني بين جملة الشرط والجواب، بينما لا يرى الفريق الآخر ذلك من جهات عدة لم يصرحوا بها، ولذا فإنني أعتمد فيها على تأويل كلامهم، أولها غلبة مجيء الاسم بعد (لولا)، والثاني أن تقدير الفعل لا يرسخ هذه البنية في معنى الجزاء، إذ إنها مع التقدير أو بدونه لا تدل إلا على مجرد التعليق، والثالث وقوع اللام في الجواب في الغالب لتقوية الارتباط دليل على ضعف معنى التعليق فيها.

أما جملة الجواب فقد وردت في المثال الأول مكونة من ماضٍ لفظاً ومعنى، يدل على الاستمرار (التجدد) متفياً بـ (ما)، والثاني ماضٍ أيضاً مع (ما) النافية. ولم ترد هنا اللام، ويتفق ذلك مع وصف النحاة في الغالب على جواب (لولا) - اتفاقاً مع (لو) - تجرده من اللام. يقول ابن عصفور: وحذفها مع (ما) أحسن من حذفها في الموجب^(٥)؛ وذلك لأنه قد

(١) الكتاب ٣ / ١٩٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٧٠.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٣) رصف الباني ص ٢٩٤ يقول أيضاً: هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع، فحكم به مع صحة تقدير الفعل في موضع (لا) والنطق به دونها.

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٧٣.

(٥) المقرب ١ / ٩٠، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧١، ومع الهوامع ٢ / ٦٧.

يقول ابن عصفور: فإن كانت (لولا) حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء، وتدخل اللام على جوابها.

دخلت اللام على (ما) في قول أبي حيان «لولا هذه القضايا... لما وجد أحد في صدره برد البقين» ص ٣٦١، أما في الأمثلة الأخرى التي تتكون جملة الجواب فيها من فعل ماضٍ مثبت فلم تنجرد من اللام التي دعمت الارتباط بينهما وبين جملة الشرط. وتدل (لولا) فيها بوجه عام على ربط امتناع الثانية بوجود الأولى.

أما الصورة الثانية فتتكون من (لولا + أن... + اللام + جملة الجواب) وتتمثل في قول أبي حيان «لولا أن عسرى يستهلكه النحو لكت أليس هذا العلم صدار المكش...» ص ١٤٩، و«لولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً والنحو منطقياً» ص ١٧٧، و«لولا أن بضاعتي في هذا الفن مزجاة... لكان ما يعقل من ذلك ويستبان أبين مرأى...» ص ٢١٥، و«لولا أنني أعلم عشق الحكمة حرككم بهذه الكلمات الغر... لا تثبت عليكم وزدت أنفاسكم إليكم...» ص ٣١٧.

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى تتكون من مصدر مثبت من أن ومعمولها، وهي تشبه في ذلك (لو) التي رأى بعض النحاة أنها فقدت اختصاصها بوقوع أن بعدها^(*)، وبعد هذا المصدر مبتدأ، خبره محذوف تقديره ثابت، أو كما يقول ابن هشام: ونصير أن وصلنها مبتدأ محذوف الخبر وجوياً، أو مبتدأ لا خبر له، أو ناعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في فصل (لو)^(١). بيد أن المألوف يتخذ من وقوع (أن) المفتوحة بعد (لولا) دليلاً آخر على صحة اختياره بأن ما يقع بعد (لولا) فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ، يقول: وما يدل على أن ما بعد (لولا) من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ أن (أن) المفتوحة تقع في موضعه في نحو... ولا يقع نسي موضع المبتدأ إلا المكسورة^(٢). وقد ورد خبر (أن) فعلاً وفقاً لقيد الزمنخشي. ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف، لأن معتمد الامتناع إنما هو خبر أن كما قال ابن يعيش، ولذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاء لحق (لو) في انتضاءها الفعل^(٣).

وظاهر مذهب الزمنخشي أنه لم يجز وقوع الخبر اسماً مشتقاً، وهو ما يتناقض مع أغلب أمثلة أبي حيان؛ حيث ورد الخبر مشتقاً (مستطاع، مزجاة...)، وهو ما أكدته ابن هشام رداً على

(*) يقصدون اختصاصها بالفعل (الماضي) وقد أشرنا إلى مذهب المبرد والزجاج والكوفيين في أن المصدر الواقع بعد (لو) مرفوع على التفاعلية، والفعل مصدر بعدها... ورجع فيه إيتاء (لو) على الاختصاص بالفعل. معنى اللبيب ١ / ٢٧٠.

(١) معنى اللبيب ١ / ٢٧٣، وجميع الهوامع ٢ / ٦٦.

(٢) رصف الماضي ص ٢٩٤، وهو يخالف ظاهر مذهب سيويه كما ذكرنا في (لو).

(٣) الفصل ص ٣٢٣، وشرح للفصل ٩ / ١١.

الزمخشري وابن الخاجب وابن مالك في عدم وروده في النشر بقوله تعالى: ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ
بَادَرُوا فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأعراب: ٢٠] (١). ويلاحظ في جملة الجواب أنها مقترنة باللام الرابط
الذي يشوي الارتباط بينها وبين جمل الشرط، وهو ما يتناسب مع ضعف التعليق في هذه
البنية كما بينا فيما مضى، ولا تخرج الدلالة فيها بوجه عام عن امتناع الثاني لوجود الأول
أيضاً، وإن كانت (أن) قد أكدت هذا الوجود.

أما الصورة الثالثة والأخيرة فتكون من (لولا + ضمير + جملة الجواب)، وتتمثل في قول ابن
حبان وذلك محل لولاه ما اندفع الخطيب المصقع والمائل المبين دهرأ ودهرأه ص ٢٤٧.
ويلاحظ أن الضمير هنا يقوم مقام الاسم كما يفهم من كلام سيويه، إذ يقول في (باب ما
يكون مضمراً في الاسم منجولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم): وذلك لولاك ولولاي، إذا
أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت:
لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، ولكنهم جعلوه مضمراً
مجروراً (٢)، ويضيف ابن هشام: ولا تتعلق لولا بشيء - وهو تأكيد لما يرد لدى سيويه لأنه
حمل على الظاهر كما أوردنا - وموضع الجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف، وأورد
قول الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا خبر جارة ولكنهم أنابوا الضمير المنخفض عن
المرنوع (٣)، وهو ما رفضه ابن هشام استناداً إلى كلام سيويه والجمهور (٤)، وعلم أن النيابة
إنما وقعت في الضمائر المتصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، ودليل صحة كلامه
أنه إذا عطف عليه اسم ظاهر تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر (٥)، ويختار المألوف قول
الأخفش (٦) لوجهين: أحدهما أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر فيجوز حرفان يعملان في
معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر
فيحتاج إلى ما يتعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في (بحسبك)، وليس في الكلام ما يتعلق به،
ولا تقدر متعلقة به، ولا يحتاج به (رب) لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه

(١) مغنى اللبيب ١/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٣ وقد أنكر الشيرازي استعمال لولاي وأخواته، المختضب ٣/ ٧٣.

(٣) مغنى اللبيب ١/ ٢٧٤.

(٤) أقصد جملة سيويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم، لأن الحرف أضعف من الاسم.

(٥) السابق، الصفحة ذاتها.

(٦) وهو قول بعض الكوفيين أيضاً، إذ ينهون إلى أن (لولا) باقية على بابها من رفع ما بعدها، وخارج
بالصيغة من الرفع إلى الخفض كما خرج بصيغة الرفع في قولهم: مردت بك أنت، حين جعل تأكيداً لضمير
الخفض.

ما تتعلق به بعدها. هذا مع أنها لها صدر الكلام، ولا تحتاج إلى كلام قبلها، وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها...، فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه^(١).

وفهم من كلام المرادى أنها (لولا) الامتناعية في بنيتها الثانية حيث يقول: والثاني من حاله (لولا) الامتناعية أن تكون حرف جر^(٢)، لأن الباء والكاف والهاء لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، ويبدو أن مذهب سيويه هو الأرجح لأنه يتناسب مع ضعف بنية (لولا) في التعليق، ووقوع الضمير بعدها دليل قوي على زيادة ذلك الضعف، غير أن الكوفيين تبعاً لتصورهم المخالف لبنية الشرط يلتزمون بأساس صحة الشرط، أعني مبدأ: لا يصح معنى الشرط إلا بالأفعال، ولذا كان الإصرار على تقدير الفعل سواء أكان ذلك في إطار القول بأن الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المتصل، فتكون هذه البنية كالبنية السابقة التي كان الاسم المرفوع فيها على تقدير فعل، ثابت (لا) منابه، أم تقدير فعل واجب الإضمار يفسر حسب السياق. وليس الغرض - في رأيي - وراء هذا الإصرار والمبالغة في التأويل إلا المحافظة على النموذج المفترض للتعليل القوي الذي لا يتحقق إلا بالأفعال، فإذا كان وقوع الاسم في جملة الشرط قد أضعفه كما بينا فإن وقوع الضمير يزيد ضعفه، وعليه يبرز وهن أبنية (لولا) في الدلالة على معنى الشرط، وهو ما نبه عليه سيويه منذ البداية، فاستغنى عن كل هذه التأويلات التي بالغ فيها النحاة الذين جاءوا بعده.

نقط ٩: التركيب الشرطي (فعل الأمر + فعل الجواب)

لا يدل هذا التركيب على الشرط إلا لأنه قد قدر التعليق، مع كلام تام في الأصل غير مفتقر إلى غيره. فالأمر في صورة الخبر هو طلب الفعل، والنهي هو طلب الترك، فيكون الكلام على هذا النحو تاماً، وكما يقول ابن يعيش: وهذا لا يقتضي جواباً، لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق^(٣). أي متى بنيت على الكلام التام السابق كلاماً آخر، وبعبارة أخرى متى أعقبته بكلام متصل به على

(١) رصف المياني ص ٢٩٦، والجنى الداني ص ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) الجنى الداني ص ٦٠٢.

(٣) شرح المتصل ٧ / ٤٨، والمتصل ص ٥٢٢، ٢٣٥.

جهة التعليق فقد ضمتها معنى الشرط بإضمار حرف الشرط لما بينهما من المشاكلة (أي تقدير المجازاة أو التعليق الحقيقي). ويكون الفعلان على طريقة الشرط وأجزاء في تعلق الثاني بالأول وعدم الاستغناء عنه، لأن الطلب لم يعد مستقلاً. بل صار المطلوب فيه مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه. فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر الشيء ظاهراً كما قال الرضي.

وقد بين سيويه ذلك في إطار الجزم. فقال في (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو ...): «وإنما ينجزم هذا الجواب (أي أنك في جملة أنتي أنك). كما ينجزم جواب: إن أنتي. يان أنتي. لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء. كما أن إن أنتي غير مستغنية عن أنك»^(١). والدليل على إضمار الشرط في الأمر (والنهي والاستفهام والنسي والعرض) عند السبراني: أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الأمر والنهي. ونبتت بضمانات مضمّنة. ولا معدات واجبة على كل حال. وإنما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدّة. وإن لم يوجد لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال أنتي أنك لم يلزم الأمر أن يأتي الأمر إلا بعد أن يأتيه المأمور»^(٢).

وهذا يعني بوضوح عدول المعنى في الأمر من الخبر الدال على الحال. وهو ما لا يصلح فعلى الشرط. إلى الدلالة على الاحتمال بتعليق وقوع الفعل الثاني (الجواب) على وقوع الأول. لفقدت صيغة الأمر في إطار هذه الدلالة الجديدة (أي تضمن معنى الشرط) خاصيتين لها، الأولى: الاستقلال للأول والاستقلال أو الاستغناء لثاني. والثانية: الدلالة على الحال. وبينهم من كلام سيويه أيضاً أن شرط الجزم بعد الأمر صحة المعنى بتقدير إن. أي وقوع التسبب أو اللزوم، بمعنى أنه كما لا يتحقق الشرط إلا بعد تحقق شرطه. فلا يتحقق الجواب إلا بعد تحقق الطلب. وكما أن الشرط ملزوم والجواب لازم. فإن الطلب ملزوم والجواب لازم أيضاً.

ولذا يقول ابن عيسى: لأن العلة في جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ. وإذا كان من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر^(٣).

وقد أرجع الرضي علة صلاحية الأمر لتضمن معنى الشرط إلى الفرق بين الخبر والطلب، أو الحامل على الكلام الخبري والحامل على الكلام الطلبي. وذلك في كلام يكشف بحلاء عن تعمق بل وتبصر بدور العوامل التي تقع خارج السياق اللغوي وصنعتها الخمسة بالسياق

(٢) هامش الصفحة ٩٤ السابقة.

(١) الكتاب ٣/ ٩٤، ٩٤.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٤٩.

اللتوى ومكوناته. إذ يقول: والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعد ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم به عليه، وحامله على الكلام الخبرى إفادة المخاطب بمضمونه...، أما الحامل على الكلام الطلبى فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعني توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر الشيء ظاهراً (١).

وتتمثل هذه البنية فى قول أبى حيان «فاكمل ثمن، وافن ثبق، واغضض تبصر، وانس تذكر، واعرف تنج، وخاطر لحرس» ص ٢٥١، و«انرج عن الطبيعة ينرج عنك» ص ٢٥٦، و«مت بالطبيعة قامعاً لها تحى بالنفس ربيعاً بها» ص ٢٥٧، و«انظر إلى الشمس فى إشرافها... نعلم أن الذى هو واحد فى الحقيقة، هو أملك بها وأولى وأقدر عليها وأعلى عنها» ص ٣٥٦.

ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة - إضافة إلى بناء الفعل الأول وإعراب الثانى بالجزم - ذلك المعنى الناتج عن صلة الفعلين صلة وليقة من خلال تضمن معنى التعليق، فلم يعد المقصود معنى الفعل الأول لذاته ولا معنى الفعل الثانى لذاته، وإنما توقف تحقق الثانى على تحقق الأول، إذ فقد الأول الاستقلال والدلالة على الحال، وفقد الثانى الاستقلال والاستغناء عن الأول، فتضمنت علالة التعليق فى هذه البنية (أى بنية الطلب)، معنى الاحتمال الذى هو معنى الشرط الحقيقى.



(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٥. وانظر بعد ذلك تفصيل معنى الخبر والعلاقة بين عدم اعتبار ما بعده جزءاً وإن صلح وفهم المخاطب.

المصادر والمراجع

- د. أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة ١٩٨٣.
- الأزهري، (خالد بن عبدالله) شرح النصريح، المطبعة الأزهرية، ط ٣، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م.
- الاستاذي، (رضي الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، ط ١، القاهرة ١٣١٠هـ.
- الأشموني، (نور الدين أبو الحسن على الأشموني)، شرح الأشموني على الألفية، ط القاهرة ١٩٥٥م.
- ابن الأثير، (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأثير، ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٦١م.
- د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- التوحيدي، (أبو حيان على بن محمد بن العباس التوحيدي، ت ٤١٤هـ (؟))، المقاييس، تحقيق حسن السندوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م.
- الزمانى، (أبو الحسن على بن عيسى الزمانى، ت ٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبى، القاهرة ١٩٧٣م.
- الزمخشري، (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت ٥٣٨هـ)، الفصل فى علم العربية، ط ٢، دار الجليل، بيروت، د. ت.
- ابن السراج، (أبو بكر بن السراج النحوى، ت ٣١٦هـ)، الأصول فى النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلى، بغداد ١٩٧٣م.
- سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ (؟))، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٦٦ - ١٩٧٥م.
- السيوطى، (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر الشافعى، ت ٩١١هـ)، معجم الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- د. الشهبان، (أبو أوس إبراهيم)، الحملة الشرطية عند النحاة، ط مصر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- النصيبان، (حاشية النصيبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك)، القاهرة، ط ١، د. ت.

- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط ٦، ١٩٨٣ م.
- ابن عصفور: (على بن مؤمن، ت ٦٦٩ هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى، وعبدالله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، ط ١، ١٩٧١، ١٩٧٢ م.
- المالقي: (أحمد بن عبدالنور، ت ٧٠٢ هـ)، وصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥ م.
- ابن مالك: (أبو عبدالله جمال الدين محمد عبدالله بن مالك، ت ٦٤٥ هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بوكات، القاهرة ١٩٦٧ م.
- المبرد: (أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ)، المختضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٤ هـ.
- محمد عبدالخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د. ت.
- د. محمد عيلدة: النحو المصنف، مكتبة الشهاب، القاهرة ١٩٧٥ م.
- الروائي: (الحسن بن قاسم بن عبدالله، ت ٧٤٩ هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، حلب ١٩٧٣ م.
- ابن هشام: (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري، ت ٧٦١ هـ)، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د. ت.
- ابن يعلش: (موقف الدين بن يعلش، ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المنبى، القاهرة، د. ت.

جهود الدكتور تمام حسان الصوتية

أ.د. صلاح الدين صالح حسنين

جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية (مكة المكرمة)

الدكتور تمام حسان من رواد دراسة علم اللغة بشكل عام وعلم الأصوات بشكل خاص، ذلك أنه اتصل بالثقافة الغربية، فقد أوفد إلى إنجلترا في بعثة دراسية حيث حصل من مدرسة اللغات الشرقية بلندن على درجتي الماجستير والدكتوراه، وبعد عودته إلى أرض الوطن بدأ بشر في العالم العربي معالم المناهج اللغوية العلمية.

وتتماز كتاباته بالدراسات الجادة، وكل من تلمع على يديه أو على كتبه يدرك مدى جديته في الدراسة اللغوية بعامة ولم يكتف استاذي الدكتور تمام بتناول المناهج اللغوية تناولاً نظرياً، بل إنه طبق منهجاً من هذه المناهج، وهو المنهج الوصفي، على اللغة العربية الفصحى، ولا زالت أقدم مؤلفاته تمتد حتى الآن في الأساس الوحيد لدراسة اللغة دراسة علمية جادة.

يهتم هذا البحث بإبراز جهود الدكتور تمام الصوتية، ويعتمد في هذا على (مناهج البحث في اللغة) ونشر لأول مرة عام ١٩٥٥، و(اللغة العربية معناها ومبتناها) ونشر عام ١٩٧٣، و(الأصول) ونشر في عام ١٩٨١.

اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية، وفي الكتاب الثالث بربط النظام الصوتي بفكرني الأصل والفرع عند النحاة العرب القدماء.

مهد الدكتور تمام حديثه عن الأصوات بالحديث عن نقطتين رآهما مهمتين، هما التمييز بين اللغة والكلام، ودراسة اللغة، فأما التمييز بين اللغة والكلام فقد أوضح أن اللغة المعينة هي النظام المجرد في ذهن الجماعة اللغوية المعينة، ويشمل هذا النظام الوحدات المجردة والقواعد التي تنظم هذه الوحدات، والكلام هو النشاط الذي يقوم به المتكلم الفرد في الموقف المعين. أما دراسة اللغة فقد أوضح د. تمام أنها تجمع بين عدة أنظمة، هي النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام الدلالي، فالنظام الصوتي إذاً هو أحد أنظمة الدراسة اللغوية.

النظام الصوتي: يقوم البحث فيه على محورين، محور يربط الأصوات باللغة، ويسمى بعلم التشكيل الصوتي Phonology، ومحور يربط الأصوات بالكلام، ويسمى بعلم الأصوات phonetics، ولأغراض البحث سأبدأ بعلم الأصوات.

علم الأصوات Phonetics

أرجو أن يسمح لي أستاذي بأن أوضح بأن هذا العلم يعتمد على ثلاثة أسس، الأساس الأول هو أساس فيزيائي أو طبيعي، والأساس الثاني هو أساس عضوي أو فسيولوجي، والأساس الثالث هو أساس سمعي auditory.

(١) الأساس الفيزيائي: يهتم بإيضاح كيف يتحول الهواء إلى طاقة صوتية، وكيف تنتقل هذه الطاقة في الهواء. ويعتمد في دراسته على أبسط عناصر الصوت وهي الذبذبة، وسعة الذبذبة، والتردد، والتحليل الطيفي للأصوات المنتظمة.

١ - الذبذبة: هي تحرك جزئي ما من نقطة الاتزان إلى اتجاه ما، ثم عودته إلى نقطة الاتزان، ثم تحركه إلى نقطة عكسية للنقطة الأولى، والعودة إلى نقطة الاتزان.

٢ - سعة الذبذبة: هي المسافة التي ينحرك إليها الجزء من نقطة الاتزان إلى أقصى مسافة يقف عندها.

٣ - التردد: هو عدد الذبذبات التي ينتجها الجسم في الثانية، ويتوقف تحديد التردد على أربعة عوامل هي:

أ - السمك: فالوتر السيك يتذبذب بمعدل أقل من تذبذب الوتر الرفيع.

ب - الطول: الوتر الطويل يتذبذب بمعدل أقل من الوتر القصير.

ج - قوة التوتر: الوتر المشدود ينتج صوتاً أرق من الوتر المرخي.

د - شكل الفتحة: الفتحة المواسعة تجعل معدل الذبذبات أقل من الفتحة الضيقة.

٤ - التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة:

الصوت المنتظم يتكون من عدد من الذبذبات، تنتج كل ذبذبة فيه في فترة زمنية مساوية للذبذبة الأخرى، وشكل الذبذبات المنتظمة معقد دائماً، وكلما تعقد الشكل المنتظم احتوى على منحنيات جيبيية. وتعرف العناصر الجيبية لصوت منتظم بأنها توافقيات لذلك الصوت، وأعلى التوافقيات هي بساطة مضاعفات بسيطة لأكثر التوافقيات انخفاضاً، ويعرف أقل التوافقيات انخفاضاً بالتردد الأساسي أو الأساس، فعندما يكون سبلاً أعلى تردد هو ٣٠٠

ذ/ث، وأقل تردد هو ١٠٠ د/ث، فالتردد الأقل هو التردد الأساس وهو ١٠٠ د/ث، ومن ثم فأعلى تردد ناتج عن ضعف التردد الأساس ثلاث مرات، وهذا هو أعلى التوافقيات.

(ب) الأساس السمعي: سأوضح ثلاثة عناصر سمعية تقابل عناصر ثلاثة في الأساس الفيزيائي هي الدرجة وتعتمد على التردد، والعلو ويعتمد على سعة الذبذبة، وقيمة الصوت وتعتمد على التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة.

١ - الدرجة pitch: يقصد بها كما يقول د. تمام سمك الصوت لو دقته، وتتوقف الدرجة على التردد، أو إن شئت قلت على عدد الذبذبات في الثانية الواحدة، إذا كثر عدد الذبذبات في الثانية الواحدة كان الصوت دقيقاً، وإذا قل كان الصوت سميكاً (مناهج البحث في اللغة/ ٦٨).

٢ - العلو Loudness: يتوقف العلو على سعة الذبذبة. إذا اتسع مدى السعة كان الصوت عالياً، وإذا ضاق كان الصوت منخفضاً. يقول د. تمام: يتوقف اتساع المدى أو ضيقه على كمية الهواء الخارج من الرئتين بين الأوتار الصوتية، فإذا زادت هذه الكمية اتسع المدى وبالعكس، وفي البيانو يتوقف المدى على قوة الضرب على المفاتيح (مناهج البحث في اللغة/ ٦٨).

والذي أفهمه من هذا الكلام أن اتساع المدى أو ضيقه يتوقف على الشدة.

٣ - قيمة الصوت Timbre أو Quality: تتوقف قيمة الصوت على التردد الأساس وعلى أعلى التوافقيات، وقيمة الصوت هي المثولة عن التمييز بين صوت العود والكمان، وفي الصوت الإنساني تميز بين صوت الفتحة والكسرة والضمّة. يقول د. تمام: "إن أي صوت يمكن تحليله إلى نغمة أساسية، ونغمات أخرى فرعية، وأن النغمة الأساسية هي أعلى هذه النغمات، وأن النغمات الفرعية نتيجة ذبذبات تكون مضاعفات حسابية مع عدد الذبذبة في النغمة الأساسية، ولإيضاح ذلك نقول: إننا إذا اخترنا مثلاً وترأ من أوتار العود أو الكمان فسنجد أنه حين يضرب يتذبذب ككل من أجل النغمة الأساسية، ثم تتذبذب أجزاؤه مرتعة في نفس الوقت من أجل النغمات الفرعية، فإذا تذبذب الوتر ككل ٢٠٠ مرة في الثانية مثلاً فسنجد أن من أجزائه ما يتذبذب ٤٠٠ مرة، ومنها ما يتذبذب ٦٠٠ و ٨٠٠ و ١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ وهكذا... وتسبح النغمات الفرعية في نفس الوقت مع النغمة الأساسية مكونة معها كل هذا الصوت، ولكن هذه النغمات الفرعية لا نسمع بمفردها. وتتوقف قيمة الصوت على هذا النسق الرنيني الخاص من النغمات الفرعية، فكما أن العود في تصميم بنائه قد صنع ليختلف في القيمة الصوتية عن الكمان، أي أنك تستطيع أن تقرر بالسمع دون أن ترى الآلة ما إذا كان المعزوف عوداً أو غيره، كذلك تستطيع أن تقرر بالسمع ما إذا كان صوت

العلّة المنطوق هو هذا الصوت أو ذلك، وتنسبه إلى الفتحة أو الكسرة أو الضمة» (مناهج البحث في اللغة / ٦٩).

(جـ) الأساس المعنوي: يقصد بالأساس المعنوي الجهاز الذي ينتج الأصوات عند الإنسان، ولخص الدكتور تمام هذا الجهاز في الرسم الآتي:



- | | | | | |
|----------------------------------|--------------------------|-----------------------------------|-----------|----------------|
| ١ - اللهاة | ٢ - الطبق | ٣ - الفار | ٤ - اللثة | ٥ - طرف اللسان |
| ٦ - مقدم اللسان | ٧ - مؤخر اللسان | ٨ - لسان المزمار | | |
| ٩ - الوتران الصوتيان | ١٠ - الجدار الخلفي للحلق | | | |
| ١١ ، ١٢ - الأسنان العليا والسفلى | ١٣ - الشفتان | | | |
| ١٤ - فتحة الأنف | ١٥ - الفك الأسفل | ١٦ - منطقة الحنجرة في أمام الرقبة | | |
- طبيعة هذا الجهاز: بعض أعضائه ثابت وبعض آخر متحرك، الأجزاء الثابتة هي: الأسنان واللثة والفار والجدار الخلفي للحلق والحنجرة والوتران الصوتيان والرتنان. (مناهج البحث في اللغة / ٧٢).

إنتاج الصوت اللغوي: ينتج الصوت اللغوي من مجموع الأساسين معاً: الأساس الفيزيائي، والأساس المعنوي. وفيما يلي خطوات إنتاج الصوت اللغوي.

- ١ - يستطيع الإنسان تحريك الأجزاء القادرة على الحركة في جهازه الصوتي، وبقرئها من أجزائه الأخرى فيحدث تضيقاً في مجرى الهواء، كما يستطيع بالصاق الأجزاء القادرة على

الحركة بالأجزاء الأخرى منه أن يقفل مجرى الهواء إقفالاً تاماً، يسمى مكان التضيق أو الإقفال بالمرح. (مناهج البحث في اللغة/ ٧٣).

الجدول الآتي يوضح مخارج الأصوات، والأجزاء الثابتة والمتحركة التي تساهم في تكوين المخرج.

المخرج	الجزء الثابت	الجزء المتحرك
١ - شفوي BILABIAL	الشفة العليا	الشفة السفلى
٢ - شفوي أسناني LABIO. DENTAL	الأسنان العليا	الشفة السفلى
٣ - أسناني Dental	الأسنان العليا	طرف اللسان
٤ - أسناني لثوي Dentl Alveolar	الأسنان العليا واللثة	طرف اللسان ومقدمته
٥ - لثوي Alveolar	اللثة	طرف اللسان
٦ - غاري Palatal	الغاري	مقدمة اللسان
٧ - الطبق Velar	الطبق	مؤخر اللسان
٨ - لهوي uvular	_____	اللهاة ومؤخر اللسان
٩ - حلقي pharyngeal	تضييق جداري الحلق	_____
١٠ - حنجري Glottal	_____	الوتران الصوتيان حيث يقفلان أو يضيقان

(مناهج البحث في اللغة/ ١١٠ - ١١١)

٢ - صفات الأصوات: ينظر إليها من زوايا متعددة.

١ - الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما: قد يصادف الهواء الخارج من الرئتين مجرى مسدوداً سداً تاماً في نقطة المخرج، وهنا يحتجز الهواء خلف نقطة الانسداد، وإذا انفصل العضوان انفصالاً مفانجاً أحدث الهواء انفجاراً، ويسمى الصوت الناتج صوتاً انفجارياً. أما إذا صادف الهواء مجرى ضيقاً فإنه يمر في هذا المجرى محتكاً بالعضوين ويسمى الصوت الناتج صوتاً احتكاكياً. وإذا صادف مجرى الهواء مجرى مسدوداً، ولكن يحدث عند انفصال

العضوين أن ينفصلا ببطء، فيحدث بعد الانفجار مباشرة أن يكون العضوان المكونان للصوت في مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق، لذلك يسمع للهواء المتبقى بعد الانفجار أن يحثك بالعضوين. ومعنى هذا أنه ينتج صوت يجمع بين صفتي الانفجار والاحتكاك، ويطلق عليه صوت مركب، وهو في العربية الفصحى صوت (ج)؛ وقد يحدث أن يمر الهواء دون احتباس أو احتكاك من أى نوع، إما لأن مجراه في الفم خال من المعوقات كما في صوت الواو أو الباء، وإما لأن مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة الإنسداد أو التضيق كما في صوت اللام وإما لأن هذا التضيق غير ذي استقرار على حاله، كما في صوت الراء، أو لأن الهواء لا يمر بالفم وإنما يمر بالأنف كما في صوت الميم والنون، وكل طائفة من هذه الأصوات تسمى بالأصوات المتوسطة.

ب - تذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بالصوت أو لا تذبذب: الصوت الذي يصاحبه تذبذب الأوتار الصوتية هو الصوت الجهور، والصوت الذي لا يصاحبه تذبذب هذه الأوتار هو الصوت المهموس.

ج - هناك ظواهر عضلية تصاحب النطق، وتسبب في وجود طائفة أصواتية أخرى هي الإطباق والتغوير والتحليق.

الإطباق: يجب التمييز هنا بين مصطلحين هما الطبقة Velar Articulation والإطباق Velarization.

الطبقة: هي ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، فيسد الجرى أو يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائه، ويحدث هذا عند نطق خ - غ - ق.

الإطباق: هو ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبقة بحيث لا ينصل به، على حين يجرى النطق في مخرج آخر غير الطبقة، بغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه. وتتبع عن الإطباق قيمة صوتية معينة تلون الصوت المنطوق برنين خاص، كما في نطق أصوات ص. ض. ط. و. ي. د. ثم أن الإطباق يشكل أحد عنصري التفعيم، أما العنصر الآخر فهو التحليق pharyngealization، وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفى للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة.

التغوير: هو نطق الصوت الذي مخرجه خلف الغار من الغار. فـصوت الكاف مثلاً ينطق من خلف الغار ولكنه ينطق من الغار إذا جاور حركة غارية رمى الكسرة، وذلك في إحدى

اللهجات العربية القديمة وفي لهجة العراق، فإنهم لا يقولون مثلاً فيك ولكنهم يقولون فيش (مناهج البحث في اللغة/ ١١٢ - ١١٥).

الأصوات في العربية الفصحى: تحدث د. تمام عن كل صوت من أصوات العربية الفصحى من حيث مخرجه وصفاته، وقارن بين هذا الوصف ووصف القدماء. وأرى أن أخص وصف الدكتور تمام للأصوات في العربية الفصحى في الجدول الآتي ثم أعقبه بتعليقاته عن الأصوات التي اختلف فيها وصف القدماء عن وصفه.

أولاً: جدول وصف (*) الأصوات كما جاء عند د. تمام.

صفات الأصوات													الخارج	
أصوات موسعة					صوت مركب	أصوات حركية				أصوات انفجارية				
مجهورة					مجهور	مفتوح		مجهور		مفتوح		مجهور		
نصف حركة	ألفي	انكر اوى	جنى	جنى	مرقز	مرقز	منحور	مرقز	منحور	مرقز	منحور	مرقز	منحور	
i	u		مرقز	منحور								h		نشوى
u	u					أ								نشوى ألسنى
	u			عز		é		é	س					ألسنى
	u					é	é	é		l	l	é	u	ألسنى كوى
	u	l	l											لوى
	u				7	أ								قارى
y	S					x		ل	k					طنى
									q					لهوى
						h		+						حنفى
						h			<					حنجرى

ملحوظات:

١ - وصف الدكتور تمام صوت الضاد كما يتطرق به قراء القرآن الكريم في مصر في وقتنا الحاضر بأنه أسناني ثنوي انفجاري مجهور مفتوح. أما النحاة القدماء فقد وصفوا الضاد بأنها

(*) سأستخدم في هذا الجدول مصطلحات أصوانية - كما تبدو لي - مثل انفجاري واحتكاكي، وسأستخدم مصطلحي شديد ورحو في التشكيل الصوتي.

أسنانية رخوة مجهورة مطبقة، ويمتاز مخرجها بالاستطالة، ذلك أن اللسان يمتد من محاذاة الأسنان إلى ما يداني الجدار الخلفى للحلق، ومن ثم فالضاد جانبية وهي مفخمة. (مناهج البحث في اللغة/ ١٢٠ - ١٢١).

٢ - وصف د. تمام الطاء بأنه صوت أسناني لشوى شديد مهموس مفخم. وقد وصفه القدماء بأنه صوت مجهور. ويقول د. تمام: إن صوت الطاء في إحدى اللهجات العربية المعاصرة يمكن وصفه بأنه مهموز، وعند النطق به يتصل طرف اللسان ومقدمة بالأسنان العليا واللثة، ويعلو مؤخر اللسان، ويتراجع إلى الخلف في اتجاه الجدار الخلفى للحلق، ويستقل المجرى الأنفى، بخلق اتصال بين الطبقة والجدار الخلفى للحلق، وفي نفس الوقت تنقل الأوتار الصوتية، وبذلك تتكون منطقة في داخل الفم والحلق، يختلف ضغط الهواء فيها عن في الرئتين، وقبالة يتم انفصال الأعضاء، ويندفع هواء الرئتين إلى الخارج، ويندفع الهواء الخارجى إلى الداخل، فيحدثان بالتقائهما أثراً صوتياً هو صوت الطاء، كالتى تنطق في بعض لهجات الصعيد مثلاً. ومعنى كون الطاء مهموزة هنا أنه صحيحاً إفعال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءاً لا يتجزأ من نطقها. هذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إفعال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر، ويرجح عندى أن الطاء العربية الفصحى القديمة التى وصفها القراء كانت في صوتها وفي نطقها بهذا الوصف (مناهج البحث في اللغة/ ١٢٣).

وأرى أن صوت الطاء صوت مهموس في الأصل، ويؤكد هذا أنه مهموس في كل اللغات السامية، ويقول موسكاني إنه مهموس في السامية الأم (Moscatti, p.31) وهذا يزيد ما ذهب إليه د. تمام بأنه صوت مهموس في العربية القديمة.

٣ - وصف د. تمام صوت القاف بأنه لهوى انفجاري مهموس، له بعض القيمة التضخيمية ولكنه لا يوصف بأنه مفخم (مناهج البحث في اللغة/ ١٢٤)، ويرى النحاة أنه من أصوات القلقة، وهذا يعنى أنه مجهور، ووصفوه بأنه من أصوات الاستعلاء، وهذا يعنى في رأيهم أنه مفخم.

وقد لاحظت أن صوت القاف في الأكادية مجهور وفي سائر اللغات السامية مهموس، ورجحت في دراستي لهذا الصوت أنه يحتمل أن يكون وصف النحاة لصوت القاف في المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وأنه يرجع إلى القبائل الشرقية كميم. (المدخل لعلم الأصوات/ ١٢٠).

٤ - وصف د. تمام صوت الهمزة بأنه حنجري انفجاري مهموس مرقق، ويرى النحاة أنه

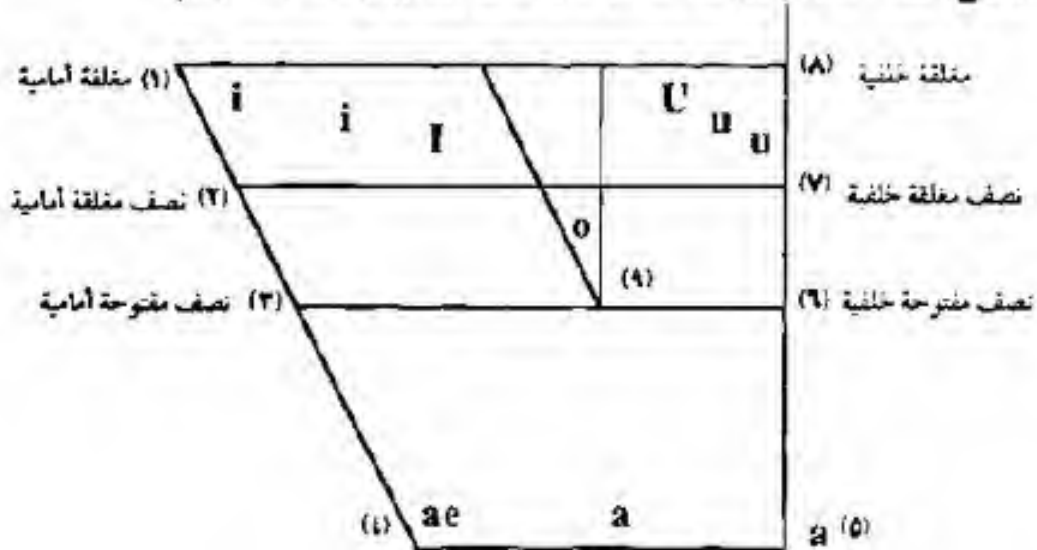
صوت مجهور، ووصف الدكتور تمام هذا الوصف بأنه مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مغلقة في أثناء نطقه. (مناهج البحث في اللغة / ١٠٥).

وأشير هنا إلى أن اللغويين المحدثين اختلفوا في وصف هذا الصوت بأنه انفجاري ومهموس، فيرى د. أنيس، مثلاً، أنه ليس مجهوراً ولا مهموساً، وأيد أنه انفجاري (الأصوات اللغوية / ٦٠)، ويرى د. سلمان العاني وآخرون أنه صوت ترددي ومن ثم فهو مجهور.

٥ - وصف د. تمام صوت السين بأنه طبقي احتكاكي مجهور مرقق، وقد تكون له قيمة شبه تنفخيمية، ويرى النحاة أنه من الحلق، وعلق د. تمام على ذلك بأن مصطلح (الحلق) عندهم أوسع حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق (مناهج البحث في اللغة / ١٣٠).

٦ - وصف د. تمام صوت العين بأنه حلقى احتكاكي مجهور مرقق، ويتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان الزمار، ويرى النحاة أن صوت العين مجهور متوسط، ويملن د. تمام على ذلك بأنهم وصفوه بأنه متوسط لعدم وضوح الاحتكاك في نطقه... ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعاً في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضحها حرية مرور الهواء في المجرى الأنفي أو الفموي. دون سد طريقه أو عرقلة سيره بالتضييق عند نقطة ما، وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضيقاً كبيراً للحلق (مناهج البحث في اللغة / ١٣٠).

أصوات العلة: أصوات العلة في الفصحى ثلاثة، وهي الكسرة والفتحة والضمة. وينقسم كل منها إلى قصير وطويل، وحرص علماء الأصوات على أن يضبطوا إلى أقصى حد ممكن أوضاع أعضاء النطق بأصوات العلة، وجاءوا لذلك بتقاييس بوضحه هذا الرسم:



ملحوظات:

- ١ - تمثل أصوات العلة من ١ - ٤ مقدمة الفم، وتمثل أصوات العلة من ٥ - ٨ مؤخرة الفم.
- ٢ - أقصى ما يبلغه صوت الكسرة من العلو والتقدم هو النقطة (١)، وأقصى ما يبلغه صوت الفتحة من الاستفال والتقدم هو النقطة (٤).
- ٣ - أقصى ما يبلغه صوت الفتحة الخلفى من الاستفال والتأخر هو النقطة (٥)، وأقصى ما يبلغه صوت الضمة من العلو والتأخر هو النقطة (٨).
- ٤ - بين نقطتي ٤، ١ منطقتان لصوتى الخفض، وبين ٥، ٨ منطقتان لصوتى الرفع.
- ٥ - الثلث الوسط هو منطقة الأصوات المركزية، التي منها صوت الفلقة فى العربية.

علم التشكيل الصوتى Phonology

إذا كان علم الأصوات يدرس أصوات الكلام، فعلم التشكيل الصوتى يدرس أصوات اللغة، وهذه الأصوات وحدات تجريدية، ليست ضوضاء لها أثر سمعى فى الأذن، ويهدف هذا العلم إلى تحديد النظام الصوتى للغة المعينة، ويعتمد على أساس وظيفى، ومن ثم يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفى، ووحدة أخرى لا أثر وظيفى لها، ويرتبط الأساس الوظيفى بثلاثة عناصر هى: الموقع، والبيئة، والعلاقة من ناحية وعنصر المعنى من ناحية أخرى، فالوحدة التجريدية المعينة التى لها موقع معين فى بيئة معينة وتحدد بالنسبة لغيرها بعلاقات معينة قد يكون لها تأثير فى تحديد المعنى أو قد لا يكون، وفيما يلى دراسة موجزة عن كل أساس من هذه الأسس:-

- ١ - الموقع يقصد به ترتيب الوحدة الصوتية المجردة بالنسبة للسلسلة النطقية أو اللفظ كما يقول د. تمام، فإذا أردنا مثلاً أن نحدد موقع الوحدة /س/ بالنسبة إلى السلسلة النطقية سَام، سنلاحظ أنه يحتل الترتيب الأول أو الموقع الأول. ويقول د. تمام إنه لتحديد الموقع أثر فى تحديد وظيفة الوحدة المجردة، أى أن تأثير هذه الوحدة فى تحديد معنى السلسلة النطقية أو عدم تأثيرها يعتمد على أساسين هما التداخل والتخارج، يقصد بالتداخل إحلال صوت ما محل آخر فى السلسلة النطقية فينتغير معنى الكلمة بحلوله، ويقصد بالتخارج أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل محل صوت آخر فى السلسلة النطقية، ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعرف بها اللغة، هذه الطريقة تسمى الاستبدال، ومثل الدكتور تمام للاستبدال بكلمة طاب واستبدل بالصوت الأول وهو /ط/ صوتاً آخر، وفيما يلى بيان بذلك:

- ١ - طاب. ٢ - قاب.
 ٣ - تاب ٤ - ذاب
 ٥ - ساب ٦ - شاب
 ٧ - راب ٨ - غاب
 ٩ - خاب ١٠ - عاب
 (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٧٥).

٢ - العلاقة بقصد بها أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى. ويركز علم التشكيل الصوتي على أوجه الاختلاف، ويسمىها الدكتور تمام بالقيم الخلائية، لأنها هي التي تميز بين وحدة ووحدة أخرى. ويقول د. تمام إن القيم الخلائية تعتمد على أسس أصواتية هي المخارج والصفات، ولكن مصطلحي المخرج والصفة هنا يستخدمان استخداماً وظيفياً، أي استخداماً يؤدي إلى التمييز بين الوحدات الصوتية، فالمخرج هنا يعني حصر مجموعة من الأصوات تشترك في مخرج واحد، وكذلك الصفة يقصد بها تحديد مجموعة معينة من الأصوات في صفة معينة (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٦٧ - ٦٨).

٣ - البيئة يقصد بها العنصر الصوتي الذي يصاحب العنصر الصوتي المدروس، وتأثير هذا الجوار على الوحدة المدروسة، فإذا كنا مثلاً ندرس الفتحة الطويلة في السلسلة / سَمَ / فإننا نرى أن العنصر الذي يجاور هذه الفتحة هو السين، والسين صوت مرقق وهو يجاور هذه الفتحة، وقد أثر ترقيق السين على الفتحة فجعلها مرققة، فالبيئة إذاً هي العناصر المجاورة للعنصر المدروس، واعتماد اللغويون أن يستخدموا مصطلح الباق للإشارة إلى البيئة، واستخدم الدكتور تمام في مناهج البحث في اللغة مصطلح المجاورة.

المجالات التي يدرسها علم التشكيل الصوتي:

يدرس علم التشكيل الصوتي ما يلي:

١ - تجريد السلسلة النطقية إلى عدد من الأجزاء الصغرى Segments، فالمجموعة الكلامية أو السلسلة النطقية تتكون من سلسلة من الضجيج نطلق عليه أصوات، ولأغراض البحث يمكن تقسيم هذه السلسلة إلى الأجزاء الصغرى التي تتكون منها، ويطلق على كل جزء صغير Segment من أجزاء هذه السلسلة اسم وحدة تجريدية.

٢ - التمييز بين نوعين من الاختلافات الأصواتية للوحدات التجريدية، وهذان النوعان هما: -

أ - اختلاف أصواتي له تأثير في تحديد معنى السلسلة النطقية نحو ناب وطاب.

ب - اختلاف أصواتي ليس له تأثير يذكر على تحديد السلسلة النطقية كاختلاف أصوات وحدة النون التجريدية، كالصوت الذي في بداية نحن، والذي قبل الشاء في إن ناب، وقبل الظاء في إن ظهر، وقبل الشين في إن شاء، وقبل القاف في إن قال. فـصوت النون في (إن ناب) و (إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان، كالثاء والذال والظاء تماماً (مناهج البحث في اللغة/ ١٥٧).

أطلق اللغويون على النوع (أ) مصطلح فونيم Phoneme، واستخدم د. تمام مصطلح حرف، وأطلقوا على النوع الثاني (ب) الوفون Allophone، وقد ناقش د. تمام تعريفات العلماء المختلفة للفونيم.

٣- تقسيم الأصوات إلى صحاح وعلل، ويرى د. تمام أن العامل المهم في هذا التقسيم هو وظيفة الصحاح والعلل، فالمصحح مامش للمقطع، والعلة نواة للمقطع، وحدد د. تمام أنواع المقاطع في العربية وهي كالآتي: -

- | | |
|-------------|-----------------------------|
| ١ - ع ص | وهو مقطع قصير مغلق |
| ٢ - ص ع | وهو مقطع قصير مفتوح |
| ٣ - ص ع ص | وهو مقطع متوسط مغلق |
| ٤ - ص ع ع | وهو مقطع متوسط مفتوح |
| ٥ - ص ع ع ص | وهو مقطع طويل مغلق |
| ٦ - ص ع ص ص | وهو مقطع طويل مزدوج الاقفال |

٤ - أسس تتابع الفونيمات phonotactics: يخضع تتابع الفونيمات لعدد من القواعد أذكر هنا بعضها:

أ - نمتاز الكلمة الفصيحة بعدم تجاور فونيمين من مخرجين يرجعان إلى منطقة واحدة في الفم أو الحلق، لذلك وصفت كلمة معزع بأنها غير فصيحة.

ب - لا نسمع اللغة العربية بتتابع صحيحين مثلين في أول الكلمة، لذلك يندر نحو دَدَن، ولكنها تسمع بتواليهما في وسط الكلمة نحو دَبَب، وهذا هو الذي يؤدي إلى الإدغام، لذا تصبح الصيغة السابقة دَبَّ. وقد يؤدي وجود صحيحين من مخرجين متقاربين إلى أن يؤثر أحدهما في الآخر، فإذا نتابع مثلاً صوتا النون والفاء، فإن الحركة التي تسبق النون تنطق أنفياً، وفي هذه الحالة لا تنطق النون، وهذا يسمى إدغاما بغنة.

جـ - لا تسمح اللغة بتوالي ثلاثة أصوات صحيحة متتالية نحو دَسَّ، فإنها إذا صيغت في صيغة فَعَلْ فالصيغة الأصلية تصبح دَسَّسَ، ولكنها تصبح دَسَّى كما في دَسَّاهَا.

د - إذا التقت حركتان متفتحتان في الطابع، فتتسا من مجموعهما حركة طويلة نحو قَوْمَ (قَ - مَ -) وهنا تحذف الواو لضعفها عندما تكون بين حركتين، فتصبح الصيغة (قَ - مَ -) أي قام. وإذا التقت حركتان مختلفتان في الطابع، فإنه تتسا حركة مزدوجة. نحو صيغة الجمع من مصطفى، وهي في الأصل مُصْطَفِيُونَ، (مَ - صَ - طَ - فَ - يَ - نَ -) تحذف الواو المتلوة بالضم لوقوعها بين حركتين لذا تصبح الصيغة مَ - صَ - طَ - فَ - نَ، ثم تصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - نَ -)، وذلك منعاً لتوالي ثلاث حركات، وهنا يتسا الصوت المزدوج - و - وتصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - و - نَ) أي مُصْطَفَرُونَ.

هـ - إذا وقع صوت من أصوات ق. ط. ب. ج. د في وسط الكلمة أو في طرفها، وكان غير متبوع بحركة، فإنه يتبع بالحركة المركزية /6/ وذلك حفاظاً على جهر هذه الأصوات، ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بالإجهار.

و - إذا تلى صوت من أصوات ه. ن. ص. ك. صوت الميم أو النون، فإن هواء انفجار هذه الأصوات يخرج من الأنف، ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بموقعية الشدة الأنفية.

ز - لا تسمح اللغة بتوالي الساكنين، لذلك يتبع الساكن الأول بحركة قد تكون كسرة أو فتحة أو ضمة. (مناهج البحث في اللغة / ١٨١ - ١٨٣).

٥ - الكمية: يهتم علم التشكيل الصوتي بالتمييز بين صوت وآخر من حيث الكمية، فالحركة الطويلة أطول من القصيرة، وتقدر الحركة الطويلة بحركتين قصيرتين، والحرف المشدد أطول من الحرف المفرد، وتقدر الحرف المشدد بحرفين (مناهج البحث في اللغة / ١٩١).

٦ - النبر: هو وضوح نسي لصوت أو لقطع إذا تكرر ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم. وقسم د. تمام النبر إلى نوعين: نبر صرفي ونبر دلالي، ثم قسم النبر الصرفي إلى نبر أولي وثانوي (مناهج البحث في اللغة / ١٩٤ - ١٩٦).

النبر الأولي: وتوابعه كما حددها الدكتور تمام هي:

أ - يقع على المقطع الأخير إذا كان من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ص ص) مثل استقال وقل.

ب - يقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطاً والآخر متوسطاً، سواء كان هذا المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع)، مثل عَلَّمَ، جَوَّارٍ، أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) نحو كَتَبَ.

ج - يقع على المقطع الذى يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر مع ما قبله فى إحدى الصور الآتية:

أ - (ص ع + ص ع ص) نحو علمك - حاسبك.

ب - (ص ع + ص ع ع) نحو علموا، حاسبوا - ضربك.

وأرجو أن يسمح لى أستاذى بأن أعرض رأياً آخر لقاعدة النبر، هى أن النبر فى العربية يحتاج إلى وحدتين نبريتين، تشمل الوحدة النبرية الحركة القصيرة أو الصامتين المتتاليين (وهما اللذان لا تفصل حركة بينهما)، مع ملاحظة أن الحركة الطويلة فى آخر الكلمة تقصر قبل تطبيق هذه القاعدة نحو:

استقال (هـ - س - ث - ق - ل). يقع النبر هنا على المقطع الأخير لأنه يحتوى على وحدتين نبريتين.

قل (ق - ل) يقع النبر هنا على المقطع قل لأنه يحتوى على وحدتين هما الفتححة واللامين.

علم (ع - ل - ل - م)

جوار (ج - و - ر - ن)

علمك (ع - ل - ل - م - ك).

حاسبك (ح - س - ب - ك)

علموا (ع - ل - م - و).

وهنا تطبق قاعدة تقصير الحركة الطويلة المتطرفة فتصبح الصيغة ع - ل - م - و. ويعتمد النبر هنا على قاعدة تقول: إذا لم يوجد فى الكلمة وحدتان نبريتان فالنبر يقع على المقطع الثالث أو الرابع إذا اتجهتا من اليسار إلى اليمين، وهكذا يوضع النبر على المقطع ع فى عَلِمُوا. لقد شملت هذه القاعدة كل الحالات الأربع التى حددها الدكتور تمام.

النبر الثانوى: إذا توفرت فى الكلمة أكثر من وحدتين نبريتين، فالوحدتان الأوليان من اليسار يقع عليهما النبر الأولى، والوحدتان التاليتان لهما يقع عليهما النبر الثانوى، مثال ذلك: كلمة (الضَّالِّينَ). هنا نجد أكثر من وحدتين نبريتين، الأولى هما اللام والكسرة الطويلة

والنون، والثانية هي الضاء والفتحة الطويلة واللام. يقع النبر الرئيسى على الوجدتين الأولين، ويقع النبر الثانوى على الوجدتين الثانيتين.

التنظيم:

قبل دراسة التنظيم يحسن شرح ثلاثة مصطلحات هي: المجموعة الكلامية، والمجموعة الأصواتية، والمجموعة المعنوية.

أ- المجموعة الكلامية: هي سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة فى نفس واحد، واقعة بين سكتين، وهي بهذا التحديد قد تكون جملة أو كلمة.

ب- المجموعة الأصواتية: يحدث عند إلقاء جملة طويلة كجملة الشرط أن يقسم المتكلم هذه الجملة إلى قسمين، أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه، ومعنى هذا أن المتكلم ينطق كل جزء فى نفس مستقل، وهذه تكون للمجموعة الأصواتية، فالمجموعة الأصواتية إذا هي سلسلة من الأصوات تنطق بنفس مستقل سواء أكان لها معنى أم لم يكن.

ج- المجموعة المعنوية: هي نطق سلسلة من الأصوات فى نفس واحد على أن يكون لمجموعها معنى، وقد يحدث أن يتوقف المتكلم بعد نطق سلسلة دون أن يكون لمجموعها معنى مستقلاً، لذلك يحتاج إلى سلسلة أخرى حتى يتم المعنى، ومن ثم توصف مجموعة السلاسل بأنها مجموعة معنوية.

والتنظيم هو الإطار الصوتى الذى تؤدى به المجموعة المعنوية من حيث ارتفاع الصوت أو انخفاضه أو توسطه، ولكل إطار نظام ومعنى وظيفى.

النظام التنظيمى: يعتمد النظام التنظيمى على شكل آخر نغمة وآخر مقطع وقع عليه النبر فى الكلام، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها.

وللنغمة شكلان، الشكل الأول يصف نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر فى المجموعة المعنوية بأنه ينحدر من أعلى إلى أسفل، والثانى يصعد من أسفل إلى أعلى، والمدى بين أعلى نغمة وأخفضها قد يوصف بأنه واسع أو متوسط أو ضيق. ويقصد بالمدى الواسع إثارة أقوى للأوتار الصوتية بواسطة الهواء الخارج من الرئتين، فبسبب ذلك اهتزازاً أكبر فى الأوتار الصوتية، ومن ثم يعلو الصوت. والمدى المتوسط يقصد به توسط الصوت من حيث الارتفاع، والمدى الضيق يقصد به انخفاض الصوت، واللحن هو مجموعة الكلمات فى المجموعة الكلامية. (مناهج البحث فى اللغة/ ١٩٨ - ٢٠٣، واللغة العربية سحنها ومبناها/ ٢٢٦ - ٢٢٨).

لم يكتف الدكتور تمام بتحديد النظام الصوتي للغة بشكل عام، بل راح يطبق ذلك على العربية، ومن ثم خرج بإيضاح النظام الصوتي في اللغة العربية في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، واعتمد في هذا التحديد على أسس البحوث في علم التشكيل الصوتي، وطبقها تطبيقاً دقيقاً للغاية. بدأ شرح هذا النظام بالتمييز بين الصوامت والحركات، ثم راح يعد ذلك يميز بين الصوامت اعتمداً على القيم الخلافية التي تضم المخرج والصفات، واعتمد هنا على المخرج والصفات كما حددها سيبويه، ثم تحدث عن ظواهر انضمام القونيمات في الكلمة وما يطرأ عليها من تغير نتيجة لتجاورها في الكلمة، وناقش كذلك التغير الذي يطرأ على القونيمات في صيغة معينة، وهذا هو ما يعرف باسم المورفونيمك، ويبحث كل هذه الظواهر تحت عنوان الظواهر السياقية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١ - التمييز بين الصوامت والحركات:

اعتمد د. تمام على وظيفة الصوامت والحركات، وكنت قد أوضحت عند تعرضي لدراسة د. تمام النظرية أنه اعتمد على وظيفة الصامت والحركة في تكوين المقطع، فالصامت هامش المقطع والحركة نواة المقطع. وأود أن أشير إلى أن د. تمام عندما تعرض للحساب التطبيقي تحدث عن وظيفة الصامت والحركة صوتياً وصرفياً ونحويًا وإفراديًا، فمن حيث الأصوات أوضح أن الصامت يبدأ المقطع ويقلله إن كان مقفلاً، وأن الحركة تتبع الصامت الذي يبدأ المقطع، ومن حيث الصرف نجد أن الحركة هي التي تحدد الميزان الصرفي للصيغ، ومن حيث النحو نجد أن الحركة تقوم بدور إضمار وظيفة المفردة في الجملة، وهذا هو ما يسمى بالإعراب، وذلك إذا كانت الكلمة معربة، ومن حيث المفردات نجد أن الجذر في اللغة العربية يعتمد على الصوامت وحدها.

٢ - التمييز بين الصوامت: اعتمد د. تمام على القيم الخلافية التي تميز بين الصامت والصامت. ووزع هذه القيم على جدول خصصه لذلك، وقد جعل البعد الرأسي للمخارج، وجعل البعد الأفقي للصفات، واعتمد في تصميم هذا الجدول على سيبويه، ولكنه اصطدم بمصطلحات عنده غامضة، مثل تعريف سيبويه للجهر والهمس، فقد أوضح سيبويه أن الصوت المجهور هو «حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت...» وأما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس».

يرى الدكتور تمام أنه يقصد بالاعتماد الضغط على الحجاب الحاجز، وأن من أثر هذا الضغط أن النفس يتحول إلى صوت، ويقع هذا الأثر على الحرف.

٣ - الظواهر السبائية في العربية تشمل ما يلي:

أ - أسس تجاور الأصوات، وقد أسماها د. ثام بظاهرة التأليف، ومن النتائج التي توصل إليها أنه كلما تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها، وأن تجاور أحد المطبقات مع أحد الغاريات نادر جداً.

ب - الوقف: الوقف في طابعه مفصل من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية. تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً وانعماً تكليماً منعزلاً، أما إذا لم يكن معناها كاملاً، كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلاً، فإن الواقعة الكلامية حينئذ تشمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة.

ويقول الدكتور تمام إن الوقف ظاهرة ترجع إلى كراهية نوال الأضداد، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار في الأداء، والصمت عكس الحركة تماماً، والحركة التي تقع في نهاية الدفعة الكلامية لا بد لمقطعها أن يكون من نوع صرعى، وهو نوع لا يقع النبر عليه، وانعدام النبر يضعف الحركة في النطق ويجعلها من قبل الروم أو من قبيل الإسماع، ووسائل الوقف هي الإسكان - الروم - الإسماع - الإبدال - الزيادة - الحذف - النقل - التشديد...

ج - المناسبة: الفتحة والفاء المد من قبيل صوتي واحد، والكسرة وياء المد من قبيل آخر، والضمة وواو المد من قبيل آخر. لذلك فالف المد تناسبها فتحة قبلها، وياء المد تناسبها كسرة قبلها. وكذلك واو المد تناسبها ضمة قبلها.

أطلق النحاة على الحركة التي تناسب حرف المد الذي بعدها حركة المناسبة، وسجل النحاة تحت حركة المناسبة حركة واحدة هي الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو هذا كتابي، وأضاف الدكتور تمام إلى ذلك الفتحة التي تسبق ألف الاثنين في الماضي والمضارع، والكسرة التي تسبق الباء في المضارع وهي التي تسمى بياء المخاطبة، والضمة التي تسبق واو الجماعة في الماضي والمضارع.

وحركة المناسبة تعني على الحركة المنطوقة للصيغة، فإذا كان الاسم مثلاً مرفوعاً بالضمة فحركة المناسبة محل الضمة، كما في قولنا هذا كتابي، فكتابي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة.

د - الإدغام: ناقش د. ثام تحت عنوان الإدغام الظواهر الآتية:

١ - حذف الحركة القصيرة التي بين الحرفين المتلين أو المتقاربين حتى يلتصقا فينتظما صوتاً واحداً طويلاً وهو ما يعرف بالصوت المشدد، نحو جعل لك — جعلك. ولكني نحذف الحركة بشرط أن تحتوي الكلمة على أربع متحركات أو أكثر، وتقع الحركة المحذوفة ثالثة أو

ثانية، أما إذا أدى حذف الحركة إلى توالي ثلاثة صوامت، فهنا نخسلس الحركة أو تخفى، وتعبير صونى حديث تُحوَّل الحركة إلى حركة مركزية ولا يحدث إدغام، ويستثنى من ذلك حالة واحدة هى أن يكون أول هذه الأصوات الثلاثة حرف مد ولين، وأن ثانيها وثالثها يكونان متماثلين، فهنا لا تحذف الحركة فبنسأ مقطع طويل يتكون من ص ح ح ص ص، وتقع النبرة عليه نحو (ضال).

٢- تحويل الحرفين المتقاربين إلى متماثلين، ويقول الدكتور تمام نقلاً عن سيويه: إن هناك من الحروف المتقاربة ما يتمدّر تحويلها إلى حروف متماثلة، وذلك إذا وقعت لى سياق محدد يوضحه كما يلى:

م + ب —————> م ب

ف + ب —————> ف ب

ر + ل —————> ر ل

ش + ج —————> ش ج

$$\begin{bmatrix} ت \\ د \\ ط \\ ظ \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} ز \\ س \\ ص \end{bmatrix} \longrightarrow \begin{bmatrix} ز \\ س \\ ص \end{bmatrix}$$

ولهما عدا ذلك إذا التقي المتقاربان فإن الثانى منهما يؤثر على الأول فيتحول إلى مماثل له.

٣- مضارعة حرف لحرف آخر، وهنا أوضح د. تمام أن الصاد إذا جاورت الدال تحولت إلى زاي مضخمة، نحو مصدر ————— مزدر، وتحول الشين المهموسة إلى شين مجهورة (j) إذا جاورت الدال، نحو أشلق وأجندق. ومن ذلك أيضاً تحول تاء الانتعال إلى دال إذا جاورت صوتاً مجهوراً، وتحولها إلى طاء إذا جاورت صوتاً مضخماً.

٤- الإعلال والإبدال:

أولاً/ الإبدال: قسم الدكتور تمام الإبدال إلى خمسة أقسام هى:

أ- إبدال الصحيح بالصحيح: ويقصد به ما سبق وذكرته تحت باب المضارعة.

ب- إبدال الصحيح باللين: كإبدال الهمزة بالواو والياء.

كساو ————— كساء

فاول — قائل

صحائف — صحائف

ج - إبدال المد بالصحيح: كإبدال ناني الهمزة الثانية الساكنة مداً للحركة السابقة لها،
نحو: أَثَرٌ — أَثَرٌ

د - إبدال اللين باللين: كجعل الواو ياء، نحو:

رَضِيَ — رَضِيَ

و - إبدال اللين بالمد: كجعل الألف ياء، نحو:

غَزَالٌ — ووضعه في صيغة فُعِيلٌ — غَزِيلٌ

ثانياً/ الإعلال: ويتحقق بصورة من صور ثلاث هي:

أ - القلب: قلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما.

ب - النقل: إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لفعل أو الاسم الجارى مجرى المضارع مبنية

بساكن صحيح، نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو:

يَقُومُ وَيَقُومُ وَيَقُومُ مَقُومٌ — مَقُومٌ

ج - الحذف: تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين، نحو:

قَاضٍ — قَاضٍ

وحذف فاء الثلاثى في المضارع المفتوح حرف للمضارعة، نحو:

يَوْعَدُ — يَمُدُّ

د - التوصل: أى التوصل إلى البدء بنطق الساكن في أول الكلمة بألف وصل، نحو:
أَكْتُبُ.

هـ - التخلص من التقاء الساكنين بشرط ألا يكونا مثليين، ويحرك الساكن الأول بالكسرة،
وقد يحرك بالضممة للمناسبة، وبالفتح في الحرف من وفى أداة التعريف أل.

و - الحذف لتوالي الأمثال: لا تسمح اللغة بتوالي حرفين مثليين في أول الكلمة، كما
يحدث عندما تدخل تاء المضارعة على صيغة مبدوءة بتاء التفاعل، نحو لا تنازروا باللقاب.
ولا تسمح اللغة بتوالي ثلاثة صوامت في وسط الكلمة، ويحدث هذا عندما تكون فاء الفعل
تاء ووضع في المضارع من صيغة التفاعل نحو: «ولا تابعوا في الشر».

ز - الإسكان منعاً لتوالي أربعة متحركات أو أكثر في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو ضَرَبْتُ.

ح - الكمية: يستفاد من الكمية في التمييز بين الصيغ، كالتمييز بين فَعَلَ وَقَعَلَ، أو بين فَعَلَ وَقَاعَلَ، وتقتصر الحركة الطويلة إذا وقعت في مقطع مغلق، نحو الننى العربى، والقاضى الفاضل، فآلف الفتى وباء القاضى قصرنا لأنهما تلياً بساكن.

ط - الإشباع والإضعاف: يقصد بالإشباع تقوية النطق، ويقصد بالإضعاف عكسه.

ى - النبر: وفيه كرر د. تمام ما سبق وشرحه في مناهج البحث فى اللغة.

ك - التنعيم:

١ - إذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية متحدرة من أعلى إلى أسفل فإنها تستعمل فى الإثبات والنفى والشرط والدعاء وفى الاستفهام بالظروف.

٢ - وإذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية صاعدة من أسفل إلى أعلى فإنها تستعمل فى الاستفهام بالأداتين: الهمزة وهل.

٣ - إذا كان المدى بين أعلى نغمة وأخفضها واسعاً فإنه يستعمل فى الخطاب والصباح الغاضب والتدريس أمام أعداد كبيرة من الطلاب، وإذا كان المدى متوسطاً فإنه يستعمل للمحادثات العادية، وإذا كان منخفضاً فإنه يستعمل فى العبارات الياضة الحزينة وفى الكلام بين شخصين يحاولان ألا يسمعهما ثالث على بعد قليل منهما.

لقد انتهيت الآن من وصف النظام الصوتى للغة العربية كما حدده الدكتور تمام، وأود أن ألفت نظر القارئ إلى أن الدكتور تمام كان بين الحين والآخر يلج على التمييز بين الأصوات وعلم التشكيل الصوتى، فالأصوات حركات يقوم بها جهاز النطق، والتشكيل الصوتى نظام مجرد فى الذهن، وأن النظام الصوتى يهيم بالتنوير الذى يطرأ على النظام عند تحقيقه فى شكل أصوات فى بيئة معينة أو فى سياق معين.

لقد لاحظت هذا التمييز واضحاً فى كتابيه: (مناهج البحث فى اللغة)، و(اللغة العربية معناها ومبناها). أما فى كتاب (الأصول) فأجده يميز بين الأصل والممدول عن الأصل، وهو هنا ينقل هذا التمييز عن النحاة العرب، ويقول "إن الأصل [عند النحاة] هو منطلق التحليل، تنسب إليه الفروع، وكأنهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعاً من الحدس النفسى فى سليقة المتكلم العربى يجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصل، فتحول مطالب الموقع والجوار (من

إدغام وإخفاء) دون تحقيق الأصل، فيتحقق الفرع آلياً دون وعي من التكلم، وكان هذا المحلّس بالأصل يربط في ذهن النحاة بين الأصل والمعنى، فالمعنى في اللغة العربية يعترف بثون واحدة لا بعدد من النونات تنبئ عليها معاني الكلمات...» (الأصول/ ١٢٦ - ١٢٧).

ألم تكن فكرة الأصل المرتبطة بالمعنى هي الفونيم أو الحرف كما أسماء د. تمام، أولم يكن عدد النونات عند التحقيق في كلمة منطوقة وسموعة هو ما يقصد بالصوت، ومن ثمّ فعلم التشكيل الصوتي يقابل الأصل عند النحاة، وعلم الأصوات يقابل الفرع عند النحاة، ووسائل تحقق الفونيم في عدد من الألفونيمات هي ما يُسمى بقواعد العدول عن الأصل عند النحاة، مثل الإعلال والإبدال والإدغام وكراهية توالي الأمثال وعدم التقاء الساكنين...، إن هذا يعنى أن النموذج والمثال عند البنائين يقابل الأصل والفرع عند النحاة القدامى، كما يقول ليبسكي Lepschy في كتابه (A survey of structural linguistics p.p. 25 ~ 35).



نحو أطلس لسانى عربى: المساهمة التونسية

أ.د. الطيب البكوش

أ.د. صالح الماجرى

تونس، الجامعة التونسية

١ - يندرج الأطلس اللسانى ضمن البحوث اللسانية الجغرافية التى تسجل الاحتمال اللسانى فى مناطق مختلفة من الرقعة الجغرافية المعنية بالدراسة، فهى بحوث تهتم بالتنوع اللسانى المرتبط بالاختلاف الجغرافى. وقد جاءت تسمية الأطلس من تسجيل هذه الاختلافات فى خرائط جغرافية يمكن أن تكون محلية أو وطنية أو حتى إقليمية، مثل البلاد العربية بمناطقها الكبرى مغرباً ومشرقاً.

وإن الاهتمام بالاختلافات اللغوية ليس أمراً حديثاً، فتحقن نجد فى التراث اللغوى العربى مادة غزيرة تتضمن تسجيلاً للاختلافات اللهجية، بغض الطرف عما يصحب ذلك من تصنيف لها على سلم الفصاحة من الاستحسان إلى الاستهجان.

وتشمل هذه المادة ظواهر متنوعة منها الصوتى والصرفى، ومنها النحوى والتركيبى، ومنها المعجمى والدلالى. ويكفى النظر فى معجم كلسان العرب لابن منظور، أو كتاب سيبويه، أو شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، لتبين غزارة هذه المادة.

ولعل الاهتمام بضبط قراءات القرآن والمفاضلة بينها، قد كان من العوامل الرئيسية - لا الوحيدة - وراء جمع هذه المادة الهامة التى تمكثنا اليوم من رسم خريطة اللسان العربى فى شبه الجزيرة منذ أربعة عشر قرناً، وإن كانت خريطة نفتقر إلى الدقة والشمول، لأنها لم تكن مدققة فى ذاتها آنذاك. وإنما كان الهدف ضبط المستوى اللسانى الأفضل والأجود والأفصح لقراءة القرآن.

أما اليوم فإن غياب المشاغل القديمة بحكم استقرار القراءات استقراراً نسبياً بفضل اكتمال علم التجويد، قد جعل تسجيل الاستعمالات الحديثة أمراً غير واضح الأهداف، وليس محل إجماع حتى لدى المختصين، لذلك فإن من الضرورى توضيح القضية موضوعياً بالإجابة عن جملة من التساؤلات من أبرزها: أى عربية نصف، وأى اختلافات نسجل، وإلى أى غاية نسعى؟

١ - ١ إذا كانت العربية قديماً تصنف تفاضلاً حسب درجة فصاحتها طبقاً لمقاييس سبق أن حللناها فى مواضع سابقة^(١)، فإن عربية اليوم تصنف أشكالاً إنجازها بطريقة مختلفة:

فصحى ودارجة، تنضم كل واحدة منهما في كل بلد عربي رصيداً مشتركاً ورصيداً متميزاً، وذلك في جميع المستويات الصوتية والصيغية والنحوية والمعجمية والدلالية. فالمفاضلة لا تقع بين الفصحيات والدارجات من بلد إلى آخر، وإنما بين المستوى الفصيح إجمالاً والمستوى الدارج إجمالاً، وهي مفاضلة تقوم على تحقير الدارجة وتمجيد الفصحى لاعتبارات دينية وثقافية وسياسية، باعتبار الفصحى لغة الكتاب المقدس، ولغة التراث والإبداع، ولغة الوحدة والأمة قاطبة. وقد نتج عن هذا التطور في العلاقة بين مستويات العربية تركيز الاهتمام في الدرس اللغوي على الفصحى وإهمال الدارجة، وقد انجر عن ذلك غياب الوصف الشامل للدارجة. فإذا استثنينا بعض المبادرات في الوصف الصوتي أو المعجمي لا نكاد نعثر على نحو شامل لأي من الدارجات العربية الحديثة، ولذلك أسباب عدة منها عدم الوعي أو الاقتناع بجدوى مثل هذه الأعمال، ومنها اقتران البحوث اللغوية بمشاغل بعض المستعربين المستشرقين التي كانت محل رغبة أحياناً، ومنها أخيراً التخوف من دعوة بعض العرب في وقت من الأوقات إلى الاستعاضة عن الفصحى بالدارجة، وهي دعوة خاطئة من الناحية الاستراتيجية؛ هذا فضلاً عن نوهم البعض أن الدارجة لا تحولها.

١ - ٢ كل ذلك جعل الاهتمام بالدارجة أمراً غير مرغوب فيه وغير مشجع، ولذلك لا نجد على حد علمنا في الجامعات العربية اهتماماً بالدارجة تدريساً وبحثاً، في حين أنه مكمل لدراسة الفصحى، فالدراسة اللسانية التي تتخذ من الدارجة موضوعاً لها ما يشرعها وما يجعل منها ضرورة علمية وحضارية، فالدارجة مهما وصفت لن يمكنها احتلال موقع الفصحى في البلاد العربية، ولا خوف على الفصحى منها إطلاقاً لأسباب تاريخية وحضارية وسياسية. ولا شيء يدل على أن ذلك سيتغير يوماً، بل إن جميع المؤشرات الموضوعية تدل أكثر فأكثر على التفاعل الإيجابي بين الدارجة والفصحى بشكل يخدم الفصحى في المقام الأول، ويزيد من حيويتها وقدرتها على مواكبة العصر.

والدارجة لغة المهدي بالنسبة إلى كل عربي، وجزء من هويته وترجمان وجدانه، وهي تختزن ثقافة شعبه وعبقريته وتجربته في الحياة، فكيف يعقل أن يحتقرها لأنها دارجة؟ ولا مراء في أن من حقّر من لغته فقد حقّر من نفسه ومن قومه، فالدارجة جزء من العربية ومستوى من مستوياتها، تتفاعل إيجابياً مع غيرها من مستويات العربية، فإذا اقتنعنا بذلك اقتنعنا بأن دراستها ووصفها يصبحان ضرورة علمية وحضارية ملحة، بدونها تبقى دراسة العربية مقنوعة كسلسلة فائدة لبعض حلقاتها.

في هذا الإطار يتزل «الأطلس اللساني» الذي يسجل الاستعمال الحى واختلافه من جهة

إلى أخرى، وليس من الطبيعي أن تكون الأطالس العربية المتولدة من إنجاز غير العرب وحدهم، كما لو أن الأمر لا يهم الباحثين واللّسانيين العرب.

٢ - ولقد كانت فكرة إنجاز الأطلس اللّساني التونسي، باعتباره جزءاً من الأطلس اللّساني العربي، تراود الرعيل الأوّل من اللّسانيين التونسيين في قسم اللّسانيّة بمركز الدراسات والبحوث الانتصاديّة والاجتماعيّة، الذي أنشئ في أوائل الستينات في صلب الجامعة التونسيّة، وفي مقدّمتهم رئيس القسم المرحوم صالح الترمادي، لكن نفص الإمكانات البشريّة والماديّة والاهتمام ببحوث كانت تبدو أوكد آنذاك قد حال دون الشروع في إنجازها. وقد انتظر المشروع إنشاء جمعية اللّسانيّات تونس منذ حوالي عشر سنوات، وعقد المؤتمر الأخير الذي قرّر الشروع في إنجاز المشروع الذي قبلت كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا تمويله كمشروع وطني لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)، وإنجازه في صلب المركز المذكور الذي أصبح تابعاً لها.

وانطلق العمل بإدارة رئيس الجمعية الأستاذ الطيب البكوش، ومشاركة أميتها العام الأستاذ صالح الماجري، وثلّة من الجامعيّين والباحثين الميدانيّين الشبان.

٢ - ١ - ولقد كان غرضنا - فضلاً عن إنجاز هذا المشروع الطموح - تكوين مجموعة من الباحثين الشبان بتدريبهم على البحث وتكمّلون العمل الميداني بالبحث القائم على ترتيب المادّة الحاصلة ووصفها واستقراؤها حتّى ترسخ قديمهم في البحث العلمي اللّساني. ولقد تم اختيار المستجويين أساساً من طلبة المعهد العالي للتكوين المتواصل الذين هم أصلاً من أسرة التعليم الابتدائي والثانوي، من مناطق مختلفة، تحسّسوا للمشروع وآمنوا به فكانوا عاملاً أساسياً في إنجازها خصوصاً أننا لم نعاملهم كمتفدين، وإنما اعتبرنا المشروع مثيراً يشاركون فيه في التجارب وطرح المشاكل والبحث عن الحلول، وضبط المنهجية ومواكبة تطوّر المشروع في جميع مراحله.

٢ - ٢ - ولقد كانت أولى المراحل القيام ببجود لما تم إنجازها عربياً من أعمال نظريّة أو وصفيّة أو ميدانيّة ذات صلة بالأطلس، منها بعض مشاريع الاستجوابات والمونوغرافيات المتنوّعة والمتفاوتة القيمة.

ولقد لفت انتباهنا أنّ محور المشاغل السّابقة قد كان المعجم رغم غباب وصف منظم للجوانب الأخرى من العربيّة التونسيّة وخاصة نحواً وصرفاً.

وواضح أن الهدف الرئيسى لم يكن جمع مادة غزيرة صالحة لوصف شامل يتجاوز إطار الأطلس، وإنما الهدف هو وصف الخصوصيات الجهوية فى جميع مجالات اللسان، لذلك توصلنا إلى حلّ مناسب لما جرت عليه العادة وهو تصوّر ثلاثة استجابات مختلفة (صوتى وصرفى نحوى ومعجمى)، تركز على الخصوصيات المميزة لكلّ جهة مقارنة بالمرجع وهو العربية الفصحى.

وانطلاقاً من هذه الاختيارات المنهجية شرعنا فى الإنجاز طبق المراحل التالية: صياغة الاستجابات، والقيام بها ميدانياً، ثم معالجة نتائجها.

٢ - ٣ - لقد تطلّبت صياغة الاستجابات القيام بتجربة أولى بيضاء كانت ضرورية لتحسين العمل وتجنب الأخطاء، قبل التقدّم فى الإنجاز مراحل يصبح بعدها الإصلاح باهظ الكلفة.

كما استفدنا من الأعمال اللهجية السابقة التى قام بها مستعمرون أو تونسيون، ومن تجارب من رسخت قدمهم فى الميدان فى الغرب ولا سيّما فرنسا حيث توجد تقاليد عريقة فى هذا الضرب من الأبحاث فى جميع المقاطعات تقريباً، مثل جزيرة فرنسا حيث العاصمة باريس، وبلاد الباسك، وجهة ليون وغيرها.

وتد نظمتنا بصفة موازية حلقات درس خاصة بالفريق أو بمشاركة مختصين أجانب سُمّياها لقاءات «الأطلس اللسانى»، كانت ذات مردود إيجابى على المشروع ولا سيّما فى مستوى حوسبة النتائج.

ففى هذه اللقاءات تناقش مشاريع الاستجابات وتجربتها ميدانياً قبل الصياغة النهائية والتطبيق الميدانى النهائى.

وقد كان اختيار الصياغة النهائية مستنداً إلى مواطن الانتراق بين الدّارجة والفصحى، وإلى ملامح الخصوصيات الجهوية أو الاجتماعية، وإلى الانتقاء المنضوح على الشمول.

٢ - ٢ - ١ - من حيث الانتراق هل نعتبر الفصحى والدّارجة مستويين من لسان واحد أم لسانين مختلفين كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون فى المقدمة عندما اعتبر عريّة أهل جبله لغة قائمة بذاتها مغايرة للغة مضر^(٣).

نلخص هنا موقفنا من القضية دون تفصيل^(٤)، قرعنا أننا نعتبرهما لسانين نظامياً، فإننا لا نرى تناقضاً لى اعتبارهما وظيفياً مستويين من لسان واحد أشمل هو العربية، وفى جميع الأحوال يكون من الهام فى إنجاز الأطلس اللسانى البحث عن عناصر الانتراق بين الفصحى والدّارجة لأنه يوضّح أيضاً عناصر الاتفاق، وهنا نورد بعض الأمثلة للتوضيح:

فى المستوى الصوتى نكتفى بمثال المقابلة الشهيرة فى تونس بين الفاف والقاف (الشبيهة بالجيم القاهرية)، وهى مقابلة حيرت ابن خلدون منذ ستة قرون^(٥)، فالفاف اللهوية الشديدة المهموسة باقية فى قراءات القرآن وفى لهجات الحضر، أما القاف الأقصى حكيمة الشديدة المحهورة فتتميز لهجات البدو أو الحضر الذين تأثروا بهم، والصوتان يبدلان من صوتهما واحد فى بعض الأحيان، وهما صوتهما فى أحيان أخرى (مثال ذلك: قدم «قدم» / قدم «كدم» / قدف «جدف» / قدف «قلف» أى نقياً).

إن البحث الميدانى فى إطار الأطلس هو الذى يبين حدود هذه الظاهرة وأهميتها اللسانية. وثمة ظواهر صوتية عديدة أخرى قابلة للدراس مثل مآل حروف ما بين الأسنان، والحروف البنية، ونطق الهمةزة، والتخميم، والإدغام، والتقريب، والتباين، والتبادل، والنظام الحركى، وغيرها من الظواهر الصوتية الهامة.

وتبرز مواطن الافتراق أكثر فى المجال الصرفى التحوى، ويمكن أن نذكر مثال أسماء الموصول التى اختصرتها الدارجة فى اسم واحد (إلى)، بينما تكاثرت أسماء الإشارة بشكل لافت للانتباه.

٢ - ٣ - ٢ - إن كل استجواب لا يمكن أن يدعى الشمول، ولا يمكن أن يستوعب جميع الظواهر، وهو أمر تبيينه فى الأنحاء وفى المعاجم، فمن باب أولى وأحرى فى استجواب محدود فى الزمن.

نجاوزاً لهذا النقص رأينا عدم الاكتفاء بالأسئلة الموجهة، وترك الاستجواب مفتوحاً قابلاً للتوسيع والإضافة بفضل تقنيات الحوسبة، فعلى هذا الأساس تصورنا البرنامج الحاسوبى.

كما تركنا فى الاستجواب هامشاً هاماً للحوار الحر، منه ما يتصل بتعاليق يقوم بها المخبرون حول الاستعمال اللسانى ذاته، وهى هامة لبيان مدى الوعى بالفوارق اللسانية.

هذا الهامش الحر يقوم بوظيفة التعديل لضغوط الاستجواب الموجه أو شبه الموجه.

وهكذا يبقى باب الشمول مفتوحاً، وتبرز الخصوصيات أكثر، ويتم التركيز على نقاط الاختلاف والافتراق، فنحصل على مادة ثرية لم تكن مبرمجة مسبقاً، وتعتمد الاستجواب ويكتمل.

٣ - كيف يتم تحقيق ذلك ميدانياً؟

إن الخوض فى هذا الموضوع يتطلب تحليلاً طويلاً، لذلك نكتفى ببعض المحطات الهامة:

٣- ١- من حيث اختيار الشبكة، بلغ عدد مواطن الاستجواب ٢٥٠ موقعا جغرافيا تمثل مراكز المعتمدات التي تتكون منها الولايات.

وقد تم اختيار أربعة مخبرين في كل موقع باختلاف الجنس والسن، وإن اختيار مراكز المعتمدات يرتبط بالصيغة الوطنية للأطلس، حتى يغطي التمثيل كامل مساحة البلاد التونسية. ثم إن مركز المعتمدية يمثل كامل الجهة إجمالا، ويعبر عن الحركة الاجتماعية والاقتصادية، رتبعا لذلك الحركة السكانية لكامل المنطقة.

وإن تجاوز هذا المستوى باختيار شبكة أدق حولنا حتما من الأطلس الوطني إلى الأطلس الجهوي الذي يمكن تصوره في مرحلة أخرى متقدمة من البحث، أما ما دون ذلك فإنه يوقع في التقسيم الاعتباري ويضعف من التمثيلية، وهكذا بلغ عدد المخبرين الذين تم استجوابهم ألفا لكل استجواب، أي ثلاثة آلاف وحدة تسجيلية في الحملة بمعدل ساعة لكل وحدة.

٣- ٢- أما تقنيا فقد اضطررنا ظروف معينة إلى التسجيل على أشرطة مغناطيسية، وكان بؤتنا القيام به بصفة مرقمة منذ البدء حتى لا نضيع الوقت في عملية الترقيم بعد التسجيل؛ لأنها ضرورية للمعالجة الآلية بالحواسيب.

وهي عملية نحن بصدد القيام بها حاليا بصفة موازية لعملية المعالجة الإعلامية.

٣- ٣- أما فيما يخص سير عمليات الاستجواب فإنها كثيرة التفاصيل، ونكتفي في هذا السياق بالإحالة إلى بنك المعلومات المتوفرة حاليا، وهو يضم ٩٠٠٠ بطاقة؛ ثلثها للمستجوبين، والثلث الثاني للمخبرين، والثلث الأخير لعملية الاستجواب ذاتها. وتضمن هذه البطاقات جميع المعلومات الهامة الخاصة بكل طرف من أطراف عملية التسجيل وملاساتها.

إن جميع هذه الأعمال تبقى منقوصة أو مادة خاما إن لم تنجح بالمعالجة الآلية وهي أدق المراحل في هذا المشروع، وهي حاضرة في الذهن منذ البدء إذ تؤخذ بعين الاعتبار منذ صياغة الاستجوابات وأثناء عملية التسجيل، بالتتابع نسق موحد حتى يمكن الاستغلال الآلي.

إن فريقنا متكبد حاليا على عملية الترقيم - وهي مكلفة جدا طاقة ووقتا -، وعلى برمجة التصرف في جميع المعطيات، عن طريق تحقيق البرمجة المنظمة للمعطيات الصوتية حتى يمكن استغلالها في صنع الخرائط التي نأمل أن تصدر أوائلها في الأيام القادمة إن شاء الله.



الهوامش

- (١) انظر: الطيب البكوش «إشكالية الفصحى والدارجة» ضمن [نضابا اللغة العربية المعاصرة]، الإلكو- تونس، ١٩٩٠، ص ص ١٧٣ - ٢١٤، وكذلك «العلاقة بين الألسن ومستوياتها عن التراث العربي» حوليات الجامعة التونسية، عدد ٣٦ - ١٩٩٥، ص ص ١١ - ٣٤.
- (٢) أنجز الألماني بيتر بنشبات ثلاثة أطالس عربية حديثة (مصر وسوريا واليمن) نشرت بالألمانية.
- (٣) انظر المقدمة: الفصول ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من الباب ٦.
- (٤) انظر مناقشة القضية في الطيب البكوش «هل الفصحى والدارجة لغتان؟» المجلة التونسية للمعلوم الاجتماعية، عدد ١٠٠ - ١٩٩٠، ص ص ٨١ - ٩٥.
- (٥) المقدمة: الفصل ٣٨ من الباب ٦.

المراجع

- بالإضافة إلى المراجع المذكورة في الهوامش، نحيل إلى قائمة المراجع المصاحبة للبحثين المذكورين في الهامش الأول، ونضيف إليها المراجع التالية:
- الطيب البكوش وصالح الماجري «الأطلس اللساني التونسي، تحقيق هوية وعامل تنمية».
 - تيد النشر ضمن أعمال ندوة «اللغات مستقبلها في تونس». المعهد العالي للغات ١٩٩٨.
 - «الاشكاليات الصوتية في الأطلس اللساني التونسي». قدمت بالفرنسية في مؤتمر الجمعية الدولية للهجات العربية، مالطة ١٩٩٨.
 - ثلاث محاضرات حول الأطلس التونسي: الخصوصيات الصوتية، والاستجواب الصرفي نحوي، وعمليات الاستجواب. قدمت بالفرنسية في مؤتمر نفس الجمعية السابقة المنعقد بالمغرب (مراكش ٢٠٠٠)، وهي بالفرنسية.
 - الطيب البكوش «الدراسات اللسانية والتنموية». محاضرة افتتاح السنة الجامعية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، بالمعهد العالي للغات بنونس. قيد الحطب - تونس ٢٠٠٠.

تجليات المفردة الفصيحة في ضوء الجهر والترتيل والسماع، والأغنية

أ.د. عبده بدوي

كلية الآداب، جامعة الكويت

١. ظاهرة الجهر

١٠

إذا كان من المعروف أن أهم ظواهر اللغة يرجع أساساً إلى الظواهر المتعلّقة بالصوت، والظواهر المتعلّقة بالدلالة^(١)، فإن الملاحظ أن تقاليد الكلمة المسموعة - بحكم القدم - جعلتها أكثر أهمية من الكلمة المنظورة. ذلك لأن السماع أدخل في الحياة من الكتابة، وأدخل في الوقت نفسه في سلوك الفرد والجموع، ولعلّ كلاً من التبر والتشليم يشهد بهذا، فهما يجعلان الكلمة المسموعة أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الكلمة المكتوبة^(٢)، ثم أن اللغة أداة زمانية تدور في مجموعة من الأصوات المقطعة، والتي تتابع زمنياً لحركات وسكنات في نظام مُصطلح عليه^(٣).

وعلى كل فما يسمى علمياً صوتاً هو الأثر الواقع على الأذن من دذبّة الهواء لبعض الحروف، بحيث يشمل أجزاء ثلاثة هي: إنتاج الصوت، وانتقاله، واستقباله، وتتوقف شدة الصوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت، وسرعته كما قدرها العلماء حوالي ٣٣٢ متراً في الثانية^(٤).

ما يهتأ أن العربية أساساً تعتمد على تعدد الدرجات الصوتية لقوة العاطفة عندهم، فهي من اللغات الغزيرة في هذا الجانب وهي كثيرة الشبه بالغناء، وكما أن الذاكرة السمعية مرهقة عند الأطفال بحيث يدركون موسيقى الكلمات قبل معناها، فكذلك اللغات الموهلة في القدم، ثم إنها لغة اشتقاق، والاشتقاق يخلق في اللغة ظاهرة التنظيم، وهناك من يربط بين الأمية وظاهرة الموسيقى^(٥)، ومن المعروف أن حروف العربية تضي بالمخارج الصوتية على (١) كما يمكن التفرقة بين الكلام واللغة، فإن هناك تفرقة بين الصوت والحرف، ولعل سيويه قد أدرك شيئاً من هذا حين جعل الأصوات مقدمة على دراسة اللغة.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ص ٤٦، ٤٧، ط ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

(٣) الشعر العربي المعاصر، د. عز الدين اسماعيل، ص ٤٧، ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧.

(٤) اللغة، ج. فندريس، تحرير: عبد الحميد الدواخلى ود. محمد الفصاوي، ص ٤٣، ط ١ لجنة البيان العربي، ١٩٥٠.

(٥) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط ٢ مكتبة النهضة مصر.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٣١، ٣٢ وما بعدها، ط ١

تقاسمها الصوت من غير لبس أو تكرار، ثم إن فيها حروفاً لا توجد في لغات أخرى، أو توجد أحياناً وتكون مُلَبَّسة مترددة لاتضبط بعلامة واحدة، بالإضافة إلى أن فيها تناسياً بين الحروف المتقاربة، وارتباطاً بين الأوزان والمعاني كلما اطرّدت على قياس واحد^(١)، ثم إنها تعرف ملاءمة بعض مصادرها للمعاني، كالجيشان، والغليان، واللمعان، ولهذا قيل ما جاء على فعلاّن يدل على الاضطراب والحركة، وهناك ما عبر عنه ابن جني في الخصائص من حَذْو مسموع الأصوات على مسموع الأحداث، وسرق الحروف على سمت المعنى المقصود^(٢)، بالإضافة إلى ثراء التّشعير الصوني عن الطبيعة كزفيف الريح، وخرير الماء^(٣)، كما أن هناك حديثاً تَبَلّ الخليل بن أحمد وسيويه عن ظاهرة الانسجام في العربية ليكون عمل اللسان من وجه واحد^(٤)، وفي الوقت نفسه هناك ما يعرف بالدلالة الصوتية كالفرق الذي نراه بين كلمتي «تَنْضَخ» و«تَنْضَح»، ومن مظاهر هذه الدلالة «التَّبر» فقد تنبهر الدلالة باختلاف الموقع من الكلمة، وكذلك ما يعرف «بالنغمة الكلامية» ككلمة «لا يا شيخ» التي تشيد صوتياً الاستهزام، والتهكم والسخرية، والدُمشة والامتغراب، فتغير النغمة قد يتبعه تغير في الدلالة^(٥)، وهناك امتداد في المدلول.

وقد أجمع نقّاد الشعر القديم على أن أبرز ما يميز به الشعر عن غيره إنما هو الوزن الذي تنتظم في إطاره المقاطع الصوتية والقوالب الإيقاعية^(٦)، وجماع هذا كله قول الجاحظ «فالصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتّقطيع والتأليف»^(٧)، ومن المعروف أن حاسة السمع تعمل في كل الحالات والظروف، أما العين فلا تدرك إلا في النور، وهكذا يكون السَّمْعُ أبو الملكات اللسانية، على حدّ ما جاء في المقدمة لابن خلدون، ويكون معتمداً في الوقت نفسه على الجَهارة، والتّوتر، وقصر الجُمْل، وحروف أقصى الخلق.

(١) أشنات في اللغة والأدب، ص ١١٥ وما بعدها، ط دار المعارف، واللغة والشاعر، ص ٤ وما بعدها، ط ١، عباس محمود العقاد.

(٢) أنا حازم القرطاجني يقول بانفاق وجهتي السموعات والمفهرمات. منهاج البلاغ، ص ٢٨٦، ط تونس.

(٣) يسمى حديثاً «الأوماتوية» وهي محاكاة اللفظ بصوته لمعناه. وبينما يرى «جيرسن» وثوق الصلة بين اللفظ والدلالة، يراها «دي سوسير» اعتبارية لاتخضع لتطق أو نظام.

(٤) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص ١٣٠.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم آتيس، ص ٤٢، هناك قابلية اللفظ لتحمل المزيد من الدلالة.

(٦) نقد الشعر عند العرب، د. أمجد الظراهملي، ترجمة إدريس بلمليح، ص ١٧٥.

(٧) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون ٣/ ٧٧.

من كل هذا نعرف أن الصوت كان يحكم العالم القديم، وأن قدماء المصريين إذا كانوا قد قالوا إن الموسيقى تُنسّق العالم، فإن المحدثين يرون أن إيقاع التنفس يحكم إيقاع الحياة، كما يحكم الإيقاع كل بيت في القصيدة، بمعنى أن نغم القصيدة يسيطر على الشاعر قبل البدء في عملية الخلق، فإذا انفلت هذا النغم رأينا المدح يتوقف حتى لا يدخل في منطقة التثر، وهذا معناه أن الموسيقى تعبر عن عالم الشاعر داخلياً وخارجياً، ولهذا نرى الشاعر ينسّق الطبيعة والحياة بما يتلاءم وحالته الشعورية، وهكذا يكون البناء الصوتي للقصيدة هو الصورة الحية لها^(١)، ولا ريب ما قال جوته في الديوان الشرقي: «أود أن أعلم كيف كانت للكلمة شأن كبير، لا لشيء إلا لأنها كلمة فاهت بها الشفاء»^(٢).

٢٠

فإذا تتبعنا ظاهرة السمع التي نحن بصدها عند الإنسان الجاهلي، وجدناها مرهقة لعدة أسباب في مقدمتها الحياة الصحراوية المفتوحة، والمحكومة بدورات صوتية كثيرة، فهناك البيئة المتشابهة، وأصوات التلبية التي وصلنا منها اثنان وأربعون تلبية نعتمد على قيم صوتية مرجعة مسبقاً^(٣)، ثم إن الأوزان القديمة تصلح أساساً للغناء والإنشاد، لأنها تنتمي إلى مجموعتي الرجز والهز المتقاربتين موسيقياً، فمستعمل ومضاعبل إحدهما مقبولة عن الأخرى، بالإضافة إلى غنائية الرمل والمقارب، والملاحظ أنها جميعاً كانت تستعمل في الحدا والرعى والسقي، وأن بنيتها موسيقية، فالكلمة توجد في الشعر العربي باعتبارها جسداً صوتياً فقط، فالشعر يستغل كل نسمة حياة في الكلمة، كل نامة حركة، ولا يستطيع السكون إلا حيث يشكّل السكون قراراً تهدأ عنده الحركة بلحظات خاطفة ثم تبدأ من جديد^(٤)، فالشعر والغناء كانا شيئاً واحداً في الجاهلية، والشاعر باعتباره أمياً بدوياً كان يستعين على ضبط الوزن والقافية بالغناء، ومعنى هذا أن التعامل الحقيقي كان مع النطق باعتباره جهاز الإرسال، ومع الأذن باعتبارها جهاز الاستقبال، فالوزن المحكم كان على صلة بغناء الممثل والحدا والرعى والحرب، وبأصوات الحيوانات ووقع حوافرها وأحشائها، بالإضافة إلى إيقاعات النفس الداخلية، ولهذا كان من الطبيعي أن تتلون الموسيقى بالجهارة ورتق الصوت،

(١) الصورة الشعرية، سامين سيمون صراف، ص ١٧، في المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.

(٢) جوته والعالم العربي، كاتارينا موزن، ترجمة د. عدنان عباس، ص ٢٠١.

(٣) نصوص التلييات قبل الإسلام، د. عادل حاسم البياتي، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ١١.

في ١٩٨٢، ثم إن ما وصلنا كان في الغالب رثى ونعاويذ ومفوساً وسجع كهان.

(٤) البنية الإيقاعية للشعر العربي، د. كمال أبو ديب، ص ٥٢٠.

زد على ذلك أن أكثر الأصوات اللغوية متجهورة، فهي أربعة أخماس الكلام، أما الأصوات المهموسة فتصل إلى الخمس (١).

وإذا كان قد قيل إن بعض الشعراء كان يصحب آله ويقضى شعره، على نحو ما قيل عن صناجة العرب الأعشى (٢)، فإن العرب قد استعانوا بالغناء لتصحيح الأخطاء، فحين قال التابغة كما يحدثنا المرزبانى فى الموشح:

من آل مبة رائح أو مغدى عجلان دازاد وغير موزود
زعم الفوارس أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

طلبوا من مغنية أن تسمعه ما قال، فاستدرك وقال: وبذاك تنعاب الغراب الأسود

.. ثم إنه معروف عن الشعوب السامية التى عاصرت العرب أن فن الشعر المرتبط بالحياة وبالعمل صار أدباً شعبياً، وقد تنبه الجاحظ لهذا، وبخاصة حين ربطوا بين الرجز والحداً وحركة العمل، كما تنبه لهذا أبو هلال العسكري فى الصناعتين «الآحان» هى أغنى اللغات إذا سمعها ذو الفرائح الصافية، والأنفس اللطيفة، ولا تنهياً صنعها إلا على كل منظر من الشعر، فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشريفة (٣)، كما أن ابن رشيق أطال الوقوف عند هذه القضية فقال: «الغناء حلة الشعر، إن لم يلبسها طويت، ونحن نعلم أن الأوزان قواعد الآحان، والأشعار معايير الأوتار لا محالة» (٤)، كما قال «مقود الشعر الغناء به» (٥)، بالإضافة إلى الاهتمام بظاهرة الجناس الموسيقية، وإلى اقتراب النثر من ظاهرة الموسيقى فى الأدب، وإلى ضرورة القافية (٦)، من كل هذا نعرف أنه كان هناك فى هذه الفترة الجاهلية ضجيج موسيقى صحراوى، يملأ حياة الناس، وحياة الفن الأول وهو الشعر على وجه الخصوص، وبخاصة ما جاء فى المعلقات، وأغاني العمل، وشعر الصعاليك، والشعراء السود، وهكذا نفقت فى مطلع القرن السادس فى شمال الجزيرة قدرات ربيعة المستوى، وبلغت صنعها الفنية الكمال، فنشأ فن أدبى مكتمل النضج (٧).

(١) الأصوات اللغوية، ص ٢٤.

(٢) الأغاني ٥ / ٥١. تأمل قول حسان:

تَعَنَ بالشعر إنا كنت قائله

إن الغناء لهذا الشعر مضمار

(٤) العمدة ١ / ٦٦، ط بيروت.

(٣) ص ١٤٤.

(٥) نفسه ١ / ١١، ٢١٢. ومن أقواله أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى.

(٦) إذا كانت القافية فى الشعر القديم تعتمد على وفرة اللفظ، فإنها فى الشعر الحديث نهاية موسيقية للسطر الشعرى. وهذا أنسب نهاية لهذا السطر من الناحية الإيقاعية. الشعر العربى المحاصر، د. عز الدين إسماعيل، ص ٦٧، يضاف إلى ذلك ما يسمى التقسيم والتقطيع والتطريز والتفويظ والتكرير والتشهير والمواراة.

(٧) جوده والعالم العربى، كاناريا مومزن، ترجمة د. عدنان عباس على، ص ٥٥.

٢. ظاهرة الترقيع

١٠

وحين جاء الإسلام هدأً من هذا الضجيج الموسيقي، فقد أوجد دورات صوتية جديدة تتمثل في الأذان والصلاة وشعائر الحج وتكبيرات العيد... إلخ، وإذا كانت التوراة والإنجيل تركز على المزامير والأناشيد، فإن القرآن الكريم قد أحيط بعلمين خاصين بالتلاوة ومما علم التجويد، وعلم الفراءات، فالنقش القرآني يخضع لقواعد تسمى «الغنة»^(١)، ثم بعد الغنة نجي قواعد الإدغام والإظهار والقلب ومس الحروف وجهرها وتفخيمها وترويقها، بالإضافة إلى المد الطبيعي، والمد المنفصل، والعارض للسكون، ثم يجرى بعد ذلك تلوين الصوت، بالإضافة إلى نظام السجع والتواصل، أما الحروف التي تفتح بها بعض السور، فهناك من يراها إشارات وبيانات موسيقية، يتبعها المرتلون باعتبارها دورات صوتية لاكتسابية^(٢)، ثم إن القرآن يحفظ كإشاعات قبل أن يفهم، ومعنى هذا التعامل مع موسيقى القرآن قبل التعامل مع المضامين القرآنية، ثم هناك في حضارتنا ما يسمى: اللقاء، والشافهة، والسماع من عالم لا من صحفى، وما يسمى بأسلوب المُرضة، والمصالحة، ولأمر ما كانت مشروعة الإنصات إلى التلاوة في الصلاة، المهم أن الإسلام عمل أساساً على غُضِّ الصوت وتهذيبه، على حد ما نعرف من سورة الحجرات^(٣)، وهناك قول الله ﷻ «رَاقِصًا فِي مَثَاثِ رَاقِصَاتٍ مِّنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ»^(٤)، وهناك التحذير من الضوضاء ومن الصوت المرتفع^(٥)، ويكون الترقيع في الوقت نفسه معتمداً على الجمل الطويلة أساساً، والحروف من كل الجهاز الصوتي وبخاصة حروف اللين.

(١) هي صوت من الخيشوم فيه جمال حتى ولو كان الصوت المؤدى غير جميلاً.
(٢) انظر القسي في القرن الرابع، د. زكي مبارك ١/ ٤٧، دار الكتاب العربي، وفي كتاب (المخاطر السوانح في أسرار الفوائج) لابن أبي الأصبع، تحقيق: د. حنظل شرف ص ٣٧ وماوراءها، ترى هذه الآراء، هي مما استأثر به علم الله - ويخالف في هذا التكلمون - وقيل هي أسماء للسور، وهي أسماء أو بعض أسماء أو إشارة أو رمز لأسماء الله. لو أنها جاءت لتحدى العرب. أو إنها للتشبية وإثارة العجب، أو إنها مسند وأبام وأعوام لتواريخ أسم سابقة، وأن فيها بقاء هذه الأمة وتاريخ هذه الدنيا، أو إنها حروف للدلالة على إنقطاع كلام واستئناف كلام جديد، أو أنها قسم أو حروف ثناء التي بها الله على نفسه.. أما المستشرقون فهناك من يرى منهم أن محمداً مدين بها لتأثير آجني. ومن يرى أنها رموز لمجموعات الصحف التي كانت عند المسلمين الأوائل وليست من القرآن في شيء، وأنها لكي تفهم يجب أن تقلب، ف«طسم» رمز لقوله تعالى «لا يسم إلا الطهرون»، ومنهم من يقول لطاء تشير إلى الطور والسين إلى سيناء والميم إلى موسى، وأنها اختصارات لأسماء الله.

(٤) لقمان آية ١٩.

(٣) الآيات من ١ - ٥

(٥) هناك الوفاة بالصيحة، وبالصوت المرتفع في إحدى عشرة آية تحت مسميات: الصاعقة، والرجفة، والصاخة، والزجرة، والطاغية، والناقور، والعب من السماء، والنفخ في الصور... إلخ.

ثم هناك في الوقت نفسه قول الله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ والتريُّل بمعنى تلوين الصوت، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد بالمصدر اهتماماً وتعظيماً^(١)، وقد كان هذا طبيعياً، ونقله حضارية، لأن الجهر بالصوت وبالقول كان مما يتفاخر به العرب، فحين سئل أحدكم عن الجمال قال: طول القامة، وضخم الهامة، ورُحْبُ الأُشدّاق، وبعد الصوت، وقد كان هذا مستغداً للشموسيين حين قالوا: وراء هذا طول الاعنياد لمخاطبة الإبل، فالنتيجة كانت جفاء الكلام، وغلظ مخارج الأصوات، فحين يكلمون الجلساء المقربين يكونون مثل من يخاطب الأبعدين المصابين بالصمم، وهذه الجسارة يمكن القول بأنها كانت على حساب المعنى، فالصوت يوجد في حالة تناسب عكسي مع المعنى، فكلما ازداد التجانس الصوتي نقص التفطيع فنقص المعنى، وكلما نقص التجانس كثر التقطيع فكثر المعنى، فالصباح مثلاً والنداء وعبارات الضجع والتأوه لا تحمل في الغالب أكثر من معنى واحد، لأنها تلتقط في تقطيع واحدة^(٢).

ومن المعروف أن أصول القراءة القرآنية قد وضعت في عهد الرسول ﷺ بواسطة طريقتي: التلقي والعرض، وكان أن كتبت المصاحف على اللفظ الذي استقرت عليه العرضة الأخيرة على الرسول ﷺ، ثم كانت مصاحف عثمان، وفي هذا المناخ نخلق اعلم القراءات في حدود السبعة أحرف التي نزل بها القرآن، فكل من عند الله لامن عند الرسول ولامن عند أحد من القراء^(٣)، على أن الأمر اتسع بعد ذلك حين انداحت الرقعة، وكثر الناس، وقل الضبط، وتعدد الحفاظ، ومن ثم كان لابد من وقفة حاسمة لإعادة الأحكام، ولجمع الحروف والقراءات، ولتوضيح الصحيح والشاذ، وكل هذا كان في ضوء حقيقة تقول: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ولو وافقت أحد المصاحف العثمانية احتمالاً، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، ومضى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلقت عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، على ما صرح به أبو عمرو وغيره^(٤).

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، ص ٢١٠، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

(٢) النظريات اللسانية والبلاغة العربية، د. محمد السناني، ص ٩٠، ومثل هذا يمكن أن ينطبق على الشعر التعليمي وعلى أغاني البحر وأغاني العمل لأنها لا تهتم بالمعنى، وإنما الاعتماد الأساسي على الإيقاع.

(٣) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق إبراهيم عوض، ص ٢١، ط الحلبي.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ٦٤، ٦٥.

من كل هذا نرى أن العربية حافظت على خاصية السماع في ضوء ظاهرة الرواية للشعر، وفي ضوء ظاهرة الترتيل القرآني. ومن المعروف أن القرآن ركز على ظاهرة السمع قبل البصر، وأنه اعتمد على الحفظ أكثر مما اعتمد على الكتابة، في ضوء مقوله ابن الجزري «الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أنرف خصبة من الله تعالى لهذه الأمة»^(١)، وقد اعتبر السيوطي في كتابه (معترك القرآن) الوجه الواحد والعشرين من وجوه الإعجاز القرآني، أن سامعه لا يمجحه ولا يملئه، فللقارئ موسيقاه المبهرة، ولعل مما يؤكد هذه أن «ألم» ينطق بها عند الترتيل (أ.ل. م) وبهذا تكون رموزاً صوتية لا كتابية، فهي غير معربة^(٢)، ولها قواعد صوتية خاصة بها، وقد كانت الموسيقى القديمة بسيطة، ويشار إلى ألحانها بحرف أو حرفين أو ثلاثة، ويعتبر هذا كافياً لتوجيه المعنى^(٣).

من كل هذا نعرف أن نسق القرآن قائم على التنغيم، وعلى شروط صوتية أخرى كالإمالة الشديدة والخفيفة. كما يمكن التعرف على هذا من ظاهرة الفواصل بحروف المد والميم والنون، فالحكمة وراء هذا هي وجود التمكن من التطريب، بالإضافة إلى ظاهرة التجويد التي تعطينا المفاتيح الصوتية لهذه الموسيقى الخلية^(٤)، وقد وضع الإمام السخاوي الشروط التي ينبغي أن تراعى في التجويد شعراً، ومن الطبيعي أن القرآن يقرأ كما يسمع، ويكتب في الوقت نفسه بطريقة خاصة به.

ثم إن ما يحكم الحياة كان الوحي، وهو الإعلام بخفاء في سرعة^(٥)، وهو محكوم بقول «وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسلاً فيوحي بإذنه ما

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٧.

(٢) يقول الشيخ محمد الشعراوي في أهرام ٢٥/ ٨/ ٩٥، ١٠/ ٩/ ١٩٩٥: عندما بلغنا سورة البقرة قل لنا ألقى: إن بدايتها (أ.ل. م) لا تنطق متصلة. إذن القرآن لا يقرأ ككتاب عادي. ولكن لابد أن يسمع أولاً، وهذا يفسر قوله تعالى: «فإذا قرأناه فأنصت قرآنه» كما سمعت، وإياك أن تحفظ القرآن وحدك، لابد أن تسمعه أولاً ثم تحفظه.

(٣) الشر الفنى، د. زكي مبارك ١/ ٤١.

(٤) يقال جود تجويداً إذا أتى بالقراءة معجونة الألفاظ. بمعنى تنعيم الحروف، وإعطائها حقها، وتوفيقها واجب مستحقها من غير إفراط ولا تفريط، ولا تكلف ولا تعمس ولا تخلط، وبحيث تكون سالمة من تمضيق اللسان وتغمير الفم، وحصرمة الرامات. فما كان فوق اليأس فهو برص. وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. لطائف الإشارات ١/ ٢٢٢، متاهل الحرفان، ص ٢٠٥، ط ٣.

(٥) الكشف للمخشي ٢/ ٣٠، ط بولاق.

يُشَاءُ أَنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ»^(١)، وأخيراً فلعل أبا حيان النوحيدى يضيئ لنا ظاهرة السمع حين يقول: «إن الكلام إذا مر بالسمع حلق، وإذا شارقه البصر بالقراءة من كتاب أسف، والمحلّق يعين، والمسف حاضر العين، والسموع إذا لم يملكه الحفظ تذكر منه الشئ بعد الشئ بالوهم الذى لا انعقاد له، والخيال الذى لامرّج عليه... ومن ثم قوله: أفعل سامعاً مطيعاً إن شاء الله»^(٢).

.. وهكذا نعرف أن الجو القرآنى محكوم بالانتقاء اللفظى الذى يمنح التآلف بين الحروف والكلمات والتراكيب، وبالتربيل المجهود الذى يشمل الونقات والحركات والفيذيات الصوتية، كما يشمل الترتيل بالقراءات المتواترة، والإيقاع الداخلى والختامى^(٣)، بالإضافة إلى ما أرشد إليه علماء الاختصاص مما يسمى درجات الإدغام، وما يسمى «الخطأ الخفى»، «والخطأ الجلى»، للمحافظة على عدم «نعمنة» القارئ...، هكذا حوفظ على نقاوة الترتيل فى الكلمة القرآنية المسموعة التى تريح النفس والأذن فى الوثت نفسه.

٣. ظاهرة السماع

١.

إذا ذهبنا إلى عالم «السماع» وجدنا الاهتمام به بصفة خاصة عند الصوفية، وأصحاب المراجيد، فهم يظنون أن السماع يثير محبة الله التى هى أصل الإيمان، والذى هو عمل القلب، وبكما لها يكمل، ولهذا يقول أبو طالب المكي: المحبة من أعلى مقامات العارفين، وهى إيثار من الله تعالى لعباده المخلصين، ومعها نهاية الفضل العظيم^(٤)، وبخاصة حين يتردد المريد بين عوالم الفناء والبقاء، والغيبة والحضور، والصحو والسكر، والذوق والشرب، والمحو والإثبات، والستر والتجلى^(٥)... إلخ، وكثيراً ما نجد ظاهرة السكر التى يتولد عنها ما يسمى بالشطح، وما أكثر الذين شطحوا، ولعل الخلاج يجرى فى مقدمتهم حيث سمع فى بغداد يصيح:

حوتُ بِكُلِّى كُلَّكَ يَا قُدْسِي تكاشفتنى حتى كأنك فى نفسى
أقلبُ قَلْبِي فى سِوَاكَ فلا أرى سوى وَحْشَتِي منه، وأنتَ به أنسى
فهأ أنا فى حُبْسِ الحَيَاةِ محْتَجٌّ عن الأَنَسِ.. فأقبضنى إليك من أقبس

(١) الشورى ٥١، ٥٢.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/١٦٦.

(٣) الظاهرة الجمالية فى القرآن الكريم، نذير أحمد، ص ٤٣٣، ٤٣٤، ط دار المنارة، جدة.

(٤) قوت القلوب ٣/٧٣، ط المكتبة السلفية.

(٥) الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف ١/٢١١.

٢٢٤، ط دار الكتب الحديثة.

وقد رُدَّ هذا إلى شعور الصوفي بأن ثمة «نار عطش» تشتمل في جوفه، فهناك عطش إلى الفناء في حصن الألفية، وعطش إلى الاتحاد بالله، وإلى ما في الغيب من حقائق، ولكنه مع ذلك يهيم من بارق إلى بارق^(١)، ثم إنها تشكل من ثقافة دائرية لا تتعامل مع التوتر، وإنما تركز على العودة بالإنسان إلى البهاء الأبهي والنقاء الأنقى.

وقد وقف وراء هذا الجانب الإمام أبو القاسم عبد الكريم القشيري فيما يسمى الرسالة القشيرية، فأفاض في الكتابة عنهم، مستنداً في باب السماع إلى قول الله تعالى: ﴿فَيَسِّرْ عِبَادَ اللَّهِ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾. وإلى الحديث «زيتوا أصواتكم بالقرآن» وقال: وقد سمع الأكابر الآيات بالأحان، فمن قال بإباحته مالك بن أنس، وأهل الحجاز كلهم يباحون الفناء، فأما الحُداء فإجماع منهم على إباحته^(٢)، كما أن ابن سينا أمر بسماع الأحان، وبمشق الصور، وجعل ذلك مما يركز النفوس، ويهذبها، ويصقلها^(٣)، والقاربي كان إماماً في صناعة التصويت، وموسيقياً عظيماً^(٤)، وفي الوقت نفسه كان هناك من تصدى لهذه الظاهرة، فقد كرمها الشافعي في كتابه (أدب القضاء)^(٥)، كما أنه قال خَلَقْتُ في بغداد شيئاً أحدثه الزنادقة يسمونه «التغير»، ويصدون به الناس عن القرآن^(٦)، وقد ناقش ابن نيمية في كتابه (الاستقامة) حجج الصوفية التي تبيح السماع، ومدحه، وبين خطأهم في فهم كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، فما مدحه الله ورسوله من القول إنما ينصرف إلى كتاب الله، وهو الذي يجب الاستماع لآياته، والنفس بها بمعنى تحسين الصوت بها من غير ابتداع أو مخالفة للطريقة الشرعية، وأما الاستغناء بالفناء، فهذا هو السماع المحدث المذموم^(٧)، وهو ينتهي إلى إباحة السريعة للحُداء، ويرخص في الفناء بالأعياد والأنراح للنساء والصبيان، وينتهي إلى القول «السماع يحرك من كل قلب مافيه، فمن كان في قلبه حب الله ورسوله حرك السماع هذا الحب...»، كما يشير من قلوب أخرى محبة الأوثان، والصلبان، والإخوان، والخلان، والأوطان، والمشرقاء، والمردان، والنساء^(٨)، وبصفة عامة تنصف جُمْلَةً بالنموض والشطح والسرالية، أما الحروف فمُخَنَّقَةٌ ومُجَهَّدَةٌ، وأما رموزه فتحتاج إلى معاناة في الوصول إلى أسرارها، كما فعل محي الدين بن عربي في شرح ديوانه.

• ٢٠ •

أما السماع في الشعر العربي فقد توفّر على جمعه الدكتور علي شلق في كل العصور،

(١) الرمز الشعري عند الصوفية، د. عاطف جودة نصر، ص ٢١٨، دار الأندلس، بيروت.

(٢) الرسالة القشيرية ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨. (٣) الإشارات والتنبيهات ٤، ٣ / ٨٢٠ - ٨٢٧.

(٤) ١ / ٢٧٣.

(٥) وفيات الأعيان ٤ / ٢٤١.

(٦) نفسه ١ / ٢٦١.

(٧) الاستقامة ١ / ٢٢٩.

(٨) نفسه ١ / ٢٩٧.

وقد ركز على أن الشاعر العربي عندما يحس بالصوت، فإنه في الوقت نفسه يتذكر عطر المسموع أو طعمه أو نغمته، فحاسة السمع حين تتعلق بالأصوات ترد على الأذن، فيتحول المسموع إلى فكرة، وربما سمعت الأذن بلا صوت كحديث النفس، وهائف القلب، والوحي المشير، فالصمت له نامة، والضمير له أذن، والمعين قد تسمع بالنظر، والأنف يشم الصوت، ويحيله إلى مدركة الأصيل، في ضوء ما يقوله ابن الفارض:

وإن حدثوا عني فكلّي مسمعٌ وكلّي إن حدثت ألسنةٌ تلو

فالصوت في الشعر العربي - كما يقول - تميز بأنه صورة للنفس، وقد يرفع الصوت سامعه إلى آفاق التجلّي، حيث الشهود والغياب في عالم الحقيقة، بمعنى أن الأجسام تغنى، وتبقى الأصوات^(١)، ومن كل ما جاء في الكتاب نراه يترجم للمسيرة العربية، صعوداً وخفوتاً، وقوة وضمناً.

٤. ظاهرة الغناء

١٠

في ضوء هذا كان من الطبيعي أن تشكل مدارس متخصصة للغناء، على حد ما نعرف من «مدرسة الحجاز» التي كان الشعر فيها يتحرك في عدد من الفنون، كل منها يراعى شروط الغناء، فهناك الشاعر الذي يتخير البحور - القصيرة والمجزوءة والإيقاعية -، وهناك الملحن الذي يتلقى النصوص ويطلب فيها تعديلاً لتتوافق مع اللحن، وهناك المغني - أو المغنية - الذي يتخير ما يتوافق مع مغارج حروفه... بالإضافة إلى رعاية ذوق الجمهور المستمع في العصر، فالشعر يقال ليغنى، وليصحب بالمعزف والضرب على الآلات الموسيقية^(٢)، ومعنى هذا أن الحجاز استحدث نظرية جديدة للغناء، ومن هنا لم يصح الشعر عملاً مستقلاً يقوم به الشاعر، بل أصبح عملاً يعتمد على فنون أخرى، أو قل أصبح فناً يعتمد اعتماداً على فن الغناء وألفائه وأنغامه، وهو فن كان يشهق به الموالى من المغنين والغنيات^(٣)، ولعل هذا يؤكد قول آدم مبتز «كان أعظم شيء عند العرب الموسيقى والإيقاع على الغناء»^(٤)، ويؤكد مقوله من يربط بين إيقاع النفس وإيقاع الأعمال المبدعة^(٥).

(١) السماع في الشعر العربي، د. علي شلق، ص ٥، ٦، ط دار الأندلس، بيروت.

(٢) الصناعين ص ٢٩.

(٣) التطور والتجديد في الشعر الأموي، د. شوقي ضيف، ص ٢٩، ط ٨، دار المعارف بمصر.

(٤) الحضارة الإسلامية، ترجمة د. عبد الهادي أبو ريقة، ص ٢٥٢.

(٥) الصورة الشعرية، سامين سيمون عساف، ص ١٧، ط المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت.

.. فإذا انتقلنا من هذه المدرسة المبكرة، ومن ارتباطها بالحميم بالغناء، ستقابلنا «مدرسة الموشحات» في الأندلس التي ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري على يد محمد بن محمود الضرير، ومقدم بن معافر في عصر الأمير المرابطي. وكيف نؤكد هذا الفن على يد عبادة بن ماء السماء، وابن اللبابة، وابن نقر، وابن سهل الأشبيلي، وابن زهر الأشبيلي، وابن زمرك، ولسان الدين الخطيب .. إلخ، بالإضافة إلى دور «زرياب»، وإلى دور ما يسمى بالخرجة^(١)، والتي يراها البعض تمثل بقايا الشعر الغنائي الروماني الذي سبق الموشحات، وهو افتراض نظري، بينما يرى البعض أنه وجد في هذه الفترة ازدواج لغوي، فالخرجة الرومانية قفل لموشحة كتبها شاعر عربي بالفصحى، ثم ختمها بخرجة من نظمته هو باللغة الرومانية المملوكة بذلك موشحته ويزيدها مكملاً وغيراً^(٢)، وقد ازدهر كل هذا في بيئة جمالية متروفة نحتجت في تقديم فائض موسيقي ساعد عليه الميراث الشعبي الأندلسي الذي كان يعتمد أساساً على المعادلة السمعية للتفاعيل الخليلية المحولة إلى تراكييب نبرية^(٣).

وأخيراً تكونت من وقت مبكر «مدرسة الإنشاد الديني»، والتي كانت تعتمد على ما يسمى بالديعيات، والابتهالات، والمدائح النبوية، وكل ما يتصل بالسيرة، أو ما يسمى قصائد المولد في مصر، أو «المالذ» في الكويت، وهو يزدي في المنازل ليلاً عند الأفراح والنذور، مع مرافقة للآلات الإيقاعية، ويطلق عليه اسم «نبيلات».

٢٠.

.. ابتداءً نعرف أن الأغنية العربية القديمة هي ما يسمى «الصوت»، فالعرب يقصدون بالصوت متطعماً من الشعر المقفى، فكل شعر يقفى يسمى صوتاً، وكل شعر لا يقفى لا يسمى صوتاً، فقول الشاعر: ألا يا صبا نجد منى هجت من نجد، صوت يطرب ويقفى، أما قول الشاعر: مكر مقر مقبل مديبر معاً، فشيء لا يمكن أن يقفى، ولا يمكن أن يلحن، فهو ليس صوتاً وعلى هذا فرق العرب بين الشعر الذي يقفى، والشعر الذي لا يقفى، وسعوا ما يقفى صوتاً^(٤)، فالصوت في سلم الموسيقى الشرقية قد يكون عميقاً فيسمى بالقصرار، كما قد يكون رفيعاً حاداً^(٥)، ويسمى الجواب، المهم أن درجة الصوت تتوقف على عدد الاهتزازات

(١) الخرجة هي آخر قفل في الرشح، وهي الجزء الوحيد الذي يجود فيه اللحن ويسطرف - جيش النوشج. لسان الدين بن الخطيب: تحقيق هلال ناجي، محمد ماحور القلعة (خ ط تونس).

(٢) نفسه، المقدمة - وقد عرف ابن سناء الملك الموشح بأنه كلام منظوم على وزن مخصوص يتألف من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له التام. وفي الأمل من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له الأقرع - دار الطراز، ص ٢٥.

(٣) ديوان ابن قزمان، فريدريكو كورشي، ص ١٠. ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) الموسم الثاني لمعهد التربية للمعلمين، دراسة للدكتور يوسف الدوخ،

(٥) الأصوات اللغوية، ص ٧.

في الثانية. وقد قدم لنا أبو الفرج الأصفهاني على بن الحسين (٣٥٦ هـ ٩٧٦ م) أعظم وثيقة حفظت هذا التراث القضي، وأهم مصدر للشعر العربي طوال فترة تمتد من القرن السادس الميلادي إلى منتصف القرن التاسع، أو كما ألفنا أن نقول: من قبل الإسلام بأكثر من قرن إلى منتصف القرن الرابع الهجري، وعلى الرغم مما يحاول «بلاشير» من الغرض من قيمة أبي الفرج والتهوين من الجهد الذي قام به، فإن كتاب الأغاني يعتبر التوزيع النهائي لتلك الجهود الضخمة من الرواية والتدوين التي تضافرت عليها أجيال من الرواة بذلوا كل ما في طاقتهم من جمع التراث وتدوينه^(١). وقد سبق هذا الكتاب بكتب عدة في الغناء سميت باسمه، وكل الألفاظ الواردة في كتاب أبي الفرج تتعلق بالعود العربي «لإذا علمت تركيب هذه الآلة هان عليك فهم ما أشكل عليك من مصطلحها»^(٢)، وكان في مقدمة ما حرص عليه الكتاب هو البدء بالمائة صوت المختارة للرشيد، وذلك حين أمر المغنين - وهم يومئذ متوافرون - أن يختاروا ثلاثة أصوات من جميع الغناء، ثم كان دور اللواتي الذي أمر باختيار أصوات من الغناء القديم، ولعل مما شجعه على هذا السبق في التأليف أن الكتاب المنسوب إلى إسحق مدفوع أن يكون من تأليفه، ولهذا رأى أن يقدم لنا هذا الجهد الذي يتعرض فيه للصوت وطريقة الإيقاع^(٣). فهو يذكر الغناء العربي وقواعده، بالإضافة إلى التمرير بآلات الطرب والموسيقى التي كانت متداولة، المهم أن هذا الجانب المتصل بالغناء كان أثيراً في المؤلفات العربية، ومذكراً بالمقوله التي تقول: أروع الشعر ما غنى به^(٤).

... ثم كان التطور وولادة مدرسة محلية جديدة، حين ابتعد الملحنون عن الخط الواحد المبلودي إلى ما يسمى: التمجيد، والأرغنة، أو ما يسمى الزائدة، وهي الحلية، أو النقرشة، أو الوئس الذي يدخل على الخطوط اللحنية المبلودية، أو ما يعرف باسم «اللعن المخالف»، فبما يقوم أحد العازفين أو المغنين بأداء اللحن في صورته البسيطة، يقوم فنان مصاحب بنقش اللحن ونوشت به نغمات عارضة، أو حليات كبيرة أو صغيرة^(٥)، كما أدخلت المدرسة ما يسمى الترعيدات، والتمزيجات، والتفريعات، وإذا كان القدماء بصفة عامة قد جعلوا

(١) دراسة في الشعر الجاهلي، د. يوسف خليف، ص ٣٥، مكتبة غريب، ط ١.

(٢) الأغاني ١ / ٣٩، ط دار الكتب.

(٣) نفسه، ص ٢، ط بولاق.

(٤) من المؤلفات التي تعرضت لهذه الظاهرة الكتب الآتية: محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، والأمل، وذيل الأمل إلى أبي علي الفاي، والكشكول للماملي، والمنظر للأبشيهي، والنازل والمديار لأسامة بن منقذ، واللهو والملاهي لابن خرداذبة، كما قيل إن للحاج طائين هما طبقات المغنين، ورسالة القيان.

(٥) مقدمة رسالة ابن السجهم في الموسيقى وكشف رموز الأغاني تحقيق وشرح د. يوسف شوقي، ص ١٣، ط دار الكتب.

اللحن في خدمة حروف النص، فالغناء الحديث قد تجاوز هذا إلى ما يسمى الأسلوب التعبيري، أو الأسلوب المتضاد.

وإذا كان القدامى قد اعتمدوا على السماع دون الحاجة إلى التدوين، فإن كتاب الأغاني هو الذي أبقى على تجسيساتها، ولا ننسى العمل الذي قام به صفى الدين عبد المؤمن بن أبي المقاسر الأموي (ت ٦٩٣) في كتابه (الأدوار في الموسيقى)، فقد سبق بعمله هذا علماء أوروبا بأكثر من قرنين من الزمان، وكانت طريقته سهلة مستوفية عناصر التدوين «فقد ميز النغم المختلفة في الطبقة بما يقابلها من الحروف الدالة عليها، وحدد أزمعتها في اللحن بالأعداد التي تخص كلاً منها في دور الإيقاع المفروض، ثم قرن أجزاء الأقاويل في الألحان الغنائية بما يقابلها من أجزاء النغم»^(١).

وفي الوقت نفسه تطورت مدرسة الإنشاد الديني بالمحافظة على الإيقاع بطريقة الضرب على العصا المعدنية، وعلى الاعتماد على بعض الآلات الموسيقية البسيطة، وعلى ما يسمى «الكورال»، وتوزيع الأصوات على مجموعات بعينها. ابتداءً كان الغناء متأخراً عن الكلام، وربما كان في أول الأمر للفت الأنشي، ثم تحول لإشباع رغبة فنية في الإنسان^(٢) ويمكن القول إن الكلمة المغناة قد ذبلت، ثم سقطت، في فترات العزلة والاحتلال الأجنبي، فهناك ارتباط بين هذا الفن وبين الأدوار الاجتماعية، ثم هناك مجتمع الرجال المنفصل عن مجتمع النساء، فلم يكن منتشرأ في هذه الحظ إلا بقايا متوارثة من الإنشاد الديني، وما يتسرب من أحزان في الأغاني الشعبية.

وابتداءً من هذا القرن كان الرجال يسمعون «المطرب» في الأفراح، «والقاري» في المآتم، وأما النساء فيسمعن «العالة» في حفلات الأعراس، و«النائحة» في مجتمعات العزاء، فالغناء غالباً كان يسمع في البيوت، ولا رقابة عليه، وكان يقوم به بالنسبة للنساء العوالم والعوازي، وأما بالنسبة للرجال فكان له دور في دور اللهو والمجانة، وقد استمرت هذه الحال حتى كانت ثورة ١٩١٩م فكان أن زالت القوارق بين عالم الرجال وعالم الحريم، ولكن هذا كان مؤقتاً، لأن الأمور سرعان ما ارتدت إلى ما قامت عليه في الماضي، وإن كان قد بقي شيء منه بعد ذلك، فأكثر المستمعين إلى محمد عبدالوهاب من النساء، وأكثر المستمعين إلى أم كلثوم من الرجال، وحين تنوالت السنوات يظهر أن الذوق الغالب كان هو «ذوق النخبة المختارة من أبناء البلد»، وهي فئة امتازت في عهدها بالرقعة والأناقة وإيثار اللطف والدماعة في أحاديث مجالسها، ومن باب أولى في الأغاني والألحان^(٣). ثم كانت حجة الانقباس والانتقاع بما

(١) الأدوار في الموسيقى، تحقيق وشرح: عطايا عبد الملك خشبة، ص ٢٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٣. (٣) دين وفن وفلسفة، عباس محمود العقاد، ص ٣١٦.

هو معروف في الموسيقى الأوربية على نحو مخصوص^(١)، ومع ذلك كان خط التأليف الغنائي يتصاعد، وتشبك فيه الفصحى مع العامية، ولعل أول من يقابلنا هو عبد الله الشبراوي أحد مشايخ الأزهر، فقد صدر له ديوان بعنوان «مفاتيح الألفاظ في مدائح الأشراف»، وقبل كان يحتوي على غزليات وأشعار ومقاطع - أي مقطوعات غنائية مشهورة - وقد نلقت أم كلثوم في عصرها إحدى هذه المقطوعات التي أولها:

وحقك أنت المنى والطلب	وأنت المراد وأنت الأرب
ولي نيك يا ماجرى صبوة	نحير في وصفها كل حب
أبيت أسابر نجم السماء	إذا لاح لي في الدجى أو غرب ^(٢)

ويبدأ الاشتباك بين الفصحى والعامية، وذلك أننا رأينا شيخ الشعراء إسماعيل صبري يغازل هذا العالم فيكتب بعض الأغاني بالعامية، على حد ما نعرف من الأغنية المشهورة التي غناها محمد عثمان:

قدك أمبر الأغصان	من غير مكابر
وورد خدك سلطان	على الأزامر
والحب له أشجان	يا قلب حاذر
الصد وبأ الهجران	جزا المخاطر ^(٣)

ثم ترى شوقي يتزعج في أول الأمر، حين دخل عليه محمد عبد الوهاب وطلب أن يسمع لحناً موسيقياً ألفه، ثم قال له: ألف لي كلاماً يتناسب مع هذه الموسيقى، وكان أن غضب ولم يسر عنه إلا تطوع الشيخ يونس القاضي بأن يقوم بهذا العمل، وقول شوقي: سأعطيك خمس جنيهات ذهبية مكافأة إن فعلت، وبالفعل انتحى الشيخ يونس القاضي ركناً من بيت شوقي، وراح يسمع اللحن ويستعيد، ويؤلف عليه كلاماً يتناسب مع اللحن، وكانت ثمرت هذا كله أغنية «أمون عليك»^(٤)، وبعد فترة دخل شوقي هذا الميدان فكتب

(١) لعل خير من يمثل ذلك الرحانيون في لبنان.

(٢) ملحق الأهرام الأدبي في ١/ ١/ ١٩٩٤. وهناك الدور الذي لحته عبده الحمولي من تأليف الشيخ عبدالرحمن قراطة مفتي مصر في العشرينات، وأوله:

الله بصون دولة حسنك على الدوام من غير نكاح

(٣) كما أنه كتب أغنية لمحبة للسلطان حسين كامل. الشاعر إسماعيل صبري. د. عبده بدوي، ص ٧٠ ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) دراسة بعنوان/ مشايخ الطرب، عبد النور خليل. الأبناء الكويتية في ١٦/ ٧/ ١٩٩٠.

«بلبل حيران»، «النيل نجاشي»، «وشبكت قلبي يا عين»، «في الليل لما خلى»، كما ألف نشيداً شعبياً في حفل افتتاح معهد الموسيقى العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٩٢^(١)، ولم يقف الأمر عندما ألف لمحمد عبد الوهاب لأنه كتب بالعامية لمبدع الحامولي، وليوسف المنيلوي، وللسيدة ملك، وقد أقام حفلاً احتفالاً بزفاف نجله علي، وكان برنامج الحفل يحتوي على ثلاثة أعمال بالعامية من تأليفه... وهكذا ترى أن شوقي أوغل في هذا العالم بالعامية، وقد جازاه في هذا العالم بشاره الخوري، وزاد عليه كثيرون في مقدمتهم أحمد رامى، وصالح جودت^(٢)، كما شارك د. طه حسين بأغنية «سامحنى» من تلحين كامل الخلعي، وغناء متيرة المهديّة^(٣)، أما الذين تمسكوا بأن يكون الغناء لهم بالفصحى فهم كثيرون، يجئ في مقدمتهم علي محمود طه، ونزار قباني، عباس محمود العقاد، محمود حسن إسماعيل، بالإضافة إلى إبراهيم ناجي، فما غنى لهم كان من الفصحى، ولعل هذا يسوقنا إلى التعرف على موقف نازك الملائكة من الكتابة بالعامية، فقد كتب إلى د. عبد الهادي محبوبة في ١٤ / ٢ / ١٩٩٠م «وأما بالنسبة إلى ما كتبتُ باللهجة العامية، فإن لها أكثر من قصيدة في الشعر العامي وبخاصة الغنائي منه، ولديها مجموعة تحتفظ بها، ولما طلبتُ منها نقل بعض مختارات منها لإرسالها إليك رفُضتْ بدعوى أنها في اللهجة العراقية التي يصعب عليك قراءتها. وربما معرفة معنى مفرادتها، ولكن من حسن الحظ أن تكون القصيدة التي قالتها بمناسبة سفر البراق بين يدي، وقد وافقتُ أخيراً على إرسالها إليك، باعتبارك درست لها في الجامعة، مع العلم أن الـ كـ في العامية العراقية تعني الـ نافـ في الفصحى، والكاف هذه قد أقرها مجمع اللغة العربية في والـ جـ - وإضافتها إلى حروف الهجاء العربية».

ضيقنا ورده

- بمناسبة سفر البراق إلى أمريكا -

طَلُّوا عَلَيْنَا	بَا سَافَرِين الصَّبَح
وَاحْنَا اشِيدِينَا ^(٤)	اشْمَلْنَا السُّورَ وَالشَّمْع

(١) الشوقيات المجهولة، د. محمد صبرى ٢ / ٤ - ٣ وما بعدها.

(٢) يغلب على ما ألفوه لتأثر بالشعر الفصحى من حيث الرقيا والتشكيل، أما الذين غاصوا في المفاهيم الشعبية وفي اللغة الشعبية نهم كثيرون، يجئ في مقدمتهم بيرم التونسي، بدر بن عبد الحسن، صلاح جاهين، الجداد، الأبنودي، سيد حجاب، مجدى نجيب.

(٣) مقال رجاء النقاش في الأهرام ١١ / ٩ / ١٩٩٥.

(٤) اشيدينا: ماذا بأيدينا.

والساعةُ خمسُه النَجَر
والدَّمَعُ نَرَكُ الهِذِب
ضِيَعُنَا وَرَدَه
فَنُوكُ الْمُخَلَّدَةُ (١)

لَا نَحِبُ وَأَقْطَلُ انْطَظَر
وَالجَإَى فَارَ وَطَفَح
بِمَعَهُ تَعْمُودُونَ (٢)
عَرَّكَ النَّاعُونَ (٣)

يَا دَجَّهَ الْكَنْطَرَه
بِيَدِي الْقَلَمِ وَالْدَّمَع
مَا شَفَعَنِي بِرَاقِ (٤)
شَكَّكَ الْأَوْرَاقِ (٥)

وَأَنْ كَلْتُ طَالَ السَّفَر
يَا كَمَرِ عَجَبِي دَمَع
يَبْجِي الْكَمَرِ فُوكِ (٦)
وَأَوْ صَفَلَك الشُّوكِ (٧)

من كل هذا نعرف أن كبار الشعراء لم يتعالوا على العامة، بل هم سعوا إليها، ولقد كان دخولهم أساساً من باب الأغنية، فهي أقدر على الانتشار، وعلى تداول اسم الشاعر.

خاتمة:

- ١ -

ابتداءً يمكن القول بأن الحضارة العربية بدأت حضارة سماعية بسبب عزلتها وأمنها وظروفها الخاصة، وحين جاء الإسلام غدّى هذه الظاهرة بالقرآن ووسائل تلقينه وترديده وانحيازها إلى السمع قبل البصر، وحين انتشرت الحضارة لم تتخلص من هذين الرافدين، بل جعلتهما سنيين من سنانها الحضارية في كل المصور، وقد كان يمكن أن تتولد عن هذه الخصيصة السماعية أشكال جديدة متطورة عنها، كما حدث في الحضارات الأخرى - مع اختلاف في المسيرة - على حد ما نعرف في الحضارة الغربية من نوالى وازدهار أشكال جديدة

(١) فوك: نوى، الهدب: الحفن. مفرد الأهداب. (٢) لا نحب: لا أبكى. بمته: متى

(٣) الجأى: الشأى - غرك: أغرق.

(٤) الدجج: القاعدة = العمود. الكنطرة: القنطرة.

(٥) شكك: مزق.

(٦) كلت: قلت. يبجي: يبكى. الكمر: القمر.

(٧) عجي: أملى. الشوك: الشوى.

مثل الأوبرا، والأوبريت، والفصائل السمفونية^(١)، ولكن هذا لم يحدث في الحضارة العربية، وما حدث في العصر الحديث كان تقليداً وانساعاً بما حدث في العالم، صحيح أن بعض الأغاني قد اقتربت من الدرامية، ولكن كل هذا كان هامشياً.

لقد كانت الفضاءات العربية مغطاة بأعمال مجردة لشعراء مثل المتنبي، وأبو فراس، والشريف الرضوي، وصفي الدين الخلي، والبهاء زهير... مع مزاحمة شديدة للأغاني الشعبية التي كانت تقترب من هموم الناس، وأفراحهم وأحزانهم. فالفصحى كانت مجردة، والعامية كانت مباشرة ومحسوسة، ولهذا أصبحت لها السيادة على الفضاءات العربية في نهاية الأمر، ولعل مما ساعد على هذا توجية ضربات قاتلة للفصحى، فهناك من منع التعليم بها، وهناك من هاجر منها كعدد من الكتاب الذين يكتبون بالإنجليزية والفرنسية، وهناك من يراها في بعض الأقسام الجامعية الأجنبية لغة سامية شبة ميتة، فإذا درست فلكى تكون في المقام الأول في خدمة النص اليهودي المسيحي، ثم هناك من بدأ يكتب بالعامية بدل الفصحى، ومن يختارها لغة للحوار في القصة، ومن جعلها اللغة الرئيسية في الإذاعة، والتلفزيون، والمسرح، والسينما، في ضوء المثولة التي تقول إن لغة العصر في العقود الأخيرة لغة الصورة، بالإضافة إلى تقليد الأجنبي في كل شيء^(٢)، فإذا أخذنا مثلاً ظاهرة «العقد» التي عرفها القدماء بأن ينظم نثر إما قرآن أو حديث أو حكمة، وما أكثر ما عرف هذا في الحضارة العربية، مع المحافظة على الشكل والمضمون العربي، وقد يعرب المضمون الأجنبي كما هو معروف فيما يسمى «الخرجة» في الموشحات، ولكن شعراءنا المحدثين يؤثرون أن يكون العقد كما هو في اللغة الأجنبية، كقول صلاح عبد الصبور في قصيدة «بودليس» في ديوان أحلام الفارس القديم^(٣):

أنت لما عشقت الرحيل

لما تجد موطننا

يا حبيب الفضاء الذي لم تجسه قدم

يا عشيق البحار. وخذن القمم

يا أسير الفؤاد الملول

(١) اقترب من هذا حديثاً أحمد زكي أبو شادي، كامل الشناوي، وعبد الرحمن الخميس، وعبد بنوري.

(٢) إذا كان هناك ازدواج لغوي بين الفصحى والعامية، فهناك ثنائية لغوية بين العربية ولغات أخرى ذات

صدارة.

(٣) ص ٦٣.

يا صديقي أنا

Hypocrite Lecteur

Mon Semblabel - Mon Freve

شاعر أنت والكون نثر

ومثل ما فعل د. عز الدين إسماعيل وآخرون، وهناك صرعات جيدة، وصرعات لا تندم إلا ما يشير الغرابة والدمشة، على أن الأمر أخطر من التعامل مع الصرعات، المهم أن ظاهرة السمع كان لها دور كبير في الماضي، وبمرور القرون لم يكن للإنسان العربي دور مبتكر في هذا المجال، أما ظاهرة البصر فقد أصبحت لغة العصر، ولغة الواقع، ولهذا يستشرفها الإنسان العربي من جديد، وينحاز إليها انحيازاً يكاد يكون كاملاً.

- ٢ -

من كل هذا رأينا المفردة العربية أثرت في رؤية أهلها للحياة، فكلما نتكلم اللغة العربية فاللغة تتكلمنا - إن صح التعبير - ، والملاحظ أن الغالب على المفردات كان المتداول في عصر التدوين وما قبله، وأنها في أغلب الأحيان كانت تعتمد على العالم البدوي الصحراوي المجرد المسموع، بالإضافة إلى عالم الاكتشاف، وإلى عالم الخلق الذي كان نادراً، أما المفردة القرآنية فلها شأن آخر متصل بالسماء.

وإذا كان الأصوليون بقرون هذا، فالمحدثون يميلون إلى اعتماد مرجعية أخرى تمثل في الترجمة ومعرفة اللغات، وإن كان يميزها جميعاً ما يعرف بالنظام البياني، في مقابل النظام العرفاني، والنظام البرهاني، مع ملاحظة أن العربية - وبخاصة في العصر الحديث - قد أفادت من كل هذا حين تبنّت المفردة المحسنة والصورة، وحين أصبح الخطاب الحديث ممارسة لغوية في المقام الأول، أو بعبارة أخرى وجود لغة في اللغة.



النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

أ.د. عبد الرزاق

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

توضيح:

ألقيت هذه المحاضرة في النادي الأدبي بالرياض سنة ١٩٧٧م ثم طُلبها منظمو الندوة العالمية التي عقدت في القاهرة عن «إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر». فقدمنا لها مقدمة عن مفهومنا لمعنى «التحيز».

وكان الصديق العزيز الدكتور حمزة المزيني قد علق على هذه المحاضرة في صحيفة الرياض آنذاك، ولم أعقب على تعليقه لأسباب كنت أراها وقتئذ، ثم نشر تعليقه في كتابه «مراجعات لسانية» الذي نشره النادي الأدبي بالرياض عام ١٩٩٠.

وإذا لم يتغير رأيي قبل نشر كتابه وسعده، وحيث إن «المراجعات» العلمية الحقيقية تعد نشاطاً علمياً ضرورياً للإضاءة والتقدم، فأني دائماً أحتفل بهذه المراجعات وأرحب بها ترحيباً قد يزيد على الموضوع الأصلي. خاصة إذا ارتبط منهج المراجعة بالموضوعية والرغبة في المساعدة على البناء. لذلك كله أثرت الالتزام بموقفى وتقديري هذه المحاضرة القديمة إلى النشر في هذا الكتاب الاحتفالي. خاصة أن موضوع المقال يتركز على الجليل الذي يتصدره استاذنا الجليل تمام حسان.

ملخص،

يجرى حديث «التحيز» في طريق البحث عن «نموذج» في الفكر العربي المعاصر. وفي رأينا أن أخطر أنواع «التحيز» ما يتصل بالنظر في «اللغة»، ولنا في حاجة إلى البحث عن تبرير لهذه المقولة؛ إذ يكفي أن نستعمل مصطلحات الحديثين بأن اللغة هي «الثقافة»، والثقافة هي اللغة، فاختبار «نموذج» معين في النظر اللغوي هو في الواقع اختبار «نموذج» نقافي ورفض نموذج نقافي آخر.

يقدم هذا العرض الموجز شيئاً من مسيرة التحيز في الدرس اللغوي في العالم العربي؛ فيقدم أفكار «البنوية» اللغوية من العربية ومن نحوها «التقليدي»، حين رفضوا التحليل الحرر للغة باعتباره تحليلاً «عقلياً» يستند إلى فلسفة «صورة» أحياناً، ويصدر عن «صورات» «ميتا فيزيقية» أحياناً أخرى، ورفضوه أصالة لأنه يبدأ من قضية «المعنى»، من هنا كان رفضهم للعامل وللتعليل.

وقد رفضنا نحن هذا التحيز لأننا رأينا تحليل العرب القدماء أقرب إلى «العقل» الإنساني العام الذي يربط «العقل» «بالإنسان»، ولا يقطع عنه في «نظام مغلق مكتفٍ بذاته».

النظريات النغوية المعاصرة وموقفها من العربية

يأتي هذا البحث في إطار تناول مشكلة «التحيز» في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وحيث إننا الآن في مجال اللغة فقط يكون مفيداً أن نبدأ بمدخل لغوي عن «التحيز» نفسه، فاصدين إلى تحديد «المعنى» من ناحية وإلى تحديد «الوجهة» من ناحية أخرى.

نعود الكلمة إلى مادة «حوز»، وهي تدل على الامتلاك والضم، ومن ثم كانت كل ناحية على حدة حيزاً، ومعنى التحيز إذن الانضمام إلى ناحية ما.

على أن قدماء المسلمين فهموا «التحيز» على وجهين: التحيز عن حبيب والميل إلى غيره، والزوال عن جهة الاستواء^(١) وفهموا منه أيضاً «الانضمام إلى جماعة المؤمنين أو الفرار إليهم» وذلك من تحليلهم لسياق الاستعمال القرآني في [سورة الأنفال: ١٥، ١٦] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمُ الدِّينَ كَفَرُوا وَخَلَفُوا فَلَا تَوَلُّوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ ومن يوليه يومئذ ذرة إلا نحسبها للقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد ما، بغضب من الله وماواه جهنم ونفس النصير^(٢).

ونحن نؤكد على هذين الوجهين لمعنى «التحيز» لأننا سنعالج المشكلة على هدى منهما، أي أننا سنقدم المنهج «التحيز» باختياره ميلاً إلى ناحية أخرى، وقد يكون كذلك خروجاً على الاستواء، كما سنقدم المنهج البديل، وهو منهج «متحيز» أيضاً، ونسرع في الإقرار بأنه متحيز إلى الفكر الشيعي بمعناه الواسع الذي يجمع الثقل إلى العقل، ومن ثم يزعم أنه تحيز إلى «الفئة» التي أشارت إليها الآية الكريمة.

وبعد هذا التحديد «للوجهة» نود أن نشير كذلك إلى قضية نراها ذات أهمية خاصة: تلك قضية «التحيز» في تناول العربية، ذلك أن «التحيز» له محالاته المرسودة في الفكر العربي المعاصر، في التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، ولعلنا لا نسقط في شيء من المغالاة حين نؤكد أن المنهج للتحيز في درس العربية قد يكون من أخطر هذه المجالات لأسباب:

١- أن العربية، مع كونها لغة «طبيعية» شأنها في ذلك شأن لغات البشر جميعها، فإنها - في الحق - «حالة خاصة»؛ لأنها لغة ذات حياة مخفية مستمرة لم نعرف الانقطاع ولا الانقضاء، وهي بذلك تختلف عن اللغات الأوروبية المشهورة.

٢- أن هذه «الحياة» المستندة قد امتلأت بثرات لغوي واسع ومتواصل قد لا يكون له شيء فيما نعرف من لغات.

٣- أن هذه الحياة المتصلة - بنزائنها المعهودة - قد ارتبطت في تسبيح عضوي واحد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وهذا النظام.

٤- أننا نزعم أن التراث اللغوي لم يصدر عن نظرات «فردية» أو «وقية» أو «صدقية»، وإنما صدر عن نظرية متناسقة في «المعرفة»، وهي نظرية إسلامية في صورتها السنية في أغلب الأحوال.

من هنا تبدو خطورة «التحيز» في تناول مسائل العربية، لأنك في الحق لا تستطيع أن تمزج أشكال التحليل «المتحيز» عن قضايا «المعرفة»، مع تأكيدنا أن حسن القصد ونيل الغاية كان وراء ما صدر عن بعض أساتذتنا وزملائنا ممن سنعرض لهم بعد قليل.

وبعد؛ فقد يكون ضرورياً أن نوضح عناصر عنوان هذا البحث، أما النظريات اللغوية المعاصرة فتعني بها ما استقر عليه «علم اللغة» في الغرب - أوروبا وأمريكا - منذ دي سوسير إلى الآن، وأما «العربية» فتعني بها شيئين: «العربية» التي هي «اللغة» في حياتها الممتدة منذ العصر الجاهلي إلى وقتنا الحاضر، و«العربية» باعتبارها «مصطلحا» أطلقه القدماء على «التحو» بمعنى العلم مشتملا على وصف العربية أصواتاً وصرفاً وتراكيب.

وأما «موقف» هذه النظريات فلا تعني به موقف أصحابها من العربية، وإنما نقصد أصحاب العربية ممن اتصل بهذه النظريات واتخذ من «لغة» و«نحوها» موقفاً «متحيزاً» إلى نظرية ما.

ولعلنا تسرع هنا - على غير ما ينبغي - إلى شيء من «الحكم»؛ نحدد في نقطتين؛ أولاً أن هذا «الموقف المتحيز» بطبيعته موقف «ناقد» في الأغلب الأعم، يسعى إلى إظهار ما يراه هؤلاء الباحثون من «خلل» في التحو أو في «طبيعة» اللغة ذاتها. وثانيتهما أن هذه المواقف تستند - في الأغلب أيضاً - إلى نظرية معينة مما قد يكون التطور العلمي قد نخطاه في الغرب ذاته، والغريب أن الآراء التي تعبر عن هذه «المواقف» لا يزال بعض أصحابها يرددونها، ويرددها كذلك بعض الحالفين لهم رغم ما جرى للأصول من تغير.

النظريات اللغوية المعاصرة:

لاشك أن القرن العشرين هو قرن «العلم» بمعنى «التجريب»، وأن غلبة «العلم» عليه أثرت في المعارف الإنسانية تأثيراً بالغاً، وانتهى التقسيم الثنائي «إنسانيات/ علوم» إلى تقسيم ثلاثي

«إنسانيات/ علوم اجتماعية/ علوم»، وتسابقت العلوم الاجتماعية إلى الاستفادة من مناهج العلم وبخاصة في «التجريب» مما يعرف بالدراسات «الحقلية» أو «الامبيرقية». على أن «علم اللغة» Linguistics هو أشهر هذه العلوم جميعاً. وهو الذي استطاع أن يؤسس «نظرية» علمية متناسقة، «بمصطلحات» قوية و«إجراءات» منتظمة في البحث. وأصبح لعلم اللغة كلمة عالية في الغرب. بل إن كثيراً من العلوم الاجتماعية كان عليه أن يحدد موقفه من هذا العلم، واستلهم بعضها أصول النظرية اللغوية أو بعض إجراءاتها.

وحين بدأ هذا القرن كانت النظرية اللغوية تتشكل على أيدي دي سوسير، وظلت تنمو وتغير إلى يومنا هذا. لكن الصفة التي لا تنحلي عنها أنها نظرية «علمية».

والحق أن التطور الذي أصاب هذه النظرية يبدو الآن تطوراً حاسماً بحيث تتمايز لدينا الآن نظريتان واضحتان: النظرية البنائية، والنظرية التحويلية التوليدية.



أما النظرية البنائية، أو علم اللغة البنائي Structural Linguistics فقد خلفت الدراسات «القبولوجية» التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدراسات - كما نعلم - تاريخية مقارنة تهدف إلى معرفة العلاقات الورتائية بين اللغات، وما يترتب على ذلك من الكشف عن قوايين «التطور» فيها^(٢).

وقد بدأ علم اللغة البنائي بما وضعه دي سوسير في محاضراته عن علم اللغة العام. ثم غلب هذا العلم على البحث اللغوي إلى آخر الخمسينات، ولم يختف اختفاءً كاملاً من بعض دوائر الدرس إلى اليوم. على أن هذا العلم لم يبق على صورته التي قدمها دي سوسير وإنما ظل يتوسع ويتفرع إلى اتجاهات ومدارس تختلف في الإجراءات والمصطلحات وطرائق التحليل، لكنها جميعاً تعمل في إطار واحد هو ما يطلق عليه النظرية البنائية. ومن ثم فإننا نعى بهذه النظرية هنا كل ما تمثله من المبادئ العامة للمنهج، باعتبار اللغة «وقائع اجتماعية» عند دي سوسير^(٣). وحقيقة «ثقافية» عند ساير^(٤). ثم باعتبار المنهج «السلوكي» عند بلومفيلد^(٥)، و«الوظيفي» عند مدرسة براغ^(٦)، ثم باعتبار «نحو الحقائق» Tagmemics عند بابل Pike وسعهد علم اللغة الصيغي Summer Institute of Linguistics^(٧) و«النحو العلاقي» Relational Grammar عند هلمسلف Hjelmslev^(٨)، و«سياق الحال» Context of Situation عند فيرث Firht ومدرسة لندن^(٩).

كل أولئك يمثل النظرية البنائية، ولست هنا بصدد تقديم شيء عن تفصيلاتها، وإنما نقصد إلى بيان «الخصائص» العامة للنظرية، وهي الشيء «مميز» إليها بعض أساتذتنا وزملائنا، واتخذوها سنداً لموقفهم من العربية.

ولعلني أوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١- أن دراسة اللغة «علم» Science تتخذ من «المادة اللغوية» موضوعاً لها، ومن ثم فهي دراسة «موضوعية» Objective لا ذاتية Subjective. على أن التأكيد الأكبر كان على «استقلال» علم اللغة عن العلوم الأخرى وبخاصة الفلسفة والمنطق، وهذا مبدأ أساسي عندهم لا يدحضه ما نعرفه عن تأثير كبارهم بمنهج علمية غير لغوية؛ مثل تأثر دي سوسير بدور كايم في الاجتماع، وتأثر ساير بفرائز بوغر Boiaz في الأنثروبولوجيا، وتأثر بلومفيلد بالاتجاه السلوكي في علم النفس.

٢- إن اللغات الإنسانية «مختلفة»، وأن «اختلافها» لا نهاية له، وتلك مسألة مركزية في تفكيرهم؛ فكل لغة لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم لها وصفها الخاص، وقد يترتب على ذلك ما يؤكد بعض الباحثين من أنه لا توجد «نظرية واحدة» عن «اللغة» بصفة عامة، وليس «علم اللغة» «تصوراً» ما أو «اعتقاداً» ما عن «اللغة»، وإنما هو «إطار» من «تقنيات» الوصف العلمي لأي لغة.

٣- ويترتب على هذين المبدأين أن الدرس اللغوي درس «وصفي» لا «تاريخي»، وهو وصفي يصف حالة لغة État du Langue في وضعها الراهن؛ لأن ذلك وحده هو الذي يقدم للعلم «مادة» يمكن رصدها وفحصها، ويجب أن يكون الوصف موجهاً في مظهرها المنطوق لا المكتوب، وأن تكون «مادة» الوصف مادة عامة، وليست مادة مختارة من المستوى الأدبي أو المستوى العالي للغة، ومن ثم فإن الوصف يجب أن يكون وصفاً للغة «في ذاتها» ومن أجل ذاتها؛ أي اللغة بما هي عليه لا بما ينبغي أن تكون عليه، ومن هنا لابد من استبعاد كل ما هو «معياري» والتمسك فقط بما هو «وصفي».

٤- وهذا الوصف اللغوي يخضع للتفسير «الآلي» للظواهر اللغوية، ويرفض رفضاً كاملاً أي تفسير «عقلي» لها، ولعل ذلك كان من تأثير الاتجاه السلوكي الذي يفسر الحدث الكلامي في ضوء المثيرات Stimuli والاستجابات Responses، ومبدأ التفسير الآلي جعلهم يرفضون «التعليل» اللغوي، وجعل بعضهم يبعد دراسة «المعنى» من علم اللغة، أو على أقل تقدير لا يجعل «المعنى» أساساً في تحليل الظواهر.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه شداً عنيفاً للنحو الأوروبي القديم، أو ما يعرف بالنحو «التقليدي» Traditional Grammar، استناداً إلى المبادئ السابقة، بل إن بعضهم كان يبدأ عرضه لعلم اللغة بإخراج ما ليس منه What Linguistics is not قبل أن يقدم ما هو من علم اللغة What Linguistics is^(١٠) وكانت أوجه تتركز في أن النحو الأوروبي التقليدي يصدر عن الفلسفة وعن المنطق الأرسطي. ويجعل «المعنى» أساس التحليل. ويختار «مادته» من المستويات الأدبية العالية، ويصف اللغات الأوروبية - على اختلافها - في ضوء النحو اللاتيني.

وفي سنة ١٩٥٧ ظهر على الناس نوع من تشومسكي Noam Chomsky حين أصدر كتابه «البنى التركيبية» Syntactic Structures، ومنذ ذلك الحين أقام دينا البحث اللغوي ولم يقعد لها إلى اليوم، وبدأت نظرية جديدة أجمع العلماء على أنها «نظرية» حقيقية، هي النظرية التحويلية التوليدية Trans Formational Generative Grammar.

وقد تكاملت معالهما في كتابات تشومسكي وزملائه وتلاميذه، على أني أود أن أشير إلى ثلاثة كتب تمثل النظرية خير تمثيل. وهي كتب تشومسكي:

(١) مظاهر من نظرية التركيب

Aspects of The Theory of Syntax (1965).

(٢) علم اللغة الديكارتي

Cartesian Linguistics (1966)

(٣) اللغة والعقل

Language and Mind (1968)

ولست أريد هنا أن أقحم على الموضوع شيئاً قد يفتقد التوثيق العلمي، لكنه - في الوقت نفسه - قد يكون منبهاً أن أشير إليه؛ ذلك أن تشومسكي قد أكد غير مرة إعجابه بالدراسات اللغوية «القديمة»، وقد ظهر ذلك جلياً في كتابه عن «علم اللغة الديكارتي»، بل إنه قرر أن الدرس القديم أكثر أمثلة من علم اللغة الثنائي، وأنه يتضمن «جوهر» الفكر اللغوي الصحيح، ثم إن أباه كان أستاذاً للغة العبرية، وقد شغل تشومسكي نفسه في صدر شبابه بحث عن النحو العبري، ولا نزاع في أن النحو العبري الوسيط قد كُتب في الأندلس وفي

المغرب على نسق النحو العربي، منهجاً، وأسلوباً، ومصطلحات، بل إن نحاة العبرية عنوانوا كتبهم بعنوان كتب النحو العربي المشهورة. ولست أريد أن أستنتج من هذه الإشارة امتناعاً ما، فالحق أن النظرية التحويلية نظرية «علمية» «عالية» أو «كلية» ذات شأن، والحق أيضاً أن الإجماع متعقد على أنها ثورة حقيقية في المدرس اللغوي؛ إذ إنها قوضت المنهج البنائي من أساسه، وأقامت منهجاً جديداً فتح آفاقاً للنظر لم تكن معروفة آنذاك^(١).

ولعل أهم ما جاء به تشومسكي أنه أعاد «علم اللغة» إلى «الفلسفة» وإلى «المنطق»؛ أي أنه أعاده إلى «العقل»، وهو يرى أن وصف «الأشكال» اللغوية في وضعها «الظاهر» لنا لا يقدم علماً، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون «تفسير» لها ودون «تعليل» لا يعين على فهم «طبيعة» اللغة.

إن اللغة هي التي تميز الإنسان من الحيوان؛ ولا يمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى اختلافات بيولوجية بينهما، وإنما يرجع إلى الفرق الجوهرى وهو امتلاك الإنسان «العقل»، وقد استعار تشومسكي عبارة قون هنبولت Von Humboldt «إن اللغة عمل العقل Die Arbeit des Geistes» وعليه فإن التفسير «الآلى» ليس شيئاً، وليس هناك بديل عن التفسير «العقلى».

وبعداً أيضاً عن التضييل نوجز الخصائص العامة للنظرية التحويلية فيما يلى:

(١) إن اللغات الإنسانية ليست «مختلفة» على ما ذهب إليه البنائيون، وما يبدو لنا من الاختلاف إنما هو اختلاف فى «أنكالاتها» الظاهرة فحسب، أما ما هو تحت هذه الأشكال فهو مشترك بين اللغات، ومن ثم شغل التحويليون «بالكليات اللغوية» Universals التي تدل عندهم على توحيد الإنسانية جميعها فى «الطبيعة» اللغوية. ومن مظاهر هذه الكليات أن الألفبا «يكسبون» اللغة بطريقة واحدة لا تختلف من لغة لأخرى ولا من مجتمع لآخر، وأن اللغات جميعها لها نظامان؛ أحدهما «للأصوات» وثانيهما «للمعاني»، وأن الأصوات فيها جميعاً تشمل على صوائت Consonants وصوائت Vowels، ومجهورة Voiced ومهموسة Voiceless، وأن الأصوات تجرى فى التراكيب وفق قوانين متشابهة، ولا توجد جملة لغوية إلا وفيها نظام للإنسان ... إلى غير ذلك من الكليات اللغوية التي تكشف الدراسات المتابعة عن بعض مظاهرها كل يوم.

وهذه المسألة جوهرية فى النظرية التحويلية؛ لأن هذا الاشتراك بين اللغات الإنسانية لا يمكن أن يكون «اعتباطياً»، وإنما هو برهان قوى على أن «الطبيعة» اللغوية واحدة عند الناس جميعاً.

ويشترط على ذلك أن الإنسان يولد ومعه «قدرة» على اللغة، أو فطرة لغوية Competence، أو «بلغة الحاسب» أن الإنسان يولد «مبرمجاً» للغة، ولولا ذلك لما أمكن لنا أن نتكلم لغة أجنبية.

(٢) وهذه «الفطرة» هي التي يجب أن تحظى بالاهتمام العلمي؛ لأنها تمثل «البنية العميقة» للغة Deep Structure وهي بنية متشابهة في اللغات، لأنها تنظم «المعاني» التي يتنوع المنكلم أن ينقلها، وهي التي تتجسد - وفي نظام معين من «التحويل» - في كلام منطوق يظهر في بنية سطحية Surface Structure فيما يعرف بالأداء Performance. لقد كان عمل المدرسة «الثانية» محصوراً في هذا الأداء، أي في الظاهر السطحي للغة، أما التحويليون فكلّهم هو محاولة الوصول إلى قواعد العمق.

(٣) وحيث إن قواعد العمق محدودة، وحيث إن ما يظهر على السطح لا يحده حصر؛ فقد تربى على ذلك عقولة التحويليين أن اللغات تتكون من عناصر «محدودة» ولكن «الجمل» التي تنتجها «لا نهاية لها»؛ أي أن اللغة بطبيعتها إبداعية متعة Creative. وليس أدل على ذلك من أن الطفل في الخامسة من عمره ينتج كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يتلفها من قبل، ويسمع كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يسمها من قبل، ويتلقى ما تنقله إليه بنظرة واضحة على الفهم.

(٤) ولما كان الوصف اللغوي لا يتوقف عند ظاهر السطح، وإنما يسمى إلى فهم قواعد العمق، فإنه لا مندوحة عن «التفسير» العقلي، ولا عن «التقدير» و«التعليل»، ومن ثم عاد «المعنى» فيصدر التحليل اللغوي؛ بل ذهب بعضهم إلى التأكيد أن التحليل النحوي إنما هو تحليل دلالي.

النموذج التخييري والنموذج المرتضى:

نحن إذن أمام نظريتين واضحتين في درس اللغة؛ أما الثانية وهي النظرية التحويلية فلا نتوقف عندها هنا كثيراً لأسباب، منها أنه لم يتصل بهذه النظرية من الدارسين العرب إلا عدد قليل، كان معظمهم من المتخصصين في دراسة اللغات الأوروبية. ومنها أن هؤلاء الدارسين - رغم موقفها الناقد أيضاً للنحو العربي - لم يستطيعوا أن يقدموا نموذجاً مؤثراً في الدرس العربي، أو لأن نماذجهم لم يستطع التأثير لأسباب «تعبيرية» «اتصالية» في لغة أصحابه. ومع ما نعرفه من جوانب الالتقاء بين النظرية التحويلية والنحو العربي - وبخاصة في قضايا المنهج، فإن موقف دراسات التحويلية اتجه أيضاً إلى النقد، وركز على «اللغة» وعلى

منهج التحليل النحوي عند العرب. والقضية الأساسية في هذا الموقف الناقده تدور حول مصطلح تشومسكي عن «اللغات الطبيعية»؛ وهي التي يجسدها «التكلم - السامع المثالي في مجتمع متجانس»، فيرى أن العربية الفصحى ليست لغة «طبيعية» ناظراً إلى بعض الظواهر السلبية في «أداء» العرب لها، أو أن «العربية الفصحى ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرة»، ومن ثم فهي «لغة بين الأولى والثانية»^(١١٢). أما حين يعرض هذا الموقف الناقده للنحو العربي فإنه يتغافل عن قضايا المنهج الكبري، ويترقب عند جزئيات النظر عند الأوائل وعند جزئيات الحواشي عند المتأخرين، واصفاً العمل النحوي العربي - في معظمه - بأنه يبنى على الوهم، والدكتور النهجى من أعمق المثليين للاتجاه النحويلى علماً، وتتل جهوده علامة منهجية مهمة في هذا الاتجاه، ومن ثم فإن كلامه له دلالة خاصة، وتجزىء هنا بتأكيد على أن هناك خطأ كبيراً هو «اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو عبارة إلى الفكر النحوي العربي القديم. وقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطيء، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أى امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحيان»^(١١٣).

ومن ثم فإن «النماذج الغربية أكتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه البساطة. ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعونة) أن يدعى أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقاً على الخطاب العلمى يقدم دون أى استدلال على صدقه أو ثبوته»^(١١٤).

أما النموذج المتحيز اختفى فهو الذى تحيز إلى النظرية البنائية. وتبنى منهجها في البحث وطرائقها في التحليل، واستخدم كثيراً من مصطلحاتها، وكان له تأثير كبير في الدراسات اللغوية في العالم العربي منذ بدأ إلى اليوم.

وترجع المسألة إلى الأربعينيات من هذا القرن حين ابعث عدد من الباحثين العرب إلى الغرب لدراسة علم اللغة في إطاره البنائي، وقد أعد معظمهم دراسته عن «لهجة» عربية ما، ثم عادوا يطبقون المنهج الجديد على درس العربية، ووجهوا إلى الدرس العربي القديم نقداً عنيفاً، لم يكن جديداً في حد ذاته، وإنما هو ترجمة أمية للنقد الذى وجهه البنائيون الغربيون للنحو الأوروبى التقليدى.

ونركز نقد هؤلاء لنحو العربية في القضايا العامة الآتية:-

- (١) أن النحو العربي يفقد المنهج، لأنه ليس له إطار نظري يوجهه.
 - (٢) أن النحو العربي ليس نحواً لغوياً صرفاً، وإنما هو صادر عن تشكيل فلسفي بصفة عامة، وعن منطق أرسطو القياسي بصفة خاصة.
 - (٣) ويرتب على ذلك أن النحو العربي نحو «عقلي» لا يتوجه إلى تحليل «الأشكال» اللغوية بما هي عليه، وإنما «المعنى» هو الأساس في التحليل، وقد رأينا كيف أن علم اللغة البنائي يشك في إمكان إدراج «المعنى» في الدرس «العلمي».
 - (٤) أن النحو العربي لم يدرس «العربية» بمستوياتها المختلفة، وإنما اعتمد على نصوص «مختارة» من المستوى الأدبي «العالي»، وقد ترتب على ذلك أن هذا النحو «معياري» لا «وصفي».
- وهذا النقد يمثل الإطار العام للنموذج التحيز للبنائية اللغوية، ونعرض الآن لشواهد هذا النموذج من نصوص أصحابه، ثم نقابله بالنموذج الذي نرفضه، وهو نموذج - كما أسلفنا - متحيز أيضاً، لكنه متحيز إلى المنهج العربي الموروث.
- ولا يندري التحيز إلى البنائية ولا يخفى شيئاً إذ الهدف لإطراح المنهج القديم، والتسديد لثورة عقلية، يقول الدكتور عبدالرحمن فيوب في صدر كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي»:
- «النحو العربي - شأنه في ذلك شأن ثقافتنا السطيلية - في عمومها - يقوم على نوع من التفكير الغزني الذي يعني بالمثال قبل أن يعني بالنظرية.
- «وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يستند إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.
- «... من أجل هذا أتقدم بهذا الكتاب معترفاً بجهد المقل، على أنني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من توضيحها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي» (١٥).
- لقد ظلت فكرة غياب الإطار النظري في النحو العربي تدور في كتابات الداعين إلى البنائية إلى اليوم، وفي الوقت نفسه يرون النحو العربي نحواً «فلسفياً» «عقلياً»، ثم إنهم حين يحاولون هدم أركان المنهج يسمونها «نظريات»، فيحدثون عن خرافة «نظرية العامل»، و«نظرية البروز والاستتار» (١٦).

ولن نتوقف هنا عند هذه القضية؛ لأن معالجة «النظرية» في النحو تحتاج إلى عمل مستقل، على أننا نشير إلى أن النحو العربي نشأ في «سناخ عقلي هام» تزامن فيه مع العلوم الإسلامية والعربية الأخرى؛ القراءات، والتفسير، والبلاغة، والأصول، والكلام. وقد ساهمت جميعها في وضع «نظرية» في «المعرفة» الإسلامية؛ وتبادلت بينها التأثير والتأثير، وفي اكتساب النحو «للنقل والعقل»، وتأثيرهما على التحليل عما أشرنا إليه في موضعه^(١٧).

ونبدأ الآن في عرض ركائز النموذج التحفيزي، وهي: المعنى - العامل - التقدير. وهي ثلاث ركائز ترتبط كلها ارتباطاً عضوياً، ويقضى بعضها إلى بعض.

- أما مسألة «المعنى» فقد اتخذها أتباع البنائية نقطة انطلاق في هجومهم على النحو العربي، وذلك من منطق التحفيز إلى البنائية التي تقتصر على تحليل «الأشكال» اللغوية. ولا يكاد بحث من بحوث هذا الاتجاه يخلو من هذه المسألة، بل الإفاضة فيها، ونجزيء هنا بفترة واحدة لدى أستاذنا الدكتور أيوب تكفي للدلالة على الاتجاه، بقول في مجال نقده لتحليل النحاة العرب للتعريف والتذكير، واعتمادهم في التفريق بين المعرفة والتكرة على المعنى:

«ولو قصدنا لدراسة التعريف والتذكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التذكير، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها، وهذه دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعاني Semantes. ومن أجل هذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها، وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف عن التكرات، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات تدل على غير معين»^(١٨).

والمنهج الذي نرضيه هو الذي يقع في الناحية الأخرى، وهو الذي أصله سيبويه وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل؛ المعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تركيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هي نمان تنظم منسباتي. ومن ثم فإن التحليل يرد المبني إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله نالياً له؛ فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين، والفاعل ليس اسماً مرفوعاً بعد فعل، والإضافة ليست تركيباً من اسمين أولهما تكرة وثانيهما معرفة مجرور، وإنما كل أولئك مبان تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها، ومن ثم فما قلدة النحو إن اقتصر على رصد الأشكال اللغوية.

ولعلنا هنا نذكر بمسألة انتشرت في كتابات الذين ارتحوا للنحو العربي حين يقررون تقريراً جازماً أن النحو العربي نشأ لمحاورة «اللحن» الذي كان قد بدأ يتفشى في لغة العرب وفي لغة الداخلين في الإسلام. ولا تزال تؤكد ما حاولنا إبرازه في غير موضع بأن هذه الفكرة لا تعبر عن حقيقة النحو العربي، أو على أقل تقدير لا تعبر إلا عن جانب واحد من هذه الحقيقة. ولعلها أقل جوانبها شأنًا، ذلك أن النحو فيما يؤكد لم ينشأ لمحاورة اللحن. وإنما نشأ لهدف آخر، كان هدفًا واحدًا للعلوم التي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة «فهم» النص القرآني الكريم^(١٩). والفرق شاسع بين أن نضع قانوناً أو معايير لضبط اللغة وحفظ الأمانة من النحن، وأن نحاول «فهم» معاني الكلام؛ لأن الثهم طريق لا نهاية لها، ولا يستطيع إنسان أن يقول إنه فهم اقتصد من كلام ما، وأن هذا هو المقصد الذي لا مقصد سواه، وإنما يسعى كل إنسان أن «يرجح» على «الظن الغالب» نوايا المتكلمين ومقاصدهم، فما بالك حين يكون الكلام كلام الله سبحانه، هل يستطيع إنسان أن «يقطع» على الله بمعنى، وإنما هو السعي البشري الذي يبذل أقصى الجهد في محاولة الفهم التي تنتهي دائماً بالقولة المنهجية ذات الدلالة البالغة: «وإنه أعلم».

ولعلنا نشير هنا إلى حروف واحد لثري تحليل اللحن له وصدوره ابتداء عن المعنى: ذلك هو حرف «إلى» الذي يدل على «الغاية» أي الغاية التي يصل إليها حدث الفعل؛ فإذا بهم لارتباطهم بالهدف الذي آتوا إليه في محاولة الفهم يتشبهون اتفاقاً في التحليل النحوي المستند إلى المعنى استلذاً كاملاً، فيشاءون تدخل الغاية في المعنى: أي يدخل ما بعد «إلى» في حكم الحدث الفعل الذي يرتبط به الحرف، ومن هنا هل يدخل «الكعبان» في الفصل عند الوضوء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فابن هذا التحليل كله من موضوع اللحن. وفي أي شيء يحتاجه اللسان كي يستقيم على سنن العربية، المسألة لاشك من واد آخر.

أما القضية الكبرى في اتجاه التحيز فهي قضية العامل. والحق أن الموقف منها ليس جديداً، فقد قيل فيها ما قيل منذ ابن مضاء، على أن «التحيز» البنائي قد أقاض فيها وجعلها أس البلاء في التحليل النحوي عند العرب، ونجزيء هنا بما كتبه أستاذنا الفاضل الدكتور/ تمام حسان لما له من تأثير على مسار كثير من البحوث اللغوية التالية، وهو أفضل تصوير لما نريد تقديمه لأستاذيه صاحبه المتمكنة في العربية وفي علم اللغة في شكله البنائي. يقول أستاذنا:

«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونباتاتها عن

الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قريبة يشتمل التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الـ «باب»^(٢٠).

ويقول في موضوع آخر: «وفي رأي - كما كان في رأي عبدالقاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهه كشاف وحده للتقضاء على خرافة العمل التحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويقرر العلاقات بينها على صورة أو في وأفضل وأكثر نقعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»^(٢١).

وعلى كثرة ما كتب عن مسألة «العامل» فإن ما قدمه أساتذتنا قد يكون أكثر ما كتب ثامناً؛ لأنه يعرضه في إطار منهجية في التحليل وفق «القرائن»، ومن ثم نسلكه في اتجاه التحيز إلى البنية لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعها المختلفة، ومن هنا أيضاً قد يكون من حقنا أن نخالف على أساتذتنا الجليل، وذلك لأنه في عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قريبة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظري المعبر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذي تتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل في العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى في النحو العربي، يتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن في ظل هذه المظلة. لقد كان العامل هو «المُعَوَّل» الأول والأعمق في الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقدير والتأخير، ولا عن الحذف والزيادة، ولا عن التعدد ولا عن الاستناد، ولا عن التقدير، ولا عن معاني الإضافة والفاعلية والمفعولية والزمنية والتضمن وغير ذلك إلا حديثاً عن العامل، بل إن سيبويه - وكتابه هو «المشول الأول عن المنهج» - كان يعالج العامل في إطار «قواعد الكلام»، أو ما نسميه الآن «قواعد الخطاب» التي تنظر إلى السياق العام للحديث الكلامي؛ من نية المتكلم وقصده، وميعة المخاطب ومعرفة وظروفه، ثم هيئة الحال التي يجري فيها

الحدث؛ وضع يدك في معظم أبواب النحو عند الرجل نخرج لك ما نشاء من هذا الذي نزعناه لك، يقول مثلاً في مواضع من حذف العامل:

«واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيد، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً، ولا يجوز: زيد عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيدا. إذا أردت ليضرب زيد عمراً وأنت تخاطبني، فلما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدا أنك تأمره هو يزيد، فكم هو الاتساع هنا ككرهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيداً، لتلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكم عوا هذا في الاتساع وضعف حيث لم يخاطب للمأمور، كما كره وضعف أن يشبه عليك» ورويد بالفعل.

وهذه حجة سمعت من العرب وعين يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضعماً وذنباً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضعماً وذنباً، وكلهم يفسر ما ينوي.

وأما سهل تفسيره عندهم لأن الضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهاره^(٢٢). وقد ترتب على التحيز الثاني من تضيئة العامل كل ما جاء بعد ذلك من مسائل التقدير والتعليل، ويستمر الإصرار على التوقف عند «الاشكال والوظائف» باعتبارها المجال الوحيد للتحليل العلمي الموضوعي. يقول الدكتور أيوب:

«يلعب التقدير دوراً كبيراً في النحو العربي؛ وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأي قاسموا به. والتقدير ولا شك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المأول مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيتها هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي - أو يقدرها - ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي ينصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً»^(٢٣).

وأظن ذلك كافياً في الدلالة على الصيغة البنائية التي تشيع بها هذا الاتجاه، ومن الواضح أن تعبير أسانذا بأن الكلمة المقدرة كلمة «غير واقعية» أو «غير موجودة» صحيح من حيث الظاهر القسطنطيني للغة ومن حيث التحليل الآلي الشكلي لها، أما من حيث واقعها وطبيعتها فأمراً غير صحيح.

والحق أن فكرة العامل صدرت صدوراً طبيعياً عن المعرفة الإسلامية؛ إذ حين جمع النحاة الأوائل اللغة وبدأوا ينظرون فيها وجدوا أن الكلمة العربية - في بعض أنواعها - تتغير أواخرها حين تدخل في تركيب جملي، وقد رأوا أن هذا التغير لا يرجع إلى الكلمة ذاتها، وإنما يخضع «النظام» خاص في اللغة العربية، هذا النظام تحده «العلاقة» بين الكلمات في الجملة. ولتضرب لذلك مثلاً بكلمة «زيد»، وجدوها تتغير على النحو الآتي:

حضر زيد.

رأيت زيداً.

مررت بزيد.

ما كان لعلماء المسلمين أن يروا هذا التغير الذي يحدث في آخر «زيد» ويحكموا بأنه راجع إلى الكلمة، أو أنه يحدث بلا سبب؛ فلا يوجد «أثر» في الفكر الإسلامي بدون «مؤثر». وقد أدام النظر عند تقنين العربية أن يحكموا بأن الضمة التي في آخر «زيد» سببها الفعل «حضر»، وأن الفتحة سببها «رأيت»، وأن الكسرة سببها «مررت به»، فسموا هذه الأسباب «عوامل»؛ أي أنها هي التي «تعمل» الرقع أو النصب أو الجر في الاسم، ولم يكن هذا الحكم مقصوداً على التحليل للشكل اللغوي بل كان مرتبطاً بعد ذلك «بالمعنى». فهذه الحركات التي سببتها «العوامل» إنما هي علامات على «وظائف» نحوية تؤدي معاني يمكن رصدها وتقنينها.

وقد استقرت فكرة «العوامل» في الفكر النحوي العربي منذ أول الأمر؛ أي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعاً كبيراً؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، وعن العامل القوي، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنها راثلة في هذا الحال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو «الفعل»، وهذه فكرة مهمة في التحليل الإسلامي الذي يرى أن «الأحداث» هي المؤثرة، وأن «الأجسام» ليست ذات تأثير.

ولم تسلم فكرة «العامل» من النقد عند بعض القدماء كما نعرف عند ابن مضاء القرطبي، لكن النظرية ظلت سيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وقد يكون مهماً أن نشير إلى أن مفهوم العامل Governor قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مشيراً أن توى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر. وانظر مثلاً المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل «ضرب» الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Eciprent أو الضحية Portient ويأخذ فاعلاً هو متفعل العمل Agent^(٢٤).

- وللتفت الآن إلى جزئية من جزئيات التحيز إلى البنائية في تحليل ظاهرة عربية، وهي موضوع أقسام الكلمة، وقد نواتر الحديث في هذا الموضوع عند كثير من الباحثين مسيرة «لشائقة» علمية تقول بأن التقسيم العربي الثلاثي للكلمة إنما هو تقسيم أرسطي منطقي، ورغم كثرة ما كتب فإن أستاذنا الدكتور تمام حسان هو الذي قدم رؤيته المتناسقة عن أقسام الكلام منتقياً بالاتجاه البنائي^(٢٥)، وقد دفع تلميذاً نجيباً من تلاميذه ليقدم دراسة متعمقة عن الموضوع تسير في الاتجاه نفسه قال فيها:

«مع تقديرى البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية، وعلى مدى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم في مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم نعهد لها العربية. ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية، وأصبح أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة...»

إن دووان النحاة القدماء في قُلُوبِ التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المشايخ المتجهية، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعابها سار النحاة في طريق التعقيد...

إن إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة متضعة جداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمري غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم^(٢٦).

وقد انتهى بحث الدكتور السامي إلى التقسيم الذي لم يرضه أستاذنا الدكتور تمام من قبل، وهو أن الكلم سبعة أقسام: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة.

ونحن نخالف على أستاذنا أيضاً ما اقترحه من تقسيم للكلم العربي، وننحيز إلى تقسيم سيويه، ونرى أن التقسيم السامي فرق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسماً واحداً هو الاسم عند سيويه، وإذا طبقنا المنهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائية وجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً، ومع الضمائر أحياناً أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات^(٢٧)، ويكفي أن هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلها من «اللامح المميزة للأسماء».

ونحن كذلك نرفض تقسيم سيويه؛ لأننا نرفض الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة

«العلمية» لها خصائص، منها أن تكون «قوية» Powerful واقتصادية Economical ، تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة

وبعد، فإن النقد الذي وجهه البنانيون للنحو العربي هو الذي ظل سائداً في كتابات كثير من قباحسين، وحين نضعه موضعاً في إطار التطور الحادث في النظرية اللغوية العربية فإنها تجد أركانها تهتز واحداً في إثر آخر، وذلك:

١) أن «العقل» لا يمكن إيماده عن التحليل اللغوي؛ لأنه - بمقتضى العلم - مصدر الأحداث الكلامية، وأعمل النحو العربي قد أثبت حياته عبر القرون بما فيه من أصول «عقلية».

٢) وأن «المعنى» هو بداية التحليل اللغوي، وهو «قائمه» لأننا لا نتكلم من أجل أن نصلو «صحيحاً صوتياً»، وإنما لكي توصل «معاني» إلى غيرنا.

٣) وحيث إن «المعاني» تكمن في العمق فلا متدوحة عن «التقدير» ولا عن «التعليل»، ومن ثم فإن الوصف اللغوي لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ «ما؟» و «كيف؟» وإنما لا بد من السؤال بـ «لم؟»، ولعلنا لا نجاوز الحد حين نؤكد أن «العامل» النحوي الذي تعرض للسهم يعد في الحق إنجازاً فكرياً عربياً.

كلمة أخيرة تبقى في سياق التحيز للبنانية. لقد انتهت النظرية اللغوية البنانية في العالم أو كادت، لكن هذا الموقف الذي يبناء لا يزال يسيطر على كتابات كثيرة في العالم العربي، رغم أن الذي ينهض بذلك هم من الجيل التالي الذي لم يتصل بأصول النظرية اللغوية في مطلقها اتصال الأساندة الذين أشرنا إليهم، بل إنهم أخذوا عن هؤلاء وتوقفوا عند ما كتبوه، رغم أن النهر قد جرت فيه مياه كثيرة جديدة.

أما عن «التراث» فإن مسئولية أهله - فيما نحن فيه - أكبر وأعظم؛ علينا أن نعترف أننا حتى الآن «أقصر قامة» من التراث العربي، ومعظم دراساته لا يزال يدور حول جزئيات، ولم تتوجه جهودنا إلى الكشف الصحيح «للاصول العامة» للمنهج، باعتبارها نظرية خاصة في المعرفة.



الهوامش:

- ١- القزقي: الجامع لأحكام القرآن - تفسير سورة الأنفال.
- ٢- عبد الرحيم: لغة اللغة في الكتب العربية - الفصل الأول - دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.
- 3- De Saussure, F. Cours de Linguistique Generale.
- 4- Sapir, E. Language.
- 5- Bloomfield, Language.
- 6- Yachle, S.: a Prague School Reader in Linguistics, Indiana University Press, 1946.
- 7- Sampson, A., Schools of Linguistics, 1980, P, 79
- 8- Hjelmslev, L., Language, 1983
- 9- Firth, J.R., Papers in Linguistics.
- 10- Crystal, D., What is Linguistics.
- ١١- كان صديقنا الدكتور حمزة الزين قد نقد إشارتنا التلميحية هذه في أن تشومسكي قد يكون أقدم من النحو العربي. ثم كتب إلى الرجل بعد فترة فأجابه تشومسكي بأنه قد اتصل بالنحو العربي وأفادته، ونشر الدكتور حمزة رسالة تشومسكي إليه، ونحن نشكر له هذا المبادرة.
- ثم حدث أن كانت الدكتورة معصومة عبد الصاحب تعد بحثها للدكتوراه بإشرافي عن «المعملة الفرعية بين تحليل سيويه والنحو التحويلي»، فكتبت إلى تشومسكي تستشيره في بعض أجزاء البحث، فكتب إليها الرجل رسالة يعترف فيها بانصافه بكتاب سيويه والإفادة منه، وقد نشرت الدكتورة معصومة خطاب تشومسكي في بحثها المودع في مكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.
- ١٢- عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجم العربي - دار توشال، ١٩٨٥، ص ٢١
- ١٣- الفهري: المسائيات واللغة العربية - دار توشال، ١٩٨٥، ٦٠ - ٦١
- ١٤- السابق: ٥٧ / ١
- ١٥- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي - مؤسسة الصباح بالكويت ص: د-و.
- ١٦- السابق: ص ٧٦
- ١٧- عبد الرحيم: النحو العربي والدرس الحديث - دار النهضة بيروت، ١٩٧٩.
- ١٨- أيوب: ص ١٢١
- ١٩- الرحيم: لغة اللغة والنحو العربي والدرس الحديث.
- ٢٠- قام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٠٥.
- ٢١- السابق: ١٨٩.
- ٢٢- سيويه: الكتاب، ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥. تحقيق عبدالسلام هارون
- ٢٣- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص ٥٢.
- ٢٤- الفهري: المعجم العربي، ص ٣١
- ٢٥- قام حسان: اللغة العربية ص ٨٦.
- ٢٦- فاضل مصطفى السائق: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها.
- ٢٧- قام حسان: اللغة العربية، ص ٩٦.

اللسانيات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائية

(روجر شاي R.Shuy) ترجمة: أ.د. مازن الوعر (سوريا)

جامعة البحرين، جامعة دمشق

مدخل

يشكل عنوان هذا البحث الذي كتبه العالم اللساني الأمريكي روجر شاي^(١) "Topic as The Unit of Analysis in a Criminal Law Case" والذي يطلق عليه بالإنكليزية. "Topic as The Unit of Analysis in a Criminal Law Case" موضوعاً واحداً من موضوعات عديدة كانت ألفت في المؤتمر اللساني السنوي الذي عُقد في جامعة جورج تاون في واشنطن - العاصمة عام ١٩٨١. وقد أشرفت على تحقيق هذه الموضوعات الباحثة اللسانية ديورا تانن وطبعتها جامعة جورج تاون عام ١٩٨٢ تحت عنوان:

Tannen, D (Editor - 1982) *Analyzing Discourses: Text and Talk*
Georgetown University Press, Washington, D.C.

ولصعوبة المصطلح اللساني من جهة، وصعوبة المادة اللسانية المطروحة في هذه الدراسة من جهة أخرى، فقد ترجمت هذه الدراسة ترجمة متصرفة ومشروعة، بحيث أعدت صياغتها وتأليفها باللغة العربية، فكان هناك نوع من التعديل والحذف والإضافة والتطوير بحيث تصبح مفهومه للقارئ العربي الكريم (وآمل ذلك).

إن الهدف الأولي والأخير لهذا البحث معرفة العلاقة القائمة بين اللسانيات من جهة وبين التحقيقات والقوانين الجنائية من جهة أخرى، فهذه الدراسة تبين بوضوح كيف يمكن استثمار اللسانيات الحديثة في حقل التحقيقات والمحاكم القضائية الجنائية...، ثم كيف يمكن لللسانيات الحديثة أن تُطور نظريتها من خلال العمل على مواد لغوية غنية وفريدة تقع في إطار اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وتداخل النوايا الزبنيّة حول نيتك المخفي.

١. تمهيد

عندما يواجه بحث علمي كمية ضخمة من المواد المدروسة لمُن المشكلة سوف تستضخ

(١) روجر شاي (R.Shuy) عالم لساني أمريكي يعمل في مركز اللسانيات التطبيقية في جامعة جورج تاون في كولومبيا للبحوث - بالإضافة إلى ذلك هو خبير لساني مشهور يستشير المنظمات والهيئات الرسمية الحكومية، وقد استقرت هذه الدراسة اللسانية الحديثة التي كلفه بها المحكمة الجنائية عاماً كاملاً

وتتطور لتطرح السؤال التالي: كيف يمكن للباحث العلمي أن يتعامل مع هذه الكمية الضخمة من المواد من أجل أن يكشف مكوناتها المرتبة واللامرتبة؟

لقد نبه العالم فيغوتسكى عام ١٩٦٢ إلى هذه المسألة، واعتبر أن العامل الحاسم والمهم في تحليل المواد المدروسة يكمن في اختيارنا للوحدة القياسية المناسبة أو المقياس الدقيق من أجل استعمالهما في دراسة هذه المواد.

والواقع لقد عانى البحث اللساني، ولشعوات عديدة، من المشايخ الرتببة (الروتينية) لتحليل المواد اللغوية، وهكذا فإن هذه المشايخ التقليدية والكثيرة لتحليل الكلام الإنسانى كانت قد طبقت على كمية كبيرة من المواد اللغوية من أجل تحليلها ومعرفة مكوناتها. أضف إلى ذلك أن بعض الباحثين اللسانيين لم يحسنوا تطبيق هذا المشايخ التقليدية في التحليل اللغوى.

والآن لنفترض (افترض العالم في البحث) أن هناك مواد لغوية مسجلة على آلة تسجيل، مدتها الزمنية نصف ساعة من الوقت، وهذه المواد اللغوية عبارة عن حديث يجرى بين بعض المجرمين المشتبه بهم، وإن هذه المواد تحتاج إلى دراسة وبحث واستقصاء لشديد ما إذا كانت الجريمة قد حصلت أم لم تحصل، فإن منهج التحليل الصوتى البنىوى القديم لا يستطيع أن يخدمنا في هذا المجال، وهكذا فإذا أخذنا بنصيحة العالم فيغوتسكى الذاتية إلى ضرورة اختيار الوحدة القياسية المناسبة للتحليل، فإننا نحتاج لأن نبيّن السبب الذى يجعلنا نحلل المواد اللغوية في هذه الدراسة تحليلاً جديداً يتعد عن التحليل التقليدى (الروتينى) الذى عرفه البلومفيلديون البتيويون. والسؤال الذى يتبقى أن نطرحه على أنفسنا الآن هو ماهى الوحدة القياسية المثلى للتحليل اللسانى التى أستطيع من خلالها أن أدرس مشكلة من المشكلات اللغوية لكى أجد حلاً لها؟

إن الهدف من هذه الدراسة تبيان كيفية استخدام تحليل الموضوع الرئيسى لتحديث بين شخصين أو أشخاص معتبرين هذا الموضوع وحدة قياسية حاسمة فى التحليل اللسانى، وذلك من أجل تقديم الشاهد أو الدليل من المدعى عليه فى قضية تقع فى إطار القانون الجنائى حدثت فى خريف عام ١٩٧٩، ولكن قبل الولوج فى تحليل هذه القضية لابد من معرفتها باختصار.

٢. قضية آرثر جونز

آرثر جونز تاجر غنى كانت له مشكلات مع زوجته ويندولين، وقد قادت هذه المشكلات إلى أن تقسم الزوجة عليه دعوى طلاق فى المحكمة، والواقع لقد تزوج جونز هذه المرأة منذ زمن بعيد، وعاش معها حياة راضية قبل أن يبدأ الخصام بينهما.

وأثناء الفترة المبررة التي كنا بحثكمان فيها إلى المحكمة من أجل البت في قضية الطلاق، ذهب رجل كان يعمل لحساب جونز إلى قسم الأمن وأخبره بأن جونز هذا كان قد طلب منه أن يجد له رجلاً ما من أجل أن يقوم بقتل زوجته ويندولين وقتل القاضي معاً أثناء المحاكمة. وقد وافق شخص اسمه روي فوستر على أن يقوم بهذا الدور. وقد طلب من هذا الرجل أن يتخبط في نشاط لغوي كلامي معين مع جونز، ذلك أن رجال الأمن كانوا قد أوصوا أنه تسجيل صغيرة جداً على جسمه من أجل أن نسجل الحديث الذي سوف يدور بينه وبين جونز حول كيفية القيام بهذه الجريمة.

وهكذا يمكن بعد هذا استخدام هذا الشريط المسجل كدليل قوي وثابت ضد جونز. انطلاقاً من هذا الاتفاق فقد رتب فوستر لقاءً مع جونز في حديقة المدينة، وقد حاول فوستر هنا أن يلعب لعبته اللغوية هادفاً إلى استنطاق جونز حول الترتيبات التي يمكن تنظيمها من أجل قتل زوجته والقاضي في المحكمة.

لقد استغرق الحديث بينهما حوالي عشرين دقيقة، وبعد يومين آخرين تم لقاء آخرين فوستر وجونز استغرق حوالي عشر دقائق، بالإضافة إلى تسجيل هذين الحديثين بين فوستر وجونز عن طريق آلة التسجيل المخفية قام قسم الأمن الحائس بتصوير هذين اللقاءين عن طريق الكاميرا المخفية التي كانت موجودة في سيارة شاحنة تستخدم لنقل السلع.

إن هذه الإجراءات المنظمة جعلت النائب العام للمدينة واضحاً، ذلك أنه سيكون هناك دليل ثابت وقوي على بنية جونز حول قتل زوجته والقاضي معاً وهكذا فقد وجهت التهمة إلى جونز واستُدعي نتيجة لذلك إلى محكمة الولاية في الحريف الذي تلا هذه الحوادث، وقد انتهت المحكمة بتعليق قرار هيئة المحلفين (الذي كان 8 ضد 4) لصالح التعليق على أن نعود المحكمة للاجتماع في الشتاء القادم.

٣. تحليل الموضوع الرئيسي في الحديث

لقد كنت بينت في مقال نشرته عام ١٩٨١ الصعوبات الجسيمة والمؤلمة التي واجهتها - كباحث لساني - عندما توفرت لي فرصة المشاركة في قضية من القضايا الجنائية التي تجري داخل المحكمة.

بعد سماع الشريط المسجل وقراءة الحديث الذي تمت كتابته على الورق، بدأت بتحليل المواد اللغوية التي تضمنتها. لقد كانت الأسئلة اللسانية التي فرضتها هذه المواد اللغوية واضحة جداً تلخصت بما يلي:

- ما هو الشيء الذي وثق جونز على فعله بالضبط؟

- ما هي نواياه الحقيقية تجاه زوجته والقاضي؟

- ما هي نوايا فوستر أيضاً؟

لكي نجيب عن هذه الأسئلة لا بد من ربطها بالموضوعات الرئيسية والمحددة التي خرت في المحادثة (بين جونز وفوستر)، وقد اتبعت المبادئ العامة للمنهج اللساني المعروف به "تحليل الموضوع - والرد عليه" الذي كان قد وضعه العالم اللساني الأمريكي وألسن تشيغ (W. Chafe) عام ١٩٧٢، وطوّره العالم اللساني كاتس (C. Kates) عام ١٩٨٠. إن الفكرة الرئيسة لهذا المنهج اللساني تلخص في أنه لا يمكننا أن نعرف التركيب اللغوي من خلال العلاقات النحوية ولا حتى من خلال المعنى الذي تفرزه هذه العلاقات النحوية.

يقول كاتس (١٩٨٠) في هذا الشأن:

"ينبغي أن نعالج الشيء على أنه موضوع رئيس سواء أُعبر عن هذا الموضوع لغوياً أم غير ذلك. ينبغي علينا أن ننظر إلى الموضوع على أنه أمر مقصود (على النّية) أو تركيب لغوي ثابت غير متغير، أما الخبر (أي الرد على الموضوع) فيرجع إلى شيء ما يمكن من خلال هذا الشيء أن يكون ما يلي:

(١) يستطيع الموضوع المقصود أن يظهر نفسه.

(٢) ينبغي على الموضوع المقصود أن يظهر نفسه.

(٣) سوف يظهر الموضوع المقصود نفسه.

(٤) يظهر الموضوع المقصود نفسه بالفعل."

فإذا وضع الباحث اللساني هذه الموضوعات الرئيسة المقصودة والمفاعلة على الخارطة فإنه يستطيع أن يحصل على صورة مجسمة (مكبرة) لبنية المحادثة التي يمكنها أن تسلط ضوءاً قوياً على حركة الإدراك واتجاهه في الدفاع الإنساني.

إن مثل هذه الخارطة اللغوية للموضوعات الرئيسة مهمة جداً ولا سيما لخدمة القضايا القانونية التي تجري في المحاكم، وذلك لسببين اثنين:

الأول: لساني - تحليلي، ذلك أننا نستطيع أن نقسم المحادثة إلى وحدات معنوية (دلالية)، يمكن للأقوال من خلالها أن تبين على أنها مرتبطة بالردود ارتباطاً علائقياً كما سوف نرى.

الثاني: قانوني يتعلق بهيئة المحلفين في المحاكم، إذ إن تحليل الموضوعات الرئيسة في

محادثة ما يمكن أن يزودنا بأدلة واضحة عن طبيعة تلك المحادثة في مستوى مجسم (مكبر)، وهذا بدوره يمكن المحلف ولاسيما ذلك الذي ليس عنده تجربة غنية، من أن يتطلع إلى المشكلة بتزاهة وموضوعية مطلقتين، متجنباً بذلك غفوات الذائقة والنفاصيل المملة التي يمكنها أن تضعف من قدرة المحلف على استنباط الدلائل والحقائق.

أضف إلى كل ذلك ما لاحظته غرينيلز عام ١٩٨٠ من أنه إذا استطعنا أن نعيد بناء السابق واللاحق (البداية - النهاية) مع تحديد الهدف - فإننا نكون قد توصلنا إلى النية المقصودة تجاه قضية ما، والواقع إن منهج «تحليل الموضوع» (Topic Analysis) هو القادر على تأسيس بداية الحدث، ثم إن الشواهد الواضحة في الحدث هي التي ستؤسس نهاية الحدث. على أية حال إن قضية جنائية في محكمة من المحاكم هي أكبر من أن نكتشف التوايا التي تدور حولها ثم الشواهد اللازمة لدعم هذه التوايا، ومهما يكن من أمر، فإن ما نسمي إليه في قضية جونز الجنائية هو أن نقرر:

ما هي النية المقصودة أولاً ثم ما الذي أُنجز من هذه النية ثانياً، ذلك أن مفهوم النية (Intentionality) هو مفهوم زبني غامض ومثني، إذ لا يمكننا أن نحدد مقصد النية ولا يمكننا إثبات هذا المقصد إلا في عقل المرء الذي قصد تلك النية.

وفي الواقع لقد اعتادت المحاكم والتحقيقات التقليدية أن تسأل المتهمين (المشكوك في أمرهم) أن يكشفوا عن نواياهم الفعلية فقط، ولكن هذا الاتجاه في التحقيق وحي في معظم الأحوال المتنازعة، لن يتمخض إلا عن مواد تقديرية شخصية تمكس التقلبات المراجعية للإنسان للثبوت، فعندما نسجل محادثة فعلية على شريط فإنه سيكون هنا أشياء كثيرة في هذه المحادثة يمكن العمل عليها. وهكذا فإن السؤال سيصبح كما يلي:

كيف يمكن لنية المحادثة المسجلة على الشريط أن تساعد هيئة المحلفين لأن يتحدث أو تخمن أو تستنتج نوايا الأشخاص المشاركين في تلك المحادثة؟ فعلى الرغم من تحليلي للموضوعات الرئيسية في محادثة جونز المسجلة، فقد كان الهدف منها باديء ذي بدء تحديد مضمون المحادثة، إلا أن هذا الهدف سرعان ما أصبح جلياً، لذلك كان لابد من فكّ المحادثة وتوزيعها على نحو مناسب لكي يثبت هنا الفكّ والتوزيع القاتلة الجلي لهيئة المحلفين من أجل أن يفهموا بالضبط ماذا كان يجري من أحداث في تلك المحادثة.

٤. فكّ الموضوعات وتوزيعها

بإدريء ذي بدء هناك سؤال لابد من الإجابة عنه هو: كيف يمكننا أن أعرف معرفة دقيقة

منى ينتهى موضوع رئيسى ما ويبدأ موضوع رئيسى آخر؟. الحقيقة هناك طرائق عديدة تفرض نفسها فى هذا المجال للإجابة عن هذا السؤال. لنتمعن المحادثتين المسجلتين على شريط والمقدمين كشاهد فى هذه الحالة. فقد تضمنتا أشياء عدة هي:

(١) قتل ويندولين والقاضى معاً.

(٢) ألفريد (اسم علم).

(٣) ترتيبات من أجل لقاءات يسكن أن تتم فى المستقبل.

(٤) بعض الموضوعات غير المعروفة.

(٥) السيارة (الشاحنة).

(٦) نظارة شمسية لجونز.

(٧) مجموعة محلّية شيطنة.

(٨) الخطة الأصلية.

(٩) تفصيل الأصدقاء.

(١٠) صحتهم.

(١١) طلاق جونز.

(١٢) جزء من السيارة كان قد تحطم.

إن هذه الموضوعات الرئيسية (١ - ١٢) منفصلة بوضوح عن بعضها بعضاً منطقياً ودلائياً، أما ردود بقية المتحدثين (الذين لم يقدموا هذه الموضوعات) فلم تكن سهلة التصنيف، لذا فقد فضلت أن أستعمل مصطلح «جواب الموضوع الرئيسى» وذلك لكونى أميز الكلام (أو غياب الكلام) بوضوح عندما تأخذ الموضوعات الرئيسية طريقها للحدوث.

إن مصطلح «خبر» (Comment) الشائع الاستعمال هنا لم يكن معروفاً تماماً، وذلك لسيين:

الأول: أن «الخبر» لا يميز على نحو مؤثر بين «الجواب» (Response) وبين «القرار» (Decision) ذلك التمييز المهم جداً فى مثل هذه القضية، وهذا يعنى أن ليس كل «جواب» يعدّ «قراراً»، ذلك لأن المهم فى أية قضية هو «القرار» حول الموضوع الرئيسى.

وبكلمة دقيقة إن ما يهم المحكمة هو القرار المتخذ من الشخص وليس الجواب الذى يُدلى به.

الثانى: إن مصطلح «الجبر» ليس قوياً وشائعاً وواضحاً لهيئة المحلفين مثل مصطلح «الجواب».

والواقع أن هناك شواهد وأدلة بنوية تساعدنا على معرفة كيفية تقديم الموضوع الرئيسى أو تغييره بعد معرفة مضمونة بطبيعة الحال. من هذه الشواهد والأدلة:

(١) تغيرات في نغمة الصوت وطبقته من الارتفاع والانخفاض

(٢) الوقفات أثناء المحادثة بما في ذلك:

أ- تردد التكلم.

ب - انقضاؤه عن الكلام.

ج - الاستمرار في الكلام (بعد الانقطاع)

(٣) وسائل فردية أو عامة تدل على الموضوع الرئيسى عندما يتبادل المتحدثون أدوارهم أثناء المحادثة، كما هي الحال في اقتال التالي:

- تطلق. لقد وجدت شيئاً هنا. [+ موضوع جديد]

- آه. [+ موضوع جديد]

- احتفظ به. انتظر لحظة. [+ موضوع جديد]

- الآن. [+ موضوع جديد]

- فقط مشكلة واحدة. [+ موضوع جديد]

- آه، ماذا أيضاً. [+ موضوع جديد]

والحقيقة إن هذا الربط الداخلى والشبك العروضى المنسجم للتقاعل والمعبّرات والتراكيب اللغوية المألّمة مكتسبة من معرفة وحدات الموضوعات الرئيسية في تلك المحادثتين.

الموضوعات الرئيسية في قضية جونز

أريد أن أبين الآن كيف رُتبت الموضوعات الرئيسية في المحادثتين ترتيباً بيانياً، وكيف ظهرت أثناء عرضها على هيئة المحلفين، فقد بلغ عدد الموضوعات الرئيسية في الشريط الأول ٢٢ موضوعاً، كما هو موضح في الرسم البياني رقم (١).

والواقع أننا نستطيع - من خلال عرض الموضوعات الرئيسية - أن نكتشف ونعرف من

وقد تم استخدام الألوان في الشرييات والرسوم البيانية المقدمة إلى هيئة المحلفين عن طريق شاهد خبير تم تحليله أمام القضاء، وذلك لتمكين هيئة المحلفين من رؤية الاختلافات القائمة بين أنواع الموضوع الرئيسي كالموضوع التحولي، والموضوع الاقتراحي، والموضوع التفصيل، والموضوع العلم... ثم لتمكينهم من رؤية الموضوع الرئيسي الذي كان يتم حوله التفصيل والدوران. بالإضافة إلى ذلك فقد تمت كتابة الكلمات على نحو واضح تحت كل صندوق يحوي موضوعاً رئيسياً؛ وذلك من أجل تذكير المحلفين بجزء من المحادثة، ذلك الجزء الذي سمعوه من الشريط. أما الرسم البياني رقم (٦) فإنه يقدم صورة فوتوغرافية لبعض الموضوعات الرئيسية (٨ = ١٢)، وذلك من أجل أهداف توضيحية.

وأخيراً فإن الرسم البياني رقم (٣) يبين الموضوعات الرئيسية الثلاث عشرة التي جاءت في الشريط الثاني الذي كانت مدته عشر دقائق.

11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21</									

(١) م م = موضوع متصل (الموضوع لا يرقى)

رسم بياني رقم (٢) - تقديم الموضوع والدوران حول القضية
جوز الشريعة الأولى الموضوعات (١٢٨)

الوضويعات	٨	٩	١٠	١١	١٢
جوز		م حظة أصيلة			
فوسر	م النفس تنفذ لقتل ويقتل بالحدود عن الناس		م كون النهم على مكان أخر حد ونوع لمرة	م النفس أول	م الطلاق

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
جوز	م نفس						م نفس نظرات النفس			م نفس		م نفس نظرات النفس	
فوسر	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة	م نفس حول السيارة

(١) م = موضوع شوقي بالقرآن البقرة

(٢) م = موضوع البقرة البقرة

(٣) م = مائة الألف - مائة الألف (البقرة الأربعة)

(٤) م = سيارة شاحنة - سيارة شاحنة

(٥) م = موضوع مفضل البقرة الأربعة

(٦) م = الفقرة (البقرة الأربعة)

٦. المحادثة الثانية

لقد أوضحت من قبل أن هذه الرسوم البيانية استخدمت بالفعل كجزء من الشهادة التي أدلت بها أمام المحكمة بصفتي خبيراً لسانياً في هذه القضية، فقد سألتني محامي الدفاع عن الفائدة التي يمكن لهذه الرسوم البيانية أن تقدمها للمحكمة، وقد أجبته عن الفوائد التي يمكن تقديمها في هذا المجال. على أية حال، من المنيد أن أعرض الأسئلة والأجوبة التي تمت في المحكمة حول هذا الموضوع.

المحامي: دعني أسألك هذا السؤال د. شاي: ما هو الهدف العام الذي يمكن للباحث اللساني أن يتوصل إليه عند تسجيله لهذه المحادثة وتحليله للموضوعات الرئيسية فيها؟

شاي: من الأهداف الرئيسية لهذا العمل اللساني هو أن أبين ما إذا كانت الموضوعات الرئيسية في المحادثة متكافئة (متوازنة) من حيث العدد أم أنها ليست كذلك كما هي الحال في هذه القضية. فكمما هو معروف، هناك دائماً هذا التوازن والتكافؤ في الموضوعات الرئيسية ولا سيما في المحادثة العادية والطبيعية، ذلك لأن المتكلمين المشاركين في مثل هذه المحادثة يقدمون عدداً متساوياً من الموضوعات الرئيسية عندما يتحدثون مع بعضهم بعضاً.

لكنني تحدد طبيعة المحادثة وينشأ فيها ما يتوجب علينا أن نعرفه لا من قديم هذه الموضوعات الرئيسية فحسب، بل أن نعرف أيضاً عدد هذه الموضوعات. وبعبارة أخرى، إننا نريد أن نعرف ما هي كمية الموضوعات التي كان يقدمها كل متكلم في هذه المحادثة، وهل هناك تكافؤ كمي بينها؟

المحامي: وهل هناك تكافؤ وتوازن كمي في تقديم الموضوعات الرئيسية في هذا الشريط المسجل؟

شاي: لا، ليس هناك تكافؤ كمي.

ويعد أن سألتني المحامي عن مصطلح «الف أو الدوران» حول الموضوع الرئيسي فإنه استورد قائلاً:

المحامي: هل لك أية ملاحظة، كخبير في اللسانيات، على عدم تكافؤ كمية الموضوعات التي قدمها السيد فوستر والتي بلغت (١٨) موضوعاً بالمقارنة مع كمية الموضوعات التي قدمها السيد جونز والتي بلغت (٤) موضوعات؟

شاي: نعم. من مميزات المحادثة أنه بمجرد أن يقدم المتكلم الموضوع الرئيسي فيها فإنه لا يعيد

تقديمه (أي يلقى ويدور حوله مرة بعد أخرى) ولا سيما إذا كان قد أكدّه. إن المتحدث لا يكرر تقديم الموضوع نفسه مرة بعد أخرى إذا لم يُجب عنه المستمع (أو المتلقي). والواقع لقد استغرقت مثل هذه الأسئلة وغيرها يوماً كاملاً من أيام المحكمة، وقد كان سبب هذا الوقت الطويل الصورة المحسنة (المكبرة) للرسوم البيانية وجداولها التي بيّنت الموضوعات الرئيسية وبيّنت أيضاً أجزاء منها كان لها صلة وثيقة بالقضية. وفيما يلي سوف أبين أنواع الموضوعات الرئيسية التي قدّمها فوستر وجونز خلال المحاكمة الأولى:

رسم بياني رقم (٤): أنواع الموضوعات التي

قدّمها فوستر وجونز، الشريعة الأولى

جونز	فوستر	
١	٨	موضوع تحويلي
٢	٦	موضوع اقتراحي
٠	٣	موضوع اسم علم
١	١	موضوع مفصل
٤	١٨	الجمع

إن هذه الرسوم البيانية البسيطة للمحاكمة والمقدمة لهيئة المحلفين لاشك في أنها تقدم دليلاً واضحاً على أن جونز لم يكن متحكماً أو مسيطراً في هذه المحاكمة، في حين أن فوستر كان على عكسه، فقد بدت سيطرته واضحة في المحاكمة.

على أية حال، لقد تلخص وضع الدفاع بما يلي: إذا كان جونز هو المحرّض على قتل زوجته والقاضي معاً، أليس من الغريب إذاً أنه لم يعرض أو يقترح هذا الموضوع مطلقاً؟

٧. الموضوع التحويلي (م٢)

وهكذا يبدو واضحاً من خلال تحكم فوستر وسيطرته على الموضوع التحويلي أن المسؤولية تقع على عاتقه؛ وذلك بجعله المحاكمة مغرية وجذابة، ثم لاستعماله استراتيجية التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر. أضف إلى ذلك أن هذه الموضوعات التي قدّمها فوستر لم تكن جوهرية الأمر الذي جعله يعيد ويكرر اقتراحها مرة بعد أخرى.

والواقع إن المتحدث يستعمل عادة استراتيجيات التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر من أجل أن يسهل ويسر في الوقت نفسه ديناميكية المحادثة، وذلك من خلال بعض الاستراحات القصيرة أثناء تحدّثه أو من خلال تحقيقه لمتطلبات المحادثة الملقاة على عاتقه.

إن الطريقة الأولى التي استعملها فوستر في الحديث هي أكثر إدراكية وتخطيطاً وإعداداً، أما الطريقة الثانية التي استعملها جونز فإنها أكثر اجتماعية وعفوية وتلقائية.

فال موضوع التحويلي الذي قدّمه جونز في الثلث الأخير من المحادثة الأولى لم يكن مدركاً له تماماً، وهذا دليل على أنه لم يكن مسيطراً على نهاية حديثه، أما الموضوعات التحويلية التي قدّمها فوستر فد كانت معدّة ومخططة على نحو توقيني جيد.

والواقع إن جونز أجاب عن موضوعاته الجوهرية (التحويلية والاقتراحية) بأساليب مختلفة:

(١) أجاب بصمت كامل.

(٢) أجاب بضعجات صوتية رمزية مثل (آه، حسناً، قحة).

(٣) أجاب من خلال تغييره للموضوع بشكل تام.

(٤) أجاب عن جزء غير مهم من الموضوع المقترح.

وقد رد فوستر على جواب جونز الذي يمثل الحذ الأدنى، من خلال نقله الموضوع الرئيسي إلى موضوع آخر أقل خطراً؛ وذلك من أجل أن يجعل جونز يشعر بالارتياح من ناحية، وألا يشوّه إلا بكلمات قليلة من ناحية أخرى.

إن أساليب فوستر في تقديمه الموضوعات التحويلية تشبه تماماً أساليب بائع يحاول أن يجعل زبونه ينجب عن أساليب بيعه الملحّة، فإذا لم يتمسك الزبون بسلعة واحدة على الأقل فإن البائع يحاول أن يلجأ إلى أسلوب ملح آخر من أجل أن يستزع جواباً من ذلك الزبون (وأي جواب).

والحقيقة عندما لفت انتباه المحاس إلى هذه المسألة فإنه قد تحسّن لها وردّ رداً عاطفياً، معتبراً أن مهنة فوستر، في الواقع، هي كمهنة البائع بالضبط.

٨. الموضوع (الفصل (م م))

في المحادثة نفسها التي جرّت بين جونز وفوستر لم يتقدّم جونز إلا موضوعاً رئيسياً مفصلاً واحداً (وبالتحديد رقم ١٩). ومن الأهمية بمكان أن نكتشف أن هذا الموضوع المفصل الذي

قدمه جونز يقع بين حدى الموضوعين التحويليَّين اللذين قدمهما فوستر (وبالتحديد رقم ١٨ و ٢٠)، ويتضمن هذا الموضوع للفصل (الذى كان مضمراً) ما إذا كان مناسباً لـ (سكرتير) جونز أن يبلغ الرسالة الشفوية إذا رغب فوستر أن يطلبها منه.

٩. موضوع اسم العلم (م)

إن موضوع اسم العلم (الفريد) الذى هو رئيس فوستر بالشركة التى يملكها جونز، كان قد قدمه فوستر وحده؛ ذلك لأن فوستر كان قد اعتاد أن يتغيب عن العمل فى بعض الأحيان وذلك من أجل أن ينجز بعض الأعمال الشخصية لجونز. وهكذا فإن تقديم فوستر موضوع اسم العلم (الفريد) كان أسلوباً استراتيجياً لكى يتمكن من أن يسأل جونز أن يقدم للفريد دليلاً على أنه (أى فوستر) كان فى مكان آخر عند وقوع الجريمة.

والواقع لقد قدم فوستر موضوع الفريد ثلاث مرات (وبالتحديد ١ و ١٠ و ١٥). ويبدو للمرء ظاهرياً أن تقديم هذا الموضوع لم يكن لمصلحة جونز وبرأئه، وكان يبدو لى أنه يجب أن نلاحظ لم تقدم هذا الموضوع.

على أية حال، وكما نرى فيما بعد (وهذا التبيان لم يكن معروفاً عندى حتى بعد شهادتى فى المحكمة) أن جونز أدلى بالمحكمة أنه كان قد استأجر فوستر فى البداية من أجل أن يراقب ويرصد له النشاطات التى يمكن لزوجته أن تقوم بها قبل الطلاق أو أثناء جلسات المحكمة. وهكذا فإن جونز ادعى بأن تقديم موضوع اسم العلم الفريد يرجع إلى هذه المسألة المتعلقة بفوستر.

١٠. الموضوع المقترح (م)

لقد قدم جونز الموضوع المقترح مرتين وكان مثل هذا الموضوع حجة لصالح دفاعه. إن هذا الموضوع الاقتراحى الذى قدمه أولاً تحت رقم (٩) وأعاد ذكره تحت رقم (٢٢) كان بالفعل بديلاً للموضوع المقترح الذى قدمه فوستر وهو (نقل بالقاضى ثم بوندولين). وقد كان مضمون الموضوع المقترح والبدل الذى قدمه جونز بدور حول «الرجوع إلى الخطة الأصلية». وبصفتى خبيراً لسانياً فإننى لم أكن أعرف حتى هذه اللحظة ما هى الخطة الأصلية، أضف إلى ذلك أنه لا بد لي أن أعرف الحقائق المتعلقة بهذه القضية ولا سيما تلك الخارجة عن المواد التى حللتها وقدمتها كدليل.

فإذا كان على المدعى ومحاكمه أن يكتشفوا ما هى هذه الخطة الأصلية فإن عليهم أن يعرفوها من جونز نفسه وليس من تحليلى اللسانى.

١١. الشريط الثانى

لقد حللت ما جاء فى الشريط الثانى تحليلاً مشابهاً للشريط الأول. فقد قدم جونز فى هذا

الشريط خمسة موضوعات رئيسية من أصل ١٣ موضوعاً. وقد كانت مضامين هذه الموضوعات غير جوهرية إذ تضمنت ما يلي:

- تقديم التحيات.

- ذكر موضوعات ألزموا أنفسهم بالتحدث عنها.

- تقديم موضوع تحليلي.

- تقديم موضوعين متصلين.

أما فوستر فقد قدم ثلاثة موضوعات رئيسية ولكنها جوهرية تدور حول القضايا (القتل) الذي كان قد استأجره فوستر، وقدم أيضاً موضوعين رئيسيين يدوران حول نشاطهما في السيارة الشاحنة، وموضوعاً آخر يرجع إلى الموضوعات التي ألزما بالتحدث عنها، وأخيراً قدم موضوعاً سريع الفسبان يرجع إلى الفريد، ثم موضوعاً حول رحبتهما أو وداعهما.

١٢. الأجوبة عن الموضوعات الرئيسية

المرحلة الأولى من مراحل التحليل هي أن نعرف بالموضوعات الرئيسية ونقدمها تقديماً واضحاً، وبعدها يمكننا أن نتحقق الوجود الخامسة التي نهم المحكمة، وبالتحديد الأجوبة عن هذه الموضوعات.

وينبغي أن نتذكر بأن المحلفين ليس عندهم تجربة غنية ولا استعداد لهذه التجربة التي تقوم على سماع أكبر عدد من الناس؛ وذلك لمعرفة القائل والذي قيل ومن قيل له ثم الموضوعات التي قيلت، لذلك ليس غريباً أن نجد ٩٩٪ من قضايا القانون الجنائي المتضمنة دليلاً مسجلاً على شريط (كاسيت) تنتهي به الإدانة.^١

ذلك أن المحلفين يميلون إلى الاعتقاد أنه إذا سُجِّلت أقوال شخص من الأشخاص على شريط (كاسيت) وكانت هذه الأقوال ضده فإنه يُعتبر مذنباً ومداناً، وهناك اعتقاد خاطئ آخر في حالة التحقيقات والقوانين الجنائية ينسب معالجة، ويذهب إلى أنه إذا كان هناك شخصان يتحدثان حول موضوع معين وأن أحدهما تطرق إلى موضوع آخر مثل موضوع القتل فإن الاثنين يعتبران مشتركين في هذا الموضوع (أي القتل).

أما الآن فنستعود إلى قضية الموضوع ثم الرد عليه لنرى أنه بعد أن يُقدم الموضوع فإن المشارك في المحادثة غالباً ما يرد على ذلك الموضوع بأساليب مختلفة يمكن ذكرها فيما يلي:

(١) يمكن أن يضيف شيئاً ما إلى الموضوع المقدم عندما يأتي دوره في المحادثة.

(٢) يمكن أن يتكرر الحقائق المتعلقة بالموضوع المقدم.

- (٣) يمكن أن يتجاهل الموضوع المقدم من خلال استراتيجية الصمت.
 (٤) يمكن أن يرد على بعض وجوه الموضوع المقدم وليس على كلها.
 (٥) يمكن أن يخالف أو يغير الموضوع المقدم إلى شيء آخر.
 (٦) يمكن أن يطلب توضيحاً أو إسهاماً لشرح الموضوع المقدم.
 (٧) يمكن أن... إلخ.

إن استجابة اشارك في المحادثة تدل على النية المقصودة للاستماع، تلك النية التي هي أعمق بكثير من مستوى المعنى الدلالي التي نفرزه الكلمات والعبارات والجمل المقوية المنطوقة أو المكتوبة؛ ذلك أن المشارك يكون متجاوباً ومنغمساً ومتفاعلاً في المحادثة عندما يكون مهتماً وعارفاً بالموضوع الذي تدور المحادثة حوله.

وهكذا فإذا فُكَّت المحادثة المتعلقة بقضية جونز ووزعت موضوعاتها توزيعاً يتوافق مع تحليلنا اللساني، فإننا نستطيع أن نلاحظ ونكتشف الصيغة المهمة لاستجابة جونز وتفاعله في المحادثة أو عدم هذه الاستجابة والتفاعل.

فإذا لم ندخل في حسابنا الموضوعات التحويلية التي لا تستدعي إلا التجاوب الاجتماعي فقط ولا علاقة لها بالتجاوب العقلي الإحراكي، فإنه يبقى لدينا في الشريط الأول موضوعات التفريد فقط التي هي موضوعات مقترحة ومنفصلة. وقد قُدرت الموضوعات المقترحة كلها عندما قُدِّمت، وكان يُعاد ذكرها من أجل إضافة بعض التفاصيل الأخرى.

وقد كانت ردود جونز على الموضوعات المنفصلة التي قدمها ألفريد منغممة بالحيوية والنشاط والتفاعل أكثر منها في الموضوعات المقترحة، ويظهر أن جونز كان مهتماً بموضوع غياب فوستر عن العمل أكثر من أي موضوع آخر كان قد قدمه فوستر نفسه، وقد كان هذا الاهتمام بسبب ارتباطه بأنه قد توصل أخيراً للموضوع الذي يريده. أو ناتجاً عن فهمه لهذا الموضوع أكثر من الموضوع المقترح.

والواقع إن الرسم البياني رقم (٥) يمثل حالةً لإشكالية الموضوعات في المحادثة الأولى، تلك الموضوعات التي كنت قد حضرتها لهيئة المحلفين أثناء شهادتي في هذه القضية.

إن الفكرة المهمة في هذا الرسم البياني هي أن أصنّف وأبين لهيئة المحلفين الردود على الموضوعات الأكثر جوهرية في هذا الشريط، وبالتحديد الموضوعات المقترحة والموضوعات المتعلقة باسم العلم.

وعلى الرغم من أن موضوع اسم العلم (ألفريد) كان يبدو غير جوهري فإنه قدّم فائدة جليّة، فإذا قارنا هذا الموضوع مع الموضوعات المقترحة التي قدّمها فوسنر فإننا نرى أن موضوع اسم العلم (ألفريد) أظهر كيف يمكن للحلّ الواضح أن يسجّل، وكيف يمكن أن يكون.

وقد عاهد جونز نفسه أخيراً على مساعدة فوسنر بأن يعبئه عن ألفريد عند وقوع الجريمة، وقد قدّم هذا الموضوع الذي يقع تحت رقم (١٥) ثلاث مرات، فإذا قارنا هذا الحلّ مع الحلّ السابق فإننا نجد ضعفاً ونقصاً في العهد الذي أخذه جونز على نفسه حين ردّ على موضوعات فوسنر المقترحة المتعلقة بالقتل والتي أعيد ذكرها مرات عديدة، لذلك نرى جونز يتجنب الحلّ من خلال استخدامه استراتيجيات معينة في المحادثة، من هذه الاستراتيجيات:

- (١) الردود غير التامة (مقدمات خاطئة وكلام غير تام).
 - (٢) الردود غير الواضحة (حسناً، أه، إلخ...).
 - (٣) طلب التوضيح والإسهاب.
 - (٤) تعليقات خارجة عن الموضوع.
 - (٥) الافتراض والزعم بالفشل لسماع ما يقال.
 - (٦) الردود على وجوه فرعية من الموضوع، وترك جوهر الموضوع دون حلّ.
- وباختصار: لم يكن هناك تعهد، ولم يكن هناك حلّ من جونز.

رسم بياني رقم (5) اهل، قضية جوفزا، الشريعة الأولى

<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>	<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>
<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>	<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>
<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>	<p>موضوعنا</p> <p>تسديد ارباب الله وغيره</p> <p>جوفزا</p> <p>حل - تعهد جوفزا</p> <p>١٤ ← ١٥ ← ١٦</p> <p>سوف افعال هذه المرأة</p> <p>طلب التوضيح</p> <p>دون جواب</p>

والواقع إن الموضوع (١٧) كان قد مرَّ ببعض المحطات العقلية، فرجوعاً إلى الشائل المتأجّر والمقترض فقد أحاب جونز ما يلي:

«حسنًا، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أي إنسان يعرف ماذا سيفعل. نقد بالقاضي وبعدها بالزوجة. هذا كل ما في الأمر».

يبدو من ظاهر هذه الكلمات أنها تنفي على وجه التأكيد أن جونز في الموضوع (١٧) لم يحلَّ الموضوع ولم يتخذ قراراً حوله. والواقع ليس هناك تناقض بين ما جاء في الموضوع (١٧) وبين التحليل الذي توصلت إليه؛ ذلك أن الكتابة التي نُقلت من الشريط، والتي قام بها المحققون في قسم الأمن كان فيها نوع من الخطأ؛ ذلك أن المحادثة الأصلية والصحيحة التي كانت بين فوستر وجونز هي التالية:

فوستر: «أعني بأنني سأفقد كل ما نقوله... ولكن آه... ماذا ستفعل إذا كان (ابن الكلب) يريد أن يفعل... أثبت تعرف، إنهما متحدثان تماماً. آه لو اختطف ذلك القاضي ووضعه في سيارته... فسوف يكون في جحيم من السوء. ولكن أليست هذه الحالة أفضل من أنه لو ترك (ابن الكلب) ينزف دماً وهو في الطريق...».

جونز: «حسنًا، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أي إنسان يعرف ماذا سيفعل. هو يود أن يتقد بالقاضي وبعدها بالزوجة. وهذا كل ما في الأمر».

إن إصغاءً جيداً لهذا الشريط سيظهر أن أحداً ما قد حذف عبارة (He Would) التي تعني (هو يود أن...) من كلام جونز المكتوب، محاولاً بذلك الجملة الشرطية إلى جملة أمر. أي أن جونز كان قد قال ما معناه: «هو يود أن يتقد بالقاضي - فإذا نقد بالقاضي - فعندئذ بالزوجة»، ولكن الذي حصل أن كتابة المحققين في قسم الأمن لهذا المقطع لم تكن دقيقةً وبذلك حُذفت عبارة (هو يود أن...) وأصبحت العبارة (نقد بالقاضي...). ويتبين هذا الخطأ اللغوي من خلال عرضنا لما قاله جونز باللغة الإنكليزية ثم ما نُقل على لسانه كتابةً:

فبدلاً من أن يوصف كلام جونز من الشريط ويكتب كما يلي:

"He,d do The Judge, and Then his Wife and That Would be it"

فإن كتابة المحققين من قسم الأمن كانت كما يلي:

"Do The Judge, and Then his Wife, and That Would be it"

والحقيقة لقد استشهدت وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية بالنسخة غير الصحيحة لكلام جونز، وذلك قبل جلسات المحكمة وأثناءها.

فإذا دققنا النظر في المضمون السياقي لسؤال فوستر لمصوف نراه افتراضياً، وكذلك الأمر بالنسبة لرد جونز على ذلك السؤال فإنه افتراضى أيضاً. ويتبين هذا من قول جونز مكملاً حديثه:

«أو إذا هو... أو هو يمكن أن يقضي على القاضى وهو آت»، فممن أن كان رد جونز على حالة مقترضة ليس جواباً محدداً فلا يمكن عندها اعتبار هذا الرد حلاً لاقتراح فوستر المتضمن استنجاار أحد الناس لقتل ويندولين والقاضى، لهذا السبب يمكننا أن نقول بأنه لم يكن هناك حل لهذا الموضوع المقترح فى هذا الشريط.

وعلى النقيض من ذلك فإن الموضوع المقترح الذى قدّمه جونز والمتضمن «الرجع إلى الحلقة الأصلية» إنما حله فوستر فى الموضوع (٢٢) من المحادثة الأولى. فبعد الرد الذى طلب مزيداً من التوضيح والإسهاب ثم الشكوى واقتراح شروط افتراضية ثم تفسير الحديث فى الموضوعات (٩) و (١٧) و (٢٢) فإن فوستر أذعن فى نهاية المحادثة لمشروع جونز قائلاً: «اعتبرها منتهية».

وهذا يجعلنا نستنتج أن هناك حلاً لموضوع فوستر المتعلق بدلفريد، وحلاً لموضوع جونز المتعلق بالحطة الأصلية، أما مابقى دون حل فهو موضوع فوستر حول التنفيذ بالقاضى وبالأزوجة ويندولين.

١٣. المظاهر الأخرى لتحليل الموضوع

الواقع إن التحليل العلمى الذى يحاول أن يقسم ويصنف المادة المدروسة بحيث يجعلها أجزاء متفككة عن بعضها بعضاً، وخارجة عن دائرة سياقها الملائم، إنما هو تحليل يُعرض نفسه للمخاطر التى تنجم بالتصنع والتكلف أحياناً. انطلاقاً من هذه النظرة يبدو واضحاً أن فصل الموضوع المقدم عن جوابه أو الرد عليه أمر صعب إن لم يكن مستحيلًا، إن الإجراء التحليلى هنا هو إجراء ينجم بالذاتية أكثر منه بالتعاقبية.

وعلى الرغم من معرفتنا بأن الجزء لا ينفصل عن الكل ولكنه يشرحه فقط، فإن عزتنا الموضوع الرئيسى عن جوابه هنا كان لأمر توضيحى فقط؛ إذ إن هذا الفصل قد أثبت لنا نتيجة مفيدة جداً سواء أكانت هذه النتيجة متعلقة بالتحليل اللسانى أم أنها متعلقة بهيئة المحلفين، فالتحليل اللسانى أغنى نظريته بنتائج هذه القضية، وهيئة المحلفين تعلّمت أشياء

كثيرة من تلك النتائج أيضاً، يمكن من خلالها أن تعيد النظر في التحقيقات والقوانين الجنائية.

والحقيقة هناك مظاهر أخرى للتحليل اللساني المستعمل في الدفاع عن جونز يمكن أن تُقدّم على أنها أجزاء من بنية الموضوع وجوابه في المحادثات، فالوقفات أثناء المحادثة مثلاً أظهرت نتائج مفيدة جداً لرد جونز على الموضوع الذي قدمه فوستر بادية الأمر. ثم إن القاطعات التي حصلت أثناء المحادثة كان لها دور مهم وحاسم في فهم المحلفين وإدراكهم للموضوعات المقدمة ثم الردود عليها، وقد كانت الرموز والإشارات الغامضة مفيدة جداً للدلالة على الأجوبة غير المؤكدة، أضف إلى ذلك أن تحليل بعض الأصوات والكلمات المعينة مثل (آه... حسناً... طيب «OK») أثبت أن هذه الإشارات ذات دلالة مفيدة، فليس كل جواب ظهر على أنه إيجابي هو إيجابي بالفعل.

١٤. نتائج البحث

إن هذه الدراسة اللسانية الميدانية لقضية من قضايا القانون الجنائي تطرح نتائج غنية ومهمة يمكنها تطوير النظرية اللسانية والقوانين الجنائية في الوقت نفسه.

وربما كان الأمر الخامس في هذه القضية هو أنها هي التي أملت علينا أن نختار «الموضوع الرئيسي» كوحدة قياسية للتحليل، فالمشكلة التي واجهتنا هي أن نحدد بالضبط ماذا يمكن لبنية المحادثة أن تخبرنا حول معنى الحدث ودلالته الحقيقية، وبالطبع قبل الأمر أولاً وأخيراً يرجع إلى هيئة المحلفين الذين هم أنفسهم يستطيعون أن يقرروا بالضبط ماذا حدث ثم ماذا قيل في الأشرطة المسجلة حول الحدث، فليس من اختصاص اللساني أن يختار المحلفين عن النوايا المقصودة للمتحدثين ولا عن معنى كلماتهم وجملهم، ذلك أن المحكمة بالذات كانت قد وافقت بأن هذا من اختصاص المحلفين وحدهم.

ولكن دور الباحث اللساني هنا، والمختلف تماماً، هو أن يساعد هيئة المحلفين على فهم بنية المحادثة التي تقدم بدورها قرائن لفظية ومعنوية لكشف النوايا المحتملة للمتحدثين، ثم لمساعدتهم على تمييز ما قيل بالضبط ثم من هو القائل، فهذه الدراسة الميدانية هي تحليل لساني من جهة وعمل تعليمي - بيداغوجي من جهة أخرى ثم إنجازها من خلال استخدام العروض والرسوم المرئية الموضوعة في جداول بيانية:

أفضل مستوى الموضوع فإن التحليل اللساني للمحادثة قدّم ما يلي:

(١) ساعد هيئة المحلفين على فهم المتحدثين الذين سيطروا وتحكّموا بتلك المحادثة، وساعدهم أيضاً على فهم أولئك الذين أجابوا عن الموضوعات المقترحة إجابات تسم بالقصر والغفوض والمراوغة.

- (٢) ساعدهم على فهم الموضوعات التي تم عزلها عن بعضها بعضاً سواء أكانت هذه الموضوعات للسيد فوستر أم للسيد جوتز، وذلك من خلال إعادة ذكرها أكثر من مرة.
- (٣) ساعدهم على الحصول على صورة مجسمة (كبيرة) للمحادثة كلها، وذلك لاستخدامها كأساس مرجعي يمكن من خلاله تحديد العناصر اللغوية المكبرة في تلك المحادثة، ثم معرفة أماكنها وسياقاتها الصحيحة.
- (٤) وأخيراً فقد ساعدهم التحليل اللساني على عزل الوجوه الجوهريّة للمحادثة عن الوجوه الأقل جوهرية.

ب. وعلى مستوى الجواب فإن التحليل اللساني للمحادثة قدّم ما يلي:

- (١) ساعد هيئة المحلفين على أن يحددوا بالضبط ما الذي كان يتخلّبه المتحدثون عند حديثهم، وما الذي كان يختلف في حديثهم، ثم ما الذي كان يُرفض في هذا الحديث.
- (٢) ساعدهم على التمييز بين المتطلبات الاجتماعية للمحادثة والمتطلبات العقلية - الإدراكية. إنه من الضروري جداً لهيئة المحلفين أن تميز وتعرف الاختلاف القائم بين المتطلبات الاجتماعية للحديث التي تستدعي بدورها نوعاً معيناً من الجواب ولو كان جواباً عامضاً ومراوفاً (كون الشخص مسائراً ومنحرفاً ممتازاً كما يقال) وبين المتطلبات العقلية - الإدراكية للحديث التي تستدعي حلاً إيجابياً أو سلبياً (من باب: دعنا نتكلم بجذّ الآن ودعك من المزاح).
- والتوقع إن أيّ مشارك في حديث من الأحاديث يقع عادة تحت وطأة هذين النوعين من المتطلبات الاجتماعية من جهة والعقلية - الإدراكية من جهة أخرى، إلا أن المتطلبات الاجتماعية للمحادثة لها ضوابط مبنية على السياق والتوازي والترتبية التي لا يمكن للمرء أن يعرفها دون الاستعانة باللسانيات.
- (٣) ساعدهم على التمييز بين الموضوعات التي كان يرغب السيد جوتز بالتوسع فيها أو التي كان يرغب بحلّها عن تلك الموضوعات التي لم يكن يرغب لا بتطويرها والتوسع فيها ولا بالتمهيد بحلّها.
- والتوقع إن التحليل اللساني في مستوى الموضوع ومستوى الجواب ليس هو التحليل الوحيد الذي يمكن تطبيقه على قضية قضائية مثل قضية جوتز، ولكنه أثبت من جهة أخرى أنه يكون أكثر نفعاً وإفادة للتوصل إلى الهدف الرئيسي للخير اللساني إذا ما حُدّد بالضبط بنية المحادثة من منظار اللسانيات الحديثة.

معجم المصطلحات السلافية والقانونية الإنكليزية ومقابلاتها بالعربية

المصطلح بالعربية	A	المصطلح بالإنكليزية
وكيل النيابة	Attorney	
دليل يثبت أن المتهم كان في غير مكان وقوع الجريمة	Alibi	
موضوع دليل	Alternative Topic	
مقيم بالحيوية (تشيط)	Animate	
غائب	Absence	
يتجنب	Avoid	
B		
يقع على حدود	Bo unded on	
مدبر دال على الأسى والألم	Biter	
C		
دعوة قضائية	Court Litigation	
محادثة	Conversation	
محكمة جنائية (جنايات)	Criminal Court	
مضمون المحادثة	Conversational Content	
رسم بياني (مجدول)	Chart	
تكافؤ في المحادثة	Conversational Balance	
لا تكافؤ في المحادثة	Conversational Imbalance	
يتحكم - متحكم	Control	
حلاوة المحادثة (جاذبيتها)	Conversational Glue	
عقلي - إدراكي	Cognitive	
فحة	Cough	

Customer	زبون
Convict	يتهم (يدين)
Crucial Aspects	مظاهر حاسمة
Contamina Tion	تلوث
Clarification	توضيح (إسهاب)
Commit	يتعهد
Conditional Sentence	جملة شرطية
Cyclic	دائري
Constraints	ضوابط (قيود)
Cognitive Requirements	متطلبات عقلية للمحادثة

D

Data	مواد (عَيِّنَات)
Data Analysis	تحليل المواد
Determine	يحدد
Defence Attorney	محامي الدفاع
Detail Topic	موضوع مفصل
Deny	ينكر
Delete	يحذف (يشطب)
Deduce	يستنتج
Divorce	طلاق

E

Evidence	دليل (شاهد)
Elicit	يستبط
Expert	خبير
Equilibrium	توازن (تكافؤ)

Event حدث

Evasive Response جواب غامض في مراوغة

F

Fred Topic موضوع اسم المعلم (ألفريد)

G

Grammatical Relations علاقات نحوية

Germane وثيقة الصلة بـ

Guilty مذنب

Greeting تحية

H

Hire يستأجر أحداً

I

Investigation بحث (استقصاء)

Intention نوايا

Interaction تداخل (تفاعل)

Invariant ثابت

Infer يتخمن (يحدس)

Intonation Change تغير في نغمة الصوت وطبقته

Internal Change سبب داخلي

Instigator معترض (محفز)

Innocence براءة

Ignore يتجاهل

Imperative Sentence جملة الأمر

Interruptions	مقاطعات أثناء المحادثة
Indications	دلائل
Incomplete Response	جواب غير تام

J

Judge	قاضى
Jury	هيئة المحلفين

L

Language Research	بحث لغوى
Leave - Taking	استئذان ثم مغادرة
Linear	تعاقب (بالحذاء مستقيم)

M

Macro Picture	صورة مجسمة (مكبرة)
Meaningful Units	وحدات ذاتة
Memory Lapses	هفوات الذاكرة
Message	خطاب (رسالة)
Murder	جريمة
Media	وسائل الإعلام

N

Negative Resolution	حل سلبى
---------------------	---------

O

Occupation	مهنة
Operate	يعمل على

P

Phonological Analysis	تحليل صوتي (فونولوجي)
Participate	يشترك
Propositions	أقوال
Pauses	وقفات (أثناء المحادثة)
Prosodic Marker	علامة عروضية
Planned	معدّ (مخطط له)
Product	سلعة
Proposal Topic	موضوع اقتراح
Prosecution	المدعى ومحاكمة
Presumed Killer	قاتل مفترض
Predisposition	ميل (لزعمة)
Participant	مشارك
Positive Resolution	حل إيجابي
Plan	خطة

R

Routine Methods	أساليب رتيبة (مكررة)
Responses	أجوبة (ردود)
Resolution	حل (قرار)
Recycled	أعيد ذكره
Responsibility	مسؤولية
Reject	يرفض

S

Salient Aspects	مظاهر بارزة
-----------------	-------------

suspected Criminal	مجرم مشبه به
Solicit	يلتمس من
Surreptitious	سري (مكتوم)
Semantic Structure	بنية دلالية
Separable Topics	موضوعات يمكن فصلها
Segments	أجزاء (مقاطع)
Substantive Topic	موضوع جوهري
Social obligations	واجبات اجتماعية
Spontaneous	عموي (تلقائي)
Silence	صمت
Salesman	بائع
Strategies	استراتيجيات (طرائق)
Social Requirements	متطلبات اجتماعية في المحادثة

T

Transformational Units	وحدات تحويلية
Traditional Approaches	مناهج تقليدية (قديمة)
Tape - Recorded Conversation	محادثة مسجلة على شريط
Topic Analysis	تحليل الموضوع
Topic	الموضوع
Trial	محاكمة
Transcript	نسخة مكتوبة
Topic - Comment	موضوع - جواب
Testimony	شهادة (في المحكمة)
Transition Topics	موضوعات انتقالية
Token noises	ضججات صوتية
Testify	يشهد (في المحكمة)

U

Unit of Meastrement	وحدة قياس
Untrained	غير مدرب
Uncontestable	لا يمكن مناقشته
Unclear Response	جواب غير واضح

V

Verifiable Case	قضية يمكن إثباتها
Vogues	زى (موضة)

W

Word Frequency	تواتر الكلمة (تكرارها)
Words Order	رتبة الكلمات
Witness	شاهد



المصطلحات اللغوية

د. محمد حسن عبدالعزیز
كلية دار العلوم، جامعة القاهرة

لا يبالغ إن قلنا إن علم اللغة يمر اليوم بمرحلة مزدهرة من مراحل تاريخه القصير نسبياً. فقد استقرت بنيته الفكرية على أسس متينة متضبطة استفادها من علم الاجتماع والنفس، وعلوم الطبيعة وعلوم الأحياء والعلوم الرياضية حيناً آخر. وقد تعددت مدارسه واتجاهاته البحث فيه تعدداً شيراً، وقد كان لكل مدرسة أو اتجاه إنجازات باهرة، وتنوعت تقنيات كل مدرسة أو اتجاه تنوعاً مستمراً معتمدة على التقنيات المعاصرة والمتجددة دائماً.

وقد أسهم علم اللغة - بدوره - في بنية العلوم الإنسانية إسهامات بارزة، فانتفع علماء الاجتماع والنفس والنقد الأدبي بخاصة بشعراته إن في مادته أو منهجه.

وقد أدت هذه التطورات الواسعة إلى ظهور عدد يتزايد أننا بعد أن، ولا يكاد ينحصر، من المصطلحات اللغوية التي تعبر عن المفاهيم المستحدثة الناتجة عن حركة المعرفة المتنامية في كل الاتجاهات من غير حدود.

أما علم اللغة في العربية فمما زال في دور التعريف به، والشرويح لمفاهيمه ومناهجه وتقنياته، والوعد بمنجزاته، بل مازال يلقى رفضاً من بعض الاتجاهات التقليدية. وبكل أسف فإن البحوث اللغوية التي تتجاوز هذا الدور، والتي تعتمد على الأصول العلمية في فهم العربية ووصف بنيتها ومن ثم الانتفاع بها في المجالات العملية لغوية أو غير لغوية - قليلة جداً، أقول هذا مع متابعة الدائبة لما تدفعه دور النشر كل عام من مؤلفات معنونة بعلم اللغة أو اللغويات أو اللسانيات أو الألسنة. أو غير ذلك من العنوانات.

وعلم اللغة في العربية يتعرض - منذ ظهوره إلى اليوم - في مصطلحه لمشكلة معقدة؛ إذ يتنازع تياران جارفان: تيار المصطلح الواحد بما يحمله من مفاهيم جديدة، وتيار المصطلح الموروث بما يحمله من مفاهيم ربما لا يواكب بعضها المعارف اللغوية المعاصرة.

علم اللغة والمشكلات المعرفية عند العرب

ولست مشكلة المصطلح اللغوي بعيدة عن المشكلات المعرفية التي يواجهها العرب اليوم، فمما زال العرب - على الرغم من نهضتهم الحديثة - مستهلكين للمعرفة ولمنجزاتها التي

يتجهها الغرب ويُسَوِّفها لهم بحساب، وليس ثمة أمل قريب في أن يتخلصوا من تلك التبعية، وأن يكون لهم دور معرفي مشارك، ومن ثم فإن تعريب العلم المعاصر ضرورة حتمية هذا الموقف (موقف الجائع معلوماتياً - كما يقول أحد علماء الحاسوب العرب)، وسوف تؤدي الترجمة - ولفترة طويلة - أعظم دور في نقل المعرفة، وسوف تستمر هذه الحاجة إلى أن تتغير الظروف التي دفعت إليها.

ويتعكس هذا الموقف بآثاره السلبية على دور اللغة العربية في التعبير عن المعارف الحديثة، فتأدراً ما يوظفها العلماء العرب في ممارساتهم العلمية بحثاً أو تعليمًا، حيث يلوذون إلى إحدى اللغات الأجنبية.

ولعل أوضح دليل على ذلك - فيما يتصل بموضوعنا - أن معاجمتنا العلمية المتخصصة ما تزال ثنائية تعتمد إحدى اللغات الأجنبية مدخلاً، وقلما نجد معجماً عربياً خالصاً. وهذا يعني - من غير حرج - أن العربي ليس لديه معجم عربي للمفاهيم في قطاعات المعرفة الحديثة، ومن ثم ليس ضرورياً أن تكون اللغة العربية العلمية في موقف الضعيف إن لم يكن العاجز في النظام المعرفي المعاصر.

ويصدق القول نفسه على معجم المصطلحات اللغوية، فهو معجم ثنائي يعتمد في مداخله على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية غالباً، ومن ثم فإن ما يضمه من مصطلحات تعبر غالباً عن مفاهيم مستحدثة في مجاله، وقلما يضم مصطلحات تعبر عن تصورات عربية. إنه ينجم إلى الترجمة من الخارج أكثر مما ينجم إلى التوليد من الداخل.

مشكلات المصطلح اللغوي

الموقف المعاصر

يتفق اللغويون على أن علم اللغة - كغيره من العلوم - يفتقر إلى منظومة مصطلحية بالعربية يجمع عليها أهل الاختصاص، وهم يتفقون أيضاً على أن المصطلح اللغوي - كغيره من مصطلحات العلوم - ينبغي أن يستوفي شروط الصلاحية المصطلحية، فيكون للمصطلح الواحد مفهوم واحد يعبر عنه بوضوح ودقة، بحيث يتميز عن أي مصطلح آخر في مجاله، وأن يكون - بعبارة - موافقاً لطبيعة العربية في بناء ألفاظها.

فإذا تجاوزنا ما ينبغي أن يكون إلى ما هو كائن بالفعل وجدنا فوضى تضرب بأوتادها في حقولهم، فإذا ما رجعت إلى مؤلف من مؤلفاتهم أو مسرد مصطلحي من مساردهم، أو معجم مصطلحي من معاجمهم، وجدت غير عجب من عيوب الاصطلاح ماثلة أمامك - على الرغم مما يقال من أن اللغوي ليس مسئولاً عن التخطيط اللغوي في حقله فحسب، بل إنه مسئول أيضاً عن بناء النظرية المصطلحية في الحقول الأخرى.

فالمصطلح الواحد له غير مفهوم واحد لتعريف ضرورة، والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغير حاجة، وفي بعض مصطلحاتهم غموض وليس أو مخالفة لطبيعة العربية وذوق العربي في بناء اللفظ.

وهذه الحال من الفوضى تمكس فوضى فكرية ومنهجية حتماً أو تنذر بها على أحسن الفروض. ولعل هذا هو ما يلجئ أصحاب الحاجات إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسمفهم بما يستغنون، أو إلى المصطلح الأجنبي إلى حوار المصطلح العربي، توجهاً للدقة والوضوح وأماناً من اللبس والغموض.

هل ترجع هذه الفوضى إلى أن اللغوي - مازال - كما أشرنا سابقاً - في موقف المستهلك للمعارف اللغوية الحديثة، ومن ثم فهو مواجه دائماً بسبل لا ينقطع من المصطلحات الأجنبية الواقعة؟

هل ترجع إلى المسئولية الكبيرة التي أصبح علم اللغة يتحملها في العقود الأخيرة، وإلى علاقته بالعلوم الإنسانية والطبيعية متأثراً ومؤثراً، وإلى ما تفرضه مكانته المعاصرة وهذه العلاقة من تنوع مجالاته وتعدد مناهجه واختلاف مدارس، واستخدامه للمعالجة الآلية، وما ينتج عن هذا كله من وفرة مصطلحاته؟

أم ترجع إلى اللغويين أنفسهم، إلى نزعاتهم وخلفياتهم العلمية، تقليدية أو تجديدية؟ أم إلى روح الفردية أو العصبية للفظ أو للمدرسة أو للثقافة التي ينتمون إليها؟ أم إلى تشتت جهودهم فردية أو مجتمعية؟

أم يرجع إلى نقص في معارفهم اللغوية، وجهل بالأسس النظرية المستقرة في معالجة المصطلح وعلاقته باللغة العامة وبأصولها؟ أو بتفسيرهم في الالتزام بالمنهجية العلمية المحكمة؟ أو عدم متابعتهم لما سبق من عمل، وما يستجد من نتائج؟

أم يرجع إلى تعدد طرق وضع المصطلح واختلاف اللغويين في اختيار أنسبها للمفهوم الجديد، وفي تقدير أولاهما بالتقديم على غيره؟ إلخ، فبعض اللغويين يؤثر اللفظ العربي، وآخرون يؤثرون اللفظ العربي يستمدونه من القديم حيناً أو يتدعونه بالحجاز أو بالاشتقاق أو بالتحث، وبعضهم يبدأ بالعرب فإن لم يستجب له انتقل إلى العربي، وبعضهم يبدأ بالعربي، فإن أميأه لأذ إلى العرب، ثم إن هؤلاء وهؤلاء مختلفون في تقدير أولوية وضع اللفظ العربي بالمجاز أم بالاشتقاق أم بالتحث؟

وإليك تفصيلاً لأهم أسباب هذه القوضى المصطنحة.

تشتت جهود العمل المصطلحي

اجتمعت الأمة العربية على أن تكون الفصحى لغتها القومية التي تعبر بها عن وحدتها الثقافية وعن فكرها المعاصر، ومن ثمّ كان جهادهم في أن تكون - على الأقل - لغة العلم تعليمًا وتعلّمًا، وإنتاجًا، بحيث يتم - كما يقول الدكتور محي الدين صابر - استنبات التقدم الثقافي المعاصر في لغتنا^(١).

وقد كانت الترجمة - منذ بداية عصر النهضة العربية وما تزال - الطريق الأقرب متالاً والأدنى ثمرة لتضييق الفجوة العلمية والثقافية بين العرب والغرب، بيد أن حركة الترجمة - على الرغم من محدوديتها - لم تؤت نتائجها لأن: «المجال الواسع لانتشار اللغة العربية، وقيام الحكومات القطرية، وعدم مركزية المؤسسات الثقافية والعلمية، كل هذا أعطى للترجمة حرية في اختيار الكلمات وخاصة مع اتساع قدرات اللغة العربية التعبيرية، وكثرة المترادفات فيها، مما استدعى التنسيق في الترجمة باختيار مصطلح واحد في مجال العلوم للمفهوم الواحد، وذلك لخلق لغة علمية واحدة ينمو فيها التطور العلمي والثقافي، ويستجيب لحاجات التعليم في كل مراحل التعليم العام والجامعي، ولحاجات الإنتاج في مراكز البحوث العلمية»^(٢).

ولكن يتوفر لدينا مثل هذه اللغة العلمية ينبغي: إعداد مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتعبئة باللغات الأجنبية... والتخلص من تعددية الألفاظ العربية الدالة على مدلول

واحد - هذه التعددية التي نشأت عن تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات، وتعدد الجهات التي تصنع المقابلات العربية في البلدان العربية، واختلاف الأساليب والطرائق المتبعة في وضع المقابل، وهو المصطلح بالعربية من ترجمة واشتقاق ونحت وتعريب^(٣).

وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند نشر معجماتها العلمية الموحدة أن تختار - من بين المصطلحات المستعملة في البلدان العربية - مصطلحاً واحداً تحسب، معتمدة في اختيارها على «تفضيل الكلمة العربية على المعربة، وسراعاة شمول اللفظة، وأحادية تركيبها، وسهولة النطق بها، وطواعيتها للتثنية والجمع والتصغير والنسبة».

وكانت المنظمة تهدف من المصطلح الموحد أن «تلتزم به الهيئات والأفراد وتنمو المعرفة باستعماله من خلال العاملين في مجالات العلوم والبحوث والتأليف»^(٤).

ولأنك أن وحدة المبادئ العامة للاصطلاح هي أدنى مستلزمات وحدة الفكر العربي، لأن هذه الوحدة لن تؤثر ثمارها إلا إذا التزم بها العلماء وصنّاع المعجمات، ومن ثمّ يشجع استعمال المصطلحات الموحدة بحيث تؤدي دورها في وحدة الفكر العربي.

تنوع موضوعات علم اللغة وتطور مناهجه وتقنياته

يتناول علم اللغة موضوعات على جانب كبير من التنوع والتعقد، إنه يختص - كما هو معروف - بالدراسة العلمية للغة منطوقة أو مكتوبة - قواعدها وحدانها الصوتية أو الصرفية أو النحوية. كما قد يبحث في جوانبها المعجمية والدلالية بل الأسلوبية.

وتتعدد مناحيه في درس هذه الوحدات بين المنحى الوصفي أو التاريخي أو المقارن، وفي كل منحى من تلك المناحى مدارس مختلفة، لكل منها في الغالب نظريته وتقنياته ومصطلحاته.. بل نجد في المدرسة الواحدة تنوعها وفقاً للاجتهادات الخاصة بكل باحث.

واللغة ظاهرة إنسانية لها علاقة بالإنسان الذي يستخدمها وبالجموع الذي يعيش فيه، ولهذا ارتبط علم اللغة بعدد من العلوم الإنسانية التي تشاركه في بحثها، ومن ثمّ انتقل إليه عديد من مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع والنفس وهي أيضاً ظاهرة طبيعية ومن ثمّ فقد استفاد علم اللغة من علوم أخرى كعلوم الطبيعة والأحياء ووظائف الأعضاء لتضيف هذه العلوم إلى مصطلحاته مصطلحات ومصطلحات.

إن تقدم التقنيات العلمية الحديثة، تقنيات الحاسوب والعلومانية، عرضت علم اللغة لأكثر تحد في وصف اللغة وفي تجهيزها للمعالجة الآلية، ومن ثمّ أضافت تلك المعالجات إلى مصطلحاته مصطلحات ورموزاً جديدة.

إن علم اللغة لم يعد مقبولا منه أن يكتفى بدراسة اللغات الطيمية وحدها بل إنه مطالب بأن يدرس اللغات الاصطناعية المقترحة أو يشارك في صنعها؛ ومن ثم فهو مطالب بإبداع منظومات مصطلحية محددة مطاوعة للتقنية الحديثة في مجال الترجمة الآلية وفي غيرها، إنه - بكل بساطة - علم من علوم المستقبل.

قَدَمُ الْعُلُومِ اللُّغَوِيَّةِ وَوَفَرَةُ الْمَصْطَلَحَاتِ اللُّغَوِيَّةِ

العلوم اللغوية من أقدم العلوم التي ابتدعها الإنسان، فهي ترجع - على أصعب تقدير - إلى النحاة الهنود القدماء من أمثال (بانيني ٦٠٠ ق.م)، واليونان من أمثال (أرسطو ٣٢٣ ق.م) ومن ثم قلها أعراف راسخة صايرل بعضها ثابته، وعلى أية حال نشأة مصطلحات تقليدية في اللغات الأوروبية مازالت جارية في الاستعمال حتى اليوم.

والبحث اللغوي عند العرب قديم بدوره، ترجع أوائله إلى مطلع القرن الثاني الهجري، وقد استوى هيكله بفضل الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) وتلميذه سيويه (١٨٠هـ) الذي أخذ في كتابه الشهير أول منظومة متكاملة من المصطلحات اللغوية مازال معظمها جارياً في الاستعمال حتى اليوم، ومن البديهي أنه قد جرى في أزمان تالية إعادة تعريف بعضها أو إبداع مصطلحات أخرى.

واللغويون في الغرب مختلفون في تقدير تراثهم المصطلحي، بعضهم يتجاوزة أحيانا ويندع مصطلحات جديدة تحمل رؤيته العلمية، وبعضهم يؤثر استخدام المصطلحات القديمة وإن عرفت بطريقة مختلفة عن الطريقة التي عرفت بها قديما.

هذا وعلم اللغة في الغرب له مكان متميز بين العلوم الإنسانية، يقول (مارغان وسورك):
البحوث اللغوية اليوم نظرية أو تطبيقية يُعترف بها كبحوث أكاديمية لها أهميتها في ذاتها، وليس ثمة مهتم باللغة - ابتداء من الفارسي العادي إلى مهندس الاتصالات - يمكنه أن يتجاهلها» (٥).

أما علم اللغة العربية فلم يصل بعد إلى تلك المرحلة المشار إليها، ولم يشر بعد ما ينشع به الفارسي العادي أو مهندس الاتصالات... إلخ، بل إنه مستقر عند مرحلة التعريف به أو الدعوة إليه أو بناء هيكله النظري، وتطبيق بعض تقنياته المستوردة على أفضل تقدير، بل إنه يتعرض لحملات متوالية منذ ظهوره علماً مستقلاً، فالنحاة التقليديون ينظرون إليه بارتباب، وفي نوايا الباحثين حياء وفي جدد بحوثهم أحيانا.

مسئولية اللغويين عن الفوضى المصطلحية

ولا أعفي اللغويين المحدثين من مسئوليتهم فيما يعانیه البحث اللغوي من اضطراب وما يشيع فيه من فوضى مصطلحية.

قال اللغوي إذا ألف أو ترجم وضع نفسه - بوعري أو بغير وعي - في موضع الراءد دون أن يلقى بالأ إلى الذين سبقوا في هذا المجال وارتادوا تلك الأرض، وإن فعل - ونادراً ما يفعل - ترك ما اجتمعوا عليه، ورفض ما اشتهروا به، واشترع لنفسه طريقاً خاصاً، ومن ثم يبدأ عن النقطة التي منها بدأوا، ويمضي في الطريق الذي إليه سبقوا، وهذا مهيج خاطئ يتكبد الحادة، ويعطل التقدم، وأولى من ذلك وأجدى أن ينش على سابقنا وأن يبدأ من حيث انتهوا، وإن كان ذلك لا يحول دون تصحيح ما أخطأ فيه السابقون أو استكمال ما فيه قصوراً.

وأوضح مثال لذلك أن أول إشارة بالعربية إلى ثنائية (سوسير) اللغة والكلام وردت في كتاب (علم اللغة) الذي أخرجه الدكتور علي عبدالواحد وفي عام ١٩٤١. وقد استخدم (اللغة) للمصطلح *Le langage*، والكلام للمصطلح *La parole* ^(٦)، وتناقل الباحثون من بعده هذين المصطلحين، وغلب استعمالهما حتى اليوم.

بيد أن بعض المترجمين أو المؤلفين يزعمون هذا المستقر، ويشيرون الفوضى لغير ما سبب علمي واضح، فيسبدلون بالمصطلح الأول (اللغة) المصطلح (اللسان)، ومن ثم يجعلون اللسانية أو اللسانية أو اللسانية علماً للعلم الذي يدرسها، بل إن منهم من لا يكتفى بهذا فيستخدم مصطلح (كلام) الذي سبق الاتفاق عليه ليشير به إلى *Le langage*، ويستخدم مصطلحاً آخر هو (حديث) ليعبر به عن *La parole*.

إن مثل هذه المحاولات - وهي كثيرة بكل أسف - تضرب بكل الأسس العلمية المستقرة عرض الحائط، وتحول دون الفهم الواضح القائم عليه، إنها في الغالب نزعات فردية أو إقليمية أو مدرسية، وهي النزعات التي تسود العمل العربي الجمعي.

الأسس العلمية للنظرية العامة للمصطلحية

اللغة العامة والخاصة

الناس في حياتهم العامة يستخدمون مفردات اللغة بشيرون بها إلى أشياء أو أحداث أو محركات، أما العلماء - أيا كان مجال عملهم - فيستخدمون غالباً هذه المفردات بطريقة خاصة، حيث تدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقول. كما يفعل علماء النبات مثلاً حين ينسبون نباتاً محدداً إلى عائلته أو شعبته أو طائفته أو رتيته أو فصيلته.. إلخ، أو كما يفعل النحاة حين يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف أو غير ذلك من الأقسام.

فالنحو - مثلاً - لا يدرس مفردات اللغة كلها، إذ لا سبيل إلى حصرها، ولا يعني حصرها أن وجد لذلك سببلاً، إنه لا يدرس مفردات مثل: محمد وشجرة ورجل وجبل.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أن يضم هذه المفردات وغيرها هو (الاسم)، كما أنه لا يدرس مفردات مثل: قام وجلس.. إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أنه يضم هذه المفردات وغيرها هو (الفعل)، وقد يتطلب البحث منه أن يجعل من كل قسم أقساماً، فقد يفترض أن قسم (الاسم) مثلاً يضم أقساماً أربعة هي: العلم والضمير واسم الإشارة واسم الموصول.. إلخ، وقد يفترض أن قسم الفعل مثلاً يضم أقساماً أربعة هي: الماضي والمضارع.. إلخ، وفي التعامل مع الأقسام لا المقدرات اقتصاد ودقة ولا يقوم العمل العلمي إلا بهما.

هذا وتدرج الفاظ اللغة أو وحداتها المعجمية في عديد من المستويات وفقاً لاعتبارات وأهداف مختلفة، يعنيها منها أنها - باعتبار التعميم والتخصيص - قد تكون عامة أو خاصة.

فإذا كان اللفظ عاماً Mot انتسب إلى اللغة العامة، وأصبح له بذلك خصائص معينة مثل الدلالة الإيحائية Connotation، والاشتراك Polysemie، والوظيفة الأدبية، وإذا ما كان خاصاً term انتسب إلى اللغة الخاصة وأصبح له بذلك خصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوي العام أهمها: ثنائية الدلالة denotation، وأحاديتها، وخصوصيتها، والالتصاف إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي^(٨).

ومن أدهى أن خصوصية المصطلح لا تنفي أنه يشترك مع اللفظ العام في خصائص.

وقد جرى علماء المصطلحية على تعريف اللغة الخاصة بأنها: جملة الوسائل اللغوية المستعملة في حقل موضوعي محدد لتأمين الاتصال في هذا الحقل، مثل لغة القيرباء أو لغة الكهنة أو الطب^(٩) إلخ.

وقد يكون لبعض العلوم رموز خاصة بها ليست من مفردات اللغة، مثل الرياضيات والكيمياء، ولكن هذا لا يعني أنها تستغني دائماً برمزها عن اللغة، وقد تكون مشكلة المصطلح في هذه العلوم حينئذ، بيد أنها مشكلة عظيمة عند اللغويين، فاللغوي مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة، ومبتدع المصطلح اللغوي أو مصنفه في موقف أعقد، لأنه - كما يقول أحدهم - مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة المستخدمة في وصف اللغة^(١٠).

المصطلح والتعريف

المصطلح عند أهل الاختصاص: رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي والتصور (المفهوم) (وهو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات أو المفاهيم)، إنه بأوجز عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص، في مجال محدد.

وفي توضيح ذلك نشير إلى قصة ذلك النحوي الذي سأل أعرابياً قائلاً: فاجر فلسطين؟ فرد عليه قائلاً: إني إذا لقوي. فالفاجر عند النحوي مصطلح يستخدم للدلالة على حالة من حالات الإعراب (الرفع والنصب والجر والحزم) تميز طبقة من طبقات الكلام هي (المُعَرَّبَات). وليس هذا هو (الفاجر) في عرف الأعرابي حين يشير به إلى حدث يقع حين يسحب شيئاً إليه أو يسوق حيواناً خلفه.

ويحرص علماء المصطلحية على وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أي مصطلح آخر في حقله، ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف، ويقصدون به الوصف اللغوي لتصور ما يسمع بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات^(١١).

معايير الاتفاق بين أهل الاختصاص

وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم على معايير. إن أي محاولة لتصنيف في أقسام ينبغي أن تقوم على وجود شبه أو خلاف في كل ما يدخل في القسم المفترض من مفردات وتجزئة عما عداها. ولهذا لجأ أهل الصنعة إلى التعريف لكي يحددوا به المعروف بحيث يكون جامعاً مانعاً، ولتأخذ المثال الآتي من النحو العربي.

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن فارس - على أن الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، بيد أنهم اختلفوا في تعريف كل قسم اختلافاً كبيراً، نقل ابن الأثير عن بعضهم قوله: «إنه لا حد له»^(١٢).

وقد تعددت - كذلك - معاييرهم المعتمد عليها في تعريف كل قسم، فعرف بعضهم الاسم مثلاً بأنه: صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمن^{١٤}، بيد أن هذا التعريف الذي يعتمد المعنى معياراً لم يرتضه بعض النحاة، لأنه - كما يقول الزجاجة - ليس من القضاة النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، كما اعترض عليه باعتراضات أخرى^(١٣).

وقضل بعض النحويين معيار الوظيفة التي يقوم بها في الكلام، أو الباب الذي ينسب إليه في النظام النحوي، حده الزجاجة بقوله: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً به أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به^(١٤).

وقد لجأ بعضهم إلى ما سبوه العلامات - وهي معايير شكلية - يميزون بها كل قسم من أقسام الكلام عن نظيره بل فروع كل قسم أيضاً، وقد جمع ابن الأنباري أغلبها، ومن بين ما ذكره من علامات الاسم قيوله: الألف واللام، والتوين، وحروف الجر، والتنشئة والجمع والنداء والتصغير، والنسب والوصف...^(١٥).

هذا ولا ينبغي أن بصرفنا التراث القديم من المصطلحات اللغوية عن محاولة وضع مصطلحات أخرى ربما تكون أكثر فائدة في دراسة خصائص الكلام العربي، وفي هذا المجال نشير إلى المحاولة العلمية الرائدة التي قام بها الدكتور تمام حسان حيث جعل أقسام الكلام في العربية سبعة بدلاً من ثلاثة هي: الاسم والصفة والتعليل والتصغير والحالفة والظرف والأداة، معتدلاً في ذلك على معايير ترجع إلى المعنى والمبنى كليهما^(١٦).

المصطلح وحده في نظام من المفاهيم

إن وضع مصطلح معين بإزاء مفهوم معين يعني إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم أو التصورات، بحيث يتلبس، أو قل يتخصص، بهذا المفهوم حتى وإن استخدم خارج النظام. وفي ذلك يقول (هارغان): إن أي سره يحاول تقسيم علم من العلوم بذكر أمثلة من مصطلحات هذا العلم فحسب، دون الإشارة إلى نظامه التصوري أو المفهوم Conceptual system محاولة غير كافية^(١٧).

ويعرف النظام بأنه عدد من التصورات أو المفاهيم التي تقوم بينها علاقات أو يمكن أن توجد بينها علاقات، وبها يتم تعريف الكل المترابط^(١٨)، ومن ثم فإن التصورات أو المفاهيم لا تشمل في وحدات منفصلة بذاتها، ولا تعيش في عزلة، بل بينها علاقات منطقية أو وجودية^(١٩).

وفي هذا المجال يشير (كريستال) إلى أمر ربما لا ينتبه إليه الباحثون وهو تأثير وضع مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم في المصطلحات الأخرى. إن المصطلحات التي تستخدمها - مادامت عضواً في نظام منهجي - يعتد بعضها على بعض، ومن ثم فإن تغيير مفهوم مصطلح قد يضطرنا إلى تغيير مفهوم المصطلحات الأخرى المرتبطة (٢٠).

وكثيراً ما يتعرض أبناؤنا من الساحتين تشكلات من هذا النوع. فالباحث الذي يتبنى تقسيم الدكتور غام مثلاً عليه أن يدرك أن مفهوم (الاسم) عنده قد تغير عما كان عليه النحلة القديمة، بعد أن أخرج منه الصفة والضمير والظرف وجعلها أقساماً متطرفة له، وعليه فينبغي ألا يخلط بين التقسيمين، كما ينبغي التنبيه إلى ما ينبغي على إعادة التصنيف من نتائج.

فالدكتور غام حين جعل الصفة قسماً بذاته افترض خطأ ثالثاً لتجسدة العربية هو (الجملة الوصفية): التي قد تكون أصلية نحو: أقائم المؤمنون للصلاة^{٢١}، وقد تكون فرعية نحو: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة، وهذا النمط الجديد نظير للتمطين السابقين. الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أنماط جديدة للجملة لا تعطى (٢١).

كما ينبغي التنبيه أيضاً إلى ما ينبغي على ذلك من تفسير في تعريف الأبواب النحوية، فينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة منجولاً فيه أن يقال إنها ظرف، وينبغي عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة حالاً أن يقال إنها صفة. وهكذا في بقية الأبواب.

إن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغي أن يتم - إذا ما وجدت فائدة في ذلك - بدرجة عالية من الحذر، إن المصطلحية بناء متعاسك يفقد هيكله حين نصيف إليه أو نحذف منه أو نغير فيه.

المصطلح بين التوحد والتعدد

المصطلح اللغوي - كغيره من المصطلحات - ينبغي أن يشير إلى مفهوم محدد يميزه عن أي مفهوم آخر، ولن يتوفر ذلك إلا بثبوت العلاقة بينه وبين مفهومه. ولا شك أن هذا أدعى إلى الدقة وأدنى إلى الوضوح وأبعد عن اللبس، غير أن ما نراه في مجال البحث اللغوي قديماً وحديثاً يخالف هذا الشرط أحياناً. خذ مثلاً مصطلح (المفرد) في النحو العربي، يستخدم في باب من أبوابه للإشارة إلى الواحد أي ما ما يقابل الثنتي والجمع، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، وفي باب آخر للإشارة إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وخذ أيضاً مصطلح (الحرف) يستخدم أحياناً ليدل على الكلمة، وأحياناً ليدل على قسم يعينه من أقسام الكلام، ويستخدم كذلك ليدل على وحدة من وحدات النظام الصوتي أو الإملائي في العربية كالحمزة والباء والهاء... مما يعرف بحروف المعجم.

هذا وقد يختلف مفهوم المصطلح باختلاف المدرسة النحوية، فالبصريون يستخدمون (الصرف) بمعنى التنوين، ولكن الكوفيين يستخدمونه بمعنى (الخلافة) ويفسرون به قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ويقولون إنه منصوب على الصرف؛ لأن الثاني (تشرب) مخالف للأول (تأكل) : ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه؟^(٢٢)

وقد أحسن النحاة القدماء بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة، أو يحددوا المدرسة النحوية فيقولون عند البصريين أو عند الكوفيين... إلخ، ولكن هذه الوسائل تكون على حساب الاقتصاد في العبارة الذي هو شرط ضروري لسهولة المصطلح وسهولة استعماله، ومع ذلك فقد بقي اللبس محتملاً حين يستخدم المصطلح عارياً عما يحدد استعماله بعلم معناه أو باب بذاته أو عند مدرسة بعينها، أو حين يستخدم وحده عارياً عن وصف أو إضافة.

والجانب الآخر من مشكلة التعدد أننا نجد المفهوم أو التصور الواحد يعبر عنه بغير مصطلح، وقد وقع القدماء في ذلك، فبعضهم يستخدم: الساكن والصامت والصحيح بمعنى واحد، والحركة والصامت والملة بمعنى واحد، وبعضهم يستخدم الحنك والغاز والطبق بمعنى واحد، وفلق اللسان وأسلته وطرفه بمعنى واحد، وقد انتقلت هذه المترادفات إلى المحدثين فأشكك عليهم معانيها، واضطربوا في استعمالها، وبعض الباحثين يرى أن للمعشرك والترادف وجهاً آخر، فقد تضطر إليهما، وفي تلك الأحوال يتكفل السياق بإزالة اللبس والاضطراب.

التكافؤ بين اللغات الطبيعية

نبين للعلماء واللغويين أن إنشاء جهاز مصطلحي لكل علم من العلوم الحديثة في العربية يعتمد اعتماداً ظاهراً على جهاز مصطلحي آخر متوفر في إحدى اللغات الأوروبية، ونبين كذلك أن المصطلح في كل علم من العلوم ليس وحدة متفصلة بل يرتبط بغيره من المصطلحات بعلاقات دلالية وصرفية وتركيبية.

ومنذ بداية عصر النهضة وحتى اليوم والعلماء واللغويون يدركون تمام الإدراك أن اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتماثل من بينها لغتان أو تنطبقا في كل المستويات اللغوية، بل تتناظر في القدر الأوفر من الخصائص وتفتقر في قدر قليل، في هذه ما ليس في تلك، وفي تلك بعض مما ليس في هذه، ومن ثم كانت جهودهم سوجهة لسد ما يمكن أن ينتج عن هذه الظاهرة الطبيعية، بحيث تعبر العربية عما تعبر عنه اللغات الأوروبية، وتسد الفجوة المصطلحية بينهما.

ويختلف اللغويون في التعبير عن طبيعة الخلاف بين اللغات الأوروبية والعربية.

فالدكتور الهاشمي يرى أن الفرنسية مثلاً تأليفية *synthetique* على حين أن العربية تحليلية *analytique*، ومعنى أنها تأليفية أن القاذبة كلها تقريباً مركبة، إما بالاشتقاق مثل (*mobilité*) المشتقة من الجذر *mobile* - اللاصقة 'تبعيدة' (*ite*)، أو بالتكوين مثل (*immobilité*) المركبة من لاصقة قبلية (*im-*) ومعناها 'نسب' ومن الجذر (*mobile*)، ومثل (*isochrone*)، وهي مركبة من عنصرين لاتينيين هما (*iso*) بمعنى 'متساو'، (*chrone*) بمعنى 'وقت'، أو بهما معاً أي بالاشتقاق والتكوين (٢٣).

وإذا ما كان التلخيص أو الضم يعطى لفظة جديدة معانها الجديد المستمد من معنى الجذرين، فقد نقابله بلغطين عربيين نحو *iso - bare* أي متساوي الضغط، وقد نقابله بلفظ عربي واحد *micro - scope* (مجهر)، وهنا يختلف العلماء واللغويون في أيهما أنسب أو أولى وأهم ما يميز صرف العربية - كما يقول الدكتور الفهري - بأنه صرف غير متسلسلي *non-concatenative*، أي أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى يضمهما خطياً، كما هو الشأن في الإنجليزية أو الفرنسية. ففي هاتين اللغتين تؤولف بين جذر ولاهقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، دون تغيير يذكر في البنية الداخلية أو للصيغة أصل الاشتقاق، فمن *eat* نشق *eat, eating, cater, eatable, uneatable*، إلخ بضم الواو إلى الجذور - وهذه اللغات سلسلية في صرفها *concatenative*.

أما العربية فالاشتقاق فيها داخلي في كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير في صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة مثل: ضرب - ضرب - ضرب، مضروب، تضرب.. إلخ ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية لا نترجم حتماً لسابقة سابقة أو اللاحقة بلاحقة أخرى (٢٤).

وهنا يختلف العلماء واللغويون والمترجمون في مقاربة اللفظة المركبة في اللغات التأليفية أو ذات الصرف السلسلي بكلمة عربية أو كلمتين أو بالتركيب المجزئ أو بالنحت. بيد أن مثل هذا الفرق لا ينبغي أن يبنى عليه حكم على عقلية أصحاب اللغة، أو حكم بفصوص لغة عن التعبير أو وفائها. فالمعروف أن المفردات إنما تعكس المواقف والأنشطة التي يقوم بها مجتمع معين في بيئة معينة. وقد يكون من الصحيح أن نغني لغة في مجال معين ونفق في مجال آخر، وحاجات كل مجتمع تفرض نوعية المفردات المتوافرة، ويستطيع أي مجتمع أن يغي بحاجاته من المفردات في كل المجالات، ويعوض ما بها من نقص بمفردات جديدة بوسائل متعددة، كما أن المفردات - كما يقول فندريس - لا تعرض مطلقاً وجوه التفكير كاملة، بل يوجد دائماً من الكلمات أقل مما يوجد من الأفكار، والاستعمال الجساري يكتفي

دائماً بالمعبارات التقريبية . لأن لديه من الومائل ما يجنيه الوقوع في اللبس؛ إذ إن السياق يوضح معنى كل كلمة، وإذا لم يكتفِ السياق لم تعد اللغة أن تحدد وسيلة لتجنب هذا النقص» (٢٤).

والحكم نفسه يطبق على طريقة كل لغة في بناء ألفاظها: فالاشتقاق أو اللصق مسلكان لغويان «يتجانسان من عادات قد تطورت إن قليلاً وإن كثيراً، هذا إلى أنهما لا يتناقضان بل يستعملان معاً في كل لغة بدرجات مختلفة» (فالعربية مثلاً اشتقاقية أساساً، ولكنها تعرف اللصق، والإنجليزية لصقية أساساً، ولكنها تعرف الاشتقاق)، إذ يكفي في إحدى اللغات أن يغلب نوع ما على غيره في فترة من الفترات ليتضاعف استعماله بعد ذلك في العمود اللغوية، فهذا أثر مباشر لتناقض للطرق الصرفية لا يتوقف بأية حال على اختلاف العقلية» (٢٦).

الفنرية العامة للمصطلحية

أدى التقدم العلمي المتسارع في كل مناحي النشاط البشري في العلوم والفنون والصناعات إلى تزايد مطرد في عدد المفاهيم الجديدة التي كان من الضروري أن يعبر عنها بمصطلحات موجودة أو مولودة، بيد أن الوسائل المصطلحية في اللغات الطبيعية لم تعد كافية، كما أن العلماء تشبعت جهودهم مما أحوج إلى تنظيم العمل المصطلحي، ومن ثم نشأت منظمات وطنية ودولية عديدة لمعالجة هذه المشكلة، أهمها من غير شك المنظمة العالمية للتقييس (International organization for standardization) والمعروفة اختصاراً بـ (ISO).

وقد كان الاهتمام بمبادئ الفنرية العامة للمصطلحية بارزاً، ويرجع الفضل في تأسيس تلك النظرية إلى العالم النمساوي فوستر Wüster:

وتهدف الفنرية العامة للمصطلحية إلى: تنظيم المعرفة (ترتيب التصورات أو المفاهيم) في شكل منظومات، ونقل المعرفة والمهارات التقنية الخاصة، وصياغة المعلومات التقنية والمهنية (النصوص الخاصة)، وترجمة النصوص الخاصة إلى اللغات الأخرى، وتخزين المعلومات واسترجاعها» (٢٧)، ومن الأهمية بمكان الالتزام بتوصيات ISO إذا ما كنا حريصين على مساهمة التقدم العلمي والتقني، ولولوج إلى عالم المعلوماتية والمعالجة الآلية للمعارف والأنشطة الإنسانية.

ومن التوصيات الهامة التي نعتينا هنا، التوصيات المعروفة بمواصفات (أيزو لجنة TC37) التي تعالج :-

مبادئ المصطلحية وطرقها، والتوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات، والمسالك والوسائل الواجب اتباعها في إعداد المعاجم المتخصصة المصنفة، والرموز المستخدمة في المعاجم^(٢٨).

وكما يهتم علماء المصطلحية بالنظرية العامة يهتمون كذلك بالنظرية القومية من حيث إنها أساس لا غنى عنه لضبط المبادئ المصطلحية المقبولة على المستويين القومي والعالمي^(٢٩).

طرق وضع المصطلح

المجاز

المجاز هو الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول، أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر، ونرجع مكانته الأولى إلى أنه - كما يقول المسدي - إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي، بحيث تمثل اللغة حقولاً مفهومية جديدة، فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيق على بنية الألفاظ الخائكة لتسيجها^(٣٠).

والكلمة جديدة بما يحدث لها من تغير دلالي، بيد أنها بالاستعمال المتواتر تفقد جدتها أو طرافتها، وتكتسب عرقية واستقراراً إلى حين، فقد يتغير معناها فيما بعد، وهكذا تتراكم المعاني مثل طبقات التربة التي تنتمي كل طبقة منها إلى عصر من العصور، بيد أن هذه المعاني المتراكمة لا تتصارع دائماً ليزيح الجديد القديم، فقد تتعايش في الاستعمال، ولعل هذا هو ما جعل بعض اللغويين يقول: إن الكلام كله مجاز.

والذي يعني هنا أن اللفظ قد ينتقل من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة الخاصة التي هي مادة المصطلح، وهذه العملية تم توليد جهاز مصطلحي متكامل للعلوم العربية والإسلامية من نحو وفقه وحديث - إلخ^(٣١).

وتواتر الاستعمال والاتفاق عليه هو الأساس في نسبة المعنى إلى اللفظ، ونرى هذا يقول المسدي: إن مثبت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطراد المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغه الاصطلاحية، وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية^(٣٢).

وهذا هو الشكل الأول في العملية المصطلحية بعامتها واللغوية بخاصة، فهي ما تزال مضطربة لا تستقر على حال.

اختيار المصطلح من اللغة العامة

قد يختار اللغوي من اللغة العامة ما يراه مناسباً للمفهوم الجديد، وقد استقر كثير مما أحسن توظيفه من هذا المختار، ومن أمثلة ذلك:

توزيع distribution واكتساب aquisition

توليدي generative وتحويلي transformational .. إلخ.

اختيار المصطلح من اللغة الخاصة

قد يختار اللغوي المصطلح القديم ما دام يؤدي المفهوم المراد أو يرادف المصطلح الأجنبي على نحو من الأنحاء، وكثير من اللغويين يتحيز هذه المنحى، فالبعلبكي مثلاً يقول في صدر معجمه: وقوام هذه الحظفة ... تفضيل المصطلح العربي القديم على ما عداها، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه ... إلا أن من التبعث أن نحاول فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم المراد تعيينها^(٢٣).

وقد شاع كثير من تلك المصطلحات القديمة كالمصطلح مجهور الذي وضع بإزاء المصطلح voiced، والمصطلح مهموس الذي وضع بإزاء المصطلح voiceless .. إلخ. وأغلب اللغويين يتمسك بالشرط السابق فلا يطرد عنهم هذا الباب عن المصطلح القديم، ومن ثم يستبدلون به بآياً آخر.

فالدكتور - السمران - مثلاً: استبعد المصطلح للعربي القديم (ساكن) ليرادف المصطلح consonant، والمصطلح (حركة) ليرادف المصطلح vowel، وذلك لأن الساكن في النحو العربي يطلق على مثل تون (من) ويطلق في الوقت نفسه على مثل ألف (ما)، أي أن الساكن في النحو العربي يقابل consonne أحياناً ويقابل قسماً من الـ Vowelle أحياناً. كما أن المفهوم التقليدي للحركة قد يحول دون تصورهما - عندما تستعمل مقابلة الـ vowel - صوتاً أساسياً في الكلام، إذ الفكرة المسيطرة على القارئ العربي أن (الحركة) علامة أو عارض تابع للحرف الذي هو الجسم أو الجوهر^(٢٤).

وقد وضع الدكتور السمران المصطلح (صامت) للمصطلح الأول consonant (وصائت) للمصطلح الثاني vowel لأنهما - كما يقول - أنسب للتعبير عن المفهومين السابقين، وأبعد عما يشوب استخدام المصطلحين العربيين من لبس وإبهام. وقد جرى على هذا الاستعمال الجديدة قوم واستقر آخرون على المصطلح القديم^(٢٥).

وفي هذا المتزع من الاختيار من القديم يقول الدكتور القهري: وقد حاولنا - ما استطعنا -

الاستبعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا نقل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موقفاً، فلفظ (مبتداً) مثلاً موقوف في التحول بدلول عاملي محدد، وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن يوظفه لترجمة topic وهو مفهوم ونحوي، فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ، ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي، إذ تنحري اللفظ الواحد للمفهوم الواحد^(٣٦).

وما لا يكون الأمر في حيز التوفيق في اختيار اللفظ العربي أو عدم التوفيق في اختياره، فالدكتور يوتيل عمير يترجم المصطلح syncopp به (إدغام)^(٣٧)، فبإزاء ما رجعنا إلى المعاجم اللغوية الأجنبية التي سجلت هذا المصطلح وجدناها تعرفه بأنه: فقدان صوت أو حرف أو أكثر من أصوات الكلمة أو حروفها من وسط الكلمة^(٣٨).

وهذا المعنى لا يمت بصلة إلى مصطلح الإدغام الذي يعرفه الحملواوي بقوله: «الإدغام لغة الإدخال واصطلاحاً الإتيان بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، ويقع في الثماتين والمتقاربن في كلمة أو كلمتين»^(٣٩).

ومكثراً يخطئ الدكتور يوتيل في اختيار المصطلح الثامب، وقد كان الخولي أقرب إلى القصد حين ترجم المصطلح السابق بـ (ترخيم ونطي) فوسع من مفهوم مصطلح (ترخيم) الذي هو: حذف أو آخر الأسماء المفردة تخفيفاً^(٤٠).

اختيار المهجور والقريب

ومن أثر اللفظ العربي وعكف على استخراج من بطون المعاجم الدكتور الهاشمي في (معجم الدلائلية)، بل إنه أوقع ولعاً خاصاً بالألفاظ المهجورة أو المستغنى عنها، ورأى أن المفيد إحيائها واستغلالها في معنى قريب من المعنى القديم، وما استخدمه:

١- عُرضي في autographique للإشارة إلى لون من الفن التشكيلي غير المستقيم، ويقابله المصطلح صوب في allographique للإشارة إلى فن الشعر.

وفي هذه المقابلة يقول: الشعر فن مستقيم الصوب أو صوب في حين أن الفن التشكيلي مثلاً عكس ذلك إنه عرضي^(٤١).

وقد استخرج اللفظ الأول (عُرضي) من مقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٢٧٥ من قولهم: ناقة عرضية إذا كانت صعبة، ومعنى هذا أنها لا تستقيم في السير بل تعترض.

٢- مفسر خواف في cryptanalyste

وفي تسويغ اختياره يقول: الخافى وجمعه خواف ، يقال بهقه الصبغة لما دون ريشات الطائر العشر اللواتي في جناحه، ويطلق القرد على الجن فأحبته وجعلت منه مصطلحاً، يدل - للشبه الموجود بين القديم والحديث - على باحث يحاول تفسير بلاغات غير مرسلة إليه، زيادة على أنه يجهل رمزها» (١٢).

٣- عنيسان في connotateur، يستخدم الوصف ببناء النسب فيقول: عنيساني Connotation يستخدم الفعل (عنين) في connoter. واللفظ مستخرج من مقاييس اللغة ٤/ ١٤٨، وقد تصرف في مثلوله ليعني (المستعمل لعنى المعنى) (١٣).

ونذكرنا هذه المحاولة الطريفة في غرابة اختياراتها، وبعد ما بين معنى اللفظ القديم والجديد، وعدم اطرادها، محاولة قام بها أعضاء (نادى دارالعلوم) في مطلع القرن العشرين حين فتحوا معاجم اللغة أولاً، ثم وقفوا - كما فعل الدكتور الهاشمي - عند بعض ألفاظها وظنوا مقارنتها للفظ العامي أو الدخيل. ومن ثم خرجوا بتلك الألفاظ الغريبة، جلواز، وغرغري، وقتشي... إلخ، ومحاولة أخرى قام بها عام ١٩٣٨م الشيخ أحمد الإسكندري حين اقترح أسماء عربية للمصطلحات الكيميائية، فاقترح على العلماء أن يسموا (الأكسجين) المصدى، و(اليوتاسيوم) القلاء، و(البلاطين) النسالك... إلخ (١٤).

وأيسر ما يقال في الاعتراض على هذه المحاولات أنها تصور المشكلة المصطلحية تصوراً خاطئاً من نواح عدة، أهمها أن المصطلحات الأجنبية في حاجة لا إلى مجرد أسماء متفرقة تُقترح، بل إلى منهج في الوضع يراعى ما بينها من علاقات، كما أن الأسماء المقترحة - لأنها منتزعة من مهجور اللغة - تبدو وكأنها وضعت رضعاً جديداً، وهي في هذا لا تفرق عن اللفظ المعرب.

الاشتقاق

أما الاشتقاق فهو «العلاقة التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري فتكاثرت المقاهيم وتتباعده...، وهو النسبة النوعية للضمانات السامية، فهو صنو البحث في اللغات الهندية الأوروبية. وتكمن طاقته في توليد المصطلحات في خاصية لغوية مبدئية هي أن الامتعمال قلما يستغرق كل الاحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والفعلية، ففي اللغة دوماً رصيد كامن من الصيغ غير واردة» (١٥).

ومن الإنصاف أن نقول هنا إن هذا الرصيد الكامن ليس كافياً عند بعض العلماء، فاللغات الاشتقاقية - كما يقول الهمجي الدكتور محمد كامل حسين - مهما تكن سمعتها لها حدود ينتهي عندها تنوعها^(٤٦).

والقصود بالاشتقاق هنا ما اصطلاح عليه بالاشتقاق الضعيف، أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب في جذب وجيد فتم يكن يوماً - كما يقول السدي من الوسائل التي تمت بها العربية على خلاف ما يزعمه الزاعمون... فهو ليس إلا مظهراً معجباً أو ظاهرة انقبية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية. وقد يكون في أصل منشئة شذوذاً في الوضع أو هنا في الاستعمال. أو على أحسن الفروض نوعاً لهجياً.. كما أنه ينضوي إلى خلق لزواج معجبة خلق من أي قيمة وتقليدية، ولا ينسب عليه أي مردود معجبي. وهكذا الحال أيضاً مع الاشتقاق الأكبر أو الأبدال نحو: عنوان وعنوان، فهو كآخيه الكبير لم يكن يوماً من وسائل تنمية العربية^(٤٧).

وقد تبارى العلماء واللغويون والأدباء والصحافيون منذ بداية عصر النهضة العربية وإلى اليوم في توليد ألفاظ جديدة بالاشتقاق، ويذكر للعلماء هنا عنايتهم باقتراح أنسب الطرق لاستفراغ طاقته، فالهمجي الدكتور أحمد عمار يختط طريقة تقوم على أن يعمل اللغويون والعلماء معاً على وفرة رصيد من الضعيف، وأن نتجوى إحسان اختيارها لتلائم دلالاتها في دقة وإحكام. ثم يشك، والضعيف الاشتقاقية - على كثرتها - أقلها المتداول والمألوف، وأكثرها مهمل مهجور، وعلاج هذا في إحياء هذه الضعيف وتهيتها للاستعمال في الاصطلاح العلمي، ويكون ذلك باستعراض جميع ضعيف الاشتقاق التي حوتها المعاجم، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة في كل صيغة، ثم أفراد كل صيغة لما تلائم من معنى^(٤٨).

ثباتية معنى اللفظ

تتوالد الألفاظ في العربية بالاشتقاق غالباً حيث نصب الجذور الثلاثية والرباعية في قوالب أو صيغ أو أوزان، وينتج عن تلك العملية ألفاظ، لكل لفظ منها معنيان، معنى معجمي وهو معنى الجذر، ومعنى صرفي وهو معنى القلب أو الصيغة.

فمن الجذور الثلاثي (ك. ت. ب) نشئت عدداً كبيراً من الألفاظ حين نصبه في قوالب أو صيغ على النحو الآتي:-

فاعل كـ كاتب

مفعول كـ مكتوب

مفعل ← مكتب

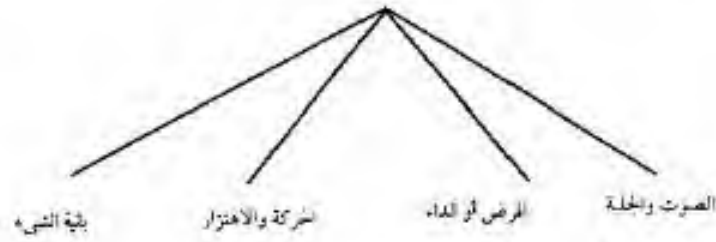
وهكذا إلى أن تستوفي القوالب المعروفة في العربية.

وبهذه العملية فإن اللفظ (كاتب) له معنيان، أولهما وهو الكتابة من الجذر (ك ت ب) .
والثاني هو الفاعلية (مَنْ يفعل) أخذه من انصاف الجذر في القالب (فاعل) . . . وهكذا في بقية
الألفاظ.

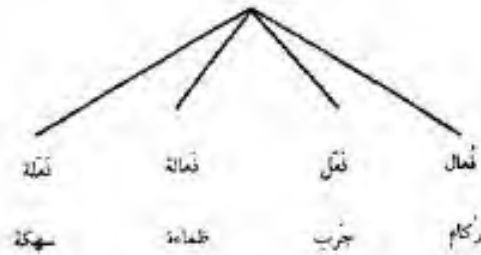
تعدد المعاني والصيغ

وباختلاف الجذور المنصوبة في قالب واحد يتعدد المعنى الجذري أو المعجمي، ويبقى المعنى
الصرفي: كاتب، راسم، ضارب . . إلخ، وباختلاف القوالب أو الصيغ التي يصب فيها الجذر
الواحد يتعدد المعنى الصرفي ويبقى المعنى الجذري أو المعجمي: كاتب، مكتوب، مكتب . . إلخ،
ففيها جميعاً معنى الكتابة على نحو من الأنحاء، ولتأخذ المثال الآتي:

صيغة فُعال تدل على:



المرض أو الداء



المقيس وغير المقيس من الصيغ

المراد بصيغة الكلمة بنيتها ووزنها وهبتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي: عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعية وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.

وفي عدد هذه الصيغ أو الأمتة يقول ابن القطاع والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جاهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجميع ما تصرف في تأليف الأمتة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة، (٤٩).

بيد أن هذه النزوة العظيمة من الصيغة، وما ينسب إلى كل صيغة منها من معنى ليس قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب - كما يقول الرضي - إلى سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين.

وقد اضطربت أقوال القدماء فيما هو قياسي أو سماعي من المصادر والصفات والأفعال اضطراباً شديداً، وقد اتر جميع اللغة بالقاهرة أن يخرج من هذا الاضطراب فأقر قياسية كثير من الصيغ التي لم يُلَّ بالقياس فيها، وفسر القياس بأنه الحمل على الواردة الكثير، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسع غيره في يابه، (٥٠).

بيد أن كثرة الصيغ وتوسعة القياس عليها ونسبة معان محددة إليها ليس نافعا في كل الأحوال، فقد يؤدي إلى ليس وعموض، فالصيغة قد تؤدي المعنى وتقيضه مثل (أفعل) التي قد تدل على إثبات الفعل وسلبه فيقال: أعجم بمعنى (أعجز وأيس) وأعجم بمعنى (أبان وأوضح)، كما أن اسم الفاعل واسم المفعول يجتان من (افتعال) على صيغة واحدة فيقال: مختار للفاعل والمفعول.

كما أن تعدد الصيغ للمعنى الواحد ينتج مترادفات تزيد عن الحاجة، وانظر مثلاً إلى استخدام اللغويين للكلمات: راسم ومرسام ومرسة لجهاز محدد للقياس.

المصطلحات اللغوية المشتقة

سوف نعرض هنا لبعض الصيغ التي استعملها اللغويون في صك مصطلحاتهم، متجاوزين الصيغ المتفق قديماً على قياسها كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان... إلخ.

١- فعالة للصناعة أو لفرع منها.

استخدم الدكتور الفهري (فعالة) بفتح الفاء أو كسرهما للدلالة على الصناعة أو فرع منها، فقال: صوتنة في Phonology وصرفانة في morphology ودلالة semantics، (٥١).

٢- فعالية: لمعوقات المِلَكَة اللغوية

فعال * ياء النسب = ياء النقل

تجوز فعال للدلالة على المريض، ولم يفسها القدساء، ولكن نجعل اللغة بالقاهرة قاسمها. ومن ثم ناع استخدامها في هذا المعنى، واستغله الدكتور الفهري للدلالة على معوقات الملَكات اللغوية فقال: سُحائية في agrammatism، وكُشائية في agraphia، وقُرَالِيَّة alexia، (٥٢).

٣- فَعْلَة للقدر القليل

استخرج الدكتور الهاشمي المصطلحات التي تشمل على الالاصقة eme - في اللسانيات فبلقت أربعة وأربعين، ولم يعربها كما فعل غيره من الباحثين، وأثر أن يترجمها، فرأى أن الالاصقة - تدل في أغلب الأحوال على الحكم الأدنى - وفي العربية ما يعبر عنه، فالعربية تحيز أن يعبر عن (القدر) من الثلاثي على وزن (فَعْلَة)، ومن ثم دعا إلى استعمال هذه الصيغة بحيث تدل على الوحدة الدنيا المميرة، وليس في ذلك ما يضر العربية في شيء، بل إن الشيء الوحيد الذي نطلبه لتكون لغتنا سيارة لهذه العلوم الدقيقة هو أن يقع توسيعها والصاهر في تطبيقها، (٥٣).

وقد استقام له من العدد السابق أربعة عشر مصطلحاً منها:

صَوْنَة phonome وصَرْقَة morpheme ونُقْمَة toneme وتُطْعَمَة syllabeme وتُغْلَقَة glosseme ونُسْقَة tagmeme وزَمَنَة chrononyme .. إلخ. ولم يستقم الباقي له فاضطر إلى أن يقول قُسِمَ في catagoreme وعَرُوضَة prosodeme وترتية toxeme وفي seneme قال: وسم .

٤- فعَلَن وفَعْلَة للجمل

ومن بين الصيغ العربية قليلة الاستعمال التي وظفها العلماء في مصطلحاتهم صيغة (فَعْلَن) حيث قالوا: يَعْضُون في organize أي يجعل الشيء عضواً .. كما اشتقوا منها فقالوا: معضون وعضونة .. إلخ.

ولهذه الصيغة أمثلة من فصيح العربية، ولهذا أجاز الجمع استعمالها في المصطلح

العلمي - وجرى التفتيش على استخدامها: فقال المسدي في rationaliser (عقلن)، وأخذ منها (عقلنة) لـ rationalisation - فكان مؤلّاه ومؤلّاه عدّوا النون الزائدة في (فَعْلُن) في مقابل اللاحقة -ize في الفعل و -ization في الاسم... (٥٤)

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تشق الكلمات غالباً من جذر مجرد، بيد أن العرب اشتقت أحياناً من أسماء الأعيان، فقد قالوا: نأسد من (أسد) وثكب من (ثكب) وهو سماعي عند أغلب النحاة، وقد أكثر العلماء منه في مصطلحاتهم، وقد أجازوه المحص في لغة العلوم، ثم أطلق الجواز سواء كان الاسم عربياً أو معرباً، في لغة العلوم أو في غيرها... (٥٥)

وقد بنا إلى اللغويون فقال الفهري في clustering عتقد من (عقود)، وفي idealized قال مؤمل من (مثال)... إلخ (٥٦)

وفي figurativisation قال الهاشمي تَمَجيز من (مجاز) وفي locolization قال: غوض من (موضع)... إلخ (٥٧)

وقال المسدي في articulation تفصل من (مفصل)... إلخ وبما اشتقته علماء الأصوات: تشفه labialization وهو من (شفة)، وقالوا أيضاً شفه labialize وتغوير palatalization وهو من (غار)، وقالوا أيضاً في palatalize غور - وتثيف nasalization وهو من (أنف)، وقالوا أيضاً أنف في nasalize... إلخ.

المصدر الصناعي

المصدر الصناعي: هو ما انتهى بياء مشددة وتاء، كالخصوصية والصخرية والمشيوية والكمية... وهو كثير في العربية الحديثة، وقد أقر انجم صحته. ومن لجأ إليه من اللغويين الدكتور الفهري، فخص المصدر الصناعي جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم باللاصقة -émies - مثل: صرفيات morphémies وصوتيات phonémies ومعجميات lexicology... إلخ، كما استخدم المصدر الصناعي مفرداً للدلالة على الوحدة ترجمة للاصقة -eme - فقال: صرفية morpheme ومعجمية lexeme... إلخ... (٥٨)

الترخص في إجراء بعض التصاوير الصرفية

كثيراً ما يعرض صياغة المصطلحات العربية بصورة مطردة مكافئة لنظومة المصطلحات في اللغة الأجنبية المثلث عليها - بعض القبول الصرفية، وقد ترخص العلماء في بعضها،

وتوسع الجمع في جوارها بعمامة أو قصرها على الحاجة أو الضرورة. وقد لجأ اللغويون إلى هذه الرخص كما لجأ إليها العلماء من قبل، ومن ذلك:

١- النسب إلى المتن:

سبق العلماء إلى ذلك فقالوا: أذيتاني في النسب إلى (أذين) وقد أجازته المجمع في المصطلح اللغوي، مع أنه من شذوذه النسب، إذ الباب أن يحذف لواء النسب علامة التثنية، (٥٩).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فقال: شفتانتي في bilabial وجانبتاني في bilateral... إلخ (٦٠).

٢- النسب إلى جمع التكسير:

القاعدة في النسب إلى جمع التكسير أن يره إلى مفردة ثم ينسب إلى هذا المفرد، بيد أن العرب نسبت إلى الجمع ألفاظاً يطلب استعمالها في معنى الطائفة مثل: أنصاري نسبة إلى أنصار، ولهذا أجاز المجمع أن ينسب إلى الجمع عند الحاجة كإضافة التميز ونحوه، (٦١).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فنسبوا إلى أسنان فقالوا: أسناني dental وإلى أضداد فقالوا: أضدادي antonym... إلخ (٦٢).

٣- النسب إلى جمع المؤنث:

والشاعرة في النسب إلى جمع المؤنث أن ينسب إلى مفردة فيقال في مسلمة مسلمي (٦٣).

وقد نسب بعض اللغويين إلى جمع المؤنث دون حذف الألف والتاء فقالوا دلالاتية في semantique وبنائية في structuralisme... وقالوا فضلاتي في complementation ومفولياتي في categorematic... إلخ (٦٤).

٤- النسب مع الألف والتون:

الحياة المتأخرون متفقون على أن النسب مع الألف والتون في نحو: بحراني ولحياتي شاذ، يُقتصر فيه على ما نقل عن العرب، فلا يقاس عليه. على أن بعض النحلة المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه يحيز العدول عن النسب بالياء إلى النسب بالألف والتون إذا كان للمبالغة والتخصيص. وقد استخدمه العلماء في مصطلحاتهم، وأجازته المجمع في مقابل بعض اللواحق الأجنبية مثل: (- old) و (- like) (- form) التي تدل على التشبيه والتنظير، ثم

أجازه في مقابل بعض اللواحق مثل -ism و -ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه،^(٦٥)

وقد استخدمه بعض اللغويين كالهائسي الذي يشول في *gesamte* حركائية وفي *Internalisation* حرفائية... إلخ^(٦٦)

والسدى يقول في *formaliste* شكلاني وفي *textologie* نصائية... إلخ^(٦٧)
والقهرى يقول في *cognitivist theory* النظرية المعرفائية، وفي *applicational Grammar* النحو التطبيقي^(٦٨)

تجاوزات فردية

بعض اللغويين تجاوز حدود الرخصة في مخالفة بعض الضوابط بغير موجب فأغرب والبس.

ومن ذلك أن الدكتور الهائسي ينسب إلى اسم الإشارة فيقول في معجمه (وهناكى) في *Paratopique* و(هناكى) في *topique*، ويقول في *heterotopique* (هناككى) ويقول في *utopique* (هناكى النصر)، ثم يقول في التعليق على المصطلح الأول: حاولت أن أوجد هذا المصطلح مع أخواني، *topique utopique*، *heterotopique* الذي يدل في الحقيقة على ما لا يوجد في أى مكان، وتوسعا: مكان خيالي مثالي، ويدل في (الدلائلية) على الغضاء الذي يرتقى فيه البطل إلى النصر،^(٦٩)

وقد استعمل بعضهم صيغاً معروفة في معان لها غير مألوفة، فالهائسي يستعمل (أفعل) للسلب نحو: أرمز *decod* وإرمز *decodage*، ويسوغ هذا الاستعمال بأنه قد احتفظ بمعناه تماماً وهو (فك التركيب، فك الرمز) مستغلاً خصائص اللغة العربية التي تشير في بعض الأحيان بالهمزة إلى السلب، وما *de* الموضوع قبل الفعل الأجنبي إلا سلبية.

ومما هو من هذا القبيل من التلبس والإغراب أن يوسف غازي ومجيد النصر في ترجمتهما لكتاب (سوسير) الشهير اشتقا مصطلحين بصيغتين متقابلتين من الجذر (ز.م.ن) فقالا: تزامنى في *Diachronic* وتزامننى في *Synchronic*. ولا تأنى العربية أن تكون (تفاعل) من (ز.م.ن) للمشاركة بيد أن (تفعل) لا تطاوعهما فيما أرادا إلا يتمحل، فهي تأتي نادرة بمعنى تحجب، فيقال: تحرج أى تحجب الحرج، ومن ثم قالوا تزامننى أى تحجب الزمن، ومع ذلك فالمقابلة بين الصيغتين مليئة ومحيرة للقارى^(٧٠)

نسقية الاشتقاق

من اليسير على من يلاحظ منظومة المصطلحات في مجال محدد أن يرى أن المصطلح في الغالب لا يجرى منفرداً. بل يرتبط لفظه ومفهومه بأسرة من الألفاظ والمفاهيم، ومن ثم فإنه عضو في أمرتين.

أ- الأسرة الدلالية (اخطل المفهوم أو التصوري) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

ب- الأسرة الاشتقاقية (المادة أو الجذر + الصيغة).

ولنأخذ المثال الآتي من الإنجليزية:

phone, phoneme, allaphone, phonology, phonemic, phonetic, phonetics, phono - graphy, phono - logical.... etc.

فالكلمة الجذرية phon موجودة في كل المصطلحات السابقة. وقد أطلق بعض اللغويين على ما بين بعض المجموعات المصطلحية من علاقات اشتقاقية (نسقية الاشتقاق). ويدعو الدكتور الفهرى إلى مراعاة هذه النسقية. ونقل عن kimsch ما قرره من أن فهم السلاسل التي توجد فيها كلمات مركبة أو مشتقة يستغرق وقتاً أقل من فهم الكلمات العادية.

ويتبنى على ذلك أن للنسقية دوراً في تسير الفهم والتعلم، ومن ثم تبرز أهمية أن يقابل النسق الاشتقاقي أو الأسرة الاشتقاقية في اللغة الأجنبية بنسق مماثل أو بأسرة مماثلة في العربية. وقد أثر الفهرى لهذا السبب طريقة الاشتقاق التي وآها موفية بالبدأ.

وقد سبق إلى الدعوة إلى مراعاة ما بين مجموعات المصطلحات من علاقات دلالية أو اشتقاقية للمجتمعي الدكتور أحمد عمار حيث قال: ينبغي ألا تترجم المصطلحات أشتاتاً وفرداً إلا إذا كانت منقطعة الصلة بأية مصطلحات سواها، أما إذا كانت مترتبة بمصطلحات أخرى في أصل الاشتقاق أو في ضروب التصريف، أو في العلاقات المعنوية كالضدية أو التغاير أو التناظر أو التفاوت، فمن الواجب أن تسلك في مجموعة معقدة التساوق،^(٧١).

التعريب

يكاد اللغويون العرب يشفقون على أن التعريب أي النقل الصوتي هو: نقل اللفظ الأمجمي بمفهومه إلى العربية، سواء أغيرت العرب فيه على منهجها أم أبقته على هيئته دون تغيير، أخضع للوزن العربي أم لم يخضع.

والتعريب - بهذا التعريف - ظاهرة لغوية ترضخ لحكمها اللغات، على أن استخدامه مشروط باستقصاء وجود المقابل العربي المقنع، ومن ثم فإن استخدامه: إن هو إلا مرحلة من مراحل التجريد الاصطلاحي..^(٧٢) ويلجأ إليه: حتى يظهر مصطلح عربي محدد مرن..^(٧٣) وسوف يظهر هذا التبديل: بعد الإكثار من التأليف وندارة أصول هذا العلم وفروعه..^(٧٤) وقد اضطر اللغويون إلى اللجوء إلى المصطلحات العربية، لأن مفاهيمها أو تصوراتها: لم تقم في أذهان لغويي العرب. «ومن الميث قرض المصطلحات العربية التي لا تناسب والمفاهيم التي تعنيها»..^(٧٥)

وقد أثر معظم اللغويين - كما يوضح الجدول المرافق - تعريف المصطلحات الأجنبية المنتهية باللاحقة -eme- مثل: فونيم وكرونييم ومورفيم... إلخ، بيد أن تعريبها لم يطرد عند هؤلاء، فإلمبكي مثلاً يترجم المصطلح tagmeme بـ (قالب): فصدأ إلى التثليل من التعريب المباشر، ولأنه وجد مسوغاً لاستخدام مصطلح عربي مناسب..^(٧٦)

المفاضلة بين العرب والعربي

نكتفي هنا من بين المشتكين للفظ العربي - بعرض موقف الدكتور تمام حسان، لأنه من الرواد الذين نقلوا المفاهيم اللغوية الحديثة إلى العربية، فمع أنه يؤثر مرحلياً استخدام بعض المصطلحات العربية مثل مورفيم morpheme وسمانتيم semanteme، فإنه فضل المصطلح العربي (حرف) ليرادف المصطلح phoneme (صوت) ليرادف المصطلح allophone - على غير ما نتوقع. وذلك لأنه يعترف بأن مصطلح (حرف) له مفهوم واسع في العربية، ومع ذلك فإنه يؤثر في أحد مفاهيمه المتعددة وهو المفهوم الأبجدي التسمي، يقول: إن الذي بهما من كل هذا هو أن نسلخ عن المفهوم الاصطلاحي الأول (حرف) جانبه الأصواتي، ونُدع للكلمة مفهومها الأبجدي التسمي،.. منبهاً غير مرة إلى أن: الحروف، تحريكات والأصوات تحقيقات، وأن الفونيم في أحد معانيه يقصد به الحرف..^(٧٧)

وقد أكد موقفه السابق في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها فقال: إن علماء العربية قد فرقوا بينهما نظرياً شبيهاً بالتفريق الذي بين المصطلحين الأجنيين allophone, phoneme فقد نقل عن مقالات الإسلاميين قولهم: الكلام حروف والقراءة أصوات، والصوت عندهم غير الحرف..^(٧٨)

التعريب الجزئي

وقد لجأ بعض اللغويين إلى الجمع بين اللفظ العرب والعربي في مصطلح واحد، سماه بعضهم الترجمة الجزئية وبعضهم التعريب الجزئي.

وقد أشار المسدي إلى أن القرمادي (١٩٩٦) هو أول من ابتدع هذا الأسلوب حين أضاف لفظ (صوت) إلى ترجمته لكلمة (فونيم) بصوت... (٧٩) والحق أن الدكتور أيوب قد سبق إليه حين استخدم (صوتيم) لـ (فونيم) و (صرفيم) لـ (مورفيم) و (دلاليم) لـ (سيم) (٨٠) ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأسلوب السابق كان معروفا بين العلماء، ولاسيما في المصطلحات الكيميائية منذ بداية عصر النهضة العربية لقد قالوا مثلا: حمض النمليك والخليل... إلخ.

وقد اعتمد بعض اللغويين هذا الأسلوب، فالنهرى يرتضيه تحرياً للدقة - مع أنه يعترف بأنه غير سألوف، ولأنه - كما يقول: أخف على اللسان من النحت والتركيب. ومن ثمّ يستخدم: ميتا لغة في meta - language وسيبوسايات في socio - linguistics (٨١). وللمسدي في هذا الأسلوب محاولة جذيرة بتفصيل، اقتضى فيها محاولة القرمادي التي قام بها - كما يقول - في احتشام وتردد، وهي صيغة تنطل في المزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد للمعنى والدخيل... (٨٢).

أراد المسدي أن يشايل - وبصورة منتظمة - مابقة أو لاحقة أجنبية بصيغة عربية، فغدا استخدم الصيغة (فعل) أحيانا والصيغة (مفعول) أحيانا في مقابلة السابقة - allo ، فقال على الصيغة الأولى (فعل) صوتم allo - phone وشكلم allo - morph ... إلخ.

وقال على الصيغة الثانية (مفعول): منغم allo - tone ... إلخ غير أن المقابلة لم تطرد فاضطر إلى أن يقول: رسم allo - graph وصيغتها (فعل) ولواؤها للإلحاق مثل كوتر، وأن يقول: معنم allo - seme وهو اشتقاق من الكلمة (معنى) لا من الجذر (ع. ن. ي).

واستخدم الصيغتين السابقتين في مقابل اللاحقة -eme ، فقال على صيغة (فعل): لفظم moneme ونيرم antoneme ... إلخ.

وقال على صيغة (مفعول): ساصل lexeme ومسدلل semaneme ومسدلف classeme ... إلخ، ولم تطرد المقابلة كذلك فاضطر إلى أن يقول: (قال) في scheme و(إنغامة) في prosodeme و(وقية) في taxeme وقولب في epimeme و(مصناف) في taxeme بل قال (تعجب خناس) في epiphoneme وقد اضطر كذلك إلى أن يقول (منجم) في grammeme من (ن. ح. و) لا: لم يشغ أن يقول: (منحو).

النتج

ظهرت الدعوة إلى استعمال النحت منذ بداية عصر النهضة العربية، فالشدياق مثلا يرى

أنه طريقة حسنة لكثير مواد العربية، وتوسع أساليبها، وتحليلها من أن نشان بالألفاظ الأعجمية، ويرى المحصر أنه لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية، ومع أنه يرى أن الاشتقاق أهم منه فإن يؤكد أنه لا يكفي، لأن عمله مقصور على أوزان محدودة، مهما كثرت فلن تستوعب جميع المعاني العقلية. ثم يتحدثنا من أن الانصراف عن البحث سبقنا في خطر أشد هو التعريب، ويخطو إسماعيل مظهر خطوة عظيمة حيث وضع قواعد لاستعماله استخلصها مما جمعه من منحوتات القدماء، وحيث اعتمد في معجمه (قاموس النهضة) بإزاء الكلمات الإنجليزية المركبة. وفي أغلب الأحوال فإن دعاء النحت يحزمون بأنه يوفر لنا كلمات مستعارة لا ليس فيها بحيث يصبح لكل مصطلح علمي مقابل عربي من كلمة واحدة ذات معنى محدد. (٨٣).

ولم يكلم كثير من اللغويين والعلماء باحتياجات الداعين إلى النحت، لأنه ليس من خصائص العربية ولا ملائمة لطبيعتها. ولم نعرف العربية منه إلا كلمات قليلة لا يقاس عليها. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الكلمات المنحوتة الفطروحة للاستعمال لا يمكن أن نرد معظمها إلى أصولها التي أخذت منها، ومن ثم لا يتسكن القارئ من إدراك معناها من لفظها. (٨٤).

وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين أجاز النحت من كلمتين أو أكثر (اسما أو فعلا) عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي دون الزائد، وإذا كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب. وإن كان فعلاً كان على وزن (فعلٌ) إذا اقتضت ذلك الضرورة. وعلى الرغم من تلك الشروط التي وضعها المجمع لتكون الكلمات المنحوتة موافقة لطبيعة العربية وافية بالمعنى ومرشدة إليه، فإن اللغويين المحدثين - بكل أسف - لم يراعوها أو قل لم يرجعوا إليها، وأباحوا لأنفسهم أن ينحتوا على هواهم، فكانت تلك الكلمات المعجزة - على حد قول أحدهم -.

وفي المجال اللغوي بدأ كثير من اللغويين وصناع المعاجم إلى النحت في ابتداء مقابل عربي لبعض المفاهيم الحديثة تشير إليها المصطلحات اللغوية في اللغات الأوربية، وبخاصة إذا كانت من كلمات مركبة، أو تضم سوابق أو لواحق.

فالخولي في دراسته لتوزيع الأصوات العربية يستعمل بعض المنحوتات مثل: بصامتى inter - consonantal حيث يقع الصائت متوسطاً بين صامتين من (بين + صامت + ياء النسب)، وقبصامتى pre - consonantal حيث يقع الصوت قبل صامت من (قبل + صامت + ياء النسب)، وبعد بصامتى post - consonantal حيث يقع الصوت بعد صامت من

(بعد + ي + صامت + ياء النسب)، ويستعمل أيضاً بيأسنتى inter - dental ، وفوقفلسى supra - segmental من (فوق + قطع + ياء النسب)، (٨٥).

والنحت - عند الفهرى - من وسائل التوليد المعتمدة، وإن استعمله قليلاً، كإخال عند نقل السابقة allo يبد (مختزل بديلة) فقال: يذ صوت allophone من (بديلة صوتية) وبد صرف allo- morph من (بديلة صرفية)، (٨٦).

ويستخدم الهاشسى بعض المصطلحات النحوية، وقد أحس بغرابتها، ونوقع الاعتراض عليها فقال: فعلت ذلك حرصاً منى على عدم الوقوع فى اللبس، ومفضلاً للعرض للهجمات اللاذعة على السقوط فى الارتباك والنموض، (٨٧).

والهاشسى بنعت من كلمتين نحو: ندلالة semantise من (نظرية ودلالة)....، ومن ثلاثة نحو أمكا Ego hic et nunc من (أنا ومكان ووقت).... ومن أربعة نحو عتلك semasiologie تحتها من تعريف المصطلح، فالعين من (علم) والناء من (تطور) والدال من (دلالة) واللام من (الألفاظ).... بيد أن ما عده تحتاً فى المثالين الأخيرين أقرب إلى ما يعرف بـ acronymy منه إلى النحت بالمفهوم العربى..

فإذا ما جئنا إلى التعليكى وجدناه يقول فى مقدمة معجمه: اقتصرنا فى هذا العمل على القليل من المنحوت كما فى الكلمات المصدرة بـ قب (قبل) نحو: قبصامتى pre - consonantal والكلمات المصدرة بلا نحو: لاجاتى (٨٨).

وقد سجل فى معجمه كثيراً عما سبق إليه اللغويون مثل الخولى والفهرى وغيرهما، كما سجل مصطلحات أخرى مثل قواسنتى supra - dental من (بين + أسنان + ي)، وضنقموى intra - oral من (ضمن + فم + ي)، ودومزمارى sud - glottal من (دون + مزمار + ي).

تعدد طرق نقل المصطلح الأجنبي

[illegible]

(١) يضم القوسان () عبارة تحليلية يراد بها تعريف المصطلح أو شرحه، وقد نجيء وحدها فنكون مصطلحا، أو مصحوبة بالمصطلح المختار فنكون مرادفة له.

(٢) يستخدم المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات العلامة - إذا تعددت المقابلات العربية ويفضل أولها؛ أما معجم المصطلحات اللغوية للعلبيكي فيذكر المصطلح المختار أولاً بيزاء المصطلح الأجنبي، ثم يذكر المصطلحات المترادفة له - إن وجدت - في السطر التالي.

الاختلاف في اختيار جذر المصطلح المشتق وصيغته

Ocilograph	Kymograph	Spectrograph
مسجل زار (رسم موحّد الذبذبات)	موجج موحّد	مترام
رسم الذبذبات مختار	جهاز الكيموجراف مختار	مترسمة الصوت
رسم التذبذبات مختار	رسم الموجة الصوتية خليل	مطياف موحّد
رسم التذبذبات خليل	مترسمة سمعية	جهاز رسم الأطياف مختار
مترسمة الذبذبات	رسم الصوت	رسم الطيف خليل
رسم ذبذبي	مسطى	مترسمة الأصوات
		رسم الطيف

من الجدول السابق نتبين:

- ١- أن اللغويين يختلفون في الجذر المشتق منه اسم الآلة، فالمعجم يشتق منطيات من (ط ي ف)، ومواج من (م وج)، ومهزاز من (هـ ز ز). وقد اعتمد في الاشتقاق على الجزء الأول من الكلمة المركبة - Spectro - Kimo - , Ocillo - ، على حين يشتق الآخرون من الجزء الثاني وهو graph - .
- ٢- أنهم يختلفون في صيغة المشتق، فبعضهم يختار اسم الفاعل راسم، والآخرون يختارون اسم الآلة
- ٣- أن الذين اختاروا اسم الآلة يختلفون في صيغها، فبعضهم يستخدمون مفعال، والبعض مفعلة.

الاختلاف بين المصطلح التراثي والحديث

[illegible]

لا يتعدد المصطلح الأجنبي المرادف للمصطلحين العربيين شديداً ورجو، على النحو الموجود في الجدول والمستخرج من المؤلفات الصونية أو من المعاجم النغمية

٢- يؤثر بعض اللغويين استخدام المصطلح اللغوي، كالدكتور أيمن والقرمادي وقام يستعملون المصطلح (شديد) ليشمل مجموعة من الأصوات ينحس معها مجرى الهواء احتباساً تاماً، ثم يطلق سراح المجرى فجأة فيندفع الهواء محدثاً انفجاراً، على حين يؤثر آخرون كالدكتور بشر وحليل ... إلخ المصطلح الجديد (الانفجاري أو وقفي)، وهؤلاء ومؤلفا متفقون على أن الأصوات الشديدة أو الانفجارية هي: الباء والتاء والذال والطاء والضاد والكاف والقاف والهمزة، ويصرح القرمادي بأن ما يعنيه القدماء بالصوت الشديد هو ما يعنيه المحدثون بالمصطلح OCSIVIC ، وقد استعد منها الضاد، كما فعل القدماء، وجعلها من الأصوات الرخوة، ويذكر الدكتور بشر أن القدماء ذكروا من بين الأصوات الشديدة الجيم وليست كذلك، كما لم يذكروا الضاد وهي منها، وحكم المحدثين في هذين الصوتين صادر من نطقنا الحالي الذي ربما يختلف عن نطق القدماء كما سجلوه في كتبهم.

٣- وكذا يستعملون المصطلح رخصاً لمجموعة من الأصوات يضيّق معها مجرى الهواء بحيث يحدث عند خروجه احتكاكاً مسموعاً، على حين يؤثر آخرون المصطلح الجديد (احتكاكي) لنفس المجموعة، والأصوات الرخوة أو الاحتكاكية هي: الفاء والثاء والذال والظاء والسين والنشين والزاي والصاد والحاء والحاء والعين والغين والهاء.

هذا وبعض الباحثين تفريعات على المصطلح الأساسي الانفجاري أو احتكاكي، انضمت استعمال مصطلحات فرعية، وراجع في ذلك المذكور أيوب ومختار ومصطوح.

الهوامش

- (١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم لتوحيد مصطلحات اللسانيات ص ٥.
- (٢) السابق ص ٦.
- (٣) السابق ص ٨-٩.
- (٤) Hartmann, and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. ٧١١.
- (٥) وإلى (د. علي عبدالواحد) علم اللغة، ص ٢١١.
- (٦) انظر: المسدي (د. عبدالسلام) قاموس اللسانيات، البكوش (د. لطيف) مفاتيح الألسنة، جورج مويان (ترجمة).
- (٧) ين مراد (د. إبراهيم) المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية عدد (٨) ص ٧٠٦.
- وانظر أيضاً في الخصائص المشتركة بين اللفظ العام والخاص ١٦، ١٧.
- (٩) فيليب (هـ) اللغة واللهن: اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٠) Hartmann, and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. ٧١١.
- (١١) فيليب (هـ) اللغة واللهن، اللسان العربي، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٢) انظر: ابن فارس (أحمد) الصحاح: تحقيق السيد صفاء ص ٨٩. وانظر أيضاً في ٩٠-٩٢، والأثيري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٤، ٥.
- (١٣) الزجاجي (أبو القاسم) الإيضاح في علل التحج، ص ٤٨.
- (١٤) السابق، ص ٤٨.
- (١٥) الأثيري (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٥، ٦.
- (١٦) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦-٩٠.
- (١٧) انظر: هليل (د. حلمي) دراسة تفريعية لخصلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، ص ٣٠٣.
- (١٨) انظر: Hartmann, and stork, Dictionary of Language and Linguistics.
- (١٩) انظر: فيليب (هـ) النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. خليل ود. مصلوح، ص ١٢٥-١٣٦.
- (٢٠) انظر: Crystal, Linguistics, p.p. 91, 92.
- (٢١) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٣.
- (٢٢) الأثيري (كمال الدين) الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٣٢٣.
- (٢٣) الهاشمي (د. التهامي الراجحي) كيفية تعريب السوابق والقواحق، اللسان العربي، مجلد ٢١، ص ٧٢، ٧٣.
- (٢٤) القهري (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٣٩٩.
- (٢٥) فتريس، اللغة ص ٣٠١.
- (٢٦) السابق، ص ٣٠٠-٣٠١.

- (٢٧) فيليب (عدا): اللغة واللهن ص ١٤١.
- (٢٨) السابق: ص ١٤١.
- (٢٩) السابق: ص ١٤٠.
- (٣٠) المسدي (د. عبدالسلام): قاموس اللسانيات ص ٤٤.
- (٣١) عبدالعزيز (د. محمد حسن): التعريب بين التقديم والحديث.
- (٣٢) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٤٨.
- (٣٣) البعلبكي: (د. رمزي) معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٢، ١٣.
- (٣٤) السمران: (د. محمود) علم اللغة ص ٢٨، ٣٠.
- (٣٥) انظر: معجم المصطلحات اللغوية للبعلبكي.
- (٣٦) القهري (د. عبدالقادر): اللسانيات واللغة العربية ص ٦، ١٠.
- (٣٧) عزيز (د. يوليل): محاضرات في علم اللغة العام، لدى سوسير (ترجمة).
- (٣٨) انظر مثلا: Dictionary of Language and Linguistics.
- (٣٩) اخملاري (أحمد): شذا العرف في فن الصرف ص ١٣٠.
- (٤٠) الخولي (د. محمد علي): معجم علم اللغة النظري، ص ٢٧٨.
- (٤١) الهاشمي (د. التهامي الراجحي): معجم الدلالة، اللسان العربي العدد ٢٤، ص ١٥٦، ١٥٧.
- (٤٢) السابق: ص ١٥١.
- (٤٣) السابق: ص ١٦٠.
- (٤٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن): الوضع اللغوي ص ١١٦ - ١٢٠، والتعريب بين القديم والحديث ص ٢٠٦ - ٢١٠.
- (٤٥) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٣١، ٣٢.
- (٤٦) حسين (د. محمد كامل): متنوعات جد٢ ص ٢٢١.
- (٤٧) انظر: المسدي: قاموس اللسانيات ص ٣٣، ٣٤.
- (٤٨) عمار (د. أحمد): دعوة إلى التزام خطية منهجية في صوغ المصطلحات الطبية، البحوث والمحاضرات ٢٧/ ٥٢، ٥٣.
- (٤٩) السيوطي (جلال الدين): المزهرة جد٢ ص ٤، طبع في الثاني الخلفي.
- (٥٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن): فوضع اللغوي ص ١٥٣.
- (٥١) القهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٢) السابق: ص ٤٠٥.
- (٥٣) الهاشمي (د. التهامي الراجحي): معجم الدلالة ص ١٦٦.
- (٥٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن): فوضع اللغوي ص ١٣٣ - ١٤٦.
- (٥٥) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن): القياس في اللغة العربية ص ١٧٨.
- (٥٦) القهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٧) الهاشمي: معجم الدلالة، ص ١٦٨، ٢٣٢.
- (٥٨) القهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.

- (٥٩) الخلاوي: شفا العرف ص ٩٨، وشرح ابن عقيل ٤٩٦/١.
- (٦٠) انظر: هليل النحويّات (مسرد المصطلحات)، والنهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٩٠٦، والحوالي: الأصوات اللغوية، ص ٣٩.
- (٦١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٤٩/١.
- (٦٢) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٦٣) الخلاوي: شفا العرف ص ٩٦.
- (٦٤) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والهاشمي: معجم الدلالة ص ٢٤٥.
- (٦٥) عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوي ص ٢٠٨ - ٢١٠.
- (٦٦) الهاشمي: (د. التهامي الراجحي) معجم الدلالة ص ١٦٩.
- (٦٧) السدي: قاموس اللسانيات ص ١٢٨، ١٦٢.
- (٦٨) النهري: اللسانيات واللغة العربية.
- (٦٩) الهاشمي: معجم الدلالة ص ٢٣٨.
- (٧٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) سوسر واذا علم اللغة الحديث ص ١٦٥.
- (٧١) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٩٢.
- وهليل: دراسة تقويمية لخصيلة المصطلح اللساني ص ٣٠٨.
- (٧٢) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية ص ٥٠.
- (٧٣) السدي: قاموس اللسانيات ص ٢٨.
- (٧٤) حسان (د. تمام) منابع البحث في اللغة ص ١٩٤.
- (٧٥) السمرال: علم اللغة ص ٢٩.
- (٧٦) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.
- (٧٧) حسان (د. تمام) منابع البحث في اللغة ص ١٢٠، ١١٦.
- (٧٨) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧٣.
- (٧٩) السدي: قاموس اللسانيات ص ٧٦.
- (٨٠) ثوب (د. عبدالرحمن) اللغة والتطور ص ١٠٠، ١٠٤، ١١٤.
- (٨١) النهري: اللسانيات واللغة العربية ٤٠٦.
- (٨٢) السدي: قاموس اللسانيات ص ٧٦. وانظر المصطلحات في مواضعها من القاموس.
- (٨٣) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) البحث في اللغة العربية، ص ١٩، ٢٠، ٢٤.
- (٨٤) السابق ص ٥٣.
- (٨٥) حوالي (د. محمد علي) معجم علم اللغة النظري، ص ١٣٥، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٢٣.
- (٨٦) النهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٨٧) الهاشمي: معجم الدلالة ص ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٥. وانظر: البحث في اللغة العربية ص ٥٨، ٥٩.
- (٨٨) البعلبكي: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.

المراجع العربية والمترجمة

- أبركرومى (ديفيد)
- مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق د. محمد فتوح، دار الفكر العربى ١٩٨٨.
أنيس (د. إبراهيم)
- الأصوات اللغوية، الأجلو المصرية، ط١، ١٩٧١.
أيوب (د. عبدالرحمن)
- اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- أصوات اللغة، مطبعة الكيلانى، ط ٢، ١٩٦٨.
- الكلام، إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤.
باكلا (د. محمد حسن) وآخرون
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، مكتبة لبنان ١٩٨٣.
بشر (د. كمال)
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف ١٩٧٥.
بن مراد (د. إبراهيم)
- المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية، عدد ٨ تونس.
البعليكى (د. رمزي)
- معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت - ١٩٩٠.
حسان (د. تمام)
- مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأجلو المصرية ١٩٥٤.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣.
حجازى (د. محمود)
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ١٩٩٣.
الحمراوى (د. محمد رشاد)
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، اللسان العربى، مجلد ١٨.
- المصطلحات اللغوية، حوليات الجامعة التونسية ١٩٧٧.
حسين (د. محمد كامل)
- متنوعات، مطبعة مصر، د. ت.
الحولى (د. محمد على)
- الأصوات اللغوية، مكتبة الحريجى، الرياض ١٩٨٧.

- معجم علم اللغة النظري، مكتبة لبنان ١٨٩٢.
- السعران (د. محمود)
- علم اللغة، دار الفكر العربي، ط ٢، ١٩٩٢.
- شاني (عبدالسلام)
- معجم علوم اللغة، اللسان العربي، مجلد ١٥، ١٩٧٧.
- عبدالعزيز (د. محمد حسن)
- مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربي ١٩٨٣.
- التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربي ١٩٩٠.
- القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي ١٩٩٥.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي ١٩٨٩.
- البحث في اللغة العربية، دار الفكر العربي ١٩٩٠.
- التوضع اللغوي في التصحي المعاصرة، دار الفكر العربي ١٩٩٢.
- عمار (د. أحمد)
- المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٨.
- دعوة إلى التزام خطة منهجية في تعريب المصطلحات، البحوث والمحاضرات دورة ٢٧ مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- عمر (د. أحمد مختار)
- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الفهري (د. عبدالقادر القاسمي)
- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥.
- المصطلح اللساني (معجم) اللسان العربي، مجلد ٢٣، ٢٤.
- فيلير (علموت)
- النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. محمد حلمي هليل، د. سعد مصلوح، مجلة المعجمية، عدد ٢، تونس ١٩٨٦.
- اللغة والمهن - اللغة الخاصة ودورها في الاتصال، ترجمة د. حلمي هليل، د. سعد مصلوح، اللسان العربي، مجلد ٣٣، ١٩٨٩.
- القاسمي (د. علي)
- المصطلحية: مقدمة في علم المصطلح، بغداد ١٩٨٥.

- كانينو (جان)
- دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية صالح القرناوي، الجامعة التونسية
١٩٦٦.
- مالبرج (برثيل)
- الصوتيات، ترجمة د. حلمي خليل، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥.
السدي (د. عبدالسلام)
- قاموس اللسانيات، الفار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤.
مصلوح (د. سعد)
- دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.
الملائكة (د. جميل)
- المصطلح العلمي ووحدة اللغة العربية، اللغة العربية والوحدة العربية، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس ١٩٨٩.
مونين (جورج)
- مفاتيح الأنسية، ترجمة الطيب البكوش، تونس ١٩٨١.
الهاشمي (د. التهامي الراجحي)
- كيفية تعريب السوابق والواحد، اللسان العربي، مجلد ٢١.
- معجم الدلالية، اللسان العربي، مجلد ٢٤، ٢٥، ١٩٨٥.
خليل (د. محمد حلمي)
- دراسة تفويجية لخصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، ضمن (تقدم اللسانيات في
الأقطار العربية) إصدار: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، دار الغرب الإسلامي،
١٩٩١.
- المصطلح التصوتي بين التعريب والترجمة، اللسان العربي، مجلد ٢١.
وافي (د. عالم عبدالواحد)
- علم اللغة - المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٩٤١.
ياكوسون
- الفونولوجيا وعلم الألفاظ، ترجمة: هيئة تحرير مجلة الفكر العربي، العدد ٨ - ٩،
١٩٧٩.

المراجع الأجنبية

- Crystal. Linguistics. penguin Books, 1968.
- Hartmann. and stork, A Dictionary of L. anguage and Linguistics. London , 1987.
- Mario - pei and Frank Gouynor. A Dictionary of Linguistics, New yourk 1954.

الأستاذ الدكتور تمام حسان مُوصلاً للتراث اللغوي

أ.د. محمد خليفة الدتاع

جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا

التحقت بكلية دار العلوم جامعة القاهرة خلال العام الجامعي 1970/69 م طالباً بالسنة
النهائية للماجستير، وما زلت أذكر أن مراتب الكلية الأستاذ عبد المجيد كلفني - إنشأً
لإجراءات قبولي - بالدخول على وكيل الكلية، وكان يومها الأستاذ الدكتور تمام حسان،
عرفته لأول مرة رجلاً، فيه من الصمد سرته، ومن القاهرة دمايتها، ومن العلماء تواضعهم.
ولكننا لم نحظ في تلك السنة بتعاصراته لأنه أثر علماء كان يحلهم يقوموا بهذه المهمة،
فقام بالتدريس لنا العلماء الاعلام الأستاذ العلامة علي النجدي ناصف، والأستاذ الشيخ
عطية الصوالحي، والأستاذ الدكتور عبد الله درويش، رحمهم الله.

وبعد اجتيازنا تلك السنة بنفوق، والحمد لله، أصبح الأستاذ الدكتور عميداً لكلية
فصهيت أن أعمل بإشرافه لكثرة التزاماته، ولكن الإخوة الأفاضل الدكتور محمد عيد
والأستاذ أحمد إبراهيم والأستاذ الدكتور أمين السيد نصحووا لي بأن اتصل بالأستاذ الدكتور
تمام حسان لإعداد رسالة الماجستير بإشرافه.

استعنت الله وتقدمت إليه وطلبت منه ذلك ورجوته بالحاح، فقبل بكل رحابة صدر بعد
مناقش مقتضب عرف من خلاله استعدادي وتقديرى واتجاهاتي في البحث، ثم كلفني في
مقابله أخرى بعد أسبوع بإعداد موضوع حول (دور الصرف في منهج النحو والمعجم) وتم
ذلك، وانجزت الرسالة ونوقشت بإشرافه يوم 25 / 10 / 73 م . وقد عشت خلال هذه
السنوات الثلاث في قبض علم اعترفت منه بكل نهم وصاحبه غير ضان عليها بتاجه.

كان الأستاذ الدكتور بيني أبناء لينة، فقد شعرت وأنا بحاجته أنسى دخلت مرحلة
النشأ والصقل، والإحاطة بالقدرة على توظيف المعلومة وتوليق النص وسبك العبارة، وما
زلت أذكر أنني احتجت أثناء البحث إلى ملزمة من كتابه الذي لم يطبع آنذاك «اللغة العربية
معناها ومبناها» فسلمها إلي بخط يده قبل أن تطبع.

وقد وقفنا من خلال منهجة في تناول اللغة ونصوصها على مسالك أدركناها فيما بعد،

ونستطيع تلخيصها الآن في نقاط تفضي كلها إلى نتيجة واحدة وهي أن الأستاذ الدكتور تمام حسان بعد موصولاً للتراث العربي.

١- نلمح في كتبه - «مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، اللغة العربية معناها ومبناها، الأصول» - أنه يبحث دائماً عن تلك الحلقة التي عدها كثير من الباحثين مفقودة، وهي ربط التراث النحوي واللغوي العربي بالنظريات الحديثة، وهذا يعد تأصيلاً فوق كونه اعتراضاً برصيد هذه الأمة، فلو قارنا مثلاً بين كتاب «اللغة» لجيمس هيندرس^(١) ومناهج البحث في اللغة للأستاذ الدكتور تمام حسان لأدركنا أن هدف «هيندرس» إيضاح المستويات الوظيفية للغة (عسوماً) وإن كان التركيز أحياناً على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو اللاتينية، أما الأستاذ الدكتور تمام حسان فهدفه توظيف الأمثلة والنصوص العربية لتتلاءم مع هذه النظرات وتلك النظريات، ويكفي أن نعلم أنه نشر مقالاً في مجلة اللسانيات بالمغرب تحدث فيه عن مناهج التأليف في النحو العربي. وكان مدار المقال نظرية تشومسكي حول النحو التحويلي وجذورها عند ابن مالك.

٢- تحصل الأستاذ الدكتور تمام حسان - كما تعلم - على مؤهله العلمي «الدكتوراه» من بريطانيا مع مجموعة من الأساتذة الأفاضل^(٢)، ولكن بعض العائدين قس تلك الحقبة - العقد الخامس والسادس من هذا القرن - كانوا مشبهين بنظريات حديثة ومفاهيم لغوية متجددة، فحاولوا تسجيل صدى ذلك في آثارهم ومؤلفاتهم، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان عباد وهو أكثر فتاعة بقديمية الخلق، وأشد إصراراً على تبنى المتن وأحوال، ومحاولة إبرازها ببراع العالم الكفء، وأسلوب الباحث المدقق، فتحدث في كتبه عن الرتبة والضمائم السياقية والقرائن النحوية (المقابلة والمقامية) والإسناد، وعبر عن أبواب مثل الحال والتمييز والاستثناء بمصطلحات لا تخرجها عن معايير استعمالها في كتب التراث، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما حاول اقتصاص المصطلحات العلمية من بطون الكتب وثنايا المطولات، فيقف عند تعبير السيوطي (الإعراب المستوي)، وبين وجهة نظر الفاكهي في شرحه على القطر في الإعراب التقديري... ويوضح مقصود ابن مالك في قوله:

بنا فعلت وأنت ويسا افعللى

وتنون اقبلن فعلل يشجلى

وعلاقة ذلك بالمبنى والمعنى والعلامة، ويخرج بتيجة حاسمة هي: «إن اللغة العربية تعبر بصيغة الفعل عن الشخص»^(٣).

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٢.

ثم يتحدث عن الشخص في النحو العربي ويرى أن الشخص في النحو العربي أوضح ما يكون في الضمائر، ولذلك جاز لنا أن نقول:

من يقوم من يقومان من يقومون

وتحدث كذلك عن النوع، وفرق بين الذكر والأنثى في الطبيعة والتذكير والتأنيث في النحو، وعن الزمن، ولاحظ أن الزمن النحوي غير الزمان الفلكي، وناقش العدد ورأى أن العدد الحسابي لا يعبر عن العدد النحوي... وقد استنى معظم أمثله من القرآن الكريم، وخرج بنتيجة وهي أن النص القرآني الكريم يعبر عن هذه المعاني النحوية أوضح تعبير، فنجد في قوله تعالى ﴿وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّكَ بِهَدْيٍ مِمَّنْ يَتَّبِعُونَ آيَاتِنَا فَاتَّبِعْهَا إِنَّهَا هِيَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ﴾ وقوله عزّ شأنه ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِذَا حَاءَكَ الْمَوْعِظَاتُ﴾ و﴿أَسْمَاءُ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ دليلاً على جودة التركيب في اللغة العربية حسب المعايير التي ينشدها الآن.

٣- وقد يتحامل الأستاذ الدكتور تمام حسان على الذين عقدوا مسائل النحو والصرف، ونلاحظ ذلك في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ولكنه نحامل دافعه الغيرة على لغة القرآن والعرب، وصحفه الخشية من أن يلس بهذه اللغة ما يفر أهلها منها فيزدادون البعد وتتسع الهوة، فهو لا يشيل التعقيد في التقعيد، وتضييق دائرة اللغة بإخضاعها لتقاييس بعد الخارج عنها مارقاً، لأنه يرى في ذلك إكراهاً للغة. ويدلل على ذلك بحاوة طريفة وقعت لمدرس مع مفسن اللغة العربية في الأرياف المصرية، إذ وجد المفسن عند دخوله الفصل المدرس قد كتب: جمع لحم لحوم، فرفع المفسن صوته عالياً أمام التلاميذ وكأته ظفر بطائل: من أين جئت بهذا الجمع يا أستاذ؟ فرد الأستاذ على الفور: من القرآن الكريم، فهت السيد المفسن ولم يتيس بكلمة.

وكان هدف الأستاذ الدكتور تمام حسان دائماً الوصول إلى نتيجة من خلال البحث هدفها التأكيد على وجوب الإحاطة بمناخ بحث العلوم العربية حتى نسلك بها المسلك الوصفي، ومنجد في النصوص والأمثلة صدى وجذوراً لهذا المسلك، لأن الشعب في التقعيد وتعليل الظواهر اللغوية على المستوى القياسي والجدلي مرحلة لا تعبر عن أصالة البحث اللغوي.

٤- عالِم الأستاذ الدكتور تمام حسان نظرية العامل علاج العالم المدقق والباحث الموثق، فحاول البحث عن ضمايم تتعلق بقراءتي الأستاذ والترتبة والسياق في مسائل كثر حولها التأويل المبني على الافتراض.

فلو حاولنا الوقوف على المعنى المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَعْدَاءُ النَّبِيِّينَ وَالْحِجَابُ﴾ وكل شيء فصلناه تفصيلاً، احتجنا إلى تقدير الإعراب في «كل» بالنصب أو بالرفع، أي على

العطف أو الاشتغال أو الامتناف، هنا يبرز سؤال الأستاذ الدكتور تمام حسان. لماذا نلجأ إلى التقدير في حالة الاشتغال ونعتبر جملة «فصلناه» المذكورة لا محل لها من الإعراب وهي العماد في المعنى؟

نلاحظ - إذن - أن وجود الضمائم السياقية يعنى عن التقدير انعكاس.

ويختلف الأستاذ الدكتور تمام حسان هنا عن «ابن مضاء» مثلاً، لأن ابن مضاء دعا إلى وجوب حذف مسائل قد يستغنى التحوي عنها، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان اقترح البديل لتحليل الظاهرة النحوية، ويختلف أيضاً عن «إبراهيم مصطفى» الذي دعا إلى تغيير مصطلحات تتعلق بعلامات الإعراب دون الخوض في تحليل العبارة أو التركيب، فإذا أطلقنا على «فصلنا» «علم الأستاذ» وعلى «الكسرة» «علم الإضافة» وعلى «الفتحة» «ذيل الحقة»، كنا نهدف إلى تغيير مصطلحات ألفها النحويون واللغويون، وربما أحدث تغييرها أو دعاوى تغييرها ربكة في المنهج وخلافاً في أسلوب التعامل مع النص، وهذا ما حدث فعلاً، فقد أثار إحياء النحو ضجة كبرى بين الأزهر والدرعمة^(١).

ولكن أمثالنا الدكتور تمام حسان كان يأخذ المسائل اللغوية بالرفق والمؤانسة، فيكون دائماً محللاً للقرائن التي تقضى إلى المعنى الذي تدأى معه العلامة الإعرابية، فلو قلنا مثلاً:

كم بجود متلف نال العلاء

وبخيل بخله قد وضعه

لا يستقيم معنا المعنى عندما تجذب «بجود» (متلف) فتجرها، لأن الجود لا يوصف بأنه متلف، لابد إذن من رفعها فنقول: «كم بجود متلف».

ولو قلنا:

بنوتنا بنو أبناتنا وبناتنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد

لوجدنا أنفسنا مضطرين لرفع (بناتنا) على الابتداء، ولا نستطيع جرهما بالعطف، لأن المعنى لا يستقيم.

وإذا قلنا:

والاسم منه مسعرب ومبني

لشبهه من الحروف مدني

لنحتم تعليق (لشبهه) بـ «ومبني» فقط، لأن الإعراب لا يكون لشبهه من الحروف مدني.

(١) ينظر: إحياء النحو، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لحمد عرنة.

فالقارئ في رأى أستاذنا الدكتور تمام حسان تتضافر لخدمة المعنى داخل السياق، فلو
أعربنا (أمير) في قول أبي تمام:

لقد تركت أمير المؤمنين بها

لنار يوماً دليل الصخر والخشب

مفعولاً به له (تركت) لاختل المعنى، وأصبح المتحدث عنه في عداد المحروطين، فيلزم أن
يكون منادى، أي: (يا أمير المؤمنين).

وقد سجل الأستاذ الدكتور تمام حسان في هذه المناسبة ملاحظة جديرة بالاهتمام، فكانت
مدخلاً للوقوف على منهج ابن مضاء، وتلخيص في تأثر ابن مضاء بالنزعة الظاهرية السائدة
في وقته، فنجد أحكامه مبنية على ظاهر النص، وظاهر النص لا يفضى دائماً إلى نتائج
حاسمة.

هـ - عرض الأستاذ الدكتور تمام حسان لبعض القضايا بالنقد، وأحياناً بالنقض، ولكن
مدار هذه القضايا كلها منهج البحث لا النصوص، فيرد على النجاة مثلاً تقسيمهم الكلام إلى
اسم وفعل وحرف، لأن النجاة لم يذكرها ركائز هذا التقسيم ومعتمده، ويحاول الاجتهاد في
تقسيم الكلام إلى اسم + فعل + ضمير + أداة... وهو بهذا لم يخرج عن النصوص، ولم
يقدم فيها، ولكنه نقد منهج النجاة في التأليف والتحليل، فذكر أن هذا التقسيم كان مبنياً
(على أسس لم يذكرها لنا - وربما لم يعوها هم أنفسهم - وإنما جابهونا نتيجة هذا التقسيم
إلى اسم وفعل وحرف)^(١).

تلاحظ من خلال هذا العرض أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان مؤصلاً للتراث العربي
في مجال البحوث اللغوية، وأنه يملك ميزة قد يفقدها غيره تتمثل في خلفيته التراثية التي
كانت له، وجاء في جو تتصارع فيه الثقافات، فقد كان محصناً خلال دراسته بالقرآن الكريم
ولسانه العربي المبين، وكان زاده المنظوم والمنثور من شعر ومنظومات وخطب ومواعظ وحكم
وأمثال، وتجلى في قدرته على استيعاب النظريات اللغوية الحديثة وتوظيفها ليخرج بعد
ذلك بحثاً أصيلاً ومبتكراً في الوقت نفسه^(٢).

وأخيراً أريد أن أختتم هذه السطور بعبارة ذكرتها في كلمة شكر سجلتها في رسالتي
للماجستير وهي: «وكل الذي أريد قوله: إنني آتني أن أكون جزءاً منه».

وأذكر أنني التقيت به في مؤتمر الألسنة بتونس سنة 1978م فقال لي: الحمد لله، إنني أرى
طلابي يشاركون في مؤتمرات دولية، وقد أصبحوا زملائي...

ونحن نعترف دائماً بأننا طلابه.

(١) مناهج البحث في اللغة، ص 196.

(٢) راجع كتابنا: دور الصرف في منهج فننح والمعجم، (المعجم).

المراجع

- ١ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، طه لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- ٢ - ثام حسان (دكتور) الأصول، اللغة العربية معانها وبنائها، اللغة بين المعيارية والوصفية، نتائج البحث في اللغة.
- ٣ - ابن مالك، الألفية وشروحها.
- ٤ - ابن مضاء الشرطي، الرد على النحاة، تحقيق: د. سوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ٥ - محمد خليفة الدنام (دكتور)، دور صرف في منهجي النحو والمعجم، منشورات جامعة قارونس، ١٩٩١م.

النص المعجمي في المولدات والأعجميات:

حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجا

أ.د. محمد رشاد الحمزاوي (تونس)

كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس

١. المدخل:

لقد زودتنا المعجمة الحديثة^(١) بتصورات ومفاهيم كثيرة ومتنوعة^(٢) لم تخترق إلا قليلا جدار النظرة المعجمية الوصفية التاريخية العربية المسببة بهذا الموضوع^(٣) والمركزة بالخصوص على صناعة المعجم. متجاهلة المقاربات المعجمية الدولية وما وفرت للدارسين من رؤى تؤسس للمعجمية علما مستقلا ومجمعا بحرًا تصب فيه كل العلوم اللسانية من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية، وما وراها من قراءات بنوية ووظيفية وتوليدية... إلخ.

والملاحظ في هذا الشأن أن أزمة المعجم العربي التي برزت في عصر النهضة والتي أشار إليها الكثيرون ومنهم - على سبيل الذكر - أحمد فارس الشدياق^(٤)، وأوغيست فيشر^(٥)، ومصطفى الشهابي^(٦)، ومجمع اللغة العربية^(٧)، تكفي لأن تحتم ضرورة التأسيس تأسيبا جديدا للمعلم في مستوى التنظير والتطبيق بالاعتماد على الدراسات الدولية كرائدة

(١) ونعني بها ما يدعى بالفرنسية والإنكليزية Lexicologie - Lexicology و Lexicography - Lexicographic.

(٢) محمد رشاد الحمزاوي: «من قضايا المعجم قديما وحديثا» تونس - بيروت ١٩٨٦، حيث تعرض لأهم تلك المفاهيم الحديثة.

(٣) حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره - جزء ١ - القاهرة ١٩٨٨، حيث تعرض لمناهج المعجمية الوصفية التاريخية.

(٤) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القساموس - مطبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ. وقد أخذ أغلب آرائه من «إضافة القراسوس وإضافة التاموس» - لأبي عبد الله بن الطيب القاسم الشرمي - نشر دار فضالة بالعمدية - المغرب.

(٥) أوغيست فيشر: المعجم اللغوي التاريخي (نموذج) - القاهرة ١٩٦٧، يتعرض فيه بالخصوص للنظريات المعجمية اللغوية والتاريخية.

(٦) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث - دمشق ١٩٦٥، انظر بالخصوص ص ٣٣ وما بعدها.

(٧) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨، ص ٤٩ - ٥٣٦.

وبالتفصيل على المحاولات التي بذلها لسانيون عرب معاصرون ومنهم تمام حسان^(١)، وإبراهيم بن مراد^(٢)، وعبد القادر الفاسي الشهري^(٣)، ومحمد رشاد الحميزاوي^(٤)، وعلي القاسمي^(٥) إلخ. فالذهنية العربية المعجمية ما زالت مشدودة في مستوى التطبيق بالخصوص إلى المعجم التراثي ومقاييسه، وبالتالي قللت تواجه قضايا معجمية حديثة^(٦) في نطاق نموذج قديم مثلها مثل الطيب المعاصر الذي يصير على معالجة أسقام زمانه بالاعتماد على معارف وعلوم زمان. إن المعجم العربي المعاصر سواء العام منه أو المتخصص، وسواء الأحادي اللغة منه أو المتعدد اللغات لم يشف من حيث مصبده وبنية شيئا يعتبر لسابقه التراثي، فلم يعتبر رأي من قال: لو كان الكلام يعاد لنقد، ولم يستفد من مقاييس ومعايير المعجمية الدولية التي حطقت نقلة نوعية كادت أن تكون ثورية في مستوى صناعة المعجم باعتباره وسيلة معرفية وتربوية وثقافية وحضارية تؤدي وظيفة أساسية، فالتأتأت ثرائها بإثارت جليل وشرفه بالامتداد والتواصل.

٢. القضية:

إن غايتنا من كل ما سبق أن نعلم عينة معجمية تشهد على ما أشرنا إليه وذلك من خلال قضية من أهم قضايا المعجمية الحديثة، ونعني بها قضية النص المعجمي. فهي لم تطرح قديماً^(٧) ولا حديثاً^(٨) بما فيه الكفاية، على ما لها اليوم من مقاييس ومعايير ستعرض للبعض منها؛ لأن النص المعجمي يستحق أن يبرز في حد ذاته مفهوماً جديداً أساسياً باعتبار أنه يختلف عن غيره شكلاً ومضموناً، ويحتاج إلى أن يقرأ قراءة فنية ومتنوعة لها أسبابها ومبرراتها اللسانية. ولقد رأينا أن ننظر إليه من زاويتين متلازميتين إحداهما نظرية والأخرى

(١) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة - القاهرة ١٩٥٥.

(٢) إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمي في كتب الطب والصيدلة العربية - بيروت ١٩٨٥.

(٣) عبد القادر الفاسي الشهري: المعجم العربي: نماذج تحليلية - الدار البيضاء ١٩٨٦. وفيه يدرس المعجمية العربية من منظور توليدي.

(٤) محمد رشاد الحميزاوي: المعجم العربي - إشكالات ومقاربات - تونس ١٩٩١.

(٥) علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعجم - الرياض ١٤١١ هـ.

(٦) محمد رشاد الحميزاوي: المعجم العربي السابق ص ٢٩٧-٣٠٨. حيث تعرض لتساؤلات التصويص وتساؤلات السياق في المعجم العربي المعاصر، حيث نظمنا مدخل فنية تطبيقاً يربط بين ثابته وتحولاتها في المعجم.

(٧) تعرض للنقضية إجمالاً ابن فارس في المقاييس وابن سيده في المحكم، دون التأسيس والتطبيق لها بوضوح.

(٨) يمكن أن نجد لها تثاراً في مقدمة (أقرب المولود) لسعيد الشرتوني.

تطبيقية، انطلاقاً من مدخل البناء؛ تفديراً وتكريماً للسان العربي الكبير تمام حسان، لما قام به من جهد وجهاد لتصبح اللسانيات علماً من علوم العربية وأساليبها الرائدة، ولما قدم لنا من جليل الأعمال الحسنة الثابتة التي أنارت لنا الطريق.

ولقد حصرتنا دراسة النص المعجمي في حقل المولدات والأعجميات من حرفة البناء المذكور لأنه يطرح قضية أخوار بين الثقافات وما نوحى به، من خلال المعجم، من أخذ وعطاء يكونان على قدر مكانة اللغتين أو اللغات المتعاملة وعلى مستوى منزلتها من الريادية والتبعية، واختارنا تلك المولدات والأعجميات من المعجم الوسيط لجمع اللغة العربية لأنه يمثل محاولة علمية جماعية عربية طمعت إلى وضع معجم عربي عام مخصص للمتقنين المعاصرين، يدعو إلى معادلة صعبة مغادها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية بحاجات العصر، وذلك من أجل غاية أصعب تستهدف في الإحاطة حسيماً أمكن بالخطاب العربي ماضياً وحاضراً، في استقراره وفي استغناؤه^(١) اللذين لم يكتب لـمعجم عربي سابق أن وفق بينهما بما يتفق ومعايير المعجمية الدولية الحديثة فكيف متوقع إلى تبليغ هذه المجموعة من المعطيات المتشابهة المنتسبة إلى المعجمية كما نتصورها اليوم؟ المهم ليس أن نحيط بها بل أن ندري لم وكيف طرحنا؟ وكيف يجب أن تطرح؟ وما هي المقاييس والمقاهيم التي يجب أن نعتد لبناء النص المعجمي المنشود ومنه التأسيس لغهوية معجمية عربية مشتركة حديثة؟

٣. المعالجة:

٣-١- المفروض في كل نص أن يكون له عنوان أو ما شابهه، وعنوان النص المعجمي يتكون من «مادته» حسب تعبير القدماء ومن «مدخله» حسب الحديثين، وبالتالي تكون المداخل المعبر عن المولدات والأعجميات المعنية بدراستنا عناوين متنوعة تنبئها نصوصها المعبر عنها قديماً «بالشرح» أو التفسير والمشار إليها اليوم «بالنص» أو «التعريف». ولقد أفادنا إحصائنا للعناوين/ المداخل في حرف البناء أنها قد بلغت ٦٠ عنواناً / مدخلاً من مجموع ٥٤٠ مدخلاً تقريباً من مداخل الحرف المدروس، فتكون نسبة المولدات والأعجميات في الوسيط كما يلي:

$$\frac{100 \times 60}{540} = 11,11\%$$

(١) المفروض في المعجم التوفيق مثل المعجم الوسيط أن يربط صلة الرحم بين الثابت والمتحول من اللغة باللذين عبر عنهما في اللسانيات الغربية بالسكونية والديكرونية. والتوفيق بينهما صعب الشال على من لا يرى بشروطهما.

- ٢٠٣ ولقد وردت هذه النسبة المهمة من المولدات والأعجميات - ألفاخيل حسب أنواع كثيرة نُصِّت عليها مقدمة الوسيط^(١)، وطُبِّق لها في منتهى الإشارة إليها برموز. فمن ذلك:
- (١) «مو»: «المعروف» وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية» ومثاله^(٢):
- النخلة: السبورة - ومقاعد خشبي يجلس عليه التلاميذ (مو).
- (٢) «مع»: وهو اللفظ الأجنبي الذي غيَّره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب. وهو المعروف بالعرب. ومثاله:
- التبر: الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف حُشْب السقف. (مع).
- (٣) «د»: «وهو اللفظ الأجنبي الذي دخل العربية دون تغيير». ويسمى الدخيل ومثاله:
- تلفزيون: جهاز الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربية (د).
- (٤) «محدثة»: «اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة». ومثاله:
- التَّحْرِيْبُ: طبقة التراب التي تكون تحت التراب، أي تحت ما يتناوله المحراث من التربة الزراعية. (محدثة).
- (٥) «مج»: «اللفظ الذي أقره مجمع اللغة العربية». ومثاله:
- التيار: حركة سطحية في ماء المحيط تتأثر باتجاهات الرياح، وتُغْلِي المياح الدافئة إلى المناطق الباردة وبالعكس. (مج).
- (٦) تركية^(٣). ومثاله:
- التكية: رباط الصوفية (تركية).
- (٧) «د. مع»: ومثاله:
- التروزي: الخياط (دخيل معرب من درزي بالفارسية).
- (٨) التَّدْ: نغمة موسيقية (فارسية).
- ٣-٣ إن الرموز المعروضة وما وراءها، مفاتيح نوحى بمفاعيم مختارة ومقصودة شرعها

(١) الرموز وتعريفاتها واردة في مقدمة الطبعة الأولى للمعجم الوسيط.

(٢) الأثلة المنصوبة للمولدات والأعجميات مأخوذة من حرف التاء اللروس. من المعجم الوسيط.

(٣) لم ترد في مقدمة الوسيط وذكرت في المتن.

واضح المعجم لسد فراغات الرصيد المعجم قديماً وحديثاً، وللإيفاء بحاجات محصور مختلفة، وهي قتل تصورات لأنواع المولدات والأعجميات حسب ثلاثة اعتبارات فيها نظر، منها الزمنى القديم والحديث (المولد، المحدث، الجسمي)، والمتألف وصيغ العربية (المعرب)، والمسلط عليها (الدخيل) فضلاً عن العرقي (تركية، فارسية) والملاحظ أنها عناوين أتت في شكل ألفاظ مفردة تدعى اليوم «معجمات بسيطة»^(١) ح «مُعْجَمَةٌ»^(٢)، وهي غالباً في المعجم، ومن المفروض أن تكون اختياراتها ورموزها حاضرة لتفاهيس مبررة، فهل وفي الوسيط بذلك؟ لا بالطبع؛ لأن المعجم الوسيط قد ادعى أنه معجم تواصل تعهد يربط صلة الرحم بين الماضي والحاضر وبين الثابت والمتحول، فهو «يبحث إلى الماضي بصلة وثيقة ويمرر عن الحاضر أصدق تعبير»^(٣) في مستوى رصيده العام. ورأينا أن هذا الرأي قابل للنقاش نظراً لما يستوجبه اتقنومان اللسانيان المعجميان الثابت (السكروني) والمتحول (الديكروني) من شروط ووجوه، لم يأت لها ذكر في مقدمة الوسيط، ولا في مثله بالخصوص. فعلى أي أسس اختار مدخل دون أخرى سواء في المستوى القديم أو الحديث من حقول المولدات والأعجميات؟

لاشك في أن سبب ١١، ١١/ من المولدات والأعجميات تفيد أن «باب الاجتهاد مفتوح في اللغة كما هو مفتوح في الفقه والتشريع»^(٤)، إلا أن مفهوم الإحصاء الذي اعتمدناه هنا - وهو ضروري بالنسبة للمعجم عموماً وللمعجم التوفيقي خاصة - لم يخطر على بال أصحاب الوسيط لتقييم الاجتهاد المعنى كما وكيفا، يكتفي في هذا الصدد أن يشير إلى أن الوسيط قد اعتمد على معايير ومقاييس لا تدعم النص المعجمي في مستوى مدخله واختيارها؛ لأنها جاءت مبنية على تناقضات لم تسلم من التلويح أحياناً. فمن ذلك أن:

١- مفهوم المولد في القديم والحديث قضية اعتبارية، فضلاً عن أن مجمع اللغة العربية قد تجاوز معركة القصص والمولد^(٥) بدعونه إلى المبدأ الذي يقول «ما قبل على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(٦)، مما لم يطبق في المعجم الوسيط، حرف التثنية، لأنه لا يفرق بين المولد

(١) المعجمة هي الوحدة المعجمية الدنيا التي تعهد عليها الدخيل ويمرر عنها في العرب يد ١١٥ ج ١.

(٢) إبراهيم مذكور: مقدمة الطبعة الأولى في المعجم الوسيط.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه - مجلة مجمع القاهرة ٨ / ١١٠ - ١١٦ حيث أقيم للمجمع بضرورة تجاوز هذه الحركة.

(٥) محمد رشاد الحسزاي: أصوال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨ ص ١٨٢ وما بعدهم والقول لأبي عثمان اللزني برواية ابن جني.

القديم والمولد الحديث، كما أنه يدرج في مفهوم المولد المعرب القديم الذي يصبح مولداً جديداً في العصور الحديثة، وذلك ما يشهد به مدخل التخت:

التخت: وعاء تصان فيه الثياب ج تخرت (مع) - مكان مرتفع للمجلوس أو النوم. - وجولة الموسيقين والمغنين (مو)، - من الزهرة: ما يحمل أوراقها (مو).

وملاحظ أن معناه الأخير يتناسب حسب منطق الوسيط للمحدث، أو للمجمعي.

٢- مفهوم المجسمي لا يستقيم على معيار واضح. فيمكن أن يكون مولداً، كما يمكن أن يكون معرباً ومجمعيًا. ويشهد بذلك:

- «التغ: نبات من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخيناً وسعوطاً ومضغاً، ومنه نوع يُزرع للزينة» (مع).

- تراخوما: (الرمم الحبيبي): مرض معد يصيب الملتحمة والقرنية يميزه التهاب واحمرار الجفون والسَّيل (مع). والملاحظ أن تراخوما تنسب لغوياً إلى الدخيل بقطع النظر عن الجمع واضمها.

٣- مفهوم الدخيل يختلف بالمعرب. ويشهد بذلك:

- الترياس: مزلاج من حديد يعلق به الباب من الداخل ج تراسيس (د).

وهو يتناسب حسب رأينا للمعرب؛ لأن مفردة على وزن تفعّال ج تفاعيل، والمعرب أساساً ما اتفق مع أوزان العربية وتألف.

٤- مفهوم التركي أو الفارسي لا يحتاج إلى رمز يختص به، ويدخل تحت باب المعرب أو الدخيل محدثاً أو مجمعيًا، وإلا وجب إرجاع كل كلمة صغرية أو دخيلة إلى لغتها الأصل الصريحة.

٥- المفاهيم السابقة معدومة، وكذلك رموزها على لم تذكر أمام مداخل هي في الحقيقة غير عربية قد أغفل الوسيط أمرها. فمن ذلك - التبريق، التسلود، ثوز، تنور، التوراة، الترجمان... إلخ، وهي كثيرة لا تستقر على حال من الاضطراب.

والمطلوب أن تركز العناوين المداخل على ثلاثة نوعية - (١) العربي الفصيح (٢) المعرب (٣) الدخيل، مع وصف كل واحد منها بتقديم (ق) ومحدث (مع) ومجمعي (مع)؛ لأن (١) و(٢) و(٣) مواصفات لغوية ثابتة، و(ق) و(مع) و(مع) مواصفات زمنية متحركة، وبالتالي تربط ولو شكلياً بين الثابت والمتحول في انتظار تحقيق ذلك في معجم أكثر نظاماً ودقة، مع

الإشارة إلى أن المداخل المتناولين السائلة في المعاجم العلمية هي المعجمات البسيطة التي تتألفها في المعاجم المتخصصة مداخل أخرى تدعى المعجمات المركبة والمعجمات المعقدة، وهي كثيرة في المعاجم التكنولوجية والفنية وتطرح قضية تنظيمها في النص المعجمي. ومنها على سبيل المثال:

نظام إذاعي متعدد الإرسال يستقيم التردد^(١). وعند الدخول يكون تسفلاً^(٢) قائم الذات لا يمكن فصل مكوناته عن بعضها وإلا انعدم معناه. وهذه القضية ذكرت للتنبه وأمرها غير ملحق في بحثنا هذا. (انظر العناصر المكونة للمدخل أو العنوان المعجمي بالشجر الملحق بهذا البحث). نستخلص من كل ما سبق أن مفهوم الدخول أو العنوان في النص المعجمي يطرح قضايا كثيرة ومتشعبة، ويحتاج إلى مقاييس ومعايير جديدة متناصفة لم تحظر على بال واضعي المعجم الوسيط.

ولتأت إلى النص المعجمي المحضر، وهو ما ساء القدماء «الشرح» أو التفسير ونسبه اليوم «التعريف». وهو نوع من التعليق على المدخل، يلتقي فيه أنواع من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والبلاغية، والأسلوبية في شكل نصوص متتابعة ومتناقضة فيها فن النثر، والشعر، والأمثال والحكم، مما يجعل من النص المعجمي نصوصاً يل تناصت مخفية أو متوسطة، أو مكثفة^(٣). وكانت وما زالت موضوع معارك طاحنة، تشهد عليها استدراسات المعاجم بعضها على بعض. ولقد تجاهبت المعاجم العربية القديمة والحديثة في مستوى المعلومات والرصيد الذي حوته، وعلى تربيته. دون أن تطرح بوضوح نوعية النصوص أو التعريفات التي تؤيدها، لأنها لم تكن واعية بأهميتها، بالرغم من أنها اعتمدت البعض منها وخالطت بينها إلى حد الفوضى، وذلك ما لم يسلم منه المعجم الوسيط الذي يعتمد تعريفات مخفية إلى حد الحفاف المعنوي.

إن المعجمية الحديثة تقيدنا أن النص المعجمي يستوجب ثمانية تعريفات أو نصوص، تنفرد عنها تعريفات ونصوص أخرى^(٤). ولقد جاءت مذكورة في الشجر الملحق بهذا البحث^(٥). مع تفصيل في التعريف الدلالي نموذجاً عن قضاياها المختلفة، وهي تعد من

(١) وهو ترجمة لـ Frequency division Multiplex broadcasting System/ Systemed de Radiodiffusion Par Multiplexage a repomition en frequence.

(٢) ونعني به (Sintagme) في المصطلح اللساني في الحديث.

(٣) محمد رشاد الحصري: المعجم العربي... المذكور سابقاً ص ٩٥ وما بعدها. انظر طريقة ابن منظور في تحرير مادة اللسان مدخل عرب نموذجاً.

(٤) للصلح نفسه ص ١٦٧ وما بعدها حيث نعرض بالتطبيق لأهم تعريفات والنصوص المذكورة.

(٥) الشجر الملحق يقدم نظرة شاملة عن نص المعجمي مدخلا ومحتوى وتربيته.

الأولويات الضرورية لكل مدخل معجمي حتى تتناسق مداخله جميعها، شاهدة بذلك على منهج موحد في وضع المعجم من حيث محتواه وبنائه، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. فالتعريف الدلالي يمكن أن يعتمد للتعريف الأسمي التقليدي الذي يُعرف المدخل بالمرادف أو بالضد أو بالإحالة أو بالصعب... إلخ ويمكن أن يعتمد التعريف المنطقي الذي يُعرف المدخل بالمنطق الذي يبرز طبيعة الشيء ووظيفته، ويمكن في حالة ثالثة أن يعتمد التعريف البنوي الذي يقوم على المعاوضة والمقابلة. وهناك حالة رابعة وهي مثل التعريف التوليدي الذي يركز على الصوت والنحو والدلالة لوضع النص المعجمي. كما هي أنواع النصوص التي اعتمدها المعجم الوسيط في المولدات والأعجميات المدروسة^١ نلاحظ أنه استعمل التعريف

(١) بالترادف. ومثاله:

« ترجم الكلام: بينه ووضحه.

(٢) بالإحالة: ومثاله:

« تراجيديا (انظر عساة من ا س ي) (د)

(٣) بالترادف والنصوت. ومثاله:

« الترمزي: الحياط... د و ز ي بالفارسية.

(٤) بالمنطق (طبيعة الشيء ووظيفته) ومثاله:

« الترمس: زجاجة عازلة تحتفظ على السائل حرارته أو برودته (د).

وملاحظ أن أغلب «النصوص» التعريفات الواردة في المولدات والأعجميات هي من قبيل التعريف المنطقي رقم (٤) لأن جذرها ليس عربياً، فلا يمكن أن نستق من فعلنا حدثاً يساعد على اعتماد الترادف لمقابله. المهم في هذه الأمثلة أنها تبين أن المعجم الوسيط يعالج حقول المولدات والأعجميات بنصوص تختلف من حالة إلى أخرى^(١)، مما يوحي بغياب نظرية منهجية موحدة أو نظرية لغوية حديثة معينة. ولقد جاءت أغلب النصوص خالية من تعريفات لا يد منها مثل التعريف الصوتي، لاسيما وأنا ننقل دخیلات تستوجب نقلها نقلاً صوتياً حسب نطقها الأصلي أو ما يخالفه، وذلك شأن التعريف الصرفي والنحوي... وقد ذكرنا في حالات قليلة جداً من متن المعجم الوسيط، مثل الترابس ج ترابيس - ونختج نخوت.

(١) جاء في المعجم الوسيط تعريف بالصورة في مدخل «فصح» حيث أورد النص بصورة تلك النبتة وللصورة قسماً معجمية كثيرة. انظر مؤلفنا السابق: المعجم العربي إنشكالات ومقاربات ص ٢٩٤.

وتبدو هذه النصوص تلغرافية مختصرة إلى حد الخفاف، لا تعبر عن هوية الكلمة المدخل وما وراءها من خلفيات ثقافية وحضارية تكن المتقبل من التحدّيات مع هذه المولدات والأعجاسات التي تنقل أسلوباً جديداً في رصيده اللغوي الأصيل، يعتبر، بعضهم «تشويشا» أو «عدولا» إبداعياً لغوياً وحضارياً ضرورياً يرى عالمه وواقعه مثلما أثير الجواليقي رصيده العربية بالمعرب وما شابهه^(١).

ولابد لنا في لفتنا هذا النص المعجمي أن نختم ملاحظتنا بالشيء إلى ظاهرة أخرى تعد من عناصره الأساسية، إذ يتصل فيها مفهوم «العنوان - المدخل بالنص - التعريف» اتصالاً عضوياً، ونرى بها قضية ترتيب المدخل في المعجم. ويأتي ذلك الترتيب خارجياً^(٢)، فيكون حسب مخارج الحروف وبآخر الكلمة أو بأولها أو حسب الموضوع. ويكون داخلياً، وذلك ما بهجتها، فيكون بالاشتراك أو بالتجنيس. والاشتراك يربط النص المعجمي باعتماد مدخل واحد لتسعة مدلولات كثيرة، أما التجنيس فإنه يختص مدخلاً مستقلاً لكل معنى وذلك أقرب إلى روح اللغة في ثباتها وتحوّلها، فكيف تصرف المعجم الوسيط في هذا الميدان في مدخل «التخت» مثلاً؟

اعتمد الترتيب بالاشتراك كما يلي.

التخت: وعاء تصان فيه الثياب. ج. نخوت (مع) - مكان مرتفع للجلوس أو للنوم، - جوقة الموسيقين والمغنين (مو) - من الزهرة، ما يحمل أوراقها (مو)
فلقد أدرج تحت مدخل واحد (التخت) دلالات كثيرة لا تربط بينها صلة معنوية، وأساسه الاقتصاد في الورق.

أما التجنيس فهو يربطه كما يلي.

- التخت [١]: وعاء تصان فيه الثياب. ج. نخوت (مع).
- التخت [٢]: مكان مرتفع للجلوس أو النوم.
- التخت [٣]: جوقة الموسيقين والمغنين (مولد).
- التخت [٤]: من الزهرة ما يحمل أوراقها (مو).

والتجنيس ذو غاية تربوية، ويمثل عملية لغوية منهجية صعبة؛ لأنها تستوجب ترتيب

(١) أبو منصور الجواليقي: «العرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» وقد أزرته مؤلفات عدة منها الزهر للسيوطي وما أورده من ألفاظ إسلامية وغيرها فعند العرب عن الألفاظ الجاهلية الإسلامية وعن العربية إلى الأعجمية.

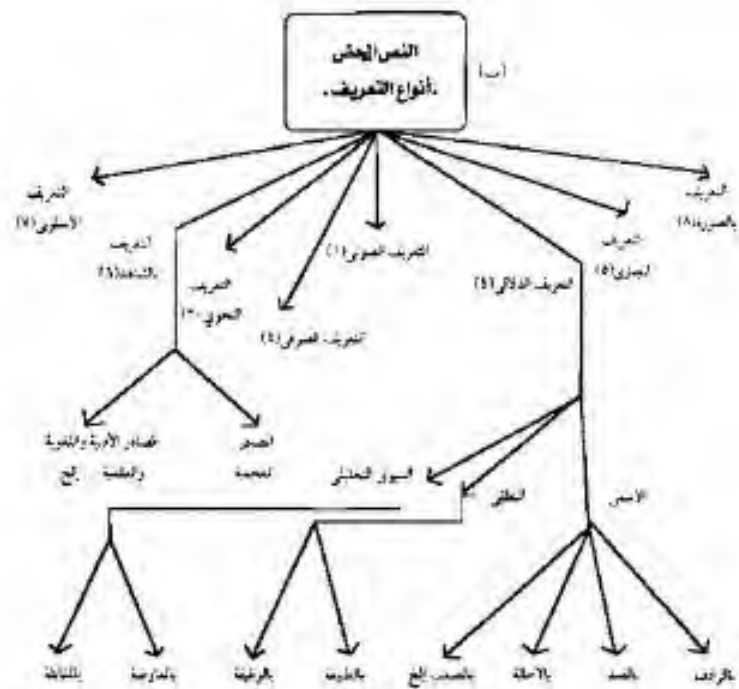
(٢) نظم الخليل مداخل «العين» حسب مخارج الحروف، ورتب «قصاح» مداخله حسب آخر حرف منها، والزمنشري حسب أول حرف، وابن سيده حسب الموضوع في التخصيص.

المعاني المختلفة حسب تاريخها، وذلك ما توفره المعاجم العربية ويستحيل إلى الآن على المعاجم العربية، وإن كان لا بد منه معرفياً وتربوياً وحضارياً. ولقد اعتمد الوسيط ترتيب الترتيب ظاهرياً في كثير من المولدات والأعجيبات؛ لأنها كلمات جديدة ليس لها مشتركات، وقد أقيمت في اللغة لأول مرة.

ولاشك في أن المعجم الوسيط يمثل مشروعاً معجماً يستحق الاعتبار؛ لأنه اعتمد رؤية إصلاحية تتعلق بأوضاع اللغة ورصيد المعجم المتحرك والمتطور، إلا أن نزعة التوفيقية كثيراً ما غلبت الرؤية السرائية ومناهجها الفنية على ما وفرته اللسانيات المعجمية الحديثة^(١) من إمكانات قادرة على أن تشرى المعجم العربي ورصيد، وذلك ما معنا إلى أن نشير إليه حتى تقرب الذهنية المعجمية العربية المعاصرة من مناهج معجمية أساسية، ومن أهمها مفهوم النص المعجمي الذي طبعنا له من خلال عينات من المعجم الوسيط لغاية اعتماده وسيلة تشرى المعجم العربي ورصيد الثابت والفتحول.

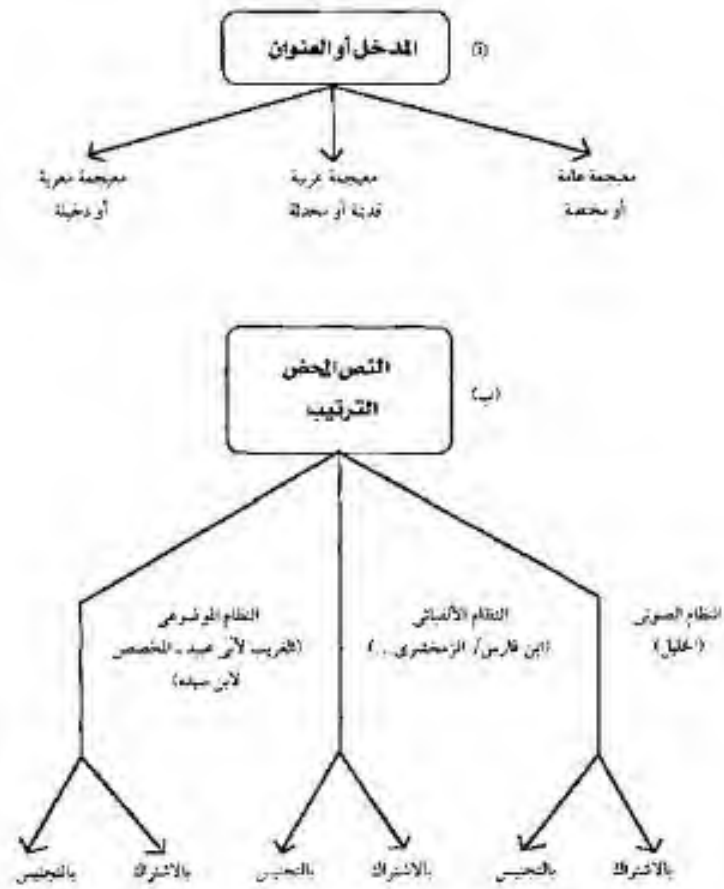
(١) القروض أن يكون وضع المعجم في المستقبل من اختصاص المعجميين الشخصيين، من الطرفين والتطبيقين. ولا بأس أن يساعد في ذلك الأدباء وأهل الاختصاص من يادين أخرى.

أ. انص المجمع في مستوى الجمع (المحتوى)



المشجر رقم ٢.

II النص المعجم من حيث الوضع (الترتيب)



التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي

أ.د. مصطفى النحاس

كلية الآداب، جامعة الكويت

مدخل:

لقد سار اللغويون العرب في القرون الأولى لدراسة اللغة على منهجين واضحين: اهتم الأول منها بالبنية الشكلية للمجمل، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية، ويتضح هذا المنهج لدى سيويه في «الكتاب»، وهو يقابل إلى حد كبير النظرية البنائية، التي بدأت عند «دي سوسير»، وازدهرت عند «بلومفيلد»، وهي ترى أن الوصول إلى طبيعة اللغة يكون عن طريق دراسة المادة اللغوية التي أمامنا باعتبارها الشيء الحقيقي الملموس. ثم ترى دراستها في إطار «سلوكي»، يؤكد أن أي فعل لا يفهم إلا في ضوء «المثير» و«الاستجابة».

واهتم أصحاب المنهج الثاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالقديم والتأخير، والحذف والذكر... ويعتبر عبدالقاهر الجرجاني، صاحب «دلائل الإعجاز» رائد هذا المنهج في مرحلته المتقدمة، وبخاصة في نظرية «النظم» التي استطاع بها أن يباري أحدث ما وصلت إليه مناهج اللغويين المعاصرين (صايرة: ٨٥)، ونعني بذلك: النظرية التوليدية التحويلية، التي ظهرت على يد «نيسومسكي»، وهي ترى أن اللغة الإنسانية أكبر نشاط ينهض به الإنسان، وهي الخصيصة الأولى للإنسان، ومن ثم يجب الوصول إلى طبيعة هذه اللغة لا عن طريق المادة الملموسة الظاهرة أمامنا، وإنما عن طريق المبادرات الإنسانية الكامنة التي لا تظهر على السطح، وهي قدرة فطرية، تولد مع الإنسان، وهذه القدرة لا بد أن تكون واحدة عند الناس جميعاً بطبيعة الحال. ومن هنا فإن اللغات تشابه في أشياء كثيرة أساسية، مما يعرف الآن «بالكليات اللغوية» (الراجحي: ١٩).

ومعنى هذا أن اللغة الإنسانية لا يمكن أن تكون استجابة لمثير كما يرى «بلومفيلد» وإلا كانت نشاطاً آلياً، وإنما اللغة إبداعية، ومن ثم فإن الإنسان يتح كل يوم مئات من الجمل لم ينتجها من قبل. ولذا فإن الأداء اللغوي الذي يتحقق أمامنا لا يمكن فهمه إلا في ضوء معرفتنا بالفطرة اللغوية، ومن هنا ظهر مصطلح «البنية العميقة»، و«البنية السطحية» (الراجحي: ٢٠) فيما يسمى بالنحو التوليدي التحويلي، وانصرف أبناع المنهج الأول إلى «البنية الشكلية» ودراسة ما يجري فيها، ووضع المصطلحات التي تقوم على العامل والمعمول،

والتعليق والتأويل. ، في حين انصرف أتباع المنهج الثاني، وجلهم من البلاغيين إلى «المعنى» حتى إنهم أطلقوه اسماً لقسم من أقسام البلاغة، وهو «علم المعاني» (عسايرة: ٨٦)، وتداخلت أحكام البلاغيين وآراؤهم مع أحكام النحويين وآرائهم، وظهرت فكرة «التعليق النحوي» عند عبدالقاهر الجرجاني المتمثلة أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه. وقد وظف عبدالقاهر هذا المصطلح.. مصطلح «التعليق» ليشير العلاقات السياقية في التراكييب الجملية، وذلك تحت عنوان «النظم». ويعني به: نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة. وهنا يدخل النحو التحويلي، كما سيأتي.

وجاء من بعد عبدالقاهر بأكثر من تسعمائة عام الأستاذ الدكتور تمام حسان، وبسط القول في معنى «التعليق»، وجعله محور كتابه [اللغة العربية: معناها ومبناها] جامعاً بين الشكل والمضمون، ومعتبراً إياه «الفكرة المركزية في النحو العربي»؛ لأن «فهم التعليق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية» (حسان: ١٨٩).

والقصود بالتعليق: تحديد معاني الأبواب النحوية في السياق، وتفسير العلاقات بينها عن طريق القرأتين المختلفة، أو بتعبير آخر: هو تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه من خلال ما يحلله المقام، وما يستشاد من العناصر والقرائن المعنوية والمفظة. ومعنى هذا أن مفهوم التعليق أو التعليق داخل في مفهوم النظم عند عبدالقاهر؛ فكلاهما يتوقف على معاني النحو، وإمكانات التاليف بين الكلم، وما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات في السياق.

يقول عبدالقاهر:

«واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تسرب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تنجرد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير ولا عجز في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه... ولا محصول للكلم، ولا معنى لها «غير أن تعتمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً» على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه، أو نجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمهيداً، وأن توخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تثنية، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك» (الجرجاني: ٩٧).

وواضح مما سبق أن عبدالقاهر يلج إلحاحاً شديداً على بيان أن معاني النحو هي ما نعنيه

اليوم بالمعاني الوظيفية أو الشكلية التي تدور حول وظيفة الباب في السياق؛ فالنظم عند عبد القاهر لا يتم إلا إذا روعي معاني البنية الشكلية، وهو تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية. في مقابل المعاني القاسومية؛ فأنه لا يتقصد حين يقول: خرج زيد - أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فيحتمل أن تكلم شخصاً بالفاظ وهو لا يعرف معانيها كما تعرف، كما أنه لا ينظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويُنشئ بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك؛ (المسرجاني: ٩٧، ٣٧٥).

النظر النحوي التقليدي وأصحاب نظرية التحويل

من المعروف أن النحو العربي فيه ظواهر كثيرة يُعتمد عليها في تخريج عدد كبير من الأسئلة والمشكلات، مثل: ظاهرة الحذف والتشبيه، وظاهرة الاتساع والجزا، وظاهرة الأصل والفرع، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحمل على المعنى.

ولكنها ظواهر نشوء في معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلي؛ فقد تدفع دلالة السياق للكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة. اكفاء بعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة: أحدهما غير منطوق به (وهو ما يسمى بالبنية العميقة (Deep Structure)، والثاني منطوق به (وهو ما يسمى بالبنية السطحية (Surface Structure)).

والنتيجة لسيوويه في الكتاب يلحظ أنه يتحدث عن أنماط كثيرة من التراكيب يُشكّل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساس، وهذا العنصر المنصوب يتخذ دليلاً على فعل مضمر أو مقدر.

يقول سيوويه - مثلاً في تفسير قولهم: أُنِمْياً مرة وقيساً أخرى: «وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أُنِمْياً مرة وقيساً أخرى، كأنك قلت: التحول نِمْياً مرة وقيساً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به؛ لِيُفْهِمَهُ إياه ويخبره عنه، ولكنه ويخبره بذلك» (١/ ٣٤٣).

فسيوويه في تحليل التركيب لا يقف عند وصف المواقف اللغوية. وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام..

«وقد هدهد هذا الاتساع إلى استثناء البنية الجوانية للتركيب النحوي» (الموسى: ٨٩)، فيقدر الحذف في ضوء هذا التفسير الداخلي، ويلاحظ كيف يتصرف الاستفهام في النص السابق (أثيماً مرة وقسماً أخرى) إلى التوبيخ في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي.

ولقد تبيّن سيويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فقد لاحظ أن قولاً: ما أذاك رجل، محتمل: ما أذاك رجل واحد بل أكثر، أو: ما أذاك رجل ذكر بل امرأة، أو: ما أذاك رجل قوى نافذ بل ضعيف. وفي ذلك يقول الرجل: أتاى رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أذاك رجل، أي أذاك أكثر من ذلك، أو يقول أتاى رجل لا امرأة فيقال: ما أذاك رجل، أي امرأة أذاك، ويقول أتاى اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أذاك رجل، أي أذاك الضعفاء (سيويه ١: ٥٥). هكذا لاحظ سيويه أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها الضعيف، وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الضعيف، وهي الجنس، وأنها - أيضاً - مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي، الرجولة قوة ونفاذاً (الموسى: ٩٠-٩١).

ومن ذلك وتوسع الوصف بعد الوصف، ووقوع الوصف بعد الاسم الجامد في الجملة الاسمية البسيطة (اسم معرفة + وصف + وصف) أو (اسم معرفة + جامد + وصف) قد يصحبه اختلاف العلاقات في التركيب، فتحو: زيد كاتب شاعر، يحتمل الوصف الثاني الخير أو نعت الخير، وتحو: زيد رجل صالح، لا يحتمل الوصف سوى النعت؛ لأن (رجل) لا يكون خبيراً على انفراد، لعدم الفائدة، بخلاف (كاتب) في المثال الأول فإنه يصلح خبيراً مجزؤه. ومثلهما: زيد عالم بفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير.. (ابن هشام ٢: ٥٩٨).

ومن الاعتراضات الرئيسية لـ «تشومسكى» على البنية أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل الملبسة التي يعرض فيها الليس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة (نقد تشومسكى نقد ميرر) تحتوي على كلمات ملبسة، كما أن بنيتها الطعنية جد بسيطة (اسم + اسم علم + اسم + صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباساً ملحوظاً؛ إذ يمكن أن تعنى: نقد أحدهم لتشومسكى نقد ميرر، أو: نقد تشومسكى لأحدهم نقد ميرر، ومثلها: «ضرب اللص شديداً»، فقد يكون اللص ضارباً ليكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروباً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، فهذه الجملة تضم عدة بنى كامنة متغايرة يدعوها تشومسكى

بالبنى العميقة أو المصدرة، وقد شكل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدرة للجمل النحوي لا تظهر على الدوام في البنية السطحية عنصراً أساسياً في ثورة تشومسكي اللغوية (سيرل ١٩٦٦، الموسى: ٧٣).

«وإنه لمعجب حقاً أن يكون هذا الموضع، على التعيين، قد عالج الحاذق العرب في إطار قواعد الإضافة معاجةً تحرم بأنهم أحسوا باقتراق المعانى. وما قد يؤدي إليه من اللبس. فاضمنوا قواعدهم تقريراً بنفى اللبس ويوسى إلى وجوه (البنية العميقة)، فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال، منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو: «لوما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة» وعكسه، أى أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو: «ولا يسأم الإنسان من دعاء الخير»..» الصبان ٢٨٩: ٢ - ٢٩٠ - الموسى: ٧٣.

فمثل هذه المسائل يتعين فيها الوضع النحوي من التنصيص على طبيعة المصدر، هل كانت إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله؟ شأنها في ذلك شأن بقية المسائل الأخرى التي يتصوّر فيها على وجوه اللبس والاحتمال من ضبط بعض الأبنية في كتب التصريف والمعاجم.

ويمثل لغات النحويين العرب إلى المعنى عامة - والمستوى الدلالي خاصة - ملحظاً ثابتاً يفرغون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي، وخاصة إذا تعلق التفسير على المستوى النحوي الخالص (الموسى: ٦٥). وهم في ذلك يختلفون عن أصحاب نظرية البنيوية الذين يأخذون عليهم اعتمادهم المعنى عنصراً في التحليل النحوي. لكن أصحاب نظرية التحويل اتخذوا موقفاً متصفاً بإزاء معطيات النظر النحوي التقليدي، فمن اعتراضات تشومسكي على البنيوية أنها تختلف عن تفسير تغيرات سطحية تضرر ثنائيات عميقة، فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين.

جبين زيد عريض.

زيد جبينه عريض.

ورغم هذا الاختلاف تشترك هذه الجمل جميعها في المعنى نفسه. وإذا أتينا إلى قواعد النحو العربي نجد قدراً مشتركاً في المعنى بين هذه الجمل الثلاث بتحصيل بمعطيات التحليل النحوي:

أد فالإضافة في المثال الأول من إضافة الصلصلة المثلثية (عريض) إلى فاعلها، وإذن فهناك نسبة العرض إلى الجيب أو إسناده إليه.

ب - والخبر (عريض) في المثال الثاني يتحمل ضميراً (فاعلاً) عائداً على المبتدأ (جيب) وإذن يكون ضمير الجيب أيضاً مستنداً إليه العرض.

ج - وكذلك الحال في المثال الثالث.

فمبدأ الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة - واحد من مبادئ نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكم أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوي عند النحاة العرب (الموسى: ٦١ - ٦٣).

ومعروف أنه لا يستوي عند التحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أثيق.

و: ناشر الكتاب صديق.

على الرغم من أن كلا منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك لأن الإضافة الأولى عندهم إضافة محضة غير قابلة للانفصال. وهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، أما الإضافة الثانية فلنظمية (غير محضة) وهي قابلة للانفصال؛ ولذا لا تفيد تعريفاً ولا تخصصاً، وإنما تفيد التخفيف فقط، بحذف للتوئين من المضاف؛ فالعلاقة بين الشكل والوظيفة فيها منقطعة، بعكس الإضافة المحضة. وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في المثال الثاني جاء وصفاً، أي اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. وبهذا الاعتبار يصرفي جعلوا الإضافة على نوعين: لفظية (غير محضة) ومعنوية (محضة)، وقد انعكس ذلك على علاقات الكلم في التركيب. كما تقدم.

١ - والترتيب أو التقديم والتأخير - بوصفه قرينة من قرائن التعليق وعنصر من عناصر التحويل - فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول، ووضعوا الموضع الذي يقتضيه المعنى (الجرجاني: ٤٠، عماد: ٨٨)، وهو - كما يقول عبد القاهر الجرجاني - «باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد العاية، لا يزال ينثر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا يزال ترى مشعراً يروك صمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن رافك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان» (الجرجاني: ٨٣).

وقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيراً، فضلاً عما جاء منه في

أروع كتاب يأتى عرفته العربية (القرآن الكريم). فجاء التقديم على صور متعددة منها تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل والفاعل، وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر، وتقديم الفضلات فى حدود نص عليها النحاة، ووراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى (عمارة: ١٩١).

إن الترتيب الذى هو عنصر من عناصر التحويل يعنى نقل عنصر من عناصر الجملة من موقعه الأصلى إلى موقع جديد، مغيراً بذلك خط الجملة الأساسى، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة (عمارة: ٩٣). مع مراعاة القياس اللغوى، وهو أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نظقت به العرب. فجملة مثل: أذاعت وكالات الأنباء الخبر - جملة أصلية (وتسمى الجملة النواة أو التوليدية أو المُنْتِجة) لأنها جاءت على النمط اللغوى الذى وضعه النحاة: فعل + فاعل + مفعول.

ويمكن تغيير موقع كلمة (الخبر) لغرض من الأغراض، كالمناجاة والاهتمام أو التوكيد فنقول:

أذاعت الخبر وكالات الأنباء

الخبر أذاعته وكالات الأنباء

ويكون المعنى فى الجمل الثلاث هو هو لم يتغير، والذى حدث فى الجملة النواة هو تحويل فى مباتيها بأن تقدم عنصر من عناصرها، وبقي المعنى العميق الذى فى نفس المتكلم ويفهمه السامع، مع تحقق القياس اللغوى. ولو قلنا فى الجملة السابقة:

وكالات الأنباء الخبر أذاعت - لا تعدّ جملة، لأنه لم يرد فى لسان العرب مثل هذا التركيب حتى يقاس عليه، ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله (أى جملة فعلية).

ومن هذا الباب ما ذكره المفسرون فى التعليق على الآيتين الكريميتين: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، و﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [المؤمنون: ٨٣] بتقديم (هذا) فى الآية الأولى، وتأخيرها فى الآية الثانية. قال المفسرون: ١- التقديم دليل على أن المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سبق لأجله (الزمخشري: ٣: ١٥٨).

٢- التقديم للموعود على (نحن) لأنه المقصود بالذكر، وحيث أحرر قصد به المبعوث (أبو السعود: ٣: ٢٩٨).

كذلك فى التعليق على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْسَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِسْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. ﴿وَلَا تَقْسَلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].

ففي الآية الأولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد، وفي الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء؛ بدليل من (إملاق) الذي يفيد أنهم في فقر، فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم؛ لأنهم في حاجة إليه، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل (خشبة إملاق)؛ فإن الخشبة إنما تكون من أمر لم يقع بعد، فكان رزقهم أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم؛ فوزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم* (أبو موسى: ٢٩٤، عمارة: ٩٢).

وواضح من الأمثلة السابقة أن الترتيب (أو التقديم وتأخير كما يقول البلاغيون) أمر يراد به بعض أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى والدلالة السعيدة. وقد سلك فيه العلماء سبيلين: سبيل النحاة، وسبيل البلاغيين (عمارة: ٩٢)؛ ولذا تدخلت آراؤهم وأقوالهم، حتى وجدنا ابن جني يضع فصلاً كاملاً في «الخصائص» للحديث عن التقديم والتأخير؛ فأمجأ نهج البلاغيين أحياناً، ونهج النحاة أحياناً أخرى؛ لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم.

٢- والتقديم أو التخصيص من القرائن المعنوية التي نصّ عليها صراحة الدكتور قاسم حسان، وذكرها ضمناً تحت مصطلح «التعلق» عبد القاهر الجرجاني، ويقصد به تخصيص الجملة تنوّة بإضافة بعض القيود إليها، كالمفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول فيه أو الحال... إلخ؛ فيعد أن يأخذ القيد موضعه محققاً سلامة البنية الشكلية في الجملة قياساً على ما جاء عن العرب، فإنه يرتبط من حيث المعنى بمركز الجملة أو يؤثرها وهو الفعل.

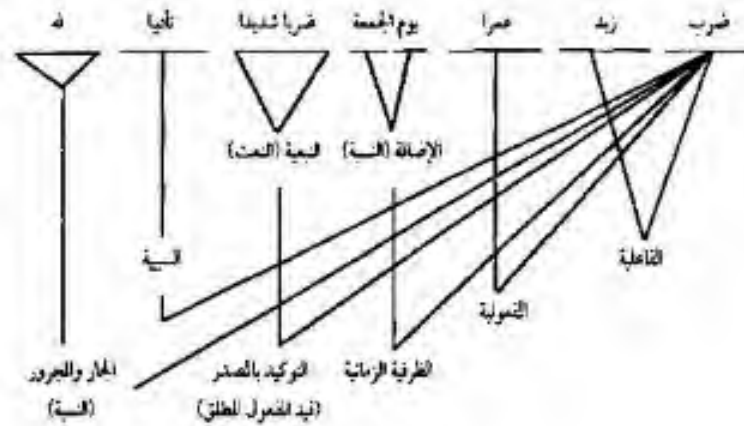
ولنستمع إلى عبد القاهر الجرجاني، وهو يوضح ذلك بقوله:

أو اعلم أن مثل واضح الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذهب بعضها في بعض حتى يصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرواً يوم الجمعة ضرباً شديداً نادياً له، فإنيك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم، هو معنى واحد لأعلة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس سمانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه «التعلق» التي بين الفعل الذي هو «ضرب» وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من «عمرو» وكون «يوم الجمعة» زماناً للضرب، وكون «الضرب» ضرباً شديداً، وكون «التأديب» علة للضرب؛ أبتصور فيها أن تنفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى «زيد» وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون «عمرو» مفعولاً به، وكون «يوم الجمعة» مفعولاً فيه، وكون «ضرباً شديداً» مصدراً، وكون «التأديب» مفعولاً له؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد

فاعلاً للضرب؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يتصور: لأن «عمراً» مفعول لضرب وقع من زيد، و«يوم الجمعة» زمان لضرب وقع من زيد، و«ضرباً شديداً» بيان لذلك الضرب، كيف هو؟ وما صفته؟، والتأنيب علة له وبيان أنه كان الغرض منه، وإذا كان كذلك بان منه، ولبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولعروض كذا، ولهذا المعنى يقول: إنه كلام واحد (الجرجاني: ٣٧٦).

وبذا يتحقق النظم في الجملة، ويتحقق لقياس المقوى على ما قالته العرب، ووصفه نحاة العربية القدماء، فـ«ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها» (الجرجاني: ١١٧). وتعطى لكل كلمة حركتها التي وضعت لها، بعد أن تضعها الوضع الذي يجسد المعنى الذي في نفسك. فـ«إذا فرغت من ترتيب المعنى في نفسك لم تنجح إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ» ـ «أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (الجرجاني: ٩٣، عمارة: ٩٩). فعبد القاهر في هذه النصوص يضع أسس النظرية التوليدية التحويلية، وكأنه يعيش عصرنا، بل يتجاوزه بمئات السنين!

ويمكن وضع عنصر التخصيص أو القيد كما رسمه عبد القاهر في مفهوم «التعلق» على الشكل الآتي (عمارة: ٩٩).



فالتحويل في الجملة السابقة: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديماً له - وقع بسبب إضافة عناصر جديدة إلى الجملة التواترة: ضرب زيد عمراً، هذه العناصر تتمثل في القيود الشخصية للحدث، وعلى: قيد الظرفية، وقيد التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، وقيد الشاعية (المفعول المسمى)، وقيد النسبة (الجر بالإضافة والجر بالحرف)، وقيد الشعبية (الفتح)، ويلاحظ (من الشكل) أن هذه القيود جميعها تتصل اتصالاً مباشراً بالبنية الأساسية في الجملة التواترة، وهي الفعل، كما قرأ في نص عبدالقاهر.

٣- وقد يقع التحويل في الجملة نتيجة إدخال عنصر «فونيمى» (حرف أو حركة) للتعبير عن معنى جديد يقتضى هذا التغير:

مثال الأول:

أ- فهمتُ الشرحَ ————— فهمتُ والشرحَ (حسان: ٢٢٢ - ٢٢٥).

ب - ما قام زيد ————— ما قام إلا زيد

ج - زيد عالم ————— أما زيد فعالم (النحاس: ٢٢٠، ٢٢١)

«الوواو» في النموذج (أ) مفعلة المعية؛ فلا يفهم معنى المعية بغير واو، فصارت هي القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح علمها قرينة المفعول به، وهذا يعنى أن جملة (فهمت والشرح) جملة تحويلية منتجة بواسطة (الوواو) لإفادة معنى المتصاحبة.

كذلك جملة (ما قام إلا زيد) جملة تحويلية منتجة من جملة (ما قام زيد) بواسطة (إلا) لإفادة معنى القصر. ومثلها: أما زيد فعالم؛ إذ الأصل: زيد عالم، فدخلت (أما) للتوكيد وإفادة نوع من القصر البلاغى، ولأزمت الفاء الخبر للربط.

ومثال الثانى:

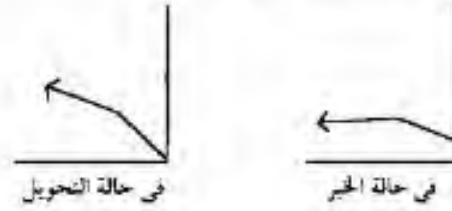
أ- نحن الشبابُ نحمى الوطنَ ————— نحن - الشبابُ - نحمى الوطنَ

ب - هذه النارُ ————— النارُ

ج - هذا الكتابُ ————— الكتابُ

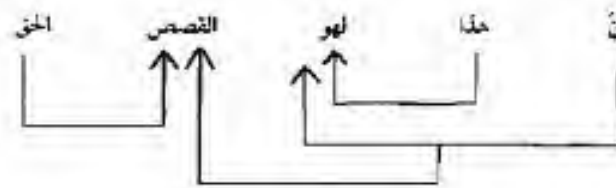
فهذه كلها أساليب تأثرية محولة عن جمل خبرية: «الشباب» بالضم فى (أ) خبر، والجملة بعدها مستأنفة؛ أما بالنفع فمنصوب على (الاختصاص)، للتعبير عن الفخر والاعتزاز، والجملة لم تتم بعد؛ ولذا يستلزم الموقف تغييراً فى النغمة الصوتية لتنبه عن

مجرى الخبر، «والنار» بالضم، في (ب) خبر له «هذه» فهي جملة توليدية، جرى عليها تحويلٌ بحذف المبتدأ، وتغير الحركة الإعرابية في الخبر، للتعبير عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية، اعتماداً على السياق الذي نقال فيه، وهو «التحذير». كذلك: «هذا الكتاب» بالضم في (ج) جملة اسمية جرى عليها تحويلٌ بالحذف، وتغير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى «الحث»، ولذا تنطق هذه الجملة في حالة التحويل بنغمة صوتية عالية، أما في حالة الخبر فتتعلق بنغمة صوتية مستوية هكذا:



ولعل مما يدخل في هذا الباب - لكن ليس بتفسير حركة الإعراب، وإنما بتفسير المعنى الوظيفي التحوي: لوجود عنصرين في الجملة يستلزم أحدهما الآخر - قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فلولا التلازم بين البذل والمبدل منه لما فهم معنى الفصل بالضمير (لهو) في الآية الكريمة؛ إذ هي محولة عن الجملة الأصل (إِنَّ هَذَا الْقَصَصُ الْحَقُّ) فدخل ضمير الفصل لإفادة معنى التوكيد، وإعراب «القصص» في الآية خبراً لـ (إِنَّ)، وانتفاء معنى البدلية فيها، أي انتفاء إعرابها بدلاً من «هذا»، كما يتضح من الشكل الآتي:

(حرف توكيد) (اسم إن) (ضمير فصل) (خبر إن) (نعت خبر إن)



ونعود إلى جملة المفعول معه (فهمت والشرح) باعتبارها النموذجاً للتحويل عن طريق الحرف والحركة؛ وذلك لأن العنصر الفعلي في جملة المفعول معه يتخذ صوراً مختلفة في التراكيب؛ فقد يكون شكلاً خارجياً كما في الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقد يكون تسجيلاً داخلياً يحتاج إلى تعمق في التراكيب الخارجية للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخلية.

من هنا أصبح استقاء المعنى الفعلي من تراكيب لا يدخل الفعل في تسجيها الظاهر من المهام الرئيسة التي قام بها التحويلات العظام بعد سيويه، فمن تعقبوا التراكيب، وقرأوا ما بداخلها، فتحو قولك: سالتك، مايتك، فيه مشعر قوي بمعنى الفعل: لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل، أو بما فيه معناه، ونحوه: ما سالتك، ما يالك، لأن «سالتك» بمعنى فعلتك أو صنعتك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل. ومثله: حَبَّيْتُ، وَقَدَّيْتُ، وَكَشَّيْتُ، لكونها بمعنى كَشَّيْتُ. ونحو: وَيَلَّا لَكَ، وَيَلَّا لَكَ، وَيَلَّا لَكَ، لأن السيل بمعنى الهلاك، وفي المصدر معنى الفعل، «ومن ثم قالوا: حَسِبْتُ وزيدا، لما كان فيه معنى كَشَّيْتُ، وقبح أن يحملوه على المصدر - نورا الفعل، كما أنه قال: حَسِبْتُ وَحَسِبَ أَخَاكَ دَرَهْمٌ وَكَذَلِكَ كَفَّيْتُ وَقَدَّيْتُ وَقَطَّيْتُ. وأما وَيَلَّا لَكَ وَأَخَاهُ، وَيَلَّا لَكَ وَأَبَاهُ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيَلَّا وَأَبَاهُ، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك - وإن كان لا يظهر - حملته على المعنى» (سيويه ١ / ٣١٠).

«وإن قلت: وَيَلَّا لَكَ وَأَبَاهُ، نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى. كما أن حَسِبْتُ يرتفع بالابتداء، وفيه معنى كَشَّيْتُ، وهو نحو: سررت به وأباه، وإن كان أَعْرَى؛ لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه. وأما: هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فَعَلْ حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» (سيويه ١ / ٣١٠).

وفيسا يلي بعض الأمثلة التي ذكرها سيويه في الكتاب، وبيان العنصر الفعلي في كل مثال:

المستوى الأول (الجملة المنطوق بها)	المستوى الثاني (الجملة غير المنطوق بها)
١- ما صنعتك وأخاك	ما صنعت مع أخيك
٢- لو تركت الناقة وتصلبها لوضعها	لو تركت الناقة مع فصلها .
٣- جاء البرد والظلمة	جاء البرد مع الظلمة
٤- مازلت أسير والنيل	مازلت أسير مع النيل
٥- أعجبتني سيرك والنيل	أعجبتني سيرك مع النيل
٦- ويلاً له وصديقه	ويلاً له مع صديقه
٧- كيف أنت وقصعة من تريد	كيف (تكون) مع قصعة من تريد
٨- ما أنت وزيدا	ما (تكون) مع زيد
٩- حسيك والضحك سيف مهند	حسيك مع الضحك سيف مهند
١٠- فكونوا أنتم وبني أيبكم	فكونوا أنتم مع بني أيبكم
١١- وكان ولياهم كحران لم يبق	وكان معها كحران لم يبق
١٢- أزمان قومي والجماعة كالذي	أزمان (كان) قومي مع الجماعة
١٣- ما أنت والسير في متلف	ما (تصنع) مع السير في متلف

وبلاحظ أن المنطوق لم يتغير في أمثلة سيبويه، ولكن الذي تغير إرادة المعطف أو إرادة التقدير، والتقدير هنا هو ما يسميه النحويون: البنية العميقة.

هذا، وقد نقل الرضي في شرح الكافية (١/ ١٩٧، ١٩٨) بعض أمثلة سيبويه:

مالك وزيدا

ما شأنك وزيدا

ما شأن زيد وعمرا

وذكر أن ما بعد الواو في هذه الأمثلة قد ينصب من أربعة وجوه:

١- الأكثرون على أنه بالفعل المقتول عليه بدءاً ما شأنك * و* مالك *، أي: ما تصنع، وذلك لأن *ما* طائفة الفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتضافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وأباك، لفوات *ما* الاستفهامية.

٢- وقال سيويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملاسك زيدا، مالك وملاسك عمرا، ما شأن زيد وملاسته عمرا، فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيرافي: هنا تقدير معنوي، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما نصنع، لأن هذه ملاسة أيضا. يعني أن سيويه لا يريد بتقدير «ملاستك» أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر، وإنما قدر سيويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر. قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك جهتا لقوة الدلالة عليه، لأن «مالك» و«شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيدا» دل على أن «الإنكار» إنما هو للملاسة الجور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملاسة.

٣- وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ«كان» مقدرة، كما في: ما أنت وزيدا، أي: ما كان شأنك، وما كان لك.

٤- وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ«لايس»، كأنك قلت: مالك لايس زيدا. والواو دال على معنى: لايس.

يقول الرضي (١/ ١٩٨): «إنما ارتكبا هذا نقادياً بما لزم سيويه من نصب الاسم بمصدر مقدر، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر».

ويلاحظ على هذه الأوجه الأربعة التي ذكرها الرضي:

- أن الكل متفق على جواز النصب بعد الجار والمجرور «مالك وزيدا» وبعد المصدر «ما شأنك وزيدا»، «ما شأن زيد وعمرا»؛ لما يحتملته من معنى الفعل، وبخاصة بعد دخول «ما» الاستفهامية عليهما؛ لأن الاستفهام يطلب الفعل.

- أن هذه الأوجه «لا تغل» خلافاً بين التحوين حول المبدأ العام، أعني استفاء الفعلية من الاسمية، بل هي بيان للكيفية التي تبناها كل فريق لاصطبياح هذا المعنى الفعلي الداخلي من تركيب اسمي صرف «(شرق الدين: ٧٧)». فالأكترون، وهم البصريون، حولوا ما قبل الواو إلى فعل، فآل المثال لتيهم «مالك وزيدا» إلى «ما صنعت وزيدا».

والسيرافي وابن خروف حولوا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى «لك» أو «شأنك» فآل المثال عندهما إلى: مالك لايس زيدا، والأندلسي عامل «مالك وزيدا» و«ما شأنك وزيدا»

معاملة: «ما أنت وزيدا» وكيف أنت وقصعة من تريد» وهما يتضمنان معنى (كان)، فينصب ما بعد الواو معها على المفعول معه، لتحقق شرطه، وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل. أما سيبويه فالمعنى الفعلي الذي قدره هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب في الاسم بعد الواو؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفاً على الضمير المحرور بدون إعادة الجار. كما لا يجوز رفعه عطفاً على «شأن» لفساد المعنى، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق. يقول سيبويه (١/ ٣٠٧): «قولك: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فإنما حد الكلام هنا: ما شأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجر، لأن الشأن ليس يلتبس بعينه، وإنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن. فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيدا. أي ما شأنك وتناولك زيدا»

ومع تفاوت النحاة في الطريقة التي يستمد بها المعنى الفعلي عن التركيب الاسمي، أعود قبل الواو: قد (مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا) على طريقة البصريين، أم بعدها: قد (ما شأنك وعمرا = ما شأنك وتناولك عمرا) على طريقة سيبويه، أم قبل الواو: قد (مالك وزيدا = مالك لأبست زيدا) على طريقة السيرافي وابن خروف. فإنهم أجمعوا على كمنون هذا المعنى الفعلي في التركيب الاسمي، وأن وجود الاستفهام قوياً جانيه وساعد على إظهاره

ويلاحظ أن المعنى الفعلي في هذه التراكيب ذاتي مستنبط من مضمون الجار والمجرور (مالك...) أو المصدر (ما شأنك...)، أما عند الأندلسي فالمعنى الفعلي ليس ذاتياً ولا مستنبطاً من الجار والمجرور أو المصدر؛ وإنما هو فعل الكون (كان) المضمر قبل واو المعية، ولذا لا يجوز النصب إنْ عُدَّ الاستفهام. فقول العرب: «أنت وشأنك، وكل امرئ وضعته، وأنت أعلم وورك، وأشباه ذلك» كله رفع لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن نحير بالخال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك قسماً مضمناً، ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل. وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً. (سيبويه ١/ ٣٠٥، ٣٠٦).

لتقدير: «كان»:

مر بنا النموذج التركيبي:

كيف أنت وزيدا

ما أنت وزيدا

وهو يتكون من

أداة استفهام + ضمير + واو المية + اسم منصوب

وليس في هذا التركيب ما يشعر بمعنى الفعل - ولذا يقدّر النحويون فعل الكون بعد أداة الاستفهام لتفسير نصب الاسم بعد واو انغية.

«ومن بترأ تخريج سيبويه لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر (كان) أو (يكون) ثم تخفف العرب منهما لكثرة استعمالهما في هذا الموضع، والنسبة إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً، وصار كأنه منطوق به.» (شرف الدين: ٨٣).

يقول سيبويه (٣٠٣ / ١): «وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيد، وما أنت وزيد، وهو [أي النصب] قليل في كلام العرب، ولم يحصلوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلتفتوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيد، لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً، ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بهما».

فذكر (كان) هو الأصل، ثم اعترض هذا الأصل بغير بالتخفيف من (كان) لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد. «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصياً:

أنوعلى بقومك يامن حَجَل
أشابات يُخالون العبادا
بما جمعت من حَضَنٍ وعَمرو
وما حَضَنٌ وعَمرو والجبادا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصياً:

أزمان قومي والجماعة كالذي
منع الرُحالة أن تَمِيلَا مَمِيلَا

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان... (سيبويه ٣٠٤ / ١، ٣٠٥).
ويلاحظ أن التركيب الجملي في هذا البيت يختلف عن التركيب في (ما أنت وزيد) لأن الاسم هنا ظاهر، ولم يسبق استفهام.

وقد عقد سيبويه موازنة بين التركيبين: كيف أنت وقصعة من ثريد، أنت وشأنك؛ من حيث إن التركيب الأول يمكن أن نقدر فيه (كان) أو (يكون)؛ لأن نصب ما بعد الواو فيه جائز. أما التركيب الثاني فلا يمكن أن نقدر فيه فعل الكون؛ لأن ما بعد الواو ليس فيه إلا الرفع، فالتركيب الأول يتضمن معنى فعلياً، وليس كذلك التركيب الثاني.

يقول سيويه (١/ ٣٠٥): «فكلمة رفع لا يكون فيه النصب» لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها الحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل. وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل». وفي موضع آخر يقول: «إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن، لا يريد كان ولا يكون» (سيويه ١/ ٣٠٤).

ويقوم من هذا أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة، أي التي يرفع طرفها أو ما عطف عليها - تستعمل للدلالة على الحال: أما تراكيب (كان أو يكون) صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

فتركيب: ما كنت وزيدا، فعلى صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه ما صرحت وزيدا. «والتخفيف من كان» يفتح الباب أمام احتمالين:

أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر: أي اسمية خالصة، فيقال: ما أنت وزيد. وثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير «كان»، أو بعبارة أدق على تقدير استصحاب «كان» فيقال: ما أنت وزيدا. «والتخفيف من الفعل» ونصب الاسم بعد حذفه استصحاباً له، أو رفعه على الابتداء والخبر قصداً للدوام والثبوت - له أمثله كثيرة في تراكيب اللغة العربية. (شرف الدين: ٨٧).

ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفرأً وعجباً... وإنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً... وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل... وقد جاء بعض هذا رفعاً يُسنداً ثم يبنى عليه. (سيويه ١/ ٣١٨، ٣١٩).

ويمكن في ضوء هذا أن تفسر قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت، وقول عباس بن مرداس:

أبا خراشة إنما أنت ذا نقر فإن قومي لم تأكلهم الضع

بـنصب (منطلقاً) و(ذا نقر) مراعاة لـ (كان) المحذوفة.

ومن أمثلة سيويه للواو بمعنى مع:

١- شأنتك والحج.

٢- امرأ ونفسه.

٣- أنت وشأنك.

- ٤- أنت أعلم ومالك.
٥- كل رجل وضعته.
٦- وما أنت وعبد الله.
٧- كيف أنت وقصعة من تريد.
٨- ما شأنك وشأن زيد.

فما بعد الواو في المثالين الأولين منصوب على أنه مفعول معه، وما قبل الواو منصوب على الإغراء. وجاء بدلاً من اللفظ بالفعل «كأنه قال: عليك شأنك مع الحج.. ودع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مع)، كما صارت في معنى (مع) في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١ / ٢٧٤) فالواو لم تسبق بفعل ولا بشبيه في اللفظ، لكنها في قوة المسبوق بهذين في التقدير، وعليه فما بعده مفعول معه.

والواو في الأمثلة الأخرى بمعنى (مع) لكن ما بعدها سرفوع عطفاً على الاسم قبلها، وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم، والأول فعل، فأصل «(سيبويه ١ / ٣٠٠).

ومعنى هذا أن الواو التي بمعنى (مع) تنصب ما بعدها على أنه مفعول معه إن سبقت بفعل أو شبيه لفظاً أو تقديراً - كما في المثالين الأولين -، ويرفع ما بعدها عطفاً على المبتدأ إن سبقت بمبتدأ أو بكيف أو ما الاستهائيين - كما في الأمثلة الأخرى -، وإن كان يجوز مع الأمثلة الثلاثة الأخيرة التنصب على تقدير (كان) محذوفة، وهو - أي التنصب - قليل كما سبق.

ومن كلام سيبويه في الرفع (١ / ٣٠٠): «ولو قلت: أنت وشأنك، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء. ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك، وأنت أعلم وعبد الله؛ أي: أنت أعلم مع عبد الله».

ويمكن تلخيص موقف الاسم بعد الواو عند سيبويه في الآتي:

ما قبل الواو	ما بعد الواو
فعل أو شبيهه	التنصب مفعولاً معه
تحذير أو إغراء	التنصب مفعولاً معه
مبتدأ (ضمير أو اسماً ظاهراً)	الرفع حملاً على المبتدأ
معنى فعلي (ما وكيف)	الرفع كثيراً، والتنصب قليلاً

وإن كنت أرى أن نصب الاسم في النموذج التركيبي: ما أو كيف + ضمير + و + اسم منصوب. (كيف أنت وقصعة من ثريد) أقوى منه في النموذج التركيبي: ما أو كيف + اسم ظاهر + و + اسم منصوب. (ما شأبك وشأز زيد)، لوجود الاستشهام والضمير في الأول، وهذا مما يفري معنى الفعلية والإضمار.

وقيل أن تشترك سيبويه بتعني تأكيد ما سبق: من أن معظم هذه التراكيب التي عرضها سيبويه كان يدور في فلك المعنى، الذي أضفى على التركيب طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها وصفه التشكلي، فالتركيب كله من الناحية الشكلية تركيب اسمي، ليس الفعل عنصراً فيه، لكن المعنى المنظم ذا خل هذا التركيب هو معنى فعلي. أو يمكن أن نقول: إن التركيب الخارجي ينتمي لنمط وصفي معين، على حين ينتمي التركيب الداخلي لنمط آخر. وهذه العملية التحويلية التي قام بها سيبويه تقدم فكراً نحوياً مختلفاً تماماً عن فكر كتب النحو الأخرى. (شرف الدين: ٨٧).

وقد اكتفى سيبويه في هذه التراكيب بالمعنى الضملي، فإن العرب تخففت فيها من الأفعال اكتشاء بالعمل أن تلفظ بفعله... أو استغناء تايرون من الحال... أو فكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل (سيبويه ١/ ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠).

١- التحويل في صيغة الفعل:

ومن الاعتبارات التي تؤثر على البنية التركيبية وعلاقات الكلم الداخلية ما يصيب صيغة الفعل من تغيير تصريلي، وهذا التعبير يأخذ صوراً عدة منها:

(١) التحويل من المزموم إلى التعدى، وذلك على النحو التالي:

أ- فَعَلَ	←	أَفْعَلَ
ذهب الحزن		أذهب الله الحزن.
ب- فَعَلَ	←	فَاعَلَ
جلس الضيف		جالس رب الدار الضيف
سار الركب		سائر الدليل الركب
ج- فَعَلَ	←	أَفْعَلَ
خفى القمر		أخفى السحاب القمر
د- فَعَلَ	←	فَعَّلَ

فَرَحَ المتصير	فَرَحَ الفوز المتصير
نام الطفل	نومت الأم الطفل
هـ فَعُلَ ← فَعُلَ	
شَرَفَ الجار	شَرَفَتُ الجار
كَرَّمَ الرجل	كَرَّمْتُ الرجل
وـ فَعُلَ ← فَعُلَ	
حَسَّنَت الهجرة	استحسن الناس الهجرة
قَبَحَ الظلم	استفجحت الظلم
وملاحظ:	

- أن التغيير الضرفي في هذه المباني نتج عن زيادة بعض الحروف، فأصبح الثلاثي المجرد ثلاثياً مزيداً، ما عدا (فَعُلَ ← فَعُلَ) فالتغيير هنا حدث بالنسبة إلى حركة عين الفعل فقط، أما الفعل نفسه فلا يزال ثلاثياً مجرداً.

- أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصاً بها، قد (فَعُلَ) تفيد التكرار، و(فاعِل) تفيد المشاركة، و(فَعُلَ) من (فَعُلَ) تفيد الغلبة؛ لأن معنى كَرَّمْتُ الرجل: علمته في الكرم، ومعنى: شَرَفْتُ الجار: علمته في الشرف.

ومضارع هذا الفعل بعد التحويل يكون مضموم العين، فبابه: فَعُلَ يَفْعُلُ أي: باب (نصر)، وهو يفيد الغلبة.

- أن الفاعل في التراكييب الأصلية قبل التحويل أصبح مفعولاً في التراكييب المحوكة، الذي وجد فيه فاعل جديد لم يكن من قبل. (شرف الدين ٥٠ - ٥١).

(٢) التحويل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، وهو من أبرز الأمثلة على التغيير الداخلي في صيغ الفعل؛ إذ من الشائع المعروف في اللغة العربية هذا التقابل الثنائي بين صيغة المبني للفاعل وصيغة المبني للمفعول، حيث يتم بناء الفعل للمفعول عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل، ففَعُلَ تصبح: فَعُلَ، ويَفْعُلُ تصبح: يَفْعُلُ. وينعكس هذا التعديل على العلاقات بين الكلم، فتحذف بعض مواقع التركيب، ويتحول الاسم المنصوب إلى اسم مرفوع، وتنتفيح الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة. وقد حاول الأبياري تحليل هذا التغيير بقوله: «فإن قيل: فلم ضُومَ الأول وكسروا الثاني، نحو

صُرِبَ زيد، وما أنسبه ذلك؟ قيل: إنما ضُمُّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل؛ إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثاني؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني...» (الأنباري: ٩١).

وقد اختلف في هاتين الفصيلتين، فذهب جمهور النحويين إلى أن المبني للمفعول فرع من فعل الفاعل، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة، ونقله بعضهم عن سيبويه والمازني - إلى أن المبني للمفعول أصل برأسه. (الأزهري ٢: ٣٥٧).

وبعض اللغات كالإغريقية والمشكرية تعرض نظاماً ثلاثي الأبعاد، المبني للفاعل مثل: أغسل، والمبني للمفعول مثل: أغسل، والمبني للوسط مثل: أغسل - أي اغسل نفسك، والآخر يقابل أفعال المطاوعة في العربية أو ما يسمى بالأفعال المحايدة (رايت ١: ٤٢، قندوس: ١٤٠) كما سيأتي.

ويرى ابن السراج أن نقل الفعل إلى (فعل) وسيلة من وسائل لزوم الفعل (ابن السراج: ١: ٧٨).

وقد جرت العادة لدى المحققين أن يطلقوا مصطلح «المبني للمجهول» على المبني للمفعول، وهذه - في الواقع - تسمية خاطئة (فليش: ١٤٤)؛ لأن معظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ (فعل)، مثل: جن، وسَلَّ، وحَكَم، وزُكِم - فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى، فطوى ذكره للعلم به، كما يطوى في كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كشو له تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سماءُ أَقْلَمِي وَغِيضِ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ١٤٤].

فالفاعل معروف بداهة، وحاضر في ذهن حضوراً قوياً، يقول ابن جني معلقاً على قراءة ابن مسعود والحسن والأحمش: «يوم يقال يجهلهم هل امتلأت؟» وهذا يدل على أن قولنا: صُرِبَ زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للمجهول به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، صُرِفَ الفاعل به أو جهل، لقراءة الجماعة: «يوم نقول»، وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به» (ابن جني ٢: ٢٨٤).

وقال الأنباري: «إن قال قائل: لم لم يسم الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للمجهول بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك» (الأنباري: ٨٨).

ومن ثم فقد كان القدماء أكثر توفيقاً عندما أطلتوا على هذه الفصيحة اسم «المبني لما لم يسم فاعله»، أو «المبني للمفعول».

هذا، وقد جسع بعض المستشرقين نشأت من الأفعال المبنيّة للفاعل شكلاً، ولا يجوز بناؤها للمفعول، وجعلها قسماً قائماً برأسه، وأطلق عليها اسم «الأفعال المحايدة» (رايت ٥٠: ١)، أي ليست مبنيّة للفاعل ولا للمفعول، وإنما هي شيء ما بين النوعين، وهي في جملتها تلك التي تعبر عن وضع أو حالة، أو تعني عملاً مرتبطاً في حد ذاته بشخص الفاعل، ولا يمكن أن يتجاوزوه إلى شخص آخر، منها:

أ- تلك الأفعال التي جاءت على (فَعَلَ) نحو: كرم وجبن وشرف ومهمل. وقد أجاز ابن جني بناء (فَعَلَ) للمفعول، قال: «علم أنه قد يجوز أن نبني (فَعَلَ) للمفعول، ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحاً، وذلك نحو قولك: ظُفِرَ في هذا المكان، كما تقول: قد انتطح بالرجل. وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار والمحرور مقام المفعول به» (ابن جني ١: ٢١٢).

ب- (رايت: ١: ٤٩)، مثل: ٣٦٥ ب - فَعَلَ وَقَعَلَ اللّازِمَانِ الدّالّانِ عَلَى حَالَةٍ أَوْ وَضْعٍ كَبَرٍ وَفَرَحٍ وَمَرَضٍ وَوَجَعٍ وَأَلَمٍ... وَصَلَحَ وَفَسَدَ وَفَرَّ.

ج - المَعْلَى، مثل: احمرّ واصفرّ.

د - أفعَالٌ، مثل: احمرار واصفار.

هـ - أفعُولُ اللّازِمِ، مثل: اعتشوب المكان، واخشوشن الرجل.

و - أفعُولُ اللّازِمِ، مثل: اخروط السفر، واجلوة الليل.

ز - أفعَلَلْ، مثل: احترجّم وأعتسنس واحلنكك.

ح - أفعَلَلِي اللّازِمِ، مثل: احترنّي الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لا يكون لها مقابل مبني للمفعول؛ لأن المستند إليه في جملة ليس فاعلاً، بل مجرد موصوف (فليش: ١٥٠). وقد أشار القدماء إلى بعض هذا، قال سيويّه: «ولا يقال: فُتِكَ ولا مُرِضَ ولا مَوْتُ» (سيويّه: ٢: ٤٢)، وجاء في الجامع لأحكام القرآن: «قال سيويّه: لا يقال: سَعِدَ فلان، كما لا يقال: شُقِيَ فلان؛ لأنه مما لا يتعدى» (القرطبي ٩: ١٠٣)، وقال المبرد: «وأنت لا تقول: مُرِضَ ولا غَمَوْضَ» (المبرد ٢: ٢١٩).

وعلى الرغم مما ذكره القدماء، وما قال به المستشرقون من أن الأفعال المحايدة لا يكون لها مبنى للمفعول، فقد جاء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ﴾ (هود: ٨-١٠) بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ﴾ بالبناء للمفعول أيضاً. (ابن خالويه: ٦١).

ويتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته في أغلب الأحيان، غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان، وتوجد هذه الظاهرة في العربية، كما توجد في غيرها من اللغات، ومن الأمثلة على ذلك في العربية الفعلان: كيد وزيل، قال سيبويه: «حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد بفعل، وما زيل زيد بفعل ذلك، يريدون زال وكاد» (سيبويه: ٤: ٣٤٢).

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل من حيث الشكل، ولكنها مبنية للمفعول من حيث الوظيفة، وأتسوى الأمثلة على ذلك أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء (افعل)، مثل: كسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وقطعت الحبل فانقطع، وهنا حلت الصيغة (افعل) محل (فعل)؛ إذ إن حقيقتة المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعليق فعل التفاعل بمفعوله، والرجاج والسبب والحيل في الأمثلة السابقة مثل الضموم المباشر الذي وقع به الفعل، والذي أسند إليه الفعل، قد (افعل) - إذن - مبني للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورته صورة المبني للفاعل؛ ولذا يعمده كثير من المستشرقين قريباً جداً من المبني للمفعول، فعندما نريد نقل الأفعال «انكسر» أو انتقطع، أو انكشف» إلى لغة أخرى كالإنجليزية - مثلاً - فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول؛ فانقطع تقابل بـ (to be cut off)، وانكسر تقابل بـ (to be come broken)، وانكشف تقابل بـ (to be uncovered)، وهكذا (رويت: ١: ٤١).

ويبدو أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا - على ما يفهم من كلام «فندريس» - سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات؛ إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات بعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول (فندريس: ١٤١).

وإذا كان اللغويين العرب قد حكموا على مثل هذه الأبنية، أبنية المطاوعة، بأنها مبنية للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته عما المعول عليهما عندهم، فإن من الواضح في الأمثلة المتقدمة أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو المتلقي أو الخاضع لأثر غيره، ومن هنا تعد هذه الأفعال مبنية للمفعول بحكم وظيفتها.

هذه أمثلة لبعض عناصر التحويل في النحو العربي، ومنها يتبين:

أولاً: أن الكلام العربي بُنى لفظية، تنسم بالحوية والحركة، وليس رصفاً اعتباطياً للألفاظ، وإنما هو كالببت المكون من لبنات؛ لكل لبنة فيه موضع معين، والكلمات كالببتات، لكل كلمة مكان محدد في السياق اللغوي، وأن صياغة الكلام وفق الأصول العربية السليمة هي من مقتضيات الفهم الدقيق للمعاني والأفكار.

ثانياً: أن النحو العربي أساساً علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغاً وألغازاً ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، تنضح أهميته في نحو الدلالات اللغوية وتناوبها.

ثالثاً: أن لغتنا العربية لغة توليدية؛ في أصواتها، وصرفها، ونحوها، وبلاغتها، وأساليبها الجمالية، وأن مسائل التقديم والتأخير والحذف والتقدير، والزيادة... ما هي إلا عناصر تحويلية تعطى دلالات خاصة، يجد المتكلم نفسه في حاجة ماسة إلى إبرازها والتوقف عليها.

رابعاً: أن الأساليب النحوية ذات الصيغ المحددة (الأساليب الثبوتية والإفصاحية) كالاحتساس والإغراء والتحذير... لم يأخذ كل منها ما قدَّره من سمات تعبيرية إلا ليكون أكثر قدرة على إعطاء الدلالة الخاصة المتوقعة به؛ من خلال مجموعة عمليات تحويلية في الجملة الأصلية؛ الجملة النواة.

ولاشك أن تلك الإشارات السريعة إلى بعض الاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية الحديثة - تلقى ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي؛ متبعاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان.



مراجع البحث

* القرآن الكريم.

- ١- الأزهري (الشيخ خالد) : شرح التصريح على توضيح ، دار إحياء الكتب العربية .
- ٢- الأصفهاني (سعيد) ، في أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤م .
- ٣- ابن الأثير ، الإنصاف في مسائل الخلاف .. لندن . مطبعة بريل ١٩٧٢م .
- ٤- أسرار العربية (تحقيق : محمد بهجت البيطار) المجمع العلمي بدمشق ١٩٥٧ .
- ٥- الجرجاني (عند القاهر) : دلائل الإعجاز - تعليق عبد النعم خفاجي / مكتبة القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥- ابن جني : سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م .
- الخصائص (تحقيق محمد علي النجار) دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ، ١٩٥٦م .
- المحتسب (تحقيق : علي النجدي ناصف وزميله) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- النصف في شرح تصريف التازي (تحقيق : إبراهيم مصطفى وزميله) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٤م .
- ٦- حسان " شام " ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
- ٧- الحملاوي (الشيخ أحمد) ، شفا العرف في فن الصرف .
- ٨- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) : الحجة في القرائن السبع (تحقيق وشرح عبد الوهاب مكرم) دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٧م .
- ٩- الراجحي (عبد) ، علم قلعة التطبيق وتعليم العربية ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ١٩٩٢م .
- ١٠- رايت (وليام) ، قواعد اللغة العربية .
- (Wright, W.A Grammar Of the Arabic Language 3-rd edition 1981 , the University Press, Cambridge) .
- ١١- الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، القاهرة ١٩٥٧م .
- ١٢- الزمخشري ، الكشاف ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦م .
- ١٣- ابن السراج - - الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسن الطنلي) مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥م .
- ١٤- السمران (محمود) - علم اللغة ، مقدمة للدراس العربية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .
- ١٥- أبو السعود ، تفسير أبي السعود .

- ١٦- سيوييه ، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م .
- ١٧- سيرل (جون) ، تشومسكي والثورة اللغوية . مجلة الفكر العربي . العدد ٩٨ (طرابلس - ليبيا ١٩٧٩م) .
- ١٨- شرف الدين (محمود) ، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، القاهرة ١٩٨٤م .
- ١٩- الصبان ، حاشية الصبان على الأشمونى ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- ٢٠- عمارة (خليل) ، في نحو اللغة وتركيبها ، عالم المعرفة ، جدة ١٩٨٤م .
- ٢١- فليش (هنري) ، العربية الفصحى (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين) للطبعة الكانوليكية، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٢- قناريس ، اللغة (ترجمة التواخلى والقصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م .
- ٢٣- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤ - ١٩٦٥م .
- ٢٤- المرز ، (الشيخ) (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة) المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٢ - ١٩٦٨م .
- ٢٥- أبو موسى (محمد) ، خصائص التركيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠م .
- ٢٦- المؤسس (نهاد) ، نظرية النحو العربى في ضوء مناهج تطور اللغوى الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠م .
- ٢٧- النحاس (مصطفى) ، من قضايا اللغة ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م .
- ٢٨- ابن هشام : معنى اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	* تقديم د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الأول (حياته وأثاره)
١٣	* تمام حسّان سيرة ذاتية ومسيرة علمية . د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الثاني (الدراسات المهداة إلى تمام حسّان)
	* أ. د. أحمد علم الدين الجندى (مصر)
٣٧	من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحر العربي
	* أ. د. أحمد مختار عمر (مصر)
٥٣	لغة بغير كلمات
	* أ. د. داود عبده (الأردن)
٩٣	أنيس فريحة وبعض آرائه اللغوية
	* أ. د. سعيد حسن محوي (مصر)
	الركب الشرطي في مقابسات أبي حيان التوحيدي - دراسة تركيبية
١٢٧	دلالية
	* أ. د. صلاح الدين صالح حسنين (مصر)
١٩١	جهود الدكتور تمام حسّان الصوتية
	* أ. د. الطيب البكوش & أ. د. صالح الماجري (تونس)
٢١٣	نحو أطلس لساني عربي - المساهمة التونسية

- ★ أ. د. عبده بدوى (مصر)
٢٢١ تجليات المفردة الفصيحة فى ضوء الجهر والزبل والسُماع والأغنية
- ★ أ. د. عبده الراجحي (مصر)
٢٣٩ النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية
- ★ أ. د. مازن الوعر (سوريا)
٢٥٩ اللسانيات ودورها فى التحقيقات والقوانين الجنائية : روجر شاي
(R. Shay) - ترجمة
- ★ أ. د. محمد حسن عبد العزيز (مصر)
٢٨٧ المصطلحات اللغوية
- ★ أ. د. محمد خليفة الدناغ (ليبيا)
٣٢٧ الأستاذ الدكتور تمام حسان مؤصلاً للتراث اللغوى
- ★ أ. د. محمد رشاد الحمزاوى (تونس)
النص المعجمى فى المؤلّفات والأعجيبات
٣٣٣ - حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً
- ★ أ. د. مصطفى النحاس (مصر)
٣٤٥ التعليق النحوى والفكر التوليدى التحويلى
- *****
- ★ محتويات الكتاب
٣٧١
- *****
- ★ مجموعة الصور التذكارية
٣٧٣





تلك صورة جيمنا كنن بالسلالة الثالثة بالقسم الابتدائي
بمعهد القاهرة في سن الخامسة عشر



وهو عالى راس العسكرى متعلق هو
الضباطة الاحتياطيين ١٩٥٦ م



وهو مدرس بشار العلوم ١٩٥٦ م



د. محمود قهني حجازي - د. محمد عبد
مناقشة الدكتور أحمد كشك



د. علي النجدي - عبد السلام هارون - د. تمام حسن
مناقشة طالب كويتي (يعقوب غنيم)



الدكتور تمام وهو يناقش إحدى الرسائل العلمية في المغرب عام ١٩٧٥ م.
وبرى سجوار دكتورته. ٥ بنت الشاطئ (١). حمها الله



د. تمام في مناقشة أحد الطلبة الليبيين وسجواره أمين السيد



وهو باللباس العتيق مع أمير الحج علي عبد الكريم ١٩٥٩ م



ذكريات في مجمع اللغة العربية ١٩٨٥ م



مع د. حكيمال بشر في مناقشة أحد الطلاب



مقابلة صحفية وهو بجوار السفير المصري في نيجيريا ١٩٦٢م
د. تمام مستشار ثقافى بالسفارة المصرية

University of London



Herbert Henry Cecil Mansel-Pleydell

of

15, Grosvenor Gardens, London, W.1

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate to the Degree of

MASTER OF ARTS

(First Class, with Honours)

as an Internal Student

19/10/1911

James Henderson
Academic Registrar

University of London



William Harrison Quaker, B.A., and Lincol.

of

School of Oriental & African Studies

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate as an Internal Student to the Degree of

Doctor of Philosophy

in the Faculty of

Arts

the Field of Study being

Arabic
(The Arabic Texts of Arabic)

July 1962
James Harrison
Academic Registrar



شهادة تقدير

يهدى هذا الجهد من وزارة الثقافة

السيد الأستاذ الدكتور / محمد حسن

هذه الشهادة تقديراً لجهده في

تطويره وفي نشاطه العلمي ومساهمته الفعالة في

ترقية العملية التعليمية والبحثية في هذا الجهد العريق

بتمني السمو وتكم كل تقدير وتقدير.

محمد عبد

السيد
د. السيد الأستاذ الدكتور



تحريراً في ١٩٩٧/٥/٢٧